

جَامِعُ الْأَصُولِ

مِنْ أَحْكَامِ دِيْنِ الرَّسُولِ
لَاِبْنِ الْأَثِيرِ

مُؤَيَّدٌ بِتَرْجُمَانِ الْعَرَبِيِّ
وَالْأَرَمِيَّةِ وَالْأَنْدَلُسِيِّ

جَامِعُ الْأُصُولِ مِنْ حَادِثِ السُّوْلِ ﷺ

لِلإِمَامِ أَبِي السَّعَادَاتِ مَبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيِّ

٥٤٤ - ٦٠٦ هـ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَغُفِرَ لِنَاوَلِهِ

أَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ الْأَسَاطِذُ الْأَكْبَرُ
الْشَيْخُ عَبْدِ الْمَجِيدِ سَلِيمٍ
شَيْخُ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ

حَقَّقَهُ
مُحَمَّدُ كَامِدُ الْفَقِي
رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

الجزء الأول

الطبعة الأولى	الطبعة الثانية
١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م	١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
الطبعة الثالثة	الطبعة الرابعة
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م	١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

أَعَادَ طَبْعَهُ
دَارُ أَحْيَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ
بَبْيرُوت - لَبْنَانُ

مقدمة

التعريف بالمصنف :

هو المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الشافعي ابو السعادات المشهور بابن الأثير .

ولد سنة ٥٤٤ هـ في جزيرة ابن عمر وانتقل في شبابه إلى الموصل حيث اكب على الدرس فبرز أقرانه في مختلف العلوم وذاع صيته ، واثبت شهرته في سائر الأقطار .

تقلب في عدة مناصب لسيف الدولة بن زنكي وغيره من الحكام ، منها توليه على الخزانة ثم على ديوان الجزيرة واعمالها . ولكن مناصبه لم تحل بينه وبين الدرس والتحصيل ، وقد اضطر إلى رفض الوزارة غير مرة والسلطان يلزمه بها وهو يستعفيه ، بعلة ضعفه وتقدم سنه . وقد مرض في أيامه الأخيرة ، وشقت عليه الحركة لكنه لم يتوقف عن التصنيف والدرس وكان في زمانته واقعاده ملاذاً للباحثين والدارسين .

أما أسرته فهي معروفة بالعلم والأدب والفضل فأخوه عز الدين صاحب التاريخ المشتهر « الكامل » وأخوه الأصغر ضياء الدين صاحب الكتاب القيم في البلاغة والنقد « المثل السائر » وأما هو فهو العلامة الأصولي اللغوي الأديب صاحب المصنفات والرسائل التي طارت شهرتها في الآفاق ، وألفتها الألسن والأسماع .

وقد ألفتها ونقحها في مرضه بمعونة من كان يكتبههم ومن أشهرها :

- ١ - النهاية في غريب الحديث والأثر « مطبوع » .
 - ٢ - الانصاف في الجمع بين الكشف والكشاف .
 - « الكشف للثعلبي ، والكشاف لازمخشري » ، كلاهما في التفسير .
 - ٣ - الشافي في شرح مسند الامام الشافعي .
 - ٤ - تهذيب فصول ابن الدهان .
 - ٥ - ديوان الرسائل .
 - ٦ - « البديع » في النحو وهو معروف عند العلماء ؛ « البديع في شرح الفصول لابن الدهان » .
 - ٧ - جامع الاصول في أحاديث الرسول ، وهذا الاخير كتاب جليل ، عظيم القدر .
- قال ياقوت في معجمه « جمع فيه بين البخاري ومسلم . والموطأ وسنن ابي داود وسنن النسائي والترمذي » ، عمله على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها واحكامها ، وصنف رجالها ، ونبته على جميع ما يحتاج إليه منها ثم قال : « اقطع قطعاً انه لم يصنف مثله قط ولا يصنف » .

يقع هذا الكتاب في اثني عشر جزءاً ، وما عسى أن يكون قولنا في كتاب جُمع فيه بين البخاري ومسلم ، وأي جهد تجشمه صاحبه فيه !! وأية مشقة تكبدتها !! رحم الله علامتنا وجزاه عن المسلمين خير الجزاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أقام لدينه الحق في كل زمان عدولاً هداة، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وجهل السفهاء الجاهلين ، وكيد الأعداء الماكرين .
والصلاة والسلام على إمام الهادين المهتدين ، وخاتم الأنبياء وصفوة المرسلين ،
عبد الله ورسوله محمد الصادق الأمين ، وعلى آله التابعين له بإحسان إلى يوم الدين ،
وأسال ربي أن يجعلنا من أولئك العدول المهتدين . فإن ربي ذو الفضل العظيم ،
وهو الرحمن الرحيم ، العليم الحكيم .

(أما بعد) فهذا كتاب « جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم » ليس بحاجة إلى التعريف ، فهو غني بما عرفه عنه علماء المسلمين من حين تأليفه إلى اليوم : أنه خير مجموعة منتقاة من كتب الحديث المعتمدة عند الأمة ، وأن جامع الإمام ابن الأثير الجزري : قد بذل مجهوداً كبيراً ، حتى ذلل الله له الصعاب ، ومهد له الطريق : من دراسة وتمحيص ، وحسن ترتيب ، ودقة تبويب ، حتى نجح هذا النجاح المشكور في جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم المفرقة في أمهات كتبها المعتمدة ، ووضعها بين يدي المسلمين قريبة المنال على مائدة « جامع الأصول » هذا ، فيسر على المسلم - بذلك العمل المبرور ، والسعي المشكور - أن ينتفع أحسن الانتفاع بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستفيد منه الخير والرشد ، ويسلك السبيل إلى ربه على بصيرة من هذا الهدى القيم ، في كل شأن من شؤونه ، وكل ناحية من نواحي حياته : العلمية والعملية ، والروحية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والإدارية ، فرداً ، وأسرة ، وحكومة ، ومجتمعاً ، وبذلك قد بطل عذر كل معتذر بتشتت الأحاديث ، وتفرقها في

الكتب ، وطول الطريق إليها بالأسانيد ، والتكرار ، وما إلى ذلك من المعاذير والتعلات .

وانتقد كان هذا الكتاب الجامع كنزاً مدفوناً في دور الكتب ، لا يتيسر الانتفاع به إلا لأقل التليل ممن أتاحت لهم ظروف الغنى واليسار انتساح هذا الكتاب بالمبالغ الضخمة ، ولذلك قام ابن الدبيع الشيباني ، وغيره من العلماء المتقدمين ، باختصاره وتقريب الانتفاع به ، ولكن هيهات الجدول الصغير من النهر الكبير ، وكانت نفوس المسلمين تطمح وأمانيتهم تتزاحم في رؤوسهم ، وتنطلق بالندوات ألسنتهم أن يوفق الله من عدول هذه الأمة وعظماؤها من يحقق لهم تلك الأمنية العزيزة بإخراج هذا الكنز الثمين من دفائنه ، وطبعه ونشره ، ليعم النفع به لعموم الحاجة إليه .

وقد استجاب الله دعاءهم ، وشرف القاهرة حضرة صاحب المعالي وزير مالية المملكة العربية السعودية الشيخ عبد الله السليمان الحمدان ، الذي حظى - بعظيم إخلاصه ، ودائب جده ، وواسع ذكائه ، وعميق فكرته وفطنته ، وحسن تأنيهِ الأمور - عند جلالة الملك العادل ، المهتدى : عبد العزيز آل سعود . أطال الله حياته المباركة النافعة لهذا الدين ، ويحميه ويؤيده ، وينشر نوره وهدهاء ، بما يبذل من نفسه وأمواله في سبيله ، وجلالته - أمدّه الله بروح منه - طيب النفس كل الطيب ، مسرور أعظم السرور بتوفيق الله له لهذا البذل السخي الكريم في نشر الكتب السلفية النافعة .

فاتمهر حضرة صاحب الفضيلة العلامة السلفي الشيخ عبد المجيد سليم - مفتي الديار المصرية سابقاً - الفرصة السانحة ، حين زيارة حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان لفضيلته ، وعرض عليه فكرة طبع كتاب « الجامع » وأنه أمنية عزيزة للمسلمين ، فبادر معاليه بالترحيب بالفكر ، وأسرع بعرضها على جلالة الملك الصالح العادل عبد العزيز . فبادر - حفظه الله وأطال حياته -

بإصدار أمره الكريم إلى 'بالطبع على أجود ورق، وبأجود وأجهر حرف .
وذهبت إلى دار الكتب المصرية أعرض عليهم الأمر ، فسارعوا هم أيضاً
— جزاهم الله أحسن الجزاء — في إعاره النسخ الخطية ، وأخذت أعد العدة
لتحقيق الرغبة السامية في اختيار أجود الورق وأجود الحروف ، حتى يسر الله
بفضله وسهول الأمور كلها ، لما علم من خالص نية الساعين في إخراج هذا الكنز
النفيس — أثابهم الله أفضل المثوبة ، وآتاهم الحسنى وزيادة — وعلى رأسهم :
جلالة الملك المعظم عبد العزيز آل سعود ، جعله الله من عدول هذه الأمة
وهدايتها . وأدام على جلالته سوابغ نعمه وأوزعه شكرها ، وجعل من حضرات
أصحاب السمو الأمراء الكرام قرة عين لجلالته وللمسلمين ، وبالأخص حضرة
صاحب السمو الملكي أمير العلماء ، وعالم الأمراء ، ولي العهد المعظم الأمير الأجل
الأفضل سعود . حفظه الله وأطال بقاءه .
وهذه نبذة مختصرة عن مؤلفه :

محمد الدين ابن الزبير

هو أبو السعادات : المبارك بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم
ابن عبد الواحد الشيباني ، ولد بجزيرة ابن عمر^(١) في أحد الربيعين سنة أربع
وأربعين وخمسة ، ونشأ بها ، ثم انتقل إلى الموصل .

وقد اتصل بخدمة الأمير مجاهد الدين قايماز بن عبد الله الخادم الزيني
— وكان نائب المملكة — فكتب بين يديه منشئاً الرسائل إلى الملوك حتى
قبض عليه في سنة تسع وثمانين وخمسة وسبعين .

(١) مدينة فوق الموصل . على دجلتها . سميت جزيرة : لأن دجلة محيطة بها ،
قال الواقدى : بناها رجل من أهل برقيد ، يقال له : عبد العزيز بن عمر .

وكان سبب ذلك : أنه لما تولى عز الدين مسعود الملك بعد موت أخيه سيف الدين ، سمى أهل الفساد إلى الخادم قايمار في حق الشيخ مجد الدين ، وكثر ذلك منهم حتى قبض عليه وسجنه ، ثم ظهر له فساد رأيه في ذلك ، وأنه برىء مما وشى به إليه ، فطلته ، وأعادته إلى ما كان عليه من الكتابة والإنشاء .

واستمر في ذلك إلى أن توفي قايمار الخادم في سنة خمس وتسعين وخمسمائة .
قال الخافظ ابن كثير :

فاتصل الشيخ بخدمة عز الدين مسعود إلى أن توفي .

فما آل ملك الموصل إلى نور الدين أرسلان شاه أرسل إليه مملوكه لؤلؤاً يرجوه في قبول الوزارة ، فبى ، فركب السلطان إليه ، فامتنع أيضاً ، وقال له : قد كبرت سنى ، واشتهرت بنشر العلم ، ولا يصلح هذا الأمر إلا بشيء من العسف والظلم . ولا يليق بى ذلك ، فأعفاه .

وقال ابن خلكان : ثم اتصل بنور الدين أرسلان شاه بن عز الدين مسعود ، فحظى عنده ، وتوفرت حريته لديه ، وكتب له مدة . ثم عرض له مرض كف يديه ورجليه ، فمنعه من الكتابة مطلقاً ، وأقام في داره بفشاه الأكاير والعلماء ، وأنش رباطاً بقريه سن قرى الموصل ، تسمى « قصر حرب » .

وأوقف أملاكه عليها وعلى داره التي كان يسكنها بالموصل ، وبلغنى أنه صنف كتبه هذه كلها في مدة العطلة ، فإنه تفرغ لها ، وكان عنده جماعة يعينونه عليها ، في الاختيار والكتابة .

أخذ الشيخ مجد الدين النحو عن شيخه أبى سعيد بن المبارك الدهان . وقرأ القرآن وأتقن علومه وحررها .

وقد جمع في سائر العلوم كتباً مفيدة ومصنفات بديعة .

منها « جامع الأصول في أحاديث الرسول » جمع فيه الموطأ والصحيحين

وسنن أبي داود والنسائي والترمذي ، ولم يذكر ابن ماجة فيه . وهو على وضع كتاب رزين ، إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه .

وله كتاب « النهاية في غريب الحديث » في خمس مجلدات . و « كتاب الإنصاف في الجميع بين الكشف والكشاف » أخذه من تفسير الثعالبي والزمخشري في أربع مجلدات .

وله كتاب « المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار » و « كتاب البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان » .

وله ديوان رسائل ، و « كتاب الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي » رحمه الله .

وقد حكى أخوه عز الدين أبو الحسن على : أنه لما أقعد الشيخ مجد الدين جاءهم رجل مغربي التزم أن يداويه ويبرئه مما هو فيه ، وأنه لا يأخذ أجراً إلا بعد برئه ، قال : فملنا إلى قوله ، وأخذ في معالجته بدهن صنعه ، فظهرت ثمرة صنعته ، ولانت رجلاه ، وصار يتمكن من مدها ، وأشرف على كمال البرء ، فقال لي : أعط هذا المغربي شيئاً يرضيه واصرفه . فقلت له : لماذا ؟ وقد ظهر نجاح معاناته ، فقال : الأمر كما تقول ، ولكنني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم ، والالتزام بأخطارهم ، وقد سكنت روعي إلى الانتطاع والدعة ، وقد كنت بالأمس - وأنا معافي - أذل نفسي بالسعي إليهم ، وها أنا اليوم قاعد في منزلي ، فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاءوني بأنفسهم لأخذ رأيي . وبين هذا وذاك كثير ، ولم يكن سبب هذا إلا هذا المرض . فما أرى زواله ولا معالجته ولم يبق من العمر إلا القليل ، فدعني أعيش باقيه حراً سائماً من القل . وقد أخذت منه بأوفر حظ .

قال عز الدين : فقبلت قوله ، وصرفت الرجل بإحسان .

وكانت وفاته بالموصل : يوم الخميس سلخ ذى الحجة سنة ست وستائة ،
عن اثنتين وستين سنة ، ودفن برباطه بدرب دراج ، داخل البلد ، رحمه
الله تعالى .

وقد ترجم له أخوه عز الدين أبو الحسن في الذيل ، فقال :
كان عالماً في عدة علوم ، منها الفقه وعلم الأصول والنحو والحديث واللغة .
وتصانيفه مشهورة في التفسير ، والحديث ، والفقه ، والحساب ، وغريب
الحديث ، وله رسائل مدونة ، وكان ذا دين متين يضرب به المثل ، ولزم طريقة
مستقيمة ، رحمه الله فقد كان من محاسن الزمن ^(۱) .

وصلی الله وسلم وبارک علی عبد الله ورسوله محمد إمام المهتدين وخاتم
رسلین وعلی آله أجمعین .

فقير عفو الله

محمد ناصر الفقی

القاهرة { الفعدة سنة ۱۳۶۸ هـ
سبتمبر سنة ۱۹۴۹ م

(۱) ملاحظه من كتاب « البداية والنهاية » لابن كثير (ج ۱۳ ص ۵۴)
وكتاب « وفيات الأعيان » لابن خلدون (ج ۳ ص ۲۸۹) طبعة مكتبة
الهمزة بتصحيح وتحقيق الأخ المحقق الشيخ محمد محي الدين . عبد الحميد مفاش
العلوم الدينية والعربية بالجامعة الأزهرية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يسر وأعن ، إنك ولي ذلك

الحمد لله الذي أوضح لمعالم الإسلام سبيلا ، وجعل السنة على الأحكام
دليلا ، وبعث لنا هج الهداية رسولا ، مُمهدا لمشارع الشرائع وصولا .
أحمده حمداً يكون برضاه كفيلا ، وللفوز ببقائه منيلا .

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تجعل ربّع العامة محيلا ، ومنازل الشرك
كثيباً مهيباً ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله شهادة تشفي من ظمأ القلوب غليلاً ،
وأصلي عليه وعلى آله وأصحابه صلاة ترجع ظل التوفيق ظليلاً ، ويحقق إخلاصها
أَمْلاً وُؤُولا .

أما بعد ، فإن مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان .

الأول : في المبادئ .

والثاني : في المقاصد .

والثالث : في الخواتيم .

والركن الأول : ينقسم إلى خمسة أبواب :

الباب الأول

في الباعث على عمل الكتاب ، وفيه مقدمة وأربعة فصول .

المقدمة

مازالت منذ ريعان الشباب ، وحداثة السن ، مشغولاً بطلب العلم ، وبمجالسة أهله ، والقشبه بهم حسب الإمكان ، وذلك من فضل الله على ، ولطفه بي : أن حبه إلى . فبذلت الوسع في تحصيل ما وفتت له من أنواعه ، حتى صارت في قوة الاطلاع على خفائيه ، وإدراك خباياه ، ولم آل جهداً ، والله الموفق ، في إكمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كل بطرف تشبعت فيه بضرائي ، ولا أقول : تميزت به على أترابي ، فله الحمد على ما أنعم به من فضله ، وأجزل من طوله ، وإليه انفرع في الإسعاد ، بانزلي يوم المعاد ، والأمن من الفرع الأكبر يوم التناد ، وأن يوزعني شكر مامنحني من الهداية ، وجنديه من الفوايه ، وآتانيه من نعمه الفهم والدرايه ، منه المنشأ والبدايه ، وإليه أرغب أن يجعل ذلك عطاء يتصل طارفه وتليده ، ولباساً لا يبلى جديده ، وذخراً لا يفنى عتيده ، وخبئاً يورق عوده ، ويشمر وعوده .

وبعد ، فإن شرف العلوم يتفاوت بشرف مدلولها ، وقدرها يعظم بعظم محصولها . ولا خلاف عند ذوى البصائر : أن أجلاً ما كانت الفائدة فيه أعم ، والنفع به أتم ، والسعادة باقتنائها أدوم ، والإنسان بتحصيها أئزم ، كعلم الشريعة . الذي هو طريق السعداء ، إلى دار البقاء ، ماسلكه أحد إلا اهتدى ، ولا استمسك به من خاب ، ولا تجنبه من رشد ، فما أمتع جناب من احتفى بحماه ، وأرغد مأب من ازدان بحلاه .

وعلم الشريعة على اختلافها تنقسم إلى فرض ونفل . والفرض ينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية . ولكل واحد منهما أقسام وأنواع ، بعضها أصول ، وبعضها فروع ، وبعضها مقدمات ، وبعضها متممات ، وليس هذا موضع تفصيلها ، إذ ليس لنا بفرض ، إلا أن من أصول فروض الكفايات : علم أحاديث الرسول

صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ، وآثار أصحابہ رضی اللہ عنہم ، التي هي ثانی أدلة الأحكام . ومعرفتها أمر شريف ، وشأن جليل ، لا يحيط به إلا من هذب نفسه بمتابعة أوامر الشرع وتواهيه ، وأزاح الزيف عن قلبه ولسانه .

وله أصول وأحكام وقواعد ، وأوضاع واصطلاحات ذكرها العلماء ، وشرحها المحدثون والفقهاء ، يحتاج طالبه إلى معرفتها ، والوقوف عليها بعد تقديم معرفة اللغة والإعراب ، اللذين هما أصل لمعرفة الحديث ، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب .

وتلك الأشياء : كالعلم بالرجال ، وأساميهم ، وأنسابهم ، وأعمارهم ، ووقت وفاتهم ، والعلم بصفات الرواة ، وشرائطهم التي يجوز معها قبول روايتهم ، والعلم بمسند الرواة ، وكيفية أخذهم الحديث ، وتقسيم طرقه ، والعلم بلفظ الرواة ، وإيرادهم ماسمعه ، وإيصاله إلى من يأخذه عنهم ، وذكر مراتبه ، والعلم بحكم نقل الحديث بالمعنى ، ورواية بعضه والزيادة فيه ، والإضافة إليه ما ليس منه ، وانفراد الثمة بزيادة فيه ، والعلم بالمسند وشرائطه ، والعالى منه والنازل ، والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المنقطع والموقوف ، والمعضل وغير ذلك ، واختلاف الناس في قبوله ورده ، والعلم بالجرح والتعديل ، وجوازها ووقوعهما . وبيان طبقات المخرجين والمجروحين ، والعلم بأقسام الصحيح من الحديث والكاذب ، وانقسام الخبر إليهما وإلى الغريب والحسن وغيرهما ، والعلم بأخبار التواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ ، وغير ذلك مما تواضع عليه أئمة الحديث . وهو بينهم متعارف .

فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها ، وأحاط بها من جميع جهاتها ، وبقدر ما يفوته منها تنزل عن الغاية درجته ، وتنحط عن النهاية رتبته ، إلا أن معرفة التواتر والآحاد - والناسخ والمنسوخ ، وإن تعلقت بعلم الحديث - فإن المحدث لا يفتقر إليها . لأن ذلك من وظيفة الفقيه . لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث ، فيحتاج إلى معرفة التواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ . فأما المحدث : فوظيفته

أن ينقل ، ويروى ماسمعه من الأحاديث ، كما سمعه . فإن تصدى لما وراءه فزيادة في الفضل . وكال في الاختيار .

جمعنا الله وإياكم معشر الطالبين على قبول الدلائل ، وألهمنا وإياكم الاقتداء بالنسب الصالح من الأئمة الأوائل ، وأحلنا وإياكم من العلم النافع أعلى المنازل ، ووفقنا وإياكم للعمل بالعالى من الحديث والنازل . إنه سميع الدعاء ، حقيق بالإجابة .

الفصل الأول

في انتشار علم الحديث ، ومبدأ جمعه وتأليفه

حيث ثبت ما قلناه في المقدمة من كون علم الحديث من العلوم الشرعية ، وأنه من أصول الفروض : وجب الاعتناء به ، والاهتمام بضبطه وحفظه . ولذلك يشر الله سبحانه وتعالى له أولئك العلماء الأفاضل . والثقات الأمثال ، والأعلام المشاهير ، الذين حفظوا قوانينه ، واحتاطوا فيه فتناقلوه كابراً عن كابر ، وأوصله كما سمعه أول إلى آخر ، وحببه الله إليهم لحكمة حفظ دينه ، وحراسة شريعته . فما زال هذا العلم من عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم - والإسلام غض طرى والدين محكم الأساس قوياً - أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة رضی الله عنهم والتابعين بعدهم وتابعي التابعين ، يعظمه وأهله الخلف بعد سلف : لا يشرف بينهم أحد ، بعد حفظه لكتاب الله عز وجل ، إلا بقدر ما يحفظ منه ، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب ما يسمع من الحديث عنه . فتوفرت الرغبات فيه . وانقطعت الهمم على تعلمه ، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل ذوات العدد ويقطع الديافي والمفاوز الخطيرة ، ويجوب البلاد شرقاً وغرباً في طلب حديث واحد ليسمعه من راويه . فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة : طلب ذلك الحديث لذاته . ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماء من ذلك الراوى بعينه ، إما لثقته في نفسه ، وصدقه في نقله ، وإما لعلو إسناده فانبعثت العزائم إلى تحصيله .

وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في التلويح والخواطر ، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه ، ولا معولين على ما يسطرونه ، محافظة على هذا العلم ، كحفظهم كتاب الله عز وجل . فلما انتشر الإسلام ، واتسعت البلاد ، وتفرقت الصحابة في الأقطار ، وكثرت الفتوح ، ومات معظم الصحابة ، وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقلَّ الضبط : احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتثبيده بالكتابة ، ولعمري إنها الأصل . فإن الخاطر يغفل ، والذهن يغب ، والذكر يهمل ، والقلم يخفzol ولا ينسى . فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة ، مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك ابن أنس ، وغيرهما ممن كان في عصرهما . فدوّنوا الحديث . حتى قيل : إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج . وقيل : موطأ مالك رحمه الله عليهما وقيل : إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة .

ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه ، وسطره في الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمهما الله . فدونا كتابيهما ، وفعلا ما الله مجازيهما عليه من نصيح المسلمين ، والاهتمام بأمور الدين ، وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعاً بصحته ، وثبت عندهما نقله .

وسيجي ، فيما بعد من هذه المقدمة شرط كتابيهما ، وذكر الصحيح والفساد مشروحاً مفصلاً إن شاء الله تعالى ، وسميا كتابيهما « الصحيح من الحديث » وأطلقا هذا الاسم عليهما . وهما أول من سمي كتابه ذلك . واقتصد قافياً قالوا ، وبراً فيما زعما ، ولذلك وهبهما الله من حسن القبول في شرق الأرض وغربها ، وبرها وبحرها ، والتصديق لقولهما والانقياد لسمع كتابيهما . ماهو ظاهر مستغن عن البيان . وما ذلك إلا لصدق النية ، وخلوص الطوية ، وصحة ما أودعا كتابيهما من الأحاديث .

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع والتأليف ، وكثر في أيدي المسلمين وفي بلادهم ، وتفرقت أغراض الناس ، وتنوعت مقاصدهم ، إلى أن انقرض ذلك العصر الحميد عن جماعة من الأئمة والعلماء قد جمعوا وألفوا : مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، رحمة الله عليهم ، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة .

فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم . وإليه المنتهى . ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعد ، وقل ذلك الحرص . وفترت تلك الهمم ، وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرهم . فإنه يتبدى ضئيلاً ، وينمو قليلاً قليلاً ، ولا يزال ينمو ويزيد ، ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه ، ويبلغ إلى أمدٍ هو أقصاه . ثم يعود يكبر . ولا يلبث أن يعود كما بدأ . فكان غاية هذا العلم انتهت إلى البخارى ومسلم ، ومن كان في عصرهما من علماء الحديث . ثم نزل وتناقص إلى زماننا هذا ، وسيزداد تناقص الهمم ، سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

الفصل الثانى

في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث . ما زلت أتتبع كتب الحديث وأطلبها رغبة في معرفته ، والإحاطة به . يبعثنى وازع الإسلام والدين ، حيث وجدت بعون الله فيها كل مطلوبى ، وأدركت فيها بلطفه كل مرغوبى ، ورأيت هذا العلم على شرفه وعلو منزلته ، وعظم قدره : علماً عزيزاً ، مشكل اللفظ والمعنى ، والناس في تصانيفهم التى جمعوها فيه وألفوها مختلفو الأغراض متنوعو المقاصد .

فمنهم : من قصرت همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ، ويستنبط منه الحكم ، كما فعله عبيد الله بن موسى التميمي ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهما

من أئمة الحديث أولاً ، وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده . فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها . فيذكرون مسند أبي بكر الصديق رضى الله عنه مثلاً ، ويثبتون فيه كل ما رووه عنه . ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق .

ومنهم : من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها . فيضعون لكل حديث باباً يختص به . فإن كان في معنى الصلاة ذكره في باب الصلاة . وإن كان في معنى الزكاة ذكره في باب الزكاة . كما فعله مالك بن أنس في كتاب الموطن ، إلا أنه - لِقَاءَ ما فيه من الأحاديث - قَلَّتْ أبوابه . ثم اقتدى به مَنْ بعده فلما انتهى الأمر إلى زمن البخارى ومسلم ، وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما ، كثرت أبوابهما وأقسامهما . واقتدى بهما من جاء بعدهما . وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول ، لوجهين .

الأول : أن الإنسان قد يعرف المعنى الذى يطلب الحديث لأجله ، وإن لم يعرف راويه ، ولا فى مسند من هو ، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه . فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة . وإن لم يعرف أن راويه أبو بكر رضى الله عنه .

والوجه الثانى : أن الحديث إذا ورد فى كتاب الصلاة ، علم الناظر فيه أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم من أحكام الصلاة ، فلا يحتاج أن يفكر فيه ليستنبط الحكم منه ، بخلاف الأول .

ومنهم : من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ، ومعانى مشككة . فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث ، وشرح غريبه وإعراجه ومعانيه . ولم يتعرض لذكر الأحكام . كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة وغيرهما .

ومنهم : من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراء الفقهاء ، مثل

أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي في معالم السنن ، وأعلام السنن ، وغيره من العلماء .

ومنهم : من قصد ذكر الغريب ، دون متن الحديث ، فاستخرج الكلمات الغريبة ودرّجها ورتبها وشرحها ، كما فعله أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي وغيره من العلماء .

ومنهم : من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً ، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية غير جامعة فدرّجها ، وأخرج متونها وحدها ، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود في كتاب المصابيح .

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو رُمنا أن نستقصى ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم ، لطال الكتاب . ولم ننته إلى حد .
فاختلاف الأغراض هو الداعي إلى اختلاف التصنيف .

الفصل الثالث

في اقتداء المتأخرين بالسابقين ، وسبب اختصارات كتبهم وتأليفها .
لما كان أولئك الأعلام هم الأولين في هذا الفن ، والسابقين إليه ، لم يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع وأتم الطرق ، فإن غرضهم كان أولاً حفظ الحديث مطلقاً وإثباته ، ودفع الكذب عنه ، وحذف الموضوعات عليه ، والنظر في طرقة وحفظ رجاله ، وتركيتهم ، واعتبار أحوالهم ، والتفتيش عن دخائل أمورهم ، حتى قدحوا فيمن قدحوا ، وجرحوا من جرحوا ، وعدّلوا من عدّلوا ، وأخذوا عن أخذوا ، وتركوا من تركوا ، هذا - بعد الاحتياط والضبط والتدبر - فكان هذا مقصدهم الأكبر ، وعرضهم الأوفر . ولم يتسع الزمان لهم والمر لا أكثر من هذا الغرض الأعم ، والمهم ، حتى يستوفوا الكلام على المهم الأعظم ، ولا رأوا في دنياهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التي هي كالتوابع ، بل ولا كان يجوز لهم ذلك . فإن الواجب أولاً إثبات الذات ، ثم ترتيب الصفات . والأصل :

إنما هو عين الحديث وذاته . ثم بعد ذلك ترتيبه وتحسين وضعه . ففعلوا ما هو
الفرض المتعين ، واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتخلي لما فعله التابعون لهم والمقتدون
بهم ، والمهتدون بهديهم . فتعبوا رحيمهم الله لراحة من بعدهم ونصبوا لدعة^(١)
من اقتنى آثارهم .

ثم جاء الخلف الصالح ، فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة . ويشيعوا تلك المنقبة
الجليلة ، وينشروا تلك العلوم التي أفنوا أعمارهم في جمعها ، ويفصلوا تلك الفوائد
التي أجمعوا تحسين وضعها ، إما بإيداع ترتيب ، أو بزيادة تهذيب ، أو اختصار
وتقريب ، أو استنباط حكم وشرح غريب .

فمن هؤلاء المتأخرين : من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف
والاختصار ، كما فعله أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني ، وأبو مسعود إبراهيم بن محمد
ابن عبيد الدمشقي . واقتنى أثرهما أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي . فإنهم
جمعوا بين كتابي البخاري ومسلم ، ورتبوا كتبهم على المسانيد ، دون الأبواب .
كما سبق ذكره .

وتلاهم آخراً أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري السمرقندي . فجمع بين
كتب البخاري ومسلم والموطأ للمالك ، وجامع أبي عيسى الترمذي ، وسنن
أبي داود السجستاني ، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي رحمة الله عليهم . ورتب
كتابه على الأبواب دون المسانيد ، إلا أن هؤلاء جميعهم لم يودعوا كتبهم
إلا متون الحديث عارية من الشرح والتفسير ، حسب ما أذاهم إليه الغرض ،
وأحسنوا في الصنع ، وفعلوا ما جنوا ثمرته دنيا وأخرى ، وسننوا لمن بعدهم الطريق
ومهدوا للحجة في طلب هذا العلم . فأحسن الله إليهم .

(١) الدعة : الخفض ، والهاء عوض عن الواو ، تقول منه : ودع الرجل فهو
وديع أي ساكن . ووادع أيضا مثل : حمض فهو حامض ، ويقال : نال فلان للكارم
وادعا يعني من غير مشقة ولا كلفة . ورجل مبدع ، أي صاحب دعة وراحة . اهـ صحاح

الفصل الرابع

في خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب

لما وقفت على هذه الكتب ، ورأيتها في غاية من الوضع الحسن والترتيب
الجميل ، ورأيت كتاب رزين هو أكبرها وأعمها ، حيث حوى هذه الكتب
الستة التي هي أم كتب الحديث ، وأشهرها في أيدي الناس ، وبأحاديثها أخذ
العلماء ، واستدل الفقهاء ، وأثبتوا الأحكام ، وشادوا مباني الإسلام .
ومصنفوها أشهر علماء الحديث ، وأكثرهم حفظاً ، وأعرفهم بمواضع الخطأ
والصواب ، وإليهم المنتهى وعندهم الموقف . وسنعمد فيما بعد بابا يتضمن مناقبتهم
وفضائلهم . وإلى أين انتهت مراتبهم في هذا الفن .

فحيثما أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح ، وأعتنى بأمره ،
ولو بقراءته ونسخه . فلما تدبعت وجدته - على ما قد تعب فيه - قد أودع أحاديث
في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها ، وكرر فيه أحاديث كثيرة ، وترك أكثر منها .
ثم إنني جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمنها كتابه ، فرأيت
فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه ، إما للاختصار ، أو لفرض وقع له فأهلها
ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها
ونقلت منها . وذلك لاختلاف النسخ والطرق . ورأيت قد اعتمد في ترتيب كتابه
على أبواب البخاري . فذكر بعضها ، وحذف بعضها .

فما جئني نفسي : أن أهدب كتابه ، وأرتب أبوابه ، وأوطين مقصده ،
وأسهل مطلبه ، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول ، وأتبعه شرح ما في
الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى ، وغير ذلك مما يزيد إيضاحاً وبياناً .
فاستصغرت نفسي هنالك ، واستعجزتها عن ذلك . ولم يزل الباعث يقوى ، والهمة
تنزع ، والرغبة تتوفر . وأنا أعلاها بما في ذلك من التعرض للعلماء ، والانتصاب

للمدح ، والأمن من ذلك جميعه من الترك ويأبى الله إلا أن يتم نوره .
فتحتمت بلطف الله العزيمه . وصدق بعونه النية . وخلصت بتوفيقه الطوية .
فشرعت فى الجمع بين هذه الكتب الستة التى أودعها رزين رحمه الله كتابه ،
وصدفت عما فعله ورتبه . فاعتمدت على الأصول دون كتابه . واخترت له وضعاً
يزيد بيانه حسبما أدى إليه اجتهدى ، وانتهى إليه عرفانى .

هذا بعد أن أخذت فيه رأى أولى المعارف والنهى ، وأرباب الفضل والذكاء
وذوى البصائر الثاقبة ، والآراء الصائبة . واستشرت فيه من لا أتهمه ديناً وأمانة
وصداً ونصيحة . وعرضت عليه الوضع الذى عرض لى ، واستضوأت به فى هذا
الصنع الذى سنح لى . فكلُّ أشار بما قوى العزم . وحقق إخراج مافى القوة
إلى الفعل .

فاستخرت الله تعالى ، وسألته أن يجعله خالصاً لوجهه ، ويتقبله ويعين على
نجزه بصدق النية فيه ، ويسهله . وهو المجازى على مودعات السرائر ، وخفيات
الضماير :

هذا ، مع كثرة العوائق الدنيوية ، وازدحام العوارض الضرورية ، وتكاثر
الفواحش النفسانية ، وضيق الوقت عن فراغ البال لمثل هذا المهم العزيز . والغرض
الشريف الذى إذا أعطاه الإنسان كله آتاه منه أيسره . وإذا قصر عليه عمره
أمكنه منه أقصره . ولولا أن الباعث عليه دينى والغرض منه أخروى . لكانت
القدرة على الإمام به واهية ، والهمة عن التعرض إليه قاصرة ، والعزيمة عن
الشروع فيه فاترة ، وإنما كان المحرك قوياً ، والجاذب شريفاً علياً .

وأنا أسأل كل من وقف عليه ، ورأى فيه خلا . أو لمح زللا أن يصاحبه ،
حائزاً به جزيل الأجر وجميل الشكر . فإن المذهب قليل ، والكامل عزيز ،
بل عديم . وأنا معترف بالقصور والتقصير ، مقرر بالتخلف عن هذا المقام الكبير .

على أن هذا الكتاب في نفسه بحر زاخرة أمواجه ، وَبَرٌّ وعرة فحاجة ، لا يكاد الخاطر يجمع أشتاته ، ولا يقوم الذكر بحفظ أفراده . فإنها كثيرة العدد ، متشعبة الطرق ، مختلفة الروايات . وقد بذلت في جمعها وترتيبها الوسع ، واستعنت بتوفيق الله تعالى ومعاونته في تأليفه وتهذيبه ، وتسهيله وتقريبه . وسميته « كتاب جامع الأصول » ، في أحاديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم .

الباب الثاني

في كيفية وضع الكتاب . وفيه ستة فصول

الفصل الأول : في ذكر الأسانيد والمتون

لما وفق الله سبحانه وتعالى للشروع في هذا الكتاب ، وسهل طريقه . فكنت فيه طالباً أقرب المسالك وأهداها إلى الصواب ، أول ما بدأت به : أنني حذف الأسانيد ، كما فعله الجماعة المقدم ذكرهم رحمهم الله . ولنا في الاقتداء بهم أسوة حسنة . لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات الحديث وتصحيحه . وهذه كانت وظيفة الأولين رحمة الله عليهم . وقد كفونا تلك المؤنة . فلا حاجة بنا إلى ذكر ما قد فرغوا منه ، وأغفونا عنه . فلم أثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إن كان خبراً ، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً . اللهم إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم رواه فيما تمس الحاجة إليه فاذكره ، لتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه .

وقد أفردت باباً في آخر الكتاب يتضمن أسماء الجماعة المذكورين في جميع الكتاب ، إن كان صحابياً ، أو تابعياً أو غيره . ورتبته على حروف (ا ب ت ث) وكتبت الأسماء في أول الحديث على الهامش ، وذكرت يزرائه ما أمكن

معرفته من نسبه وعمره ، وإسلامه وحاله ، حسبما انتهت إليه القدرة . ومن لم أجده ذكراً ذكرت اسمه وتركته مفتوحاً لأحقته . وقصدت في ذلك إزالة الخلل والتصحيف في الأسماء والاشتباه .

أما متون الحديث : فإنني لم أثبت منها إلا ما كان حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أثراً عن صحابي . وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمة ، فلم أذكره إلا نادراً ، اقتداء بالحميدى رحمه الله وغيره ممن جمع بين الكتب ماعدا رزينا . فإنه ذكر في كتابه فقه مالك رحمه الله الذى فى الموطأ ، وتراجم أبواب كتاب البخارى وغير ذلك مما لا حاجة إليه . واعتمدت فى النقل من كتابى البخارى ومسلم : على ما جمعه الإمام أبو عبدالله الحميدى فى كتابه . فإنه أحسن فى ذكر طرقه ، واستقصى فى إيراد رواياته . وإليه المنتهى فى جمع هذين الكتابين .

وأما باقى الكتب الأربعة : فإننى نقلتها من الأصول التى قرأتها وسمعتها . وجمعت بينها وبين نسخ أخرى منها .

وعولت فى المحافظة على ألفاظ البخارى ومسلم أكثر من غيرها من باقى الأئمة الأربعة ، اللهم إلا أن يكون فى غيرها زيادة أو بيان أو بسط ، فإننى أذكرها ، وإن كان الحميدى قد أغفل شيئاً وعثرت عليه أثبته من الأصول ، وتبعت الزيادات من جميع الأمهات ، وأضفتها إلى مواضعها .

وأما الأحاديث التى وجدتها فى كتاب رزين رحمه الله ، ولم أجدها فى الأصول : فأننى كتبتها نقلاً من كتابه على حالها فى مواضعها المختصة بها . وتركته بغير علامة ، وأخلت لذكر اسم من أخرجها موضعاً ، لعل أتتبع نسخاً أخرى لهذه الأصول وأعثر عليها ، فأثبت اسم من أخرجها .

وقد أشرت فى أوائل الكتاب إلى ذكر أحاديث ، من ذلك : أن رزينا أخرجها ولم أجدها فى الأصول . وأخلت ذكر الباقي ليعلم أنه من ذلك القبيل .

الفصل الثاني

في بيان وضع الأبواب والفصول

قد سبق في الباب الأول . أن من العلماء من رتب كتابه على المسانيد ، ومنهم من رتب على الأبواب . فرجعنا اختيار الأبواب على المسانيد بما قدمت ذكره . فذلك اخترنا لكتابنا الأبواب على المسانيد . ولأن هذه الكتب الستة الأصول جميعها مرتبة على الأبواب . فكان الاقتداء بهم أولى .

وحيث اعتبرت أبواب كتبهم وجدتها مختلفة في الوضع . فإن البخاري قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه ذكرها غيره في غير تلك الأبواب . وكذلك كل منهم ، فصدفنا عن ذلك .

ثم إنني عمدت إلى الأحاديث جميعها المضمنة في هذه الكتب الستة فعبرتها وتبعتها ، واستخرجت معانيها ، فبنيت الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث . فكل حديث انفرد بمعنى أثبتته في باب يخصه .

فإن اشتمل على أكثر من معنى واحد ، فلا يخلو : إما أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالاً واحداً ، أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر . فإن كان اشتماله عليه اشتمالاً واحداً أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته « كتاب اللواحق » وقسمته إلى أبواب عدة ، يتضمن كل باب منها أحاديث تشتمل على معاني متعددة من جنس واحد .

على أن هذا « كتاب اللواحق » جميعه ما يعظم قدره ولا يطول . فإنه لا يتجاوز ثلاث كراريس .

وأما ما كان مشتملاً على أكثر من معنى واحد ، إلا أنه بأحدها أخص ، وهو فيه أغاب . فبنيت أثبتته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه . وقصدت فيه غالباً أن يكون في باب المعنى الذي هو في أول الحديث .

ثم إنني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب وفصلته إلى أبواب ، وفصول ، وأنواع ، وفروع ، وأقسام ، بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب .

وكان الموجب لهذا التقسيم : اختلاف معاني الأحاديث التي تختص بكل كتاب . فإن منها ما يتعلق بموجبه . ومنها ما يتعلق بأركانه وحقيقته . ومنها ما يتعلق بسننه ونوافله . ومنها ما يتعلق بشروطه ولوزامه ومنها ما يتعلق بالحث عليه والترغيب فيه . ومنها ما يتعلق بفضله وشرفه .

وأشياء كثيرة ، تراها في غضون الكتاب ، كل واحد منها لمعنى . ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب ، فنضدت الأحاديث فيه ، كل حديث يتلو ما يشبهه ، أو يماثله أو يقاربه ، بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً ، لضرورة اقتضته ، أو سهو .

وإذا جاء من الأحاديث شيء يتعلق بذلك الكتاب ، وليس معه حديث آخر من نوعه ، كتبته في فصل أو فرع من تقسيم ذلك الكتاب ، حيث ليس معه من جنسه ونوعه مثله أو أمثاله .

ثم إنني عمدت إلى ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابنا ، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحابة وغيرهم ، فجعلته كتاباً واحداً سميته « كتاب الفضائل والمناقب » وأودعته كل حديث يتمم فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال . ولم أضف فضل كل شيء إلى بابيه . فإنه كان ينبغي متفرقاً . فرأيت أن جمعه أولى . وستراه إن شاء الله تعالى مفصلاً مبوباً .

الفصل الثالث

في بيان التتفية ، وإثبات الكتب في الحروف

لما تصدت الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع - كما سبق بيانه - رأيتها كثيرة العدد . والكتاب في نفسه كبير الممدار ، يحتاج الناظر فيه والطالب حديث من الأحاديث أن يتطلب كتبه التي هي تراجمه ، حتى يجد الحديث المنسوب فيها . وكان عليه في ذلك كافة ومشقة متعبة . فخرجت أسماء الكتب المودعة في الكتاب ، وجعلتها مرتبة على حروف (ا ب ت ث) طلباً لتسهيل كفة الطالب ، وتقريباً على المرید بلوغ الأرب . ولم أضبط في وضعها الحرف الأصلي من الكلمة فحسب ، إنما لزمت الحرف الذي هو أول الكلمة ، سواء كان أصلياً أو زائداً . ولم أ حذف من الكلمة الألف واللام التي للتعريف حسب فتودعت كتاب الإيمان والإسلام ، وكتاب الإيلاء ، وكتاب الآنية : في حرف الهمزة . وهذا حرف أصلي .

ووضعت فيه أيضاً كتاب الاعتصام ، وكتاب إحياء الموات ، وهذا حرف زائد . فإن الاعتصام حقه أن يكون في حرف العين ، وإحياء الموات في حرف الحاء . وكذلك جميع الكتب على هذا الوضع . ولم أقصد به إلا طلب الأسهل . فإن كتب الحديث يشتغل بها الخاص والعام ، والعالم بتصرف اللفظ والجاهل به . ولو كلفت العام أن يعرف الحرف الأصلي من الزائد لتعذر عليه ، لكنه يسهل عنده معرفة الحرف الذي هو أول الكلمات من غير نظر إلى أنه أصلي أو زائد .

ثم وجدت في الأبواب أبواباً عدة ، هي من جملة الكتب التي انقسم الكتاب إليها ، وإذا ذكرتها في الحرف الذي يختص بها أكون قد أفردت أحد أحكام ذلك الكتاب عنه ، وفرقته ووضعت في غير موضعه الأولى به .

مثال ذلك : أن « كتاب الجهاد » هو في حرف الجيم ، وفي جملة أحكام الجهاد أبواب عدة لا يجوز أن تنفرد عنه ، مثل الغنائم ، والغلول ، والنفل ، والخمس والشهادة . وكل واحد من هذه يختص بحرف غير حرف الجيم . فإن ذكرته في حرف تقسيم كتاب الجهاد : وعدت عن واجب الوضع ، فذكرت هذه الأبواب في جملة كتاب الجهاد في حرف الجيم .

ثم عمدت إلى آخر كل حرف من تلك الحروف التي تختص بهذه الأبواب فذكرت فيه فصلاً يستدل به على أن مواضع هذه الأبواب من الكتاب . فذكرت في آخر حرف الفين أن الغنائم والغلول في كتاب الجهاد حرف الجيم . وكذلك تتبعت جميع الحروف . وفعلت بها هذا الفعل .

فإذا أردت حديثاً من هذا النوع فاطلبه في حرفه ، فإن وجدته وإلا فترى في آخر الحرف ما يدل على موضعه ، حتى إنه متى صار لك أدنى دربة بالكتاب وعرفت الغرض من وسعته : استغنيت عن ذلك جميعه .

الفصل الرابع

في بيان أسماء الرواة والعلايم

الاول وضعت الكتب والأبواب في الحروف ، رأيت أن أثبت أسماء رواة كل حديث أو أثر على هامش الكتاب على حذاء أول حديث . وذلك لفائدتين . إحداهما : أن يكون الاسم مفرداً يدركه الناظر في أول نظرة . ويعرف به أول الحديث .

والثانية : لأجل إثبات العلايم التي رقمتها بالهمزة على الاسم .

وذلك : أنني في أول كل حديث قد رقت على اسم كل راوى علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة .

فجعلت للبخاري خاء لأن نسبه إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته . لأن الخاء أشهر حروفه ، وليس في باقي حروف الأسماء خاء .

وجعلت لمسلم ميماً . لأن اسمه أشهر من نسبه ، وكنيته . وليم أول حرف اسمه .
وجعلت لملك طاء . لأن اشتهار كتابه بالموطأ أكثر . ولأن الميم التي هي
أول حروف اسمه قد أعطيناها مسالماً . وباقى حروفه مشتبهة بغيرها من حروف
باقى الأسماء . والطاء أشهر حروف اسم كتابه ، ولا تشبه بغيرها .
وجعلت للترمذى تاء . لأن اشتهار الترمذى بنفسه أكثر منه باسمه وكنيته
وأول نسبه حرف التاء .

وجعلت لأبى داود دالاً . لأن كنيته أشهر من نسبه واسمه . والدال أشهر
حروف كنيته ، وأبعدها من الاشتباه بباقي العلایم .
وجعلت للنسائى سيناً . لأن نسبه أشهر من كنيته واسمه والسين أشهر حروف
نسبه ، وأبعدها من الاشتباه .

فإذا كان الحديث قد أخرجه جماعتهم : أثبت قبل اسم الراوى العلایم
الست . وإن كان قد أخرجه بعضهم : أثبت عليه علامة من أخرجه .

والأحاديث التي وجدتها في كتاب رزين رحمه الله ولم أجدها في الأصول
التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها : أثبتها ، ولم أثبت عليها علامة . ولم أذكر من
أخرجها ، لعل أجدها ، أو يجدها غيري فيثبتها ، أو يعلم علامة من أخرجها .

وجعلت ابتداء العلایم على الاسم بعلامة البخارى ، وبعده بعلامة مسلم ،
وبعده الموطأ . وكان الأولى تقديم اسم الموطأ . لأن مالكاً رحمه الله أكبر
الجماعة وأقدمهم ، وأجلهم قدراً ، وأحقهم بالتقديم . ولكن لاشتهار كتابي
البخارى ومسلم بالصحة ، وانفرادهما بالشرط الذي لم ينفرد به واحد من باقى
الكتب . ولأنهما أعظم قدراً ، وأكبر حجماً قدمتهما في التعليق عليه . ثم أتبع
علامة الموطأ بعلامة الترمذى ، وبعده بعلامة أبى داود ، وبعده بعلامة النسائى .
وإن تقدم أحد هؤلاء الثلاثة المتأخرين على الآخر فلا بأس .

ثم لما كان مع تطاول الأزمان ، واختلاف النساخ وتباينهم بالذى يكتبونه :

قد تسقط بعض العلام من موضعه ، فيبقى الحديث مجهولاً ، لا يعلم من أخرجه ذكرت في آخر كل حديث من أخرجه من الأئمة في متن الكتاب ليزول هذا الخلل المتوقع .

وإن سقط بعض العلامات ، أو كلها ، أمكن النسخ أن يستجد العلامات من متن العلامات .

على أن معظم الأحاديث المشتركة بين الأصول ، قد أدت الضرورة إلى ذكر من أخرجه ، لاختلاف ألفاظهم في الحديث الواحد ، وإنما الأحاديث المنفردة في كل أصل من الكتب : هي التي احتجنا إلى أن نذكر اسم من أخرجه في متن الكتاب لهذا الباعث المذكور .

الفصل الخامس

في بيان الغريب والشرح

لما أردنا أن نذكر شرح لفظ الحديث ومعناه - كان الأولى بنا أن نذكره عقب كل حديث ، فإنه أقرب تناولاً ، وأسهل مأخذاً ، لكننا رأينا أن ذلك يتكرر تكرراً زائداً ، لاشتراك الأحاديث في المعنى الواحد ، مع تقارب الألفاظ ، بل اتحادها ، فإن ذكرنا شرح الحديث الواحد ، وإذا جاء مثله أحلنا عليه . احتاج الطالب إلى كلفة عظيمة ، حتى يجد الغرض ، وكان الكتاب يطول بكثرة الإحالات . وإن نحن أوردناه آخر كل فصل أو باب ، جاء من التكرار ما يقارب الأول . وإن نحن أفردنا للشرح كتاباً مستقلاً بنفسه - كما فعله الحميدى رحمه الله في غريب كتابه - صار ذلك الكتاب مفرداً وحده ، لاعلاقة بين الأصل وبينه ، فمن شاء نسخه ومن شاء تركه ، فكانت الفائدة تذهب ويزول الغرض ويبقى الكتاب خالياً من الشرح والتفسير الذي قصدنا إليه .

فأدّى النظر إلى أن ذكرناه في آخر كل حرف من حروف (اب ت ت) على ترتيب الكتب التي في كل حرف ، وسياق الأحاديث التي في كل كتاب . وذكّرت الكلمات التي في متون الأحاديث المحتاجة إلى الشرح بصورتها على هامش الكتاب ، وشرحها حذاءها ليكون أسهل مطلباً للناظرين فيه ، ولم أقصر على ذكر الغريبة التي يحتاج الخواص إلى شرحها ، بل ذكرت ما يقتصر العوام إلى معرفته زيادة في البيان .

فإن تكرر في ذلك الكتاب كلمات تحتاج إلى شرح غريبها لم أكرّر ذكرها ، واعتمدت على ما سبق ذكره في ذلك الكتاب ، اللهم إلا أن يطول الكلام بينهما ، فربّما أعدته .

فإذا طلبت شرح كلمة في موضعها ولم تجدّها ، فاعلم أنّها قد سبقت قبل ذلك فاطلبها من هنالك تجدّها .

وكل كلمة لم أعرف شرحها ، أو كتبت منها على ارتياب أثبتتها وأخّأيت حذاءها لأثبت فيه شرحها .

وعوّلت في الشرح على كتب أئمة اللغة ، وكتب غريب الحديث ، وكتب الفقه وغيرها .

فمن كتب اللغة : كتاب التهذيب لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، وكتاب لغة الفقه له . وكتاب صحاح اللغة لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، وكتاب المجمل لأبي الحسين أحمد بن فارس .

ومن كتب الغريب : كتاب غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام وكتاب غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن المسلم بن قتيبة .

وكتاب مختلف الحديث له . وكتاب غريب الحديث لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي . وكتاب معالم السنن له . وكتاب شأن الدعاء له . وكتاب الجمع بين الغريبين ، لأبي عبيد الهروى . وكتاب الفائق ، لأبي القاسم محمود

بن عمر الزمخشري . وكتاب ، غريب الحديث . لأبي عبد الله الحميدي .
وتتبعمت كتب الفقه والتفسير ، وأخذت منها شرح أحاديث تتعلّق
بالأحكام والمعاني .

فكل ما وجدته في هذه الكتب من معنى مستحسن ، أو نكتة غريبة
أو شرح شأن أثبتته ، بعد الاحتياط فيما نقلته ، وما لم أجده فيها - وإنه لقليل -
ذكرت فيه ما سنفح لي بعد سؤال أهل المعرفة به والدراية .
وأنا أرجو أن يصادف ذلك صحة وصواباً من الفعل ، وصدقاً وسداداً من
القول .

ولست أدعى في جميع ما نقلته وأثبتته من هذا الشرح المصنعة من الغلط
والبراءة من السهو .

وأنا أرغب إلى كل من وقف عليه ، أو أدرك منه خطأ أو زللاً : أن يصليحه
ويؤدني فيه منة جسيمة ، ويتخذ عندي به يداً كريمة ، أكل جزاءه
عليها إلى فضل الله تعالى وسمة كريمة .

الفصل السادس

فيما يستدل به على أحاديث مجهولة المواضع
لما استقر وضع الأحاديث في الأبواب والكتب والحروف ، تتبعتها
فوجدت فيها أحاديث ينبو عنها مكانها ، وإن كان أرتلى به من غيره من سائر
الأمكنة ، وكان طالب تلك الأحاديث أو بعضها ربّما شدّ عن خاطره موضعها
والتبس عليه مكانها ، لنوع من اشتباه معانيها ، واختلاف توارد الخواطر على
اختيار المكان الأولي بها ، وكان في ذلك كلفة على الطالب ومشقة ، فاستقرت
تلك الأحاديث جميعها ، التي هي مُمَرزلة في مكانها ، أو مشبهة على طالبها ،
وخرّجت منها كلمات ومعاني تُعرف بها الأحاديث ، وأفردت لها في آخر

الكتاب باباً أثبت فيه تلك المعاني ، رتبةً على حروف (ا ب ت ث) مسطورة في هامش الكتاب ، وإزائها ذكر موضعيها من أبواب الكتاب .

فإذا طلبت حديثاً فيه نوع اشتباه ، وغاب عنك موضعه : إذا لسهو عارض ، أو جهل بالكتاب ، فلا يخلو أن تعرف منه بعض ألفاظه المشهورة فيه أو معانيه المودعة في مطاويه ، فأعتمد إلى ذلك الباب المشار إليه ، واطلب تلك الكلمة ، أو ذلك المعنى في حروف ذلك الباب . فإذا وجدتَها قرأتَ ما إزائها فهو يدلُّك على موضع ذلك الحديث من أبواب الكتاب ، إن شاء الله تعالى ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

الباب الثالث

في بيان أصول الحديث ، وأحكامها ، وما يتعلق بها

مانذبةً في هذا الباب من أصول الحديث وأحكامها ، وشرح أقوال الفقهاء وأئمة الحديث ، وذكر مذاهبهم ، واصطلاحاتهم . فإنه منقول من فوائد العلماء وكتبهم وتصانيفهم ، التي استفدناها وعرفناها : مثل كتاب التلخيص ، للإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، وكتاب المستصفى لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، وكتاب التوقيف لأبي زيد الدبوسي . وكتاب أصول الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن الله الديسابوري ، وكتاب المدخل إلى الإكليل له ، وشيء من رسائل الخطيب أبي بكر بن ثابت البغدادي ، وكتاب العلل للإمام أبي عيسى الترمذي وغير ذلك من كتب العلماء وتصانيفهم رحمة الله عليهم .

فجعت بين أقوالهم ، واختصرت من كل واحد منها طرفاً يليق بهذه المقدمة أودعته ما يحتاج إليه طالب علم الحديث ، ولا يسهو جهله ، إلا من قنع بمجرد الرواية ملئياً مضيعة الدراية .

وليس لي فيه إلا الترتيب والاختصار ، والتلفيق والاختيار الأهم إلا كلمات

تقع في أثناء الفصول والفروع ، تتضمن إثبات مُهمَل ، أو إيضاح مُشكَل ،
أو تحقيق مُغفَل ، أو تفصيل مُجمل ، أو تقييد مُرسل .
وجعلتُ هذا الباب مُشتملاً على أربعة فصول .

الفصل الأول

في طريق نقل الحديث وروايته ، وفيه سبعة فروع

الفرع الأول

في صفة الراوى وشرائطه

راوى الحديث له أوصاف وشرائط ، لا يجوز قبول روايته دون استكمالها ،
وهي أربعة : الإسلام ، والتكليف ، والضبط ، والعدالة .
وهذه الأوصاف بعينها : شرط في الشهادة ، كاشتراطها في الرواية .
وتنفرد الشهادة بأوصاف آخر ، تؤثر فيها كالحرية ، فإنها شرط في الشهادة
وليست شرطاً في الرواية ، وكالمدد ، فإن رواية الواحد تُقبل ، وإن لم تُقبل
شهادته إلا نادراً .

وقد خالف في ذلك جماعة ، فاشتراطوا المدد ، ولم يقبلوا إلا رواية رجلين ،
يرَوى عن كل منهما رجلان ، وهذا فاسدٌ ، فإنه مع تطاول الأزمان يكثر العدد
كثرة لا تُحصَرُ ، وية مَذرُ إثبات حديث أصلاً ، ولا سيما في زماننا هذا .

وهذا الشرط قد التزمه البخارى ومسلم في كتابيهما ، حسبما ذكره
الحاكم النيسابورى . رحمه الله ، وإن لم يجعلوه شرطاً ، وسيجىء فيما بعد من
هذا الباب بيان ذلك وإيضاحه .

وقال قوم : لا بد من أربعة رجال ، تغليظاً وتعظيماً لشأن الحديث .
والأصل : الأول .

فأما بيانُ شروطِ الروايةِ الأربعةِ ، فأولُها :

الإسلام

ولا خلاف في أن رواية الكافر لا تُقبل . لأنه متهم في الدين ، وإن كانت شهادة بعضهم على بعض مقبولةً عند أبي حنيفة رحمه الله ، فلا خلاف في رد روايتهم .

الشرط الثاني : التكليف

فلا تُقبل رواية الصبي ، لأنه لا وازِعٌ^(۱) له عن الكذب ، فلا تحصل الثقة بقوله . وقولُ الفاسق أو ثِق من قول الصبي ، وهو مردود ، فكيف الصبي ؟ ولأن قوله في حق نفسه بإقراره لا يقبل ، فكيف في حق غيره . أما إذا كان طفلاً^(۲) عند التحمل ، مميزاً بالغاً عند الرواية ، فتقبل . لأن الخلل قد اندفع عن تحمله وأدائه . ويدل على جوازه : إجماع الصحابة رضي الله عنهم على قبول رواية جماعة من أحداث ناقلِي الحديث ، كابن عباس ، وابن الزبير وأبي الطفيل ، ومحمود بن الربيع ، وغيرهم ، من غير فرق بين ما تحمله قبل البلوغ وبعده .

وعلى ذلك دَرَجَ السَّائِفُ الصالح من إحضار الصبيان مجالس الرواية ، ومن قبول روايتهم فيما تحمّلوه في الصغر .

إلا أن لأصحاب الحديث اصطلاحاً فيما يكتبونه للصغير ، إذا كان طفلاً أو غير مميز ، فإنهم يكتبون له حضوراً ، ومتى كان ناشئاً^(۳) مميزاً كتبوا له تماماً ،

(۱) ورعته أزعه وزعاً : كفته . صحاح .

(۲) الطفل : الصبي ما بين أن يولد إلى أن يحتمل ، قال الله تعالى (۲۴ : ۵۹) وإذا بلغ لأطفال منكم الحلم (ويقال : صبي طفل ، وصبية طفل ، وصبيان طفل . غريبين

(۳) الناشئ : الحدث الذي حاوز حد الصغر ، والجارية ناشئ . أيضاً ، والجمع الناشئ ، مثل طاب وطالب - بفتح الطاء واللام - صحاح .

ولقد كثر ذلك فيما بينهم حتى صاروا يكتبون الحضورَ للطفل الصغير جداً .

الشرط الثالث : الضبط

وهو عبارة عن احتياطٍ في باب العلم ، وله طرفان .
طرفُ وقوع العلم عند السماع ، وطرفُ الحفظ بعد العلم عند التكلم ،
حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن شيئاً معتبراً ، كما لو سمع صياحاً لا معنى له ، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضبطاً . ، وإذا شك في حفظه وسماعه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطاً .

ثم الضبط نوعان : ظاهر ، وباطن .

فالظاهر : ضبطُ معناه من حيث اللغة .

والباطن : ضبطُ معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به . وهو الفقه .

ومطلق الضبط الذي هو شرطُ الراوى : هو الضبط ظاهر ، عند الأكثر ، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى ، على ماسياتى بيانه فتلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ ، أو قبل العلم حين سماع ، ولهذا المعنى قَلَّتِ الرواية عن أكثر الصحابة رضى الله عنهم لتعذر هذا المعنى .

فمن كان عند التحمل غير مميز ، أو كان مُفْهَلاً ، لا يُحْسِنُ ضَبْطَهُ ، أَحْفَظَهُ لِيُؤَدِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ ، وإن لم يكن فاسقاً .

وهذا الشرط - وإن كان على ما بينا - فإن أصحاب الحديث قلما يفترونه في حق الطفل دون المغفل ، لأنه متى صح عندهم سماعُ الطفل ، أو حضوره مجلسَ القراءة ، أجازوا روايته ، والأول : أحوط للدين وأولى .

على أن الضبط في زماننا هذا ، بل وقبلة من الأزمان المتطاولة ، قل وجوده في العالم ، وعزّ وقوعه ، فإن غاية درجات الحديث في زماننا . المشهور بالرواية ، الذي ينصبُّ نفسه لإسماع الحديث ، ومجالس النقل : أن تكون عنده نسخة قد قرأها أو سمعها ، أو في بلده نسخة عليها طَبْعَةُ سَمَاعٍ ، اسمه مذكور فيها ،

أَوَاهُ مَنَاولَةً ، أَوْ إِجَازَةً بِذَلِكَ الْكِتَابِ ، فَإِذَا سُمِعَ عَلَيْهِ اسْتَقَمَّ إِلَى قَارِئِهِ ، وَكَتَبَ لَهُ خَطَّهُ بِقِرَائَتِهِ وَسَمَاعِهِ ، وَلَعَلَّ قَارِئَهُ قَدْ صَدَّفَ فِيهِ أَمَاكُنَ لَا يَعْرِفُهَا شَيْخُهُ ، وَلَا عَثَرَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ سَأَلَهُ عَنْهَا كَانَ أَحْسَنَ أَجْوِبَةٍ أَنْ يَقُولَ كَذَا سَمِعْتُهَا ، إِنْ فُطِنَ لَهَا .

وَإِذَا اعْتَبَرْتَ أَحْوَالَ الْمَشَافِخِ مِنَ الْمُتَجَدِّثِينَ فِي زَمَانِنَا وَجَدْتَهَا كَذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَهَا . لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الدَّرَايَةِ عِلْمٌ ، وَلَا لَهُمْ بِصَوَابِ الْحَدِيثِ وَخَطَائِهِ مَعْرِفَةٌ ، غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الرِّوَايَةِ عَلَى الْوُجْهِ الْمَشْرُوحِ ، عَلَى أَنَّهُ مَا يَحْلِي اللَّهُ بِلَادَهُ وَعِبَادَهُ مِنْ أَثَمَةٍ ، يَهْتَدِي بِهِمُ الْعَالَمُونَ ، وَحِفَاطٍ بِأَخْذِ عَنْهُمْ الْمُهْمِلُونَ ، وَعُلَمَاءُ يَمْتَدِي بِهِمُ الْجَاهِلُونَ ، وَأَفَاضِلُ يَحْرُسُونَ هَذَا الْعِلْمَ الشَّرِيفَ مِنَ الضِّيَاعِ ، وَيَقْرَءُونَهُ صَحِيحًا ، كَمَا انْتَهَى إِلَيْهِمْ فِي الْأَسْمَاعِ ، وَيَصُونُونَ مَعَاقِدَهُ مِنَ الْإِنْحِلَالِ ، وَقَوَاعِدَهُ مِنَ الزَّلَالِ وَالْإِخْتِلَالِ ، حَفَظًا لِدِينِهِ ، وَحِرَاسَةً لِقَانُونِهِ .

نَفَعْنَا اللَّهَ وَإِبَادَتَهُ ، مَعَشَرَ الْعَالَمِينَ ، بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَوَفَّقَ كَلَامَنَا وَمَنْكُمُ لِلْمَدَادِ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ .

الشرط الرابع : العدالة

والعدالة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ، ويرجع حاصلها : إلى هيئة راسخة في النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً ، حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقها ، وَلَا تَشْتَرِطُ الْعَصْمَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي ، وَلَا يَكْفِي اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ ، بَلْ مِنْ الصَّغَائِرِ مَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ وَالرِّوَايَةُ .

وبالجملة : فكل ما يَدُلُّ عَلَى مَيْلٍ دِينِهِ إِلَى حَدٍّ يَسْتَجِيزُ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ بِالْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ ، كَيْفَ ؟ وَقَدْ شَرِطَ فِي الْعَدَالَةِ : التَّوَقُّفُ عَنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الْمَرْوَةِ ، نَحْوِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِي السُّوقِ ، وَالْبَوْلِ فِي الشُّوَارِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وقد قال بعضهم : إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط ، مع سلامته عن فسق ظاهر . فكل مسلم مجهول عندهم : عدل .

والعدالة لا تعرف إلا بالخبرة باطنة ، وبحث عن سريرة العدل وسيرته . وقد أخذ جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الخوارج ، وجماعة ممن يُنسب إلى القدرية والشيعة ، وأصحاب البدع والأهواء .

وتخرج عن الأخذ عنهم آخرون ، والكل مجتهدون .

والله يُلهم الكافة طَلَبَ الحق وأخذه من مظانّه ، والعمل به .

فهذه الشروط الأربعة : هي المعتبرة في الرواية كما ذكرنا .

وللراوى أوصاف يُظنُّ بها أنها شروطٌ ، وليست شروطاً ، وإنما هي مكمّلاتٌ ومُحسّناتٌ .

منها : العلم ، والفقه ، فلا يشترط كونه عالماً فقيهاً ، سواء خالف ما رواه القياس ، أو وافقه ، إذ رُبَّ حاملٍ فقه إلى من هو أفقه منه ، وإلى غير فقيه . وقال قوم : إنه شرطٌ ، وهو بعيدٌ .

ومنها : مجالسة العلماء ، وسماع الحديث ، فليس ذلك شرطاً ، فقد قبلت الصحابة رضي الله عنهم حديث أعرابي لم يرو إلا حديثاً واحداً ، ثم إذا عارضه حديث العالم المأرس في الترجيح نظروا .

ومنها : معرفة نسب الراوى . وليس بشرطٍ ، بل متى عرفت عدالة شخص بالخبرة قبل حديثه ، وإن لم يكن له نسبٌ ، فضلاً أن يكون ثم لا يعرف . ولو روى عن مجهول المعين لم يُقبل ، بل من يُقبل رواية المجهول الصفة ، لا يُقبل رواية مجهول العين إذ لو عرف عينه رُبّما عرفه بالفسق ، بخلاف من عرف عينه ولم يعرفه بالفسق .

ولو روى عن شخص ذكر اسمه ، واسمه مُردّدٌ بين مجروحٍ وعدلٍ ،

فلا يُقْبَلُ لأجل التَّزْدُدِ، على أن أئمة الحديث قد رَوَوْا أحاديث كثيرة عن رجل ولم يذكروا اسمه . وهذا مجهول .

وجاء من بعدهم من اعتبر تلك الأحاديث ، فرَوَّاهَا من طرقٍ عدَّةٍ عن رَاوِي ذلك الرجل ، وسماه ، فصار ذلك الرجل - لم يسمه أئمة الحديث - معروفاً بهذه الطرق ، فكأنهم لم يَخْرُجُوا تلك الأحاديث عن مجهول ، أو قد كانوا عَرَفُوهُ ، وتركوا ذكرَ اسمه لغرض في أنفسهم . والله أعلم .

ولا تُقْبَلُ رواية من عُرِفَ بِاللَّيْبِ وَاللَّهْوِ وَالْهَزْلِ في أمر الحديث ، أو بالتساهل فيه ، وبكثرة اللُّهُو فيه ، إذ تبطل الثقة بجميع ذلك .
ومما يحتاج إليه طالب الحديث : أن يَبْتَغِثَ عن أحوالِ شَيْخِهِ الذي يأخذ عنه بعد ما يَتَحَقَّقُ إيمانه ، وحُسْنُ عقيدته ، وأنه ليس بصاحب هوى ، ولا بدعة ، يدعو الناس إليها .

فقد كان على بن أبي طالب رضى الله عنه إذا فاته حديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم سمعه من غيره ، حَافَّ الذي يحدِّثه به على صحته .
وعلى ذلك كان أكثر الصحابة والتابعين ، وتابعى التابعين ، رحمة الله عليهم ، وإن في الاقتداء بهم أسوة حسنة .

الفرع الثاني : في مسند الراوى ، وكيفية أخذه

رَاوِي الحديث لا يَخْتَلُو في أخذه الحديث من طرق ست :

الطريق الأولى

وهى العليا : قراءة الشيخ في مَعْرَاضِ الإخبارِ ، لِيُرَوَى عَنْهُ ، وذلك تَلِيْطٌ منه للراوى على أن يقول : حَدَّثَنَا وأخبرنا ، وقال فلان ، وسمعتَه يقول . ولائمة الحديث فرق بين « حدثنا » و « أخبرنا » و « أنبأنا » .

قال عبد الله بن وهب : ما قلتُ « حدثنا » فهو ما سمعت مع الناس ، وما

قلتُ « حدثني » فهو ماسمعت وحدي ، وما قلتُ « أخبرنا » فهو ما قرىء على العالم وأنا أشاهد ، وما قلتُ « أخبرني » فهو ما قرأتُ على العالم .

وكذلك قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري .

وقال يحيى بن سعيد « أخبرنا » وحدثنا « واحد » وهو الصحيح من حيث اللغة . وأما « أنبأنا » فإن أصحاب الحديث يطلقونها على الإجازة والمناولة ، دون القراءة والسماع اصطلاحاً ، وإلا فلا فرق بين الإنباء والإخبار ، لأنهما بمعنى واحد وقال الحاكم : « أنبأنا » إنما يكون فيما يجيزه المحدث للراوى شفاهاً دون المكتوبة .

الطريق الثانية

أن يقرأ على الشيخ وهو ساكت ، فهو كقوله : هذا صحيح ، فتجوز الرواية خلافاً لبعض الظاهرية ، لأنه لو لم يكن صحيحاً ، لكان سكوته عليه ، وهو يقرأ ، وتقريره له فسقاً قادحاً في عدالته .

وإن كان ثم مخيلة إكراه أو غفلة ، فلا يكفي بالسكوت . وهذا تسليط من الشيخ للراوى على أن يقول : حدثنا ، وأخبرنا قراءة عليه وقال قوم : لا يجوز أن يقول فيه : حدثنا ، ويقول فيه : أخبرنا . ولا فرق إذا قيده بقوله « قراءة عليه » .

أما قوله « حدثنا » وأخبرنا « مطلقاً ، أو « سمعت فلاناً » ففيه خلاف . والصحيح : أنه لا يجوز ، لأنه يشعر بالنطق ، وذلك منه كذب ، إلا إذا علم بتصریح أو قرينة حال : أنه يريد القراءة على الشيخ ، دون سماع نطقه .

قال الحاكم : والقراءة على الشيخ إخبار ، وإليه ذهب الفقهاء والعلماء . كأبي حنيفة ومالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم .

قال : وعليه عهدنا أئمتنا ، وبه قالوا ، وإليه ذهبوا ، وبه نقول ، وبه قال أئمة الحديث : إن القراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه ، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه ، إذا لم يحفظ صحيحة : مثل السماع من لفظ الشيخ .

قال ابن جُرَيْج . قرأتُ على عطاء بن أبي رباح ، فقلت له : كيف أقول ؟
قال : قل : حَدَّثَنَا .

قال ابن عباس رضى الله عنهما لقوم من الطائف « اقرءوا على » ، فإن
إقرأرى به كقراءتى عليكم .

وقد ذهب قوم إلى أن القراءة على الشيخ أعلى من قراءة الشيخ وأحوط
في الرواية . قالوا : لأن قراءة الشيخ يتطرق إليها أمران .

أحدهما : جواز تغيير الشيخ فى القراءة بعض ما فى كتابه سهواً ، أو
يسبق على لسانه غلطاً ، أو تصحيفاً ، وهو غافل عنه ، والراوى لا علم له به ،
ليرد عليه ، بخلاف ما إذا قرأ الراوى وغيره ، أو غلط أو صحف ، فإن الشيخ
يرد عليه سهوه وغلطه .

الأمر الثانى : جواز غفول السامع عن سماع بعض ما يقرؤه الشيخ لعارضٍ
يطرأ على قلبه ، وهذا كثير جداً ، بخلاف ما إذا قرأ على الشيخ ، فإنه يتيقن
أو يغاب على ظنه : أنه قرأ جميع الكتاب ، وأن الشيخ سمع ما قرأه .
هذا مُسندٌ مذهبوا إليه .

وإن كان أكثر العلماء والفقهاء والمحدثين على الأول ، فإن نسبة هذه
الجوائز المحتملة إلى الراوى أقرب من نسبتها إلى الشيخ ولأن غلط الراوى
وإسهوه ويصحف ؛ والشيخ لا يغفل عن سماعه : أقرب وأمكن جواز غلط
الشيخ وسهوه وتصحيفه ونسبة الخلل إليه ، ولكل نظر واجتهاد .

الطريق الثالثة

سماع ما يقرأ على الشيخ ، ويتنزل منزلة القراءة عليه ، لكنه ينقص عنها
بأن السامع ربما غفل عن سماع بعض القراءة كما سبق ، فأما القارىء : فلا يجزى
هذا فى حقه ، ويجوز له أن يقول : حدثنا ، وأخبرنا سماعاً ، يقرأ عليه .

الطريق الرابع

الإجازة : وهو أن يقول الشيخ للراوى شفاهاً ، أو كتابةً ، أو رسالةً :
أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوْى عَنِ الْكِتَابِ الْفُلَانِ ، أو ماصح عندك من مسموعاتى .
وعند ذلك يجب الاحتياط فى معرفة المسموع . أما إذا اقتصر على قوله : هذا
مسموعى من فلان ، فلا يجوز له الرواية عنه ، لأنه لم يأذن له فى الرواية .
وهذا تسليط من الشيخ للراوى على أن يقول : حَدَّثَنَا ، وأخبرنا إجازةً
أو أنبأنا ، على اصطلاح المحدثين . كما سبق ، ويتميدها بالمشافهة ، أو بالكتابة ،
أو بالرسالة .

وقال قوم : لا يجوز فيما كان بالكتابة والرسالة أن يقول فيه ، حدثنا ، وإنما
يقول : أخبرنا ، كما يقول : أخبرنا الله فى كتابه ، وعلى لسان رسوله ، ولا يقول
فيه : حَدَّثَنَا .

أما قوله فى الإجازة « حَدَّثَنَا ، وأخبرنا » مطلقاً ، فجوزة قوم ، وهو
فاسد ، كما ذكرنا فى القراءة على الشيخ .

وقال قوم : لا تحمل الرواية بالإجازة ، حتى يعلم المجاز له مافى الكتاب ، ثم
يقول المجيز للراوى : أتعلم مافيه ؟ فيقول نعم . ثم يجيز له الرواية عنه به . فأما
إذا قال له المجيز : أَجَزْتُ لَكَ الْحَدِيثَ بِمَا فِيهِ ، وَالسَّامِعُ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ ، فلا يحل
له . كما أنه لو سمع ولم يعلم فلا يجوز له ، وكما قالوا فى القاضى : يشهد الشاهد
على كتابه والشاهد لا علم له بما فيه .

وهذا القول : راجع إلى من جَمَلَ الْعِلْمَ وَالْمَقَافَةَ ، ومعرفة حكم الحديث
ومعناه شرطاً فى الرواية ، وقد سبق ذكره فى الفرع الأول .

وأعلى درجات الإجازة : المشافهة بها ، لانتفاء الاحتمال فيها .

وتتلوها : الرسالة ، لأن الرسول يضبط وينطق .

وبعدها : الكتابة ، لأن الكتابة لا تنطق ، وإن كانت تضبط .

ثم هذه الإجازة الجائزة : إنما هي - في حق الموجود والمعروف - عارية من الشرط .

وأما الإجازة للمعدوم والمجهول ، وتعليقها بالشرط ففيها خلافٌ نذكره .
أما المجهول : فمثل أن يقول المحدث : أجزت لبعض الناس ، فلا يصح ذلك لأنه لا سبيل إلى معرفة البعض الذي أجز له .

وأما إجازة المعدوم : فمثل أن يقول المحدث : أجزت لمن يولد لفلان ، أو لكل من أعتب فلان ، أو لعقب عقبه أبداً ما تناسلوا ، فقد أجازهم قوم ، ومنع منه آخرون .

وأما الإجازة المأتمنة بشرط : فمثل أن يقول المحدث : أجزت لفلان ، إن شاء ، أو يخاطب فلاناً ، فيقول : أجزت لمن شئت رواية حديثي ، أو أجزت لمن شاء . فمنع منها قوم ، وأجازها آخرون .

وقال قوم : لا تجوز الإجازة للمعدوم والمجهول ، ولا تعليقها بشرط ، لأنها تحملُ بمتغير فيه تعيين المحتمل ، وهذا هو الأجدَر بالاحتياط ، والأولى بحراسة الحديث وحفظه .

وقال قوم : إنما يجوز أن يحيز لمن كان موجوداً حين إجازته ، من غير أن يعلق ذلك بشرط أو جهالة ، سواء كانت الإجازة بلفظ خاص أو عام .
أما الخاص : فقوله : أجزت لفلان بن فلان .

وأما العام : فقوله : أجزت لبني هاشم وبني تميم ، وكذلك إذا قال : أجزت لجماعة المسلمين .

هذا إذا كان الذين أجاز لهم موجودين ، والله أعلم .

الطريق الخامسة : المناولة

وتُسمى العرض ، وصورتُهُ : أن يكون الراوى مُتَقَنّاً حافظاً ، فيقدمُ المستفيدُ إليه جزءاً من حديثه ، أو أكثر من ذلك ، فيناوله إيّاه ، فيتأملُ الراوى حديثه ، فإذا خبره وعرف أنه من حديثه ، قال للمستفيد : قد وقفتُ على ما ناولتُنيهِ ، وعرفتُ ما فيه ، وأنه روايتي عن شيوخى . فحدث بها عنى .
قال الحاكم : أجاز ذلك خلق كثير من أئمة الحديث من أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان ، رأوا العرض سماعاً .

قال : وقد قال مُطَرِّف بن عبد الله : صحبتُ مالكاً سبعَ عشرةَ سنة ، فما رأيتهُ قرأ الموطأ على أحدٍ . وسمعتُه يأبى أشدَّ الإباءِ على من يقول : لا يجزيه إلا السماعُ ، ويقول : كيف لا يجزيك هذا فى الحديث ، ويجزيك فى القرآن ، والقرآن أعظمُ ؟ .

وقال غيرُ مُطَرِّف ، سئِلَ مالك عن حديثه : أَسَمَاعٌ هو ؟ فقال : منه سماع ومنه عرضٌ ، وليس العرض عندنا بأدنى من السماع .

هذا مالكٌ سيد الناس فى الحديث قال : . وأما فقهاء الإسلام فلم يَرَوْا العرض سماعاً ^(١) .

وقال الغزالى رحمة الله عليه : صورة المناولة : أن يقول : خذ هذا الكتاب وحدّث به عنى ، ومجردُ المناولة دونَ هذا اللفظ لا معنى لها ، وإذا وجد هذا اللفظ فلا معنى للمناولة .

(١) وقد سُمى بهذه المناولة غير واحد من أئمة الحديث عرضاً ، وقد تقدم أن القراءة على الشيخ تسمى عرضاً ، فيكون هذا عرض المناولة ، وذلك عرض القراءة ، وهذه المناولة أرفع أنواع الإجازة . وقال بصحتها معظم الأئمة . قال القاضى عياض : هو قول كافة أهل النقل والأداء ، والتعقيق من أهل النظر . وهى بمنزلة السماع عند مالك وجماعة من الأئمة .

وأصحاب الحديث يُرتَّبون المناولة قبل الإجازة ، وهي عندهم أعلى درجة منها .

ومنهم من ذهب إلى أنها أوفى من السماع، والظاهر أن المناولة: أحوط من الإجازة ، لأن أقل درجاتها : أنها إجازة مخصوصة محصورة في كتاب بعينه ، يعلم الشيخ ما فيه يقيناً ، أو قريباً من اليقين ، بخلاف الإجازة ، على أن الشيخ يشترط في المناولة والإجازة: البراءة من الغلط والتصحيح، والتزام شروط رواية الحديث . فبهذه الشروط يخرج من العهدة ، وحينئذ يجوز للراوى أن يقول : حدثنا ، وأخبرنا مناولة وعرضاً ، وأنبأنا مطلقاً : باصطلاح المحدثين .

الطريق السابعة : الكتابة

لا يخلو أن يكون الكتاب تذكرةً ، والرواية عن علم ويقين ، بعد ما يتذكر بالنظر فيه ، أو يكون الكتاب إماماً لا يتذكر ما فيه، فإن كان تذكرةً قبلت روايته ، لأنه لا فرق بين التذكرة بالفسر، أو بمذكر آخر، إذ في الحالتين روى عن مذكرٍ ، ولا يمكن اشتراط أن لا يذنى ، لأن الإنسان لا يمكنه الاحتراز عنه ، وإن كان إماماً ، فلا يخلو أن يكون كتابه بسماعه وخطه . أو سماعه بخط غيره ، والخط معروف ، والكتاب ثقة ، أو سماع ابنه بخط أبيه ، أو راوٍ معروف بالرواية ، معروف الخط . وعلى ذلك فقيه خلاف .

فمن أهل الحديث : من جعل الكتاب كالسماع ، وقالوا : إذا وقع في علم الراوى أنه كتابه بسماعٍ وخطه ، أو كتاب أبيه بخطه ، وله ثقة بعلمه بخط أبيه : حانت له الرواية ، كما لو سمعه وتذكر سماعه ما فيه .

وعلى هذا : يجب أن يحل له ، إذا علم أنه راوٍ معروف ، فلا فرق بين خط أبيه وغيره ، وهذا القول يجوز له أن يروى بالخط ، وإن لم يتذكر .

ومنهم من قال : لا يجوز له الرواية إن لم يتذكر ، لأن الخط لم يوضع في الأصل إلا للتذكرة .

وقيل : إذا رأى خطأ في كتاب ، أو خط من يعرفه ويثق إليه ، فلا يخلو : إما أن يعلم أنه سَمِعَهُ ، وإما أن يعلم أنه لم يَسْمَعْ ، أو يظن أنه لم يَسْمَعْ ، أو يُجَوِّز من نفسه سماعه وعدم سماعه على السَّراء ، وإما أن لا يذكر أنه سمع أو قرأ ، ولكنه غاب على ظنه سماعه أو قراءته .

ففي الأول : تجوز الرواية .

وفي الثاني ، والرابع : لا تجوز له الرواية ، لأنه كيف يُخبر عما يعلم كذبه أو يشك فيه ؟ .

وفي الثالث : اختلفوا ، فأجازه قوم ، ومنع منه آخرون ، لأن الرواية عن الغير حكمٌ منه بأنه حدثه ، فلا يجوز له إلا عن علم ، ولأن الخط يشبه الخط .

أما إذا قال الشيخ : هذا خطأ : قبل منه ، لكن لا يروى عنه ما لم يُسأله على الرواية بصريح قوله : أو بترينة حاله ، كالجلوس لرواية الحديث .

فإن قال عدلٌ : هذه نسخة صحيحة من صحيح البخاري مثلاً ، فرأى فيها حديثاً ، فليس له أن يرويه عنه ، ولكن هل يلزمه العمل به ؟ إن كان مقلداً ، فعليه أن يسأل المجتهد إن كان مُجْتَهِداً ، فقال قومٌ : لا يجوز له العمل به ما لم يَسْمَعْهُ وقال قومٌ : إذا علم صحة هذه النسخة بتول عدلٍ ، جاز له العمل .

والقول الجامع لهذا : أنه لا ينبغي له أن يروى إلا ما يعلم سماعه أولاً ، وحفظه وصبطه إلى وقت الأداء ، بحيث يتيقن أن ما أداه هو الذي سمعه ، فإن شك في شيء منه فليترك الرواية .

أما إذا كان في مسموعاته عن شيخ حديث واحد شك في أنه سمعه منه أو من غيره ، فلا يجوز له أن يقول : سمعت فلاناً ، ولا أن يقول : قال فلان ،

لأنه شاكٌ ، ولا يجوز له أن يروي الحديث بالشك المطلق ، بل لو سمع من شيخ مائة حديث ، وعلم أن حديثاً واحداً لم يسمعه ، ولكنه التبس عليه ولم يعرفه ، فلا يجوز له رواية شيء من تلك المائة عن ذلك الشيخ ، لأنه ما من حديث منها إلا ويجوز أن يكون هو ذلك المشكوك فيه .

أما إذا أنكر الشيخ الحديث ، فلا يخلو من ثلاث جهات :
الأولى : أن ينكره قولاً ، ولا يخلو أن ينكره إنكار جاحدٍ قاطعٍ بكذب الراوى ، وحينئذ لا يعمل به ، ولا يصير الراوى مجروحاً ، أو ينكره إنكار متوقف . وقال : لست أذكره . فيعمل بالخبر ، لأن الراوى جازم أنه سمعه منه ، وهو ليس قاطعاً بتكذيبه .

وقال قوم : إن نسيان الشيخ للحديث يُبطله ، وليس بشيء . فإن للشيخ أن يعمل بالحديث إذا روى له العدل عنه ، ولهذا تفصيل آخر .

قالوا : ينظر الشيخ في حديثه ^(١) . فإن كان رأيه يميل إلى غلبة نسيان . أو كان ذلك عادته في محفوظاته قبل رواية غيره عنه ، وإن كان رأيه يميل إلى جهله أصلاً بذلك الخبر : رد ، فقلماً ينسى الإنسان شيئاً حفظه نسياناً لا يتذكره بالتذكير ، والأمور تبنى على الظواهر ، لا على النوادر ، وحينئذ يقول الشيخ : حدثني فلان عني أنني حدثته .

والجهة الثانية : أن ينكره فعلاً ، فإذا عمل الشيخ بخلاف الخبر ، فإن كان قبل الرواية ، فلا يكون تكذيباً بوجه . لأن الظاهر أنه تركه لما بلغه الخبر . وكذلك إذا لم يعلم التاريخ ، حمل عليه تحريماً لموافقة السنة .

وأما إذا كان بعد الرواية : نظر فيه ، فإن كان الخبر يحتمل ما عمل به بضرب تأويل ، لم يكن تكذيباً ، لأن باب التأويل في الأخبار غير مسدود ، لكن

(١) وفي نسخة : في نفسه .

لا يكون حُجَّةً . لأن تأويله برأيه لا يلزم غيره . وإن كان الخبر لا يحتمل ما عمل به ، فالخبر مردود .

الجهة الثالثة : أن ينكره تركا . فإذا امتنع الشيخ من العمل بالحديث ، ففيه دليل على أنه لو عرف صحته لما امتنع من العمل به . فإنه يحرمُ عليه مخالفتُهُ ، مع العلم بصحته ، وله حكم الجهة الثانية .

الفرع الثالث

— في لفظ الراوى وإيراده ، وهو خمسة أنواع :

النوع الأول

في مراتب الإخبار — وهى خمس

المرتبة الأولى :

وهى أعلاها ، أن يقول الصحابى : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا ، أو حدثنى بكذا ، أو أخبرنى بكذا ، أو شافهنى بكذا ، وكذلك غير الصحابى من الرواة عن رَوَا عنه ، فهذا لا يتطرق إليه احتمال . وهو الأصل فى الرواية والتبليغ والإخبار .

المرتبة الثانية :

أن يقول الصحابى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو حدثنا ، أو أخبرنا بكذا ، وكذلك غير الصحابى عن شيخه . فهذا ظاهره النقل ، وليس نصاً مريحاً ، إذ قد يقول الواحد منا : قال رسول الله ، اعتماداً على ما نقل إليه وإن لم يسمعه منه ، فلا يستحيل أن يقول الصحابى ذلك اعتماداً على ما بلغه تواتراً أو على لسان من يثق إليه ، ألا ترى أن ابن عباس روى : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا فى الذئبة » فلما رُوجع فيه قال : سمعته من أسامة بن زيد ، وكذا غيره من الصحابة ؟ .

وهذا النوع - وإن كان محتملاً - فهو بعيد ، لاسيما في حق الصحابي . فإن الصحابي إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالظاهر من حاله : أنه لم يقله إلا وقد سمعه ، بخلاف من لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن قرينة حاله تعرّف أنه لم يسمع ، ولا يوهّم قوله السماع . والصحابي يوهّم قوله السماع . فلا يُقدم عليه إلا من سماعه . هذا هو الظاهر . وجميع الأخبار إنما نقلت إلينا كذلك ، إذ يقال : قال أبو بكر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يفهم من ظاهر ذلك إلا السماع ، وكذلك حكم غير الصحابي فيما يرويه عن شيخه .

المرتبة الثالثة

أن يقول الراوى : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، أو نهى عن كذا ، فهذا يتطرق إليه احتمالات ثلاثة .
أجدها : في سماعه كما في قوله .

والثاني : في الأمر ، إذ ربما يروى ما ليس بأمر أمراً ، فقد اختلف الناس في قوله : إن فعل ، هل هو : الأمر أم لا ؟ .

ولأجل هذا : قال بعض أهل الظاهر : لاجبة فيه ، ما لم ينقل اللفظ .

والصحيح : أنه لا يظن بالصحابي إطلاق ذلك إلا إذا علم تحقيقاً أنه أمر بذلك ، بأن يسمعه يقول : أمرتكم بكذا وكذا ، أو يقول : افعلوا ، وينضم إليه من القرائن ما يعرف به كونه أمراً ، أو يدرك ضرورة قصده إلى الأمر .

والثالث : احتمال العموم والخصوص ، وحتى ظن قوم : أن مطلق هذا يقتضى أمر جميع هذه الأمة .

والصحيح : أن من يقول بصيغة العموم أيضاً ينبغي أن يتوقف في هذا ، إذ يحتمل أن يكون ماسمعه أمراً للأمة ، أو لطائفة ، أو لشخص بعينه ، وكل ذلك

يبیح له أن يقول : أمر ، فيتوقف فيه إلى الدلیل ، ولكن يدل عليه : أن أمره للواحد أمر للجماعة ، إلا إذا كان لوصف یخصه : من سفر أو حضر ، ولو كان ذلك لصرح به الصحابی كقوله « أمرنا إذا كنا مسافرين ألا تنزع خفافنا ثلاثة أيام » نعم لو قال : أمرنا بكذا ، ولم من عادة الصحابی أنه لا يطلقه إلا في أمر الأمة - يحمل عليه وإلا اختل أن يكون أمراً له ، أو الأمة ، أو للطائفة .

المرتبة الرابعة

ان يقول الراوی : أمرنا بكذا ، نهينا عن كذا ، أوجب علينا كذا ، أبیح لنا كذا ، وحظر علينا كذا ، من السنة كذا ، السنة جاریة بكذا .
فهذا جمیعہ فی حکم واحد ، ويتطرق إليه الاحتمالات الثلاثة التي تطرقت إلى المرتبة الثالثة .

واحتمال رابع : وهو الأمر ، فإنه لا یدری أنه : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو غيره من العلماء .

فقال قوم : لاحجة فيه ، لأنه محتمل .

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يحمل إلا على أمر الله ، وأمر رسوله . لأنه يريد به إثبات شرع ، وإقامة حجة .

وقال بعضهم : في هذا تفصيل ، وذلك إن كان الراوی أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، فيحمل على أن الأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن أبا بكر لا يقول : أمرنا ، إلا وأمره النبي ، لأن غير النبي لا يأمره ولا يلتزم أمر غيره ، ولا تأمر عليه أحد من الصحابة . فأما غير أبي بكر ، فإذا قال : أمرنا ، فإنه يجوز أن يكون الأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ، لأن أبا بكر تأمر على الصحابة ووجب عليهم امتثال أمره ، وقد كان غير أبي بكر رضي الله عنه من الصحابة أميراً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده ، فيجوز أن يضاف الأمر إليهم .

أما إذا قال : أبيع ، وأوجب ، وحظر ، فيقوى في جانبه أن لا يكون مضافاً إلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الإيجاب والإباحة والحظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، بخلاف الأمر . فإن الإمام قد يأمر بما يوجب الشرع ، ولا يقال : أوجب الإمام ، إلا على تأويل إضافة الإيجاب إليه بنوع من المجاز ، لصدور الأمر بالإيجاب عنه .

وأما قوله : من السنة كذا ، والسنة جارية بكذا ، فالظاهر : أنه لا يريد إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن يجب اتباعه دون غيره ، ممن لا تجب طاعته ، ولا فرق أن يقول الصحابي ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بعد وفاته .

أما التابعي إذا قال أمرنا : فإنه يحتمل أمر الرسول ، وأمر الأمة بإجماعها . والحجة حاصلة به ، ويحتمل أمر الصحابة ، ولكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك ، إلا وهو يريد من يجب طاعته ، لكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي .

المرتبة الخامسة

أن يقول الراوى : كنا نفعل كذا ، وغرضه : تعريف أحكام الشرع ، فإن ظاهره يقتضى أن جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم على وجه ظهر للنبي ولم ينكره ، لأن تعريف الحكم يقع به .

فإن قال : كانوا يفعلون كذا ، وأضافه إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو دليل على جواز الفعل ، لأن ذكره في معرض الحجة يدل على أنه أراد ما فعله الرسول ، أو سكت عليه دون ما لم يبلغه . وذلك يدل على الجواز ، مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما « كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنقول : خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ؟ فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ينكره » وكتقول أبي سعيد الخدري

« كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ بَرِّ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ ،
فَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ : كَانُوا يَفْعَلُونَ ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، بَلْ يَدُلُّ
عَلَى الْبَعْضِ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَصْرُحَ بِنَقْلِهِ عَنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ ، فَيَكُونُ
نَقْلًا لِلْإِجْمَاعِ .

وَفِي ثَبُوتِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَلَامٌ سَيَأْتِي بَيَانُهُ :

وَقِيلَ : إِنَّهُ إِذَا قَالَ : كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ أَنَّ جَمِيعَ الْأُمَّةِ فَعَلَتْ
ذَلِكَ ، أَوْ فَعَلَ الْبَعْضُ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ ، أَوْ فَعَلُوا بِأَجْمَعِهِمْ فَعَلًا عَلَى وَجْهِ ظَهَرِ
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْسُكِرْهُ عَلَيْهِمْ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَإِنَّ الرَّاوِي إِذَا قَالَ قَوْلًا فِي مَحَلِّ الْجَهْدِ ، فَلَا يَلْزِمُنَا تَقْلِيدُهُ .
لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ عَنْ اجْتِهَادٍ . وَاجْتِهَادُهُ لَا يَتَرَجَّحُ عَلَى اجْتِهَادِ غَيْرِهِ ، أَمَّا إِذَا
قَالَ قَوْلًا لَا مَحَلَّ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ ، فَحُكْمُ الظَّنِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَاقَالُهُ إِلَّا عَنْ طَرِيقٍ ،
وَإِذَا بَطَلَ الْجَهْدُ تَعَيَّنَ السَّمْعُ .

النوع الثاني

فِي نَقْلِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ وَحُرُوفِهِ وَنَقَطِهِ وَإِعْرَابِهِ
أَمْرٌ مِنْ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ عَزِيزٌ ، وَحُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا شَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ الْأَوَّلَى بِكُلِّ
نَاقِلٍ ، وَالْأَجْدَرُ بِكُلِّ رَاوٍ ، وَحَتَّى أَوْجِبَهُ قَوْمٌ ، وَمَنْعُوا مِنْ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى .
وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ لَهُ تَفْصِيلٌ وَشَرْحٌ ، فَنَقُولُ :

قَالَ الْعُلَمَاءُ : نَقْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ حَرَامٌ عَلَى الْجَاهِلِ بِمَوَاقِعِ
الْخَطَابِ ، وَدَقَائِقِ الْأَلْفَاظِ ، أَمَّا الْعَالَمُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُحْتَمَلِ وَغَيْرِ الْمُحْتَمَلِ ، وَالظَّاهِرِ
وَالْأُظْهَرِ ، وَالْعَامِّ وَالْأَعْمِ ، فَقَدْ جُوزَ لَهُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَجَاهِرُ الْفُقَهَاءِ ،
وَمُعْظَمُ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وقال قومٌ : لا يجوز إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويُساويه في المعنى ، كما يُبدل القعود بالجلوس ، والعلم بالمعرفة ، والقدرة بالاستطاعة ، والحظر بالتحريم ، ونحو ذلك . وعلى الجملة : فيما لا يتطرق إليه تفاوت في الفهم ، وإنما ذلك فيما فهم قطعاً ، لا فيما فهم بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون .

فانقسم القول في هذا إلى أربعة أقسام :

الأول : أن يكون الخبر مُحْكَمًا ، وحينئذ يجوز نقله بالمعنى لـكل من سمعه من أهل اللسان . لأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً دائماً . فإذا تعين معناه ، ولم يقع الخلل في الوقوف عليه ممن عرف بلفظ اللسان ، وخص في نقله بالمعنى لحصول الغرض منه بلفظ آخر .

والثاني : أن يكون الخبر ظاهراً ، ويحتمل غير ما ظهر . فلا يجوز النقل بالمعنى إلا للفقهاء العالم بعلم الشريعة ، وطرق الاجتهاد . لأن المعنى - وإن ظهر منه بظاهرة - فقد احتتمل مجازة ، والخصوص من عمومته . فلا يرخص في نقله بالمعنى إلا للعالم بطرق الدين والفقه ، حتى يأمن - إذا كساه لفظاً آخر - من الخلل ، فـلعل الجاهل بالفقه يكسوه آفظاً لا يحتمل صرف مجازة ، ولا صرف خصوصه ، ويكون المراد باللفظ المسموع : مجازة أو خصوصه ، فتفوت الفائدة ، أو يُنقل بلفظ أعم من اللفظ الأول لجهله بالمرق بين الخاص والعام ، فيوجب مالا يوجه الأول فيلزمه المحافظة على اللفظ .

الثالث : أن يكون الخبر مشتركاً أو مشكلاً ، فلا يجوز النقل بالمعنى على جهة التأويل ، لأنه لا يوقف على معناه والمراد منه إلا بنوع تأويل ، وتأويل الراوى لا يكون حجة على غيره ، فإنه يكون ضرباً من القياس ، فلا يحل نقله إلا باللفظ المسموع ، ولا يظن بالعدل إذا نقل بلفظه إلا أحد القسمين الأولين للذين يحلان له .

الرابع : أن يكون الخبر مجملاً ، فلا يُتَصَوَّر نقله بالمعنى . لأنه لا يوقف على معناه ، وما لا يوقف على معناه فلا يتصور نقله بمعناه . فيكون الامتناع بذاته لا بدليل يحجر الناقل عنه . ويكون ضرباً آخر من الحجّة غير الضرب الأول . والقول الضابط في نقل الحديث بالمعنى : أن اللفظ إذا كان مما يجب نقله للعمل بمعناه ، فوقف على معناه حقيقة ، ثم أدّى بلفظ آخر بغير حلال فيه ، سقط اعتبار اللفظ .

فالنقل باللفظ عزيمته ، وبالمعنى رخصة في بعض الأخبار ، على التفصيل المذكور ويدل على ذلك : جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم ، فإذا جاز إبدال العربية بالعجمية . فلأن يجوز بالعربية أولى .

وذلك : لأننا نعلم أنه لا تَعَبُّد في اللفظ ، وإنما المقصود هو المعنى وإيصاله إلى الخلق ، وليس ذلك كالتشهد والتكبير ، وما تعبد الله فيه باللفظ .

فإن قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « نَصَّرَ الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها ، فربُّ مبلغ أوعى من سامع وربُّ حامل فقهٍ وليس بققيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

قلنا : هذا الحديث هو الحجّة ، لأنه ذكر العلة ، وهى : اختلاف الناس في الفقه ، فما لا يختلف فيه الناس من الألفاظ المترادفة لا يمنع منه .

وهذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفة ، والمعنى واحد ، وإن أمكن أن يكون جميع الألفاظ قول الرسول صلى الله عليه وسلم في أوقات مختلفة ، ولكن الأغلب : أنه حديث واحد ، نقل بألفاظ مختلفة ، وذلك أدل دليل على الجواز .

قال الإمام أبو عيسى الترمذى رحمه الله : كل من ضَعَّفَ قوماً من الرواة ، فإنما ضعفهم من قِبَل الإسناد ، فزاد فيه أو نقص أو غيّر ، أو جاء بما يتغير فيه المعنى . فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى .

قال : وقال واثلة بن الأسقع رحمه الله « إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم »
قال ابن سيرين « كنت أسمع الحديث من عشرة ، اللفظ مختلف والمعنى
واحد » وقال « كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي رحمهم الله يأتون
بالحديث على المعاني » وقال الحسن « إذا أصبت المعنى أجزأك » .

وقال سفيان الثوري رحمه الله . « إذا قلت لكم . إني أحدثكم كما سمعت
فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى »

وقال وكيع « إن يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس » .

وقال . « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة^(۱) رحمهم الله
يعيدون الحديث على حروفه » .

وقال مجاهد « انقص من الحديث إن شئت ، ولا تزد فيه » .

قال « وكان سالك بن أنس رحمه الله يشدد في حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم في التاء والياء ونحو هذا » .

وعلى ذلك جماعة من أئمة الحديث ، لا يرون إبدال اللفظ ولا تغييره ،
حتى إنهم يسمونه ما جئوا به ويعلمون ذلك ، ولا يغيرونه ، وذلك هو الأحوط في
الدين ، والأتقى والأولى .

ولكن أكثر العلماء على خلافه ، والقول بالجواز وهو الصحيح . فإن
الحديث كذا وصل إليهم ، مختلف الألفاظ ، متفق المعنى ، ونعلم قطعاً في

(۱) حيوة - بفتح الحاء المهملة وسكون الياء - بن جرول . ويقال : ابن جندل
أبو نصر الفاسطيني . يقال لجدته محبة . قال أبو مسهر : كان من بلدة بيسان ثم
انتقل إلى فلسطين . قال ابن سعد : كان ثقة فاضلاً كثير العلم . وقال مطر الوراق :
ما رأيت شامياً أفضل - وفي رواية أفعه - من رجاء ، إلا أنه إذا حركته وجدته شامياً .
ورأيت اسم جده مضبوطاً بخط الرضى الشاطبي « خنزل » بخاء معجمة بعدها نون
ثم زاي ثم لام . مات سنة ۱۱۲ هـ تهذيب .

أحاديث كثيرة ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في وقت واحد ، ونقلها الصحابة بالفاظهم المختلفة .

وسنورد فيما بعد من هذه المقدمة فصلاً ذكره الإمام أبو عبد الله الحُمَيدى في آخر كتابه : ما يدلُّ على ذلك وعلى سببه ، والمُذَرِّ فيه ، إن شاء الله تعالى .

النوع الثالث

في رواية بعض الحديث

رواية بعض الحديث ممتنعة عند أكثر من مَنَعَ نَقَلَ الحديث بالمعنى .
وَمَنْ جَوَّزَ نَقَلَ الحديث بالمعنى : جَوَّزَ ذلك ، إن كان رواه مرةً بتمامه ، ولم يتلقَ المذكور بالمتروك تعلقاً يغيِّر معناه . فإِذَا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ ، كشرطِ العبادةِ أَوْ ركنيها ، أَوْ ما به التمام . فنَقَلَ البعض تحريفً وتلويحاً ، أما إِذَا رَوَى الحديث مرةً تارةً ومرةً ناقصةً نَصّاً لا يغير معنىً ، فهو جائزٌ ، ولكن بشرط أن لا يتطرق إليه سوء الظنِّ بالتهمة .

وما العَجَبُ إِلَّا تَمْنُّ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وقد رأى كُتُبَ الأئمة ومصنفاتهم وأحاديثهم ، وهى مشحونة بأبغاض الحديث ، يذكرون كلَّ بعض منها فى بابٍ يَحْصُهُ ، يَسْتَقْدِلُون به على ذلك الحكم المودع فى ذلك الباب ، كيف ؟ والمقصدُ الأعظم من ذكر الحديث : إنما هو الاستدلال به على الحكم الشرعى .

فإذا ذكر من الحديث ما هو دليل على ذلك الحكم المستخرج منه ، فقد حصل الغرض ، لكن يبقى الأدب بالمحافظة على ألفاظ الرسول صلوات الله عليه ، وإيرادها كما ذكرها وتلفظ بها .

والأولوية درجة وراء الجواز ، وما قصدت من منع الاستعمال إلا الأخطأ والألتقى والتحرز عن التسامح والتساهل فى لفظ الحديث والله أعلم .

النوع الرابع

انفراد الثقة بالزيادة

إذا انفرد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة : فإنه تقبل منه زيادته عند الأكثر ، سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ، لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ قبل ، فكذلك الزيادة .
فإن قيل : يبعد انفراده بالحفظ مع إصغاء الجميع .

قلنا : تصديق الجميع أولى ، إذا كان ممكناً ، وهو قاطعٌ بالسمع ، والآخر ما قطعوا بالنفي ، فعمل الرسول صلى الله عليه وسلم ذكره في مجملين ، بحيث ذكر الزيادة لم يحضر إلا ذلك الواحد ، أو ذكره في مجلس ، وذكر زيادة في إحدى الكرتين ، ولم يحضر إلا ذلك الواحد .

ويحتمل أن يكون راوى الناقص حَضرَ في أثناء المجلس ، ولم يسمع التمام ، أو أنهم اشتركوا في الحضور ونسوا الزيادة ، إلا ذلك الواحد ، أو طرأ في أثناء الحديث سبب شاغل مدهش ، فغفل به البعض عن الإصغاء ، فيختص بحفظ الزيادة المقبل على الإصغاء ، أو يعرض لبعض السامعين خاطر شاغل عن الزيادة ، أو يعرض له ما يوجب قيامه قبل التمام .

فإذا احتمل هذا كله أو بعضه ، فلا يكذب العدل مهما أمكن .
كيف ؟ والظاهر من حال المسلم : أنه لا يقدم على أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقه ، لا سيما وقد سمعه يقول ، أو بآله أن قال « من كذب على مقعداً فلن يدبوا مقعده من النار » .

النوع الخامس

في الإضافة إلى الحديث ما ليس منه

قد يظن قومٌ أن هذا النوع هو الذي قبله ، وليس كذلك ، فإن الأول : هو أن ينفرد الراوى بزيادة في الحديث يرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويحتملها من قوله .

وهذا النوع : هو أن يذكر الراوى في الحديث زيادة ، ويضيف إليه شيئاً من قوله ، إلا أنه لا يبين تلك الزيادة : أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من قوله نفسه ، فتبقى مجهولة .

وأهل الحديث يسمون هذا النوع : المدرج ، يعنون أنه أدرج الراوى كلامه مع كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يميز بينهما ، فيظن أن جميعه لفظ النبي . ومثاله : حديث ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده ، فعلمه التشهد ، قال : قل : التحيات لله - فذكر التشهد إلى آخره - ثم قال : فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » .

فقوله « إذا قلت هذا - إلى آخره » مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود ، لأن التمييز بينهما قد جاء في رواية أخرى ، وذلك أنه ذكر الحديث إلى آخر التشهد ، ثم قال الراوى : « قال عبد الله بن مسعود : إذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك » فميز هذا الراوى بين الكلامين بزيادته التي ذكرها . والزيادة من الثقة مقبولة ، على ما سبق في النوع الرابع .

الفرع السادس

فی المسند والإسناد

المسند : هو أن يروى الحديث واحد عن واحد ، رآه وسمع منه أو عليه قراء ، أو إجازة ، أو مناولة : رواية متصلة إلى من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه والاضمار أوضاع واصطلاح وشرائط .

فمن شروطه : أن لا يكون في الإسناد « أخبرت عن فلان ، ولا حدثت ، ولا بلغني ، ولا رفعه فلان ، ولا أظنه مرفوعاً » إنما يرويه اخذت عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحملة ، وكذلك سماع شيخه عن شيخه ، إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعلى الراوى أن يتعرف حال شيخه ، وهل يَحْتَمِلُ سماعه من شيوخه الذين يُحَدِّثُ عنهم ؟ ثم يتأمل أصوله : أَعَقِيْمَةٌ هِيَ ، أم جديدة ؟ وعاليها طبقة سماعه أم لا ؟ فكل ذلك احتياط في أخذ الحديث عنه .

ومن المسندات : أن يقول الصحابي المعروف بالصُّحْبَةِ « أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا ، وكنا نأمر بكذا ، ونهى عن كذا ، وكنا نفعل ، وكنا نقول » ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ، وكذا لا نرى بأساً بكذا ، وكان يقال كذا ، ومن السنة كذا » فإذا صدر هذا عن صحابي مشهور بالصحة ، فهو حديث مسند ، وكله مُخَرَّجٌ في المسانيد .

ومن المسندات : المَعْنَى . وهو أن يقول أحد الرواة « حدثنا فلان عن فلان عن فلان » ولا يذكر طرق سماعهم بخلافنا وأخبرنا وسمعنا ، فإن هذا إذا كان رواه موثقاً بهم مشهورين بالصدق ، لا ينسب إليهم التدليس ، وليس من مذهبهم ، فسواء ذكروا طريق السماع أو لم يذكره ، فإن حديثهم مقبول معمول به ، فإن كان رواه أو أحدهم متهماً ، أو من مذهبه التدليس ، فيحتاج أن يذكر طريق سماعه حتى يكون حديثه مسنداً .

ومن المسندات : نوع يسمى المَسْلَسْل وهو اصطلاحٌ بين المحدثين ، مثل أن يكون جميع رواة الحديث قد اشتركوا عند سماع ذلك الحديث في قول ، أو فعل ، أو حالةٍ من النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخرِ رِوَايَتِهِ .

مثل : تَشْبِيكُ الأصابعِ ، أو الأَخْذُ باللحية ، أو المصافحة ، ونحو ذلك من الأسباب ، فيقول : حدثني فلان ، ويده على لحيته ، قال : حدثني فلان ، ويده على لحيته ، قال : حدثني فلان ، ويده على لحيته ، وكذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك : حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه ، قال : حدثني فلان ، وهو أول حديث سمعته منه ، قال : حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه ، ونحو ذلك .

واعلم أن الإسنادَ في الحديث هو الأصل ، وعليه الاعتماد ، وبه تعرف صحة الحديث وسقاه .

قال سفيان الثوري « الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل ؟ » .

وقال شعبة « كلُّ علم ليس فيه : أَخْبَرَنَا ، وَحَدَّثَنَا . فهو خَلٌّ وثقل » .
وقال يزيد بن ذَرِيع « لكل دين فرسان ، وفرسان هذا الدين أصحاب الإسناد » .

وقال أحمد بن حنبل « إذا رَوَيْنَا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام - تشددنا في الأسانيد ، وإذا رَوَيْنَا عنه في فضائل الأعمال ومالا يَضَعُ حكماً ولا يرفعُه - تساهلنا في الأسانيد ، وَلَوْ لَا الأسانيد لقال مَنْ شَاءَ ماشاء » .

ثم من الإسناد عالٍ ونازل ، وطلب العالی سنة ، فعلى طالب الحديث : أن يرغب في طلبه . وعلو الإسناد على مراتب .

منها : ماهو بتملة العدد .

ومنها : ما هو بثقة الرواة .

ومنها : ما هو بفقته الرواة .

ومنها : ما هو باشتهار الرواة .

ومنها : ما يجمع هذه الأصناف - وهو أكمالها - أو بعضه .

فما قلّة العدد : فقل ما يروى من الصحيح في زماننا هذا : ثلاثيات البخارى من طريق أبى الوقت عبد الأول المجرى^(١) ، فإن أصحاب أبى الوقت بينهم وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثمانية أنفس في ثلاثيات البخارى . أحدهم أبو الوقت ، ثم الداودى ، ثم المرخسى ، ثم الفربرى ، ثم البخارى ، فهوؤلاء خمسة ، والذين روى عنهم البخارى ثلاثياته : ثلاثة .

وقد تقع أحاديث من الأحاديث الصحاح مخترجة في الصحيحين ، أو في أحدهما من غير طريق البخارى ومسلم التى يروى بها كتابهما ، إلا أن شرط الصحة موجود فيها . مثل : ما حدثنا به الشيخ أبو ياسر عبد الوهاب بن هبة الله بن أبى حبة البغدادي ، قراءة عليه ، قال : حدثنا الرئيس أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين ، قال : حدثنا أبو طالب محمد بن محمد بن غيلان البراز ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى رحمه الله ، قال : حدثنا القاضى إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ومحمد ابن سليمان الواسطى ، قال إسماعيل : حدثنا ، وقال محمد : سألت محمد بن عبد الله الأنصارى قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « كان لى أخ يقال له أبو عمير ، وكان له عصفور يلعب به . فمات العصفور ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يدخل بيتنا ، ويقول : أبا عمير ، مفعّل النفير ! »

(١) المجرى . بكسر السين وسكون الجيم وبالزاي ، منسوب إلى سجز .

وهو اسم لسجستان . قاله الحازمى ، وقال ابن ماكولا : هو منسوب إلى سجستان على غير قياس ، والأول أصح .

وفي حديث القاضي إسماعيل قال « كان ابنُ لأمِّ سليم يُقال له : أبو عمير ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يمازحه ، إذا دخل على أم سليم ، فدخل يوماً ، فوجده حزينا ، فقال : مالأبي عمير حزينا ؟ قالوا : يا رسول الله ، مات زفيره الذي كان يلعب به ، فجعل يقول : أبا عمير ، مافعل الزفير ؟ » .

فهذا حديث صحيح قد أخرجه البخاري ومسلم في كتابيهما ، ومن يرويه بهذا الطريق الذي ذكرناه عن ابن حُصَيْن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال ، فهو أعلى من ثلاثيات البخاري المروية من طريق أبي الوقت برجل ، وشرط الصحة موجود فيه ، وقد جاء في هذه الأحاديث الغيلانيات غير هذا الحديث بهذا العدد .

وأما ثقة الرواة : فهو أن يكونوا معروفين بالصدق ، مشهورين بالأمانة وصحة النقل والرواية ، لا يتطرق إليهم تهمة ، ولا جرح ولا ريبة ، كشايخ البخاري ومسلم اللذين خرجا أحاديثهم في كتابيهما ، فهذا وأشباهه - وإن بعد طريقه وكثر رجاله - فهو عال ، وإن كان غيره أقل رجالاته ، وليست له هذه الحال . وأما فقه الرواة : فإن يكون رواته أو بعضهم فقيهاً ، كسعيد بن المسيب ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، ومن يجرى مجراهم من أئمة الفقه .

فإذا كان الحديث مروياً من طريق هؤلاء : كان عالياً ، وإن كثرت رجاله .

قال علي بن خنّس : قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليكم : الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل ، فقال : ياسبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ، ومنصور فقيه ، وإبراهيم فقيه ، وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء : خير من حديث يتداوله الشيوخ .

فهذا من طريق الفقهاء رباعى إلى ابن مسعود ، وثنائى من طريق المشايخ ، ومع ذلك قدّم الرباعى لأجل فقه رجاله .

وأما اشتهار الرواة : فإن يكونوا معروفين بالرواية عن رَوِّا عنه : كعلقمة وأبى وائل عن ابن مسعود ، والقاسم بن محمد وعروة عن عائشة ، وإبراهيم عن علقمة ، وهشام عن عروة ، ونحو ذلك ، فإن هؤلاء مشهورون بن رَوِّا عنه ، وذلك يجعل إسنادهم عالياً ، وإن كثرت رجاله .

فإذاً أعلى هذه الرتب مختلف فيه ، وكل يذهب إلى ما يميل إليه نظره ، لكن الأولى : أن يكون أعلاها : ما اجتمع فيه هذه الأوصاف ، ثم ما كان فى طريقه الفقهاء ، ثم الثقات ، ثم المشهورون ، ثم العدد إذا عرّى من هذه الأوصاف . ومن يحقق ما ذكرناه فى علو الإسناد ، فقد عرف النازل منه لأنه ضده ، لكن من طرق النازل ما يكون قد أخذ عن شيخ قد تقدّم موته ، واشتهر فضله ، فإنه أقل نزولاً ، ومِمَّنْ أخذ عن شيخ تأخر موته ، وعرف بالصدق . ومنها : أن ينظر طالب الحديث إلى إسناد شيخه الذى كتب عنه ، فما قرب من سنه طلب أعلى منه .

ومنها : أن يكون له شيخان ، أحدهما : سمع حديثاً من شيخه عن أمِدِّ مَعْنَيْنِ ، والآخر : سمعه عن أمِدِّ أبعد منه . فروايته عن أبعد الأمدين أعلى ، وعن أقربيهما أنزل .

الفرع السابع

فى المرسل

المرسل من الحديث : هو أن يروى الرجل حديثاً عن لم يعاصره ، وله بين المحدثين أنواع واصطلاح فى تسمية أنواعه .

فمنه : المرسل المطلق : وهو أن يقول التابعى « قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم « فلا يكون الحديث مرسلًا مطلقًا ما لم يرسله التابعي خاصة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنه قسم يسمى المنتجع ، وهو غير الأول . قال الحاكم : وقلمًا تجد من يفرق بينهما ، وهو على نوعين . أحدهما : أن يكون في الإسناد رواية راو لم يسمع من الذي روى عنه الحديث . قبل الوصول إلى التابعي ، الذي هو موضع الإرسال . والآخر : أن يذكر أحد رواته في الحديث ، عن رجل ولا يسميه ، جَهْلًا به ، فإن لم يكن للجهل به ، وإنما ترك اسمه وهو يعرفه ، فليس بمنقطع ، لكونه معروف الاسم .

ومنه : قسم يسمى المعضل : وهو أن يكون من المرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من رجل ، ومثاله : أن يروي عمرو بن شعيب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا وكذا ، أو قال كذا وكذا » ثم لا يسنده ، ولا يرسله في حالة ما ، ولا أحد من الرواة ، وعمرو بن شعيب : أقل ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم : اثنان ، فإن كان الحديث قد أسنده وقتًا ما ، أو أرسله ، فليس بمعضل .

ومن أنواع المعضل : أن يعضله الراوى من أتباع التابعين ، فلا يرويه عن أحد ، ويجعله كلامًا موقوفًا ، فلا يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منفصلاً ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله متصلًا من طريق آخر .

وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة : عن سعيد بن المسيب .

ومن أهل مكة : عن عطاء بن أبي رباح .

ومن أهل مصر : عن سعيد بن أبي هلال .

ومن أهل الشام : عن مكحول .

ومن أهل البصرة : عن الحسن البصري .

ومن أهل الكوفة : عن إبراهيم بن يزيد النخعي .

وأصحها : مراسيل بن المسيب ، فإنه أدرك جماعة من أكابر الصحابة وأخذ عنهم ، وأدرك من لم يُدركه غيره من التابعين . وقد تأمل الأئمة مراسيله فوجدوها جميعها بأسانيد صحيحة .

والناسُ في قبول المراسيل مختلفون .

فذهب أبو حنيفة ومالك بن أنس وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، ومن بعدهم من أئمة الكوفة : إلى أن المراسيل مقبولة ، محتج بها عندهم ، حتى إن منهم من قال : إنها أصح من المُتَّصِلِ المسند ، فإن التابعي إذا أسند الحديث أحال الرواية على من رَوَاهُ عنه ، وإذا قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإنه لا يقوله إلا بعد اجتهاد في معرفة صحته .

وأما أهل الحديث فاطَّبعوا ، أو معظمهم : فإن المراسيل عندهم واهية غير محتج بها ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل ، وهو قول ابن المسيب والزهري والأوزاعي ومن بعدهم من فقهاء الحجاز .

ومن هؤلاء الذين قالوا برَدِّ المراسيل : مَنْ قَبِلَ مرسل الصحابي ، لأنه يحدث عن الصحابي ، وكلُّهم عدُول .

ومنهم : من أضاف إليه مراسيل التابعين ، لأنهم يروون عن الصحابة .
ومنهم : من خَصَّصَ كبار التابعين ، كابن المسيب ، ويحكى أنه قول الشافعي وأنه قبل مراسيل ابن المسيب وخذه .
واحتجَّ له : بأنه وَجَدَهَا مُسْنَدَةً .

والخِتَارُ على قياس رد المراسيل : أن التابعي والصحابي إذا عُرِفَ بصریح خبره ، أو بعبادته : أنه لا يروى إلا عن صحابي . قَبِلَ مرسله ، وإن لم يعرف ذلك فلا يقبل . لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعرابي الذي لا صحبة له .

الفرع الثامن في الموقوف

وهو على أنواع :

أحدهما : الموقوف عن الصحابي ، وقه ، يخفى على أهل العلم .
وذلك أن يروى الحديث مسنداً إلى الصحابي ، فإذا بلغ إلى الصحابي قال :
إنه كان يقول كذا وكذا ، أو كان يفعل كذا وكذا ، أو كان يأمر بكذا وكذا ،
ونحو ذلك .

الثاني : الموقوف على أحد الرواة قبل الصحابي .
مثل أن يقول أحد رواة الحديث « قال ابن مسعود » ولم يكن قد أدركه
ولا رآه ، فهذا موقوف عند ذلك الراوي ، وإن كان اللفظ لابن مسعود .
وهذا أحد أنواع المرسل . وهو أحد قسمي المنقطع .
الثالث : أن يكون موقوفاً على أحد رواه ، وهو مسند في الأصل ، إلا أن
أحد رواه قصر به فلم يرفعه ، وهو أحد نوعي المعضل .

الرابع : ما يوهم لفظه أنه مسند ، وليس بمسند ، كما روى المغيرة بن شعبه قال
« كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقرعون بابيه بالأظافر » .
فهذا يوهم - لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه - أنه مسند ، وليس
كذلك ، إنما هو موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة فعلاً ،
ولم يسنده واحد منهم .

الفرع التاسع في ذكر التواتر والآحاد

وصول الحديث إلينا لا يخلو من أحد طريقتين ، إما بطريق التواتر ، وإما
بطريق الآحاد ، ولكل واحد منهما شرح وبيان وأحكام ، يحتاج إلى ذكرها ،
لئلا تخلو هذه المقدمة منها .

والكلام في ذكرها ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : في ذكر التواتر ، وهو حكم يتعلق بالأخبار .

وحدُّ الخبر : ما دخله الصدق أو الكذب ، أو تطرَّق إليه التصديق أو التكذيب ، وذلك أولى من قولهم : ما دخله الصدق والكذب ، فإن كلام الله عز وجل لا يدخله الكذب ، والإخبار عن المحالات لا يدخله الصدق .

والتواتر : يفيد العلم ، وذلك ظاهر ، لا خلاف فيه إلا في قول ضعيف قليل وله أربعة شروط .

الأول : أن يُخبر عن علم لا عن ظن ، فإن أهل بلد عظيم لو أخبروا عن طائر أنهم : ظنُّوا أنه حمام ، أو عن شخص أنهم ظنُّوا أنه زيد ، لم يحصل لنا العلم بكونه حماماً أو زيداً .

الشرط الثاني : أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس ، إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم ، أو عن صدق الأنبياء ، لم يحصل لنا العلم .

الشرط الثالث : أن يستوى طرفاه ، وواسطته في هذه الصفات ، وفي كمال العدد . فإذا نقل الخلاف عن السَّافِ ، وتَوَالَّتِ الأعصارُ ، ولم تكن الشروط قائمة في كل عصرٍ لم يحصل العلم بصدقهم ، لأن خبر أهل كل عصرٍ مستقل بنفسه ، ولا بد فيه من الشروط ، ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود - مع كثرتهم - في نقلهم عن موسى عليه السلام : تكذيب كل ناسخ لشريعته ، ولا بصدق الشيعة بنقل النصِّ على إمامة عليٍّ كرم الله وجهه ، والبيكرية على إمامة أبي بكر رضي الله عنه ؛ ولأن هذا وضعه الأحاد أولاً ، وأفشوه ، ثم كثر الناقلون في عصره وبعده في الأعصار ، فلذلك لم يحصل التصديق به ، بخلاف وجود موسى عليه السلام وتحمُّده بالنبوة ، ووجود أبي بكر وعليٍّ ، وانتصابهما للإمامة ، فإن ذلك لما تساوى فيه الأطراف والواسطة حصل لنا العلم الضروري

الذى لا تقدر على تشكيك أنفسنا فيه ، ونقدر على التشكيك فيما نقلوه عن موسى وأبي بكر وعلى .

والشرط الرابع : العدد ، وعدد الحدّثين المخبرين ينقسم إلى ناقص ، فلا يفيد العلم ، وإلى كامل ، فيفيد العلم ، وإلى زائد يحصل العلم ببعضه ، ويقع الزيادة فضلة . فالكمال - وهو أقلّ عدداً - يورث العلم ، ليس معلوماً لنا ، لكنا بحصول العلم الضروري نقبّض كمال العدد ، لا أننا بكمال العدد نستدل على حصول العلم . ثم العدد الذى يفيد العلم يفيد فى كل واقعة ، وكل شخص ، بحيث إنّه متى وجد العدد أفاد العلم لكل من سمعه فى واقعة ، وذلك إذا تجرّد الخبر عن القرائن . فأما إذا اقترن الخبر بقرائن ، فقد اختلف كل فيه ، فقال قوم : لا أثر لها . وقال آخرون : لها أثر ، فإن خمسة أو ستة لو أخبرونا عن موت شخص لم يحصل العلم بصدقهم ، لكن إذا انضم إليه خروج والد الميت حاسر الرأس حافياً ، ممزق الثياب ، مضطرب الحال ، يلطم وجهه ورأسه ، وهو رجل كبير . ذو منصب ومروءة ، لا يخالف عادته إلا عن ضرورة ، فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك ، فيقوم فى التأثير مقام بقرينة العدد .

فدل ذلك على أن العدد يجوز أن يختلف بالوقائع وبالأشخاص ، فرب شخص انغرس فى نفسه أخلاق تميل به إلى سرعة التصديق ببعض الأشياء ، فيقوم ذلك مقام القرائن ، وتقوم تلك القرائن مقام خبر بعض الحدّثين المخبرين ، أمّا متى انتفت القرائن ، فأقل عدد يحصل به العلم الضرورى معلوم لله تعالى ، غير معلوم لنا ، ولا سبيل لنا إلى معرفته ، لأننا لا ندري متى حصل لنا العلم بوجود مكمة وبوجود الشافعى مثلاً ، عند تواتر الخبر إلينا ، وأنه كان بعد المائة أو المائتين ، ويعسر علينا تجربة ذلك ، وإن تكلفناها ، فسبيل التكلف : أن نراقب أنفسنا إذا قتل رجل فى السوق مثلاً ، وانصرف جماعة من موضع القتل ، ودخلوا علينا

يخبرون عن قتله ، فإن قول الأول يحرك الظن ، وقول الثاني والثالث يؤكده ، ولا يزال يتزايد تأكيد كيدته إلى أن يصير ضروريا ، ولا يمكننا أن نشكك فيه أنفسنا فلو تصور الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها ضرورة ، وحفظ حساب المخبرين وعددهم - لأمكن الوقوف ، ولكن درك تلك اللحظة أيضاً عسير ، فإنه يتزايد قوة الاعتقاد تزايداً خفياً التدريج ، نحو تزايد ضوء الصبح إلى أن يبلغ حد الكمال ، فذلك بقي هذا في غطاء من الإشكال ، وتعذر على القوة البشرية إدراكه .

فأما ما ذهب إليه قوم من تخصيص عدد التواتر بالأربعين ، أخذاً بعدد الجمعة ، وبالسبعين أخذاً من قوله تعالى (٧ : ١٥٥) واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) وبثلاثمائة وبضعة عشر ، أخذاً بتدبير أهل بدر ، فكل ذلك تحكيمات فاسدة ، لا تنأى عن الرأى ، ولا تدل عليه .

وقال القاضى أبو بكر الباقلانى : إن الأربعة ناقصة عن العدد الكامل ، لأنها بديهة شرعية تحصل بها غلبة الظن ، ولا يطأب الظن فيما يعلم ضرورة ، قال : والخمسة لا توقفت فيها .

فإذاً لا سبيل لنا إلى حضر العدد ، لكننا بالعلم الضرورى نستدل على أن العدد الذى هو كامل عند الله تعالى قد توافقوا على الإخبار . وقد شرط قوم لعدد التواتر شروطاً فاسدة .

منها : أن لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد .

ومنها : أن تختلف أديانهم ، فلا يكونوا بنى أب واحد ، وتختلف أوطانهم فلا يكونوا فى محبة واحدة ، وتختلف أديانهم فلا يكونوا من مذهب واحد . ومنها : أن يكونوا أولياء المؤمنين .

ومنها : أن يكونوا غير محمولين بالسيف على الإخبار .

ومنها : أن يكون الإمام المعصوم فى جملة المحدثين المخبرين ، وهذا شرطه الراضية

القسم الثاني في أخبار الآحاد

وهي مالا تنتهي إلى حدّ خبر التواتر المفيد للعلم ، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً فهو خبر واحد .

قال إمام الحرمين : ولا يراد بخبر الواحد الذي ينقله الواحد ، ولكن كل خبر عن جائر ممكن ، لا سبيل إلى القطع بصدقه ، ولا إلى القطع بكذبه ، لا اضطراراً ، ولا استدلالاً ، فهو خبر الآحاد ، سواء نقله واحد أو جمع منحصرون .

قال : وقد يخبر الواحد ، فيعلم صدقه قطعاً ، كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما يخبر عن الغائبات ، ولا يُعدّ من أخبار الآحاد .
وخبر الواحد : لا يفيد العلم ، ولكنّه مُتَعَبَّدٌ بِهِ .

وما حكى عن المحدثين : من أن ذلك يورث العلم . فاعلمهم أرادوا أنه يُفيد العلم بوجوب العمل ، أو نموّ الظنّ علماً ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم الظاهر والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنما هو الظنّ .

وقد أنكر قوم جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً ، فضلاً عن وقوعه سمعاً ، وليس بشيء .

وذهب قوم إلى أن العقل يدل على وجوب العمل بخبر الواحد . وليس بشيء ، فإن الصحيح من المذهب ، والذي ذهب إليه الجماهير من سلف الأئمة من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين : أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً ، ولا يجب التعبد به عقلاً ، وأن التعبد واقع سمعاً ، بدليل قبول الصحابة لخبر الواحد ، وعملهم به في وقائع شتى لا تنحصر ، وإنفاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم رسله

وَقَضَائِهِ وَأَمْرَاهُ وَسَمَاتِهِ إِلَى الْأَطْرَافِ ، وَهُمْ آحَادٌ ، وَيُجْمَعُ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ
الْعَامَّةَ مَنْ وَرَّ بِاتِّبَاعِ الدُّعَايِ وَتَصَدِيقِهِ ، مَعَ أَنَّهُ رُبَّمَا يُخْبِرُ عَنْ ظَنِّهِ ، فَالَّذِي يُخْبِرُ
عَنِ السَّمْعِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَوْلَى بِالتَّصَدِيقِ .

الفصل الثاني من الباب الثالث

في الجرح والتعديل . وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول : في بيانها وذكر أحكامهما

الجرح : وصف متى التحق بالراوي والشاهد : سقط الاعتبار بقوله ، وبطلان
العمل به .

والتعديل : وصف متى التحق بهما : اعتبر قولها وأخذ به .

ثم التزكية والجرح : هل يُشترطُ فيهما عدد المزكِّي والجرح أم لا ؟ فيه
خلاف .

قال قوم : لا يُشترطُ العدد في الرواية ، ويُشترطُ في الشهادة .

وقال آخرون : يُشترطُ فيهما .

وقال آخرون : لا يُشترطُ فيهما ، والأول أصحُّ ، لأن الرواية نفسها تثبت
بالواحد ، فكان جرحها وتزكيتهما أولى .

أما سبب الجرح : فيجب ذكره دون سبب التعديل ، إذ قد يُجرحُ بما
لا يراه جارحاً ، لاختلاف المذاهب فيه .

وأما العدالة : فليس لها سبب واحد ، فتفتقر إلى ذكره .

وقال قوم : مطلق الجرح يُبطل الثقة ، ومطلق التعديل لا تحصل به الثقة ،

لنسارع الناس إلى البناء على الظاهر ، فلا بد من ذكر سببه .

وقال آخرون : لا يجب ذكر سببهما جميعاً . لأنه إن لم يكن بصيراً بهذا

الأمر . فلا يصلح للتزكية والجرح ، وإن كان بصيراً ، فأى معنى للسؤال ؟

والصحيح : أن هذا يختلف باختلاف أحوال المزكى ، فمن حصلت الثقة بصيرته وضبطه يُكفَى بإطلائه ، ومن عُرِفَتْ عدالته في نفسه ولم تعرف بصيرته بشرط العدالة ، فقد يُرَاجَع ويستأنس .

أما إذا تعارض الجرح والتعديل فإنه يُقدم الجرح ، فإنه اطلاع على زيادة وصف ، ما اطلع عليها المدل ولا نفاهاً .

فإن نفاها بطلت عدالة المزكى ، إذ النفي لا يعلم .
إلا إذا نفي جرحه بقتل إنسان مثلاً ، فقال المدل : رأيته حياً بعده ،
وحينئذ يتعارضان .

وقال قوم : إن عدد المدل إذا زاد قُدِّم على الجرح ، وهو ضعيف ، لأن سبب تقديم الجرح إنما هو اطلاع الجرح على مزيد وصف ، فلا ينتفى بكثرة العدد .
والتزكية : تكون بالقول أو بالرواية عنه ، أو بالعمل بخبره ، أو بالحكم بشهادته وأعلى هذه الأسباب : صريح القول . وتماه أن يقول : هو عدل رضى . لأنى عرفت منه كيت وكيت ، فإن لم يذكر السبب ، وكان بصيراً بشروط العدالة كفى .
وأما الرواية عن المزكى : فقد اختلف في كونها تعديلاً ، والصحيح : أن من عرف من عاداته ، أو من صريح قوله : أنه لا يستجيز الرواية إلا عن عدل : كانت الرواية تعديلاً ، وإلا فلا ، إذ من عادة أكثرهم الرواية ، عن كل من سمعوه ولو كلفوا الثناء عليهم سكتوا .

وأما العمل بالخبر : فإن أمكن حمله على الاحتياط . أو على العمل بدليل آخر ، ووافق الخبر . فليس بتعديل ، وإن عرف يقيناً أنه عمل بالخبر ، فهو تعديل إذ لو عمل بخبر غير العدل استحق ، وبطلت عدالته .

وأما الحكم بالشهادة : فذلك أقوى من تزكيته بالقول ، وأما تركه العمل بشهادته وبخبره ، فليس جرحاً ، إذ قد يتوقف في شهادة العدل وروايته لأسباب سوى الجرح .

الفرع الثاني

في جواز الجرح ووقوعه

قد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال ، لأنهم لا يتفوا على الغرض من ذلك . ولا أدركوا المقصد فيه . وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال . وتعديل من عدلوا . وجرح من جرحوا . الاحتياط في أمور الدين . وحراسة قانونه . وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم ، الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة ، ولا يُظنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس والغيبة والوقيعة فيهم . ولكنهم يدنوا ضعف من ضعفوه . لكي يعرف فتجذب الرواية عنه . والأخذ بحديثه . تورعاً وحسبة وتباً في أمر الدين . فإن الشهادة في الدين أحق وولى أن يُثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال . فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتبين أحوال الناس . وهو من الأمور المعتبرة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين .

قال ابن سيرين : كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت لفتن سألوا عن الإسناد . ليأخذوا حديث أهل السنة . ويدعوا حديث أهل البدع . فإن القوم كانوا أصحاب حفظ وإتقان ، ورُبُّ رجل - وإن كان صالحاً - لا يقيم الشهادة ولا يحفظها .

وكل من كان مُتِّمماً بالكذب في الحديث ، أو كان مغفلاً يُخطئ كثيراً . فالذي اختاره أهل العلم من الأئمة : أن يُشتغل بالرواية عنه .

وقد تسكَّم جماعة من أهل الحديث في جماعة من أكابر العلماء وضعفوا من قبل حفظهم . ووثقهم آخرون لجلالاتهم وصدقهم ، وإن كانوا قد وهَّؤوا

في بعض ماروونه ، ألا ترى أن الحسن البصري وطاووساً قد تكلماً في معبد^(١) الجهنى .

وتكلم سعيد بن جبير في طابق بن حبيب .

وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشَّيْبِي في الحارث الأعور .

وكذلك أيوب السخيتاني ، وعبد الله بن عون ، وسليمان التيمي ، وشعبة ابن الحجاج ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس والأوزاعي ، وعبد الرحمن بن مَهْدِي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ووكيعة بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، وغير هؤلاء من أئمة الحديث والفقهاء قد تكلموا في الرجال وضعفوا .

وعلى ذلك جاء الناس بعدهم ، مازالوا يتكلمون في الرجال ليعرفوا . كيف؟ والمسلمون مجمعون على أنه لا يجوز الاحتجاج في أحكام الشريعة ، إلا بحديث الصادق العاقل الحافظ . فكفى هذا مبيحاً لجرح من ليس هذا صفته وتبيين حاله ، ليملم عن تؤخذ الأدلة ، وتقلق الرواية ، والله أعلم .

الفرع الثالث

في بيان طبقات المجروحين

الصحابة رضي الله عنهم أجمعين : جميعهم عدول بتعديل الله عز وجل ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، لا يحتاجون إلى بحث عن عدالتهم .

وعلى هذا القول : مُعْظَمُ المسلمين من الأئمة والعلماء من السلف والخلف .

وذهب جمهور المعتزلة : إلى أن عائشة وطلحة والزبير ومعاوية ، وجميع أهل العراق والشام : فُسَّاقٌ بقتالهم الإمام الحق ، يعنون علياً كرم الله وجهه .

(١) هو معبد الجهنى البصري . كان أول من تكلم بالقدر في البصرة . روى عنه مالك بن دينار ، وله ذكر في كتاب الإيمان ، وهو في الطبقة الثانية من تابعي البصرة . يقال : قتله عبد الملك بن مروان سنة ثمانين .

وقال قوم من سلف القدرية: يجبُ رد شهادة علي والزبير وطلحة، مجتمعين ومتفرقين، لأن فيهم فاسقاً لا بعينه .

وقال قوم : تقبل شهادة كل واحد منهم إذا انفرد ، لأنه لم يتعين فسقه ، أما إذا كان مع مخالفه - رُدَّتْ شهادته . إذ يُلم أن أحدهما فاسق .

وشك بعضهم في فسق عثمان رضي الله عنه وقتلته .

وكل هذا جرأة على السلف يخالف السنة ، فإن ما جرى بينهم كان مبنياً على الاجتهاد ، وكل مجتهد مصيباً ، والمصيب واحد مثاب ، والمخطئ معذور ، لا ترد شهادته .

وقال قوم : ليس ذلك أمراً مجتهداً فيه ، فإن قتل عثمان والخوارج مخطئون قطعاً ، لكن جهلوا خطأهم ، فكانوا متأولين ، والفاسق المتأول : لا ترد روايته وهذا أقرب من المصير إلى سقوط تعديل القرآن للأصحاب .

تعريف الصحابة

ثم الصحبة من حيث الوضع : تنطبق على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو ساعة ، لكن العرف يخص الاسم بمن كثرت صحبته ، ولا حد لتلك الكثرة بتقدير . بل بتقريب .

وقيل : هو من اجتمع فيه أمران ، أحدهما : هذا ، والآخر : أن تكون صحبته طالت معه على سبيل الأخذ عنه ، والاتباع له ، لأن من أساء مجالسة العالم ، لا على سبيل الاستفادة والاتباع له ، لا يدخل في زمرة أصحابه .

ولعرفة الصحابي طريقان .

أحدهما : يوجب العلم ، وهو الخبر المتواتر : أنه صاحب النبي صلى الله عليه وسلم .

والآخر : يوجب الظن ، وهو إخبار الثقة والنقل الصحيح .

هذا حكم عدالة الصحابة رضى الله عنهم باختلاف الناس فيهم .
وأما من جاء بعدهم : فالكلام فيهم يطول ، ولا يخلو قوم من عدالة أو فسق
والعدالة قليلة ، وأسباب الفسق كثيرة : فكل من عرى عن شرط من شروط
الرواية أو الشهادة التي تقدم ذكرها ، فهو مجروح . لا يقبل قوله .

طبقات المجروحين

وطبقات المجروحين كثيرة ، وقد أوردنا منها في هذا الفرع عشر طبقات ،
ذكرها الحاكم رحمه الله تعالى .

الطبقة الأولى

وهي أعظم أنواع الجرح ، وأخبت طبقات المجروحين : الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمداً فليذبوا مَقْعَدَهُ
من النار » .

وهي كبيرة من الكبائر ، وقد ارتكبتها جماعة كثيرة ، اختلفت
أغراضهم ومقاصدُهم في ارتكابها .
فمن ارتكبتها : قوم من الزنادقة ، مثل المغيرة بن سعيد الكوفي ، ومحمد
بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة ، وغيرهما ، وضَعُوا الأحاديثَ وحَدَّثُوا بها ،
ليُورِقُوا بذلك الشك في قلوب الناس .

فما رواه محمد بن سعيد عن أنس بن مالك في قوله صلى الله عليه وسلم « أنا
خاتم النبيين » ، لا نبي بعدى » : « إلا أن يشاء الله » فزاد هذا الاستثناء لما
كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة .

ومنهم : قوم وضعوا الحديث لهوى يدعون الناس إليه ، فمنهم من تاب
عنه وأقر على نفسه .

قال شيخ من شيوخ الخوارج ، بعد أن تاب : إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا ممن تأخذون دينكم ، فإننا كنا إذا هوبنا أمراً صيرناه حديثاً .

وقال أبو العيناء : وضعتُ أنا والجاحظ حديثاً فذكر ، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد ، فقبلوه إلا ابن شَيْبَةَ العلوي ، فإنه قال : لا يُشبهُ آخرَ هذا الحديثِ أدله ، وأبى أن يقبله .

وقال سليمان بن حرب : دخلتُ على شيخٍ وهو يبكي ، فقلتُ له : ما يبكيك ؟ قال : وضعتُ أربعمئة حديث ، وأدخلتها في برنامج الناس ، فلا أدري كيف أضاع ؟

ومنهم جماعة : وضعوا الحديثَ حِسْبَةً ، كما زعموا يدعون الناس إلى فضائل الأعمال ، مثلُ أبي عَصْمَةَ نُوْح بن أبي مَرْيَم المَرْوَزِي ، ومحمد بن عكاشة الكِرْمَانِي ، وأحمد بن عبد الله الجَوْزَانِي وغيرهم .

وقيل لأبي عَصْمَةَ : مِنْ أَيْنَ لَكَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةُ سُورَةٍ ، وإيس عند أصحابِ عِكْرَمَةَ هذا ؟ فقال : إني رأيتُ الناسَ قد أعرَضُوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أَبِي حَنِيفَةَ ، ومغازي محمد بن إسحاق ، فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً .

ومنهم جماعة وضعوا الحديثَ تَفَرُّباً إِلَى الْمُلُوكِ ، مثل غياث بن إبراهيم . دَخَلَ عَلَى الْمُهَدِّي بْنِ مَنْصُورٍ ، وَكَانَ يُنَجِّبُهُ الْحَمَامُ الطَّيْرَةَ الْوَارِدَةَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ - فَرَوَى حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَبْقِ إِلَّا فِي خَفٍّ ، أَوْ حَافِرٍ ، أَوْ نَضْلٍ ، أَوْ جَنَاحٍ » قَالَ : فَأَمَرَهُ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ ، فَلَمَّا قَامَ وَخَرَجَ ، قَالَ الْمُهَدِّيُّ : أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ قَفَا كَذَابٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « جَنَاحٌ » وَلَكِنْ هَذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرُبَ إِلَيْنَا ، يَا غَلَامُ اذْبَحِ الْحَمَامَ . قَالَ : فَذَبَحَ حَمَامًا بِمِثَالٍ كَثِيرٍ .

فقیل : یا أمیر المؤمنین : وما ذنب الحمام ؟ قال : من أجلهن کرب علی رسول الله صلی الله علیه وسلم .

وقیل لمؤمن بن أحمد المروزی : ألا ترى إلى الشافعی وإلى من نبغ له بخراسان ؟ فقال : حدثنا أحمد بن عبید الله ، حدثنا عبید الله بن معدان الأزدي عن أنس رضی الله عنه ، قال : قال رسول الله صلی الله علیه وسلم « يكون في أمتي رجل يقال له : أبو محمد بن إدريس أضرُّ على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج أمتي » .

ومنههم : قومٌ من السُّؤال والمسكرين يتفنون في الأسواق والمساجد ، فيضعون على رسول الله صلی الله علیه وسلم أحاديث بأسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد .

قال جعفر بن محمد الطيالسي : صلی أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام من بين أيديهما قاصٌّ ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق ، قال حدثنا معمرٌ عن قتادة عن أنس ، قال : قال رسول الله صلی الله علیه وسلم « من قال لا إله إلا الله يخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب ، وريشه مرجان » وأخذ في قصة من نحو عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى بن معين ، ويحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال : أنت حدثته بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت به إلا هذه الساعة ، قال : فسكتا جميعاً حتى فرغ من قصصه ، وأخذ قطعة ، ثم قعد ينتظر بتميتها ، فقال يحيى بيده : أن تعال ، فجاء متوهماً لنوالٍ يحيزه ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . فقال : أنا ابن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ، ماسمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلی الله علیه وسلم ، فإن كان لابد من الكذب فعلى غيرنا ، فقال له : أنت يحيى بن معين ؟ قال : نعم ! قال لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، وما علمته إلا هذه الساعة ، فقال له يحيى :

وكيف علمت أنى أحق ؟ قال : كأنه ليس فى الدنيا يحى بن معين وأحمد بن حنبل غير كذا ، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا ، قال : فوضع أحمد كره على وجهه ، وقال : دَعُهُ بِقَوْمٍ ، فقام كالستهزى بهما .
فهؤلاء الطوائف كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن يجرى مجراهم .

الطبقة الثانية من المجروحين

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد معروفة ، ووضعوا لها غير تلك الأسانيد ، فركبوها عليها لينةً مر بها بتلك الأسانيد منهم : إبراهيم بن اليمع المكي يحدث عن جعفر بن محمد الصادق ، وهشام بن عروة ، فركب حديث هذا على حديث هذا ، وحدث هذا على حديث هذا ، ومنهم : حماد بن عمرو ، وبهلول بن عبيد .

الطبقة الثالثة

قوم من أهل العلم حملهم الشرارة على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا ، مثل : إبراهيم بن هذبة ، كان يروى عن الأوزاعى ، ولم يدركه .

الطبقة الرابعة

قوم عمدوا إلى أحاديث صحيحة عن الصحابة رضى الله عنهم فرفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كأبى خذافة أحمد بن إسماعيل السهمى ، روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الشفق هو الحجرة » والحديث فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر من قوله .

ومثل يحيى بن سلام البصرى روى عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهى خداج ، إلا خلف الإمام » وهو فى الموطأ عن وهب عن جابر من قوله .

الطبقة الخامسة

قوم عمدوا إلى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فزادوا فيها رجلا من الصحابة .

مثل : إبراهيم بن محمد المقدسي ، روى عن الفرّيايبي عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي ظبيان عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس شيء خير من ألف مثله إلا الإنسان » والحديث في كتاب الثوري : عن الأعمش عن إبراهيم مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الطبقة السادسة

قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة ، ولم يتفرغوا لضبط الحديث وحفظه وإتقانه ، فاستخفوا بالرواية ، فظهرت أحوالهم .

مثل : ثابت بن موسى الزاهد ، دخل على شريك بن عبد الله القاضي والمستمل بين يديه ، وشريك يقول : « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر متن الحديث ، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال « من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار » وإنما أراد بذلك : ثابت ابن موسى لزهده وورعه ، فظن ثابت بن موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه .

الطبقة السابعة

قوم سمعوا من شيوخ وأكثروا عنهم ، ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها من أولئك الشيوخ ، فحدثوا بها ، ولم يميزوا بين ما سمعوا ، وبين ما لم يسمعوا . قال يحيى بن معين : قال لي هشام بن يوسف : جاءني مطرف بن مازن

قَالَ : أَعْطَى حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٍ ، حَتَّى أَسْمَعَهُ مِنْكَ ، فَأَعْطَيْتَهُ ، فَكُتِبَ عَنْهُ ، ثُمَّ جُعِلَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ مَعْمَرٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ أَنْفُسَهُمَا .

الطَبَقَةُ الثَّامِنَةُ

قَوْمٌ سَمِعُوا كُتُبًا مَصْنُوعَةً عَنْ شَيْوخٍ أَدْرَكَوْهُمْ ، وَلَمْ يَنْسَخُوا أَسْمَاعَهُمْ عَنْهُمْ عِنْدَ السَّمَاعِ ، وَتَهَاوَنُوا بِهَا ، إِلَى أَنْ طَعَنُوا فِي السَّنِّ وَسْئَلُوا عَنْ الْحَدِيثِ ، فَخَمَلَهُمُ الْجَهْلُ وَالشَّرُّ عَلَى أَنْ حَدَّثُوا بِتِلْكَ الْكُتُبِ مِنْ كُتُبِ مُشْتَرَاةٍ ، لَيْسَ لَهُمْ فِيهَا سَمَاعٌ وَلَا بَلَاغٌ ، وَهُمْ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُمْ فِي رِوَايَتِهَا صَادِقُونَ .

وَهَذَا النَّوعُ مِمَّا كَثُرَ فِي النَّاسِ ، وَتَعَاطَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ النُّسخَةُ مَقْرُوءَةً عَلَى شَيْخِهِ ، أَوْ مُقَابَلَةً بِأَصْلِ شَيْخِهِ ، أَوْ أَصْلٍ مُقَابِلٍ بِأَصْلِ شَيْخِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ وَالضَّبْطِ ، فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يَرْوِيهِ ، لِأَسْبَابٍ فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَإِنْ التَّعْوِيلُ عَلَى النُّقْلِ مِنَ الْكُتُبِ وَالْقِرَاءَةِ لَهَا فِيهَا ، لَا عَلَى الْحِفْظِ ، فَإِنْ الْحِفْظُ كَانَ وَظِيفَةً أَوْلَىكَ الْمَوْفَقَيْنِ السَّعْدَاءِ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الْمَقْدِمَةِ شَرْحُ ذَلِكَ مُسْتَقْصًى .

الطَبَقَةُ التَّاسِعَةُ

قَوْمٌ لَيْسَ الْحَدِيثُ مِنْ صَنَاعَتِهِمْ ، وَلَا يَرْجِعُونَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْمَحْدَّثُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، وَلَا يَحْفَظُونَ حَدِيثَهُمْ ، فَيَجِيئُهُمْ طَالِبُ الْعِلْمِ ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ ، فَيَجِيبُونَ وَيَقْرُونَ بِذَلِكَ ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ .

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : كُنَّا عِنْدَ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنَا وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، فَإِذَا جَارِيَةُ بْنُ هَرَمٍ يَكْتُبُ عَنْهُ ، فَجَعَلَ حَفْصٌ يَضَعُ لَهُ الْحَدِيثَ ، فَيَقُولُ : حَدَّثَكَ عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِكَذَا وَكَذَا ؟ فَيَقُولُ : حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِكَذَا وَكَذَا ، فَيَقُولُ حَفْصٌ : حَدَّثَكَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بِكَذَا وَكَذَا ؟ فَيَقُولُ : حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بِكَذَا

وكذا ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ؟ فيقول : حدثني سعيد ابن جبير عن ابن عباس بمثله ، فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية فمحاها ، فقال جارية : تحسدون ؟ فقال له حفص : لا ، ولكن هذا يكذب ، فقلت ليحيى : من الرجل ! فلم يُسمِّه لي فقلت له يوماً : يا أبا سعيد : لعلى كتبت عن هذا الشيخ ولا أعرفه ، قال : هو موسى بن دينار .

الطبقة العاشرة

قوم كتبوا الحديث ورحلوا فيه ، وعُرفوا به ، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف ، فلما سئلوا عن الحديث حدثوا به من كتب غيرهم ، أو من حفظهم على التخمين ، فسقطوا بذلك .

منهم : عبد الله بن لهيعة الحضرمي ، على جلالة محله ، وعلو قدره ، لما احترقت كتبه بمصر ذهب حديثه ، فخلط من حفظه ، وحدث بالمناكير ، فصار في حدٍّ من لا يُحتج بحديثه . وكان أحمد بن حنبل يقول : سماع ابن المبارك وأقرانه - الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة - صحيح ، لأجل احتراق كتبه .

الفصل الثالث في النسخ

وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول

في حده وأركانه

النسخ : عبارة عن الرفع والإزالة ، في وضع اللسان العربي . وقد يطلق لإرادة نسخ الكتاب . والأول : هو المقصود
وخذه : أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه .

وقد اشتمل هذا الحدّ على ألفاظ تحتاج إلى بيان .

أما قولنا « الخطاب » وإيثارنا إياه على « النص » فليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم وكلّ دليل . إذ يجوز النسخ بجميع ذلك .

وأما تقييد الحدّ بالخطاب المتقدم : فلأن ابتداء إيجاب العبادات في الشرع مزيل حكم العقل من براءة الذمة ، ولا يسمى نسخاً ، لأنه لم يزل حكم خطاب .
وأما تقييده بارتفاع الحكم ، ولم يخص بارتفاع الأمر والنهي : فليعمّ جميع أنواع الحكم : من الندب والكرهية والإباحة ، فإن جميع ذلك قد ينسخ .
وأما قولنا « لولاه لكان الحكم ثابتاً » فلأن حقيقة النسخ : الرفع ، فلو لم يكن هذا ثابتاً ، لم يكن هذا رافعاً ، فإنه إذا ورد أمر بعبادة مؤقتة ، وأمر بعبادة أخرى ، بعد انقضاء ذلك الوقت . لا يكون الثاني نسخاً ، بل الرفع : ما يرتفع الحكم لولاه .

وأما قولنا « مع تراخيه عنه » فلا أنه لو اتصل به كان بياناً لمعنى الكلام ، وإنما يكون رفعاً إذا ورد بعد استقرار الحكم ، بحيث إنه يدوم لولاه ، هذا حده . وهو أعمّ حد وجدته للعلماء وأخصره .

ولم ينكر النسخ من المسلمين إلا آحاد لا اعتداد بهم ، فإن الأمة مجمعة على حوازه ووقوعه .

وأما أركانه فأربعة : ناسخ . وهو الله تعالى . ومنسوخ : وهو الحكم المرفوع . ومنسوخ عنه : وهو المكاف . ونسخ : وهو قوله تعالى الدال على رفع الحكم الثابت .

وقد يسمى الدليل ناسخاً مجازاً ، فيقال : هذه الآية ناسخة لتلك .

وقد يسمى الحكم ناسخاً ، فيقال : صوم رمضان ناسخ لصوم عاشوراء ، والحقيقة : هو الأول .

الفرع الثانى فى شرائطه

شروط النسخ أربعة :-

- الأول : أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ، لا عقلياً .
- الثانى . أن يكون النسخ بخطاب ، فارتفاع الحكم بموت المكلف ليس نسخاً
- الثالث : أن يكون الخطاب المرفوع حكمه غير مقيد بوقت يقتضى دخوله زوال الحكم ، كقوله تعالى : (٢ : ١٨٧ ثم أتموا الصيام إلى الليل)
- الرابع : أن يكون الخطاب الرافع متراخياً ، لا كقوله (٢٩ : ٩) حتى يعطوا الجزية عن يد)

وهاهنا أمور يقوم أنها شروط ، وليست شروطاً .

- الأول : أن يكون رافعاً للفعل بالمثل ، بل الشرط : أن يكون رافعاً فقط .
- الثانى : ورود النسخ بعد دخول وقت المنسوخ ، بل يجوز قبل وقته .
- الثالث : لا يشترط أن يكون المنسوخ مما يدخله الاستثناء والتخصيص ، بل يجوز ورود النسخ على الأمر بفعل واحد فى وقت واحد .
- الرابع : لا يشترط أن يكون نسخ القرآن بالقرآن ، والسنة بالسنة ، فلا يشترط الجنسية ، بل يكفى أن يكون بما يصح النسخ به ، وقد اشترطه الشافعى رحمه الله ، وسيجىء بيانه .

- الخامس : لا يشترط أن يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين ، إذ يجوز نسخ خبر الواحد بخبر الواحد ، وبالتواتر ، وإن كان لا يجوز نسخ المتواتر بخبر الواحد .
- السادس : لا يشترط أن يكون الناسخ منقولاً بمثل لفظ المنسوخ ، بل يكفى أن يكون ثابتاً بأى طريق كان .

- السابع : لا يشترط أن يكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ ، حتى لا ينسخ الأمر إلا بالنهى ، والنهى إلا بالأمر ، بل يجوز أن ينسخ كلاهما بالإباحة ، وأن ينسخ الواجب المضيق بالواجب الموسع .

الثامن : لا يشترط كونهما ثابتين بالنص ، بل لو كان بلحن القول وظاهره ، وفخواه ، وكيف كان جاز .

التاسع : نسخ الحكم ببدل ليس بشرط ، بل يجوز نسخ الحكم بغير بدل ، وقال قوم : لا بد من البدل .

العاشر : نسخ الحكم بما هو أخف منه ، ليس بشرط ، بل يجوز بالمثل والأثقل ، وقال قوم : يجوز بالأخف ، ولا يجوز بالأثقل ، وليس ذلك ضابطاً .

الفرع الثالث في أحكامه

ما من حكم شرعى إلا وهو قابل للنسخ ، خلافاً لبعضهم ، فإنهم قالوا : من الأفعال ما لا يمكن نسخه ، مثل شكر المنعم ، والعدل ، فلا يجوز نسخ وجوبه ، ومثل الكفر والظلم ، فلا يجوز نسخ تحريمه ، والآية إذا تضمنت حكماً جاز نسخ تلاوتها دون حكمها ، ونسخ حكمها دون تلاوتها ، ونسخها جميعاً . وقد ظن قوم استحالة ذلك .

ويجوز نسخ القرآن بالسنة ، والسنة بالقرآن عند الأكثرين ، فإن كلاً من عند الله ، والعقل لا يحيله ، وقد دل السمع على وقوعه .

أما نسخ السنة بالقرآن : فإن التوجه إلى بيت المقدس ليس في القرآن ، وهو من السنة ، وناسخه القرآن ، وصوم عاشوراء كان ثابتاً بالسنة ، ونسخه القرآن بصوم رمضان .

وأما نسخ القرآن بالسنة : ففسخ الوصية للوالدين والأقربين بقوله صلى الله عليه وسلم « لا وصية لوارث » لأن آية الميراث لا تمنع الوصية ، إذا جمع بينهما ممكن . وقال الشافعى رحمه الله : لا يجوز نسخ السنة بالقرآن ، كما لا يجوز نسخ القرآن بالسنة ، خلافاً لغيره .

ولا ينسخ الحكم بقول الصحابي « نسخ حكم كذا » ما لم يقل « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم « فإذا قال ذلك : نظر في الحكم . إن كان ثابتاً
بخبر الواحد صار منسوخاً بقوله ، وإن كان قاطعاً فلا .

ولا يجوز نسخ النص القاطع المتواتر بالقياس المعلوم بالظن والاجتهاد .

والإجماع لا يندسخ به . إذ لا نسخ بعد انتطاع الوحي .

وإذا تناقض نصان ، فالناسخ هو المتأخر .

ولا يعرف تأخره بدليل العقل ، ولا بقياس الشرع ، بل يعرف بمجرد

النقل ، وذلك بطرق :

الأول : أن يكون في اللفظ ما يدل عليه ، كقوله صلى الله عليه وسلم
« كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

الثاني : أن تجمع الأمة في حكم على أنه المنسوخ ، وأن ناسخه متأخر .

الثالث : أن يذكر الراوى التاريخ . مثل أن يقول : سمعت عام الخندق ،
أو عام الفتح ، وكان المنسوخ معلوماً قبله .

ولا فرق بين أن يروى الناسخ والمنسوخ راوٍ واحد ، أو راويان .

ولا يثبت التأخر بطرق .

مثل أن يقول الصحابي : « كان الحكم علينا كذا ، ثم نسخ » لأنه ربما
قال عن اجتهاد .

ولا فرق بين أن يكون أحدهما مثبتاً في المصحف بعد الآخر ، لأن الشؤر
والآيات ، ليس إثباتاً على ترتيب النزول ، بل ربما قدّم وأخر .

ولا أن يكون راويه من أحداث الصحابة ، فقد ينقل الصبي عن
تقدمت صحبة . وقد ينقل الأكبر عن الأصغر وبعبكسه .

ولا أن يكون الراوى أعلم عام الفتح ، إذ لعله سمع في حالة كفره ، ثم
رَوَى بعد إسلامه ، أو سمع من سبى بالإسلام .

ولا أن يكون الراوى قد انقطعت صحبته ، فربما يظن أن حديثه يتقدم على حديث من بقيت صحبته ، وليس من ضرورة من تأخرت صحبته أن يكون حديثه متأخراً عن وقت انقطاع صحبة غيره .

ولأن يكون أحد الخبرين على وفق قضية العقل والبراءة الأصلية ، فربما يظن تقدمه . ولا يلزم ذلك ، كقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء مما مسه النار » لا يجب أن يكون متقدماً على إيجاب الوضوء مما مسه النار ، إذ يحتمل أنه أوجب ثم نسخ .

ثم النسخ في حق من لم يبلغه الخبر حاصل ، وإن كان جاهلاً به . وقال قوم : ما لم يبلغه لا يكون نسخاً في حقه . والله أعلم .

الفصل الرابع

في بيان أقسام الصحيح من الحديث والكذب . وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول : في مقدمات القول فيهما

اعلم أنه ليس كل خبر بمقبول ، ولا كل خبر بمردود ، ولسنا نعنى بالمقبول : التصديق ، ولا بالرد : التكذيب ، بل يجب علينا قبول قول العدل ، وربما كان كاذباً أو غافلاً ، ولا يجوز قبول قول الفاسق ، وربما يكون صادقاً .

وإنما نعنى بالمقبول : ما يجب العمل به ، وبالمردود : ما لا تكليف علينا في العمل به . والأحاديث الخارجة في كتب الأئمة : منها ما هو صحيح ، ومنها ما هو سقيم ، والفائدة في تخريج ما لا يثبت إسناداه ، ولا تمثيل روايته : أن الجرح والتعديل مختلف فيهما .

ومن الأئمة من رأى الاحتجاج بالأحاديث المتكلم فيها . ومنهم من أبطأها . والأصل فيه : الاقتداء بالأئمة الماضين ، فإنهم كانوا يحدّثون عن الثقات وغيرهم ، فإذا سئلوا عنهم ؛ بينوا حالهم .

ألا ترى أن مالك بن أنس إمام أهل الحجاز بلا مدافعة . قد روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق ، أبي أمية البصري وغيره ممن تكلموا فيه . ثم الإمام محمد بن إدريس الشافعي — إمام أهل الحجاز بعد مالك — روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وغيره من المجروحين ، والإمام أبان حنيفة — إمام أهل الكوفة — روى عن جابر بن زيد الجعفي وغيره من المجروحين ثم بعده أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ومحمد بن الحسن الشاذلي روى عن الحسن بن عمار وغيره من المجروحين ، وكذلك من بعد هؤلاء من أئمة المسلمين قرناً بعد قرن ، لم يخل حديث إمام من الأئمة عن مطعون فيه من الحديث والأئمة .

وفي ذلك غرض ظاهر ، وهو أن يعرفوا الحديث من أين تخرجه . وأن يلتفرد به مجروح أو عدل .

قال يحيى بن معين : كتبنا عن الكذابين ، وسَجَرْنَا به النُّور ، وأُخْرِجْنَا به خَبْزاً نَضِيجاً .

وقال الحاكم رحمه الله : وأهل العراق والشام والحجاز يشهدون لأهل خراسان بالقدم في معرفة الصحيح ، لسبق البخاري ومسلم إليه ، وتفردهما به .

وأصح الأسانيد فيما قيل : مالك عن نافع عن ابن عمر .

وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

والزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي .

ومحمد بن سيرين عن عبيدة عن علي .

ويحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

والزهري عن سالم عن أبيه .

الفرع الثاني : في انقسام الخبر إليهما

الخبر ينقسم إلى : ما يجب تصديقه ، وإلى ما يجب تكذيبه ، وإلى ما يجب التوقف فيه .

الأول : بتنوع أنواعاً .

أولها : ما أخبر عنه عدد التواتر ، فيجب تصديقهم ضرورة ، وإن لم يدل عليه دليل آخر .

وثانيهما : ما أخبر الله عنه ، فهو صدق ، بدليل استحالة الكذب عليه .

وثالثها : خبر الرسول صلوات الله عليه ، بدليل المعجزة على صدقه .

ورابعها : ما أخبرت عنه الأمة ، إذ ثبت عصمتها بقول الرسول .

وخامسها : كل خبر يوافق ما أخبر الله عنه ، أو رسوله ، أو الأمة .

وسادسها : كل خبر صح أنه ذكره الخبر بين يدي رسول الله صلى الله

عليه وسلم يسمع منه ، ولم يكن غافلاً عنه . فسكت عليه .

وسابعها : كل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه ، والعادة

تتضي في مثل ذلك بالتكذيب ، والامتناع من السكوت .

القسم الثاني : ما يجب تكذيبه . ويتنوع أنواعاً

أولها : ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره ، أي العقل ، أو الحس ، أو أخبار

التواتر ، كمن أخبر عن الجمع بين الضدين . ونحو ذلك .

وثانيهما : ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة والإجماع .

وثالثها : ما صرح بتكذيبه جمع كثير . يستحيل في العادة أن يتواطئوا

على الكذب .

ورابعها : ما سكت الجمع الكثير عن نقله ، والتحدث به ، مع جريان الواقعة

بشهادتهم ، ومع إحالة العادة السكوت عن ذكره ، لتوفر الدواعي على نقله كما

لو أخبر مخبر : أن أمير البلدة قتل في السوق على ملاء من الناس ، ولم يتحدث
أهل السوق به ، فيقطع بكذبه .

القسم الثالث : ما يجب التوقف فيه

وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع ما عدا القسمين المذكورين ،
مما لم يعرف صدقه ولا كذبه .

قسمة ثانية

أما التي يعلم صدقها .

فمنها : ما يعلم ضرورة . كالخبر بأن السماء فوق الأرض .

ومنها : ما يعلم باستدلال عقلى . كالخبر بحكمة الله .

ومنها : ما يعلم باستدلال سمعى . كالخبر بوجوب الصلاة والصوم ونحوهما .

ومنها : ما يعلم بأمر راجع إلى المخبر ، وهو أن يكون ممن لا يجوز عليه

الكذب وهو نوعان :

أحدهما : لا يجوز الكذب عليه أصلاً ، وهو الله تعالى ، والرسول صلى الله

عليه وسلم ، لصدقه بالمعجزة ، وإجماع الأمة .

الثاني : لا يجوز عليه الكذب ، فيما أخبر به وإن جاز في غيره ، وذلك

أن يكون المخبر ممن لا داعى له إلى الكذب ، مثل أن يكونوا جماعة لا يجمعهم

داع واحد إلى الكذب .

ومنها : ما يعلم صدقه من جهة السامع ، مثل أن يخبر بحضرة من يدعى عليه

العلم ، ولم ينكره عليه ، بشرط أن يكون السامعون جماعة لا يمسكها عن الإنكار

رغبة ولا رهبة ، فإن من العادة إنكارهم على من يخبر بالكذب عنهم بحضرتهم .

وأما التي يعلم كذبها :

فمنها : ما يعلم كذبه ضرورة واستدلالاً ، عقلياً وسمعيّاً ، كما قلنا في الصدق ،
ومنها : ما يعلم كذبه بأمر راجع إلى الخبر وكيفية النقل ، بأن ينقل نقلاً
خفياً ، ما كان من حقه أن ينقل نقلاً ظاهراً ، وقد توفرت دواعي الدين أو العادة
أو كلاهما على نقله ، كالنقل عن أصول الشرائع ، أو عن حادثة وقعت في بلدة
عظيمة أو معجزة الأنبياء .

وأما التي لا يُعلم صدقها ولا كذبها : فهي أخبار الآحاد ، لا يجوز أن
يكون كلها كذباً ، لأن العادة تمنع في الأخبار الكثيرة أن يكون كلها كذباً
مع كثرة رواتبها واختلافهم ، ولا أن يكون كلها صدقاً ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « سيُكذب عليّ بعدى » ولأن الأئمة كذبوا جماعة من الرواة ،
وحذفوا أحاديث كثيرة ، علموا كذبها فلم يعملوا بها .

قسمة ثالثة

قسم يجب تصديقه . وقسم يجب تكذيبه . وقسم يحتملها على السواء .
وقسم يترجح أحد احتماليه على الآخر .

فالأول والثاني : قد ذكرنا فيما تقدم :

والثالث : خبرُ الفاسق . فإنه يحتمل الصدق والكذب ، فإن كان صادراً
عن غلبة عقله ، فيكون صدقاً ، وإن كان صادراً عن غلبة هواه ، فيكون كذباً .
والرابع : خبرُ العدل ، فإن جانب صدقه أرجح ، لظهور غلبة عقله على
هواه ، لكنه غير يقين .

الفرع الثالث

في أقسام الصحيح من الأخبار

الصحيح من الأخبار التي يعمل بها قسمان : مشهور ، وغريب . فالمشهور

ضربان :

أحدهما : ما بلغ حدّ التواتر ، والآخر : ما لم يبلغ حد التواتر .
والغريب ضربان : أحدهما : ما لم يدخل في حدّ الإنكار ، والآخر : ما دخل
في حد الإنكار .

فالأول : يسمى علمَ يَتَمَيَّن : وهو أخبار التواتر .
والثاني : يسمى علمَ طَمَأْنِينَةٍ : وهو أخبار الآحاد ، التي لم يختلف السلف
فيها وفي العمل بها .

والثالث : يسمى علم غالب الرأي . وهو ما اختلف العلماء في أحكام الخواث
على ورود أخبار فيها متعارضة ، فقبلها بعضهم ، وردّها بعضهم بلا إنكار
ولا تضليل .

والرابع : يسمى علم ظن ، وهو مارده السلف من الأخبار التي يخشون منها
الإثم على العامل بها ، لقربها من الكذب ، كما يخشون الإثم على تارك العمل
بالمشهور لقربه من الصدق ، والمحدثون لا يطلقون اسم الصحيح إلا على
مالا يتطرق إليه تهمة بوجه من الوجوه .

وما ليس بصحيح : فهو عندهم حسن وغريب ، وشاذ ومعال . ومنفرد به ،
ولكل واحد من هذه الأقسام شرح وبيان نذكره في هذا النوع .

فلنقسم القول فيه إلى قسمين :

أحدهما : في الصحيح . والآخر : في الغريب والحسن .

القسم الأول : في الصحيح

وينقسم إلى عشرة أنواع ، خمسة منها مُتَّفَقٌ على صحتها ، وخمسة مختلف
في صحتها .

للنوع الأول : من المتفق عليه

اختيار الإمامين أبي عبد الله البخاري ، وأبي الحسين مسلم ، وهما الدرجة العليا من الصحيح . وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة ، وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور ، وله رواية من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته ، فهذه الدرجة العليا من الصحيح . والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث . وكان مسلم أراد تخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة ، فلما فرغ من القسم الأول أدركته المنية ، وهو في حد الكهولة .

وكيف يجوز أن يقال : إن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عشرة آلاف حديث ؟ وقد روى عنه من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة صحبوه نيفاً وعشرين سنة بمكة والمدينة ، حفظوا عن أقواله وأفعاله ، ونومه وبمظته وحركاته وسكناته ، وكل حالاته ، من جده ومزحه وهزله ، وقد كان الحافظ من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث وستمائة ألف ، وسبعمائة ألف .

وهذا الشرط الذي ذكرناه ، قد ذكره الحاكم أبو عبد الله النيسابوري .

وقد قال غيره : إن هذا الشرط غير مطرد في كتابي البخاري ومسلم ، فإنهما قد أخرجاً فيهما أحاديث على غير هذا الشرط .

والظن بالحاكم غير هذا ، فإنه كان عالماً بهذا الفن ، خبيراً بفروامضه ، عارفاً بأسرارهم . وما قال هذا القول ، وحكم على الكتابين بهذا الحكم ، إلا بعد التفهيش والاختبار والتيقن لما حكم به عليهما .

ثم غاية ما يدعيه هذا القائل : أنه تتبع الأحاديث التي في الكتابين ، فوجد

فيها أحاديث لم ترد على الشرط الذي ذكره الحاكم ، وهذا منتهى ما يمكنه أن ينتهض به ، وليس ذلك ناقضاً ، ولا يصلح أن يكون دافعاً لقول الحاكم ، فإن الحاكم مثبت ، وهذا نافي ، والمثبت يقدم على النافي ، وكيف يجوز له أن يقضى بانتفاء هذا الحكم بكونه لم يجده ، ولعل غيرة قد وجدته ولم يبلغه ، وبلغ سواه ؟ وحسن الظن بالعلماء أحسن والتوصل في تصديق أقوالهم أولى ، على أن قول الحاكم له تأويلان .

أحدهما : أن يكون الحديث قد رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان ورَوَاهُ عني ذينك الراويين أربعة ، عن كل راوٍ راويان . وكذلك رواه عن كل واحد من الأربعة راويان ، وكذلك إلى البخاري ومسلم .

التأويل الثاني : أن يكون للصحابي راويان ، ويروي الحديث عنه أحدهما ، ثم يكون لهذا الراوي راويان ، ويروي الحديث عنه أحدهما . وكذلك لكل واحدٍ ممن يروي ذلك الحديث راويان ، يكون الغرض من هذا الشرط تزكية الرواة ، واشتعار ذلك الحديث بصدوره عن قوم مشهورين بالحديث ، والنقل عن المشهورين بالحديث والرواة ، لا أنه صادر عن غير مشهور بالرواية والرواة والأصحاب .

فإن كان غرض الحاكم من قوله : التأويل الأول ، فقد سبق الاحتجاج له على من رام نقضه ، على أن هذا الشرط قد ذهب إليه قوم من العلماء ، ولم يحتجوا بحديث خرج عن هذا الشرط ، ولا اعتدوا به ، وقد سبق ذكره فيما سبق ، وتقدم من هذه المقدمة ، وبيننا أنه ليس شرطاً في الاحتجاج عند الأكثرين . على أننا نعلم يقيناً أنه لم يقصد إلى إثبات الصحيح وتخريجه ، والاحتياط فيه ، مثل البخاري ومسلم ، وهذا الطريق هو الغاية في إثبات الصحيح ، فمن يكون أجدر به من البخاري ومسلم ؟

على أنهما إن كانا قد أخرجاه كذلك ، فإنهما لم يجعل ذلك شرطاً لا يجوز

قبولُ حديثٍ لم يتصف به ، وإنما فَمَلَّ الأَخْوَطَ ، وراما الأعلى والأشرف .
وإن كان غرض الحاكم التأويل الثاني ، فقد اندفع النقص ، وكفينا عن
هذه الكُلفة .

النوع الثاني من المتفق عليه

الحديث الذي ينقله العدل عن العدل ، ويرويه الثقات الحفاظُ إلى الصحابي
وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحد .

مثاله : حدث عروة بن مضرُ الطائي قال « أتيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو بالمزدلفة ، فقلت : يا رسول الله ، أتيتُكَ من جَبَلٍ طِيٍّ أُنْمِيتُ
نَفْسِي ، وَأَكَلْتُ مَطِيتِي ، والله ما تركتُ من جبلٍ إلا وقد وقفتُ عليه ، فهل
لي من حِجٍّ ؟ »

هذا حديثٌ من أصول الشريعة مقبول بين الفقهاء ، ورواته كلهم ثقات ،
ولم يخرج البخاري ومسلم في كتابيهما ، إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مضرٍ
غير الشعبي .

وشواهد هذا كثيرة في الصحابة ، نحو قيس بن أبي شُرَازَةَ الغِفَارِيِّ ، على
كثرة روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس له راوٍ غيرُ أبي وائل
شقيق ابن سلمة .

وأبو وائل : من كبار التابعين بالكوفة ، أدرك عُمرَ وعُثْمَانَ وعليًا ومن
بمَدَنٍ من الصحابة .

وأسماءُ بنتُ شريك وقُطَيْبَةُ بن مالك ، على اشتغاريهما في الصحابة . ليس
لَهُمَا راوٍ غيرُ زياد بن عَلاقَةَ ، وهو من كبار التابعين .

وغيرهم من الصحابة ممن يجري مجراهم ، لم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع
في كتابيهما ، وأحاديثهم متداولة بين الفقهاء ، محتجج بها في الأسانيد .

النوع الثالث : من المتفق عليه

أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة ، والتابعون ثقاتٌ إلا أنه ليس لكل واحدٍ منهم إلا الراوى الواحد ، مثل محمد بن خُزَيْمٍ ، وعبد الرحمن بن فرُّوخ ، وعبد الرحمن بن مَعْبُدٍ وغيرهم : ليس لهم راوٍ غير عمرو بن دينار ، وهو إمام أهل مكة ، وكذلك محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِي ، وتفردَ بالرواية عن جماعة من التابعين . منهم : عمرو بن أبان ، ومحمد بن عروة بن الزبير .

وتفرد يحيى بن سعيد الأنصارى عن جماعة من التابعين وليس في كتابى البخارى ومسلم من هذه الروايات شئٌ ، وهى كلها صحيحة ، بنقل العدل عن العدل ، وهى متداولة بين الفقهاء ، محتجٌّ بها .

النوع الرابع : من المتفق عليه

الأحاديث الأفراد ، التى يروىها الثقات ، وليس لها طرقٌ مخرجةٌ فى الكتب . مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يحى رةَضان » .

وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها فى كتابه ، وترك هذا وأشباهه ، مما ينفرد به العلاء ، عن أبيه عن أبي هريرة .

ومثل حديث أيمن بن نائل المسكى عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى التشهيد : بسم الله وبالله » .

وأيمن بن وائل : ثقة ، وأحاديثه مخرجة فى صحيح البخارى : ولم يخرج هذا الحديث ، إذ ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه يصح .

وشواهد هذا القسم كثيرة ، كلها صحيحة الإسناد ، غير مخرجة فى كتابى البخارى ومسلم ، فيستدل بالقليل الذى ذكرناه ، على الكثير الذى لم نذكره من ذلك .

النوع الخامس : من المتفق عليه

أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم ، كصحيفة عمرو^(١) بن شعيب عن أبيه عن جده ، وجده : عبد الله بن عمرو بن العاص .

ومثلُ بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . وجده : معاوية بن حنيفة القشيري . وهما صحابيَّان ، وأحفادهما ثقات ، وأحاديثهما - على كثرتها - محتج بها في كتب العلماء ، وليست في كتابي البخاري ومسلم .

النوع السادس

وهو الأول من المختلف فيه

المراسيل : وقد تقدم القول فيها ، واختلاف الأئمة في قبولها ، والعمل بها وردّها وترك الاحتجاج بها ، وذلك في الفرع الخامس من الفصل الأول من هذا الباب .

(١) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي . سمع أياه وأبى المسيب وطاوساً . روى عنه الزهري . وداود بن أبي هند ، وأبوب وابن جريج ، وعطاء بن أبي دباح ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، ولم يخرج البخاري ومسلم عنه في صحيحهما حديثاً ، لأنه يروى أحاديثه عن أبيه عن جده هكذا ، وقد تحدّثوا فيه ، فإن كان يرد بقوله : عن أبيه عن جده أبا نفسه وجده فيكون قد روى عن شعيب عن محمد جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا مرسل ، لأن محمداً جده لم يلق أبي ولا أدركه ، وإن كان يرد بقوله : عن أبيه عن جده : أبا نفسه ، وهو شعيب ، وجد شعيب الذي هو عبد الله ، فيكون قد ذهب إلى أن شعيباً روى عن جده عبد الله . وشعيب لم يدرك جده عبد الله ، فلمذه العلة لم يخرج حديثه في صحيحهما ، وقيل : إن شعيباً أدرك جده عبد الله . منه

النوع السابع

وهو الثاني من المختلف فيه

رواية المدلسين : إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية ، فيقولون : قال فلان ،
عن من هو معاصرهم ، رأوه أو لم يروه ، ولا يكون لهم عنه سماع ولا إجازة ،
ولا طريق من طرق الرواية ، فيوهمون بتوهمهم : قال فلان ، أنهم قد سمعوا منه
أو أجازوه لهم ، أو غير ذلك ، فيكونون في قولهم : قال فلان . صادقين ،
لأنهم يكونون قد سمعوه من واحد أو أكثر منه عنه ، وهذا يسمونه بينهم
تدليساً ، للإيهام الذي حصل فيه .

وقد جعله قوم صحيحاً ، محتجاً به ، منهم : أبو حنيفة ، وإبراهيم النخعي ،
وحمد بن أبي سليمان ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ومن تابعهم من
أئمة الكوفة .

وجعله قوم غير صحيح ، ولا يحتج به ، منهم : الشافعي وابن المسيب ،
والزهري ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ومن تابعهم من أئمة الحجاز .
وأهل الحديث : لا يعدونه صحيحاً ، ولا محتجاً به . وهو على ستة أصناف .
الأول : جماعة دأبوا عن الثقات الذين هم في الثقة مثلهم أو دونهم أو فوقهم
إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تتبل أخبارهم ، لأنهم لم يكن غرضهم
بذلك التدليس ، إنما كان غرضهم حث الناس على الخير ، والدعاء إلى الله تعالى ،
لا رواية الحديث ، فإنهم متى أرادوا رواية الحديث ذكروا طريقه .

منهم : قتادة بن ذعامه ، إمام أهل البصرة يقول : قال أنس . أوقال
الحسن ، وهو مشهور بالتدليس عنهما ، فيما لم يذكروا روايته : بأخبرنا ، وحدثنا
وسمعت ، ونحو ذلك .

الصنف الثاني : قوم يدلسون الحديث ، فيقولون : قال فلان ، فإذا حتم
أحد معهم ذلك - ذكروا طريق سماعهم .

منهم : سفيان بن عيينة ، وهو إمام من أئمة أهل مكة يقول : قال الزهري ،
أو قال عمرو بن دينار ، وسفيان مشهور بالسمع منهم جميعاً ، إلا أنه لم يذكر طريق
روايته في هذا الحديث ، وقد عرف منه أنه يدلس فيما يفوته سماعه ، كما قال علي
ابن خشرم : كنا عند سفيان بن عيينة ، فقال : قال الزهري . قيل له : حدثكم
الزهري ؟ فسكت ثم قال : قال الزهري ، فقيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال :
لا ، لم أسمع من الزهري ، ولا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري . ألا تراه دلس أولاً ، فلما انتقم من ذكر طريق سماعه .

والتدليس : إنما يتم إذا روى عن معاصره ، أما إذا روى عن غير معاصره ،
فلا يكون مداساً ويدخل في حد المرسل ، وقد ذكرناه .

الصف الثالث : قوم يدلسون الحديث على أقوام مجهولين ، لا يدري من هم
ولا من أين هم ، فيذكرون أسماءهم لا تعرف .

الصف الرابع : قوم دلسوا أحاديث رَوَوْها عن الجرحين . فغيروا أسماءهم
وكُـنَاهم ، كيلا يعرفوا .

الصف الخامس : قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير ، وربما فاتهم
الشيء عنهم فيدلسونه ، ولا يذكر طريق روايتهم إذا سئلوا .

الصف السادس : قوم رَوَوْا عن شيوخ لم يروهم قط ، ولم يسمعوا منهم ،
إنما قالوا . قال فلان ، غمل ذلك عنهم على السماع ، وليس عندهم عنهم سماع .

النوع الثامن

وهو الثالث من المختلف فيه

خبر يرويه ثقة من الثقات ، عن إمام من أئمة المسلمين ، فيسنده ، ثم يرويه
عنه جماعة من الثقات فيرسلونه .

مثاله : حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له إلا من عذر » هكذا رواه عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير : وهو ثقة ، وقد وقفه سائر أصحاب سعيد ابن جبير .

وهذا القسم مما يكثر ، وهو صحيح على مذهب الفقهاء ، والقول عندهم فيه قول من زاد في الإسناد ، أو المتن إذا كان ثقة .

وأما أئمة الحديث : فإن القول فيه عندهم : قول الجمهور ، الذين وقفوه ، وأرسلوه لما يخشى من الوهم على هذا الوجه المذكور .

النوع التاسع

وهو الرابع من المختلف فيه

رِوَايَاتُ مُحَدَّثٍ صَحِيحِ السَّمَاعِ ، صَحِيحِ الْكِتَابِ ، معروف بالرواية ، ظاهر العدالة ، غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه ، قال الحاكم : كنا أكثر محدثي زماننا هذا ، ومحتج به عند أكثر أهل الحديث ، وجماعة من الفقهاء ، فأما أبو حنيفة ومالك رحمهما الله فلا يريان الحجة به .

قلت : إذا كان الحاكم يقول عن زمانه ، وهو قريب من الصدر الأول : كنا أكثر محدثي زماننا ، فما عسى أن نقول نحن في زماننا هذا ، لكننا نسأل الله العصمة والتوفيق ، والسداد في القول والعمل .

النوع العاشر

وهو الخامس من المختلف فيه

رويات المبتدعة ، وأصحاب الأهواء ، وهي عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين ، فتمد أخرج البخاري في صحيحه عن عباد بن يعقوب ، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول : حدثني الصدوق في روايته

المتهم في دينه : عباد بن يعقوب ، وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن محمد بن زياد ، وحرير بن عثمان ، وهما مشهوران بالنصب . وأخرج هو ومسلم في كتابيهما عن أبي معاوية محمد بن حازم ، وعن عبيد الله بن موسى ، وقد اشتهر عنهما الغلو .

وأما مالك بن أنس فإنه يقول : لا يؤخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاحب هوى ، يدعو الناس إلى هواه ، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس ، وإن كان لا يتهم أنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الحاكم : هذه وجوه الصحيح المتفنة والمختلفة ، قد ذكرناها ، لئلا يتوهم متوهم أنه ليس يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم ، فإننا نظرنا فوجدنا البخاري قد صنف كتاباً في التاريخ ، جمع أسامي من روى عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى زمن خمس ومائتين ، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة ، خرج في صحيحه عن جماعة منهم ، وخرج مسلم في صحيحه عن جماعة .

قال الحاكم : جمعت أنا أساميهم ، وما اختلفا فيه ، فاحتج به أحدهما ، ولم يحتج به الآخر ، فلم يبلغوا أنفي رجل وامرأة .

قال : ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفاً ، فبلغ مائتين وستة وعشرين رجلاً .

فتمت طلب هذا العلم : أن أكثر رواة الأخبار ثقات ، وأن الدرجة العليا للذين في صحيح البخاري ومسلم ، وأن الباقيين أكثرهم ثقات ، وإنما سقطت أساميهم من الصحيحين للوجوه التي قد منا ذكرها ، لا لجرح فيهم ، وطعن في عدالتهم ، وإنما فعلاً ذلك في كتابيهما زيادة في الاحتياط ، وطلباً لأشرف المنازل وأعلى الرتب ، وباقي الأحاديث معمول بها عند الأئمة .

ألا ترى أن الإمام أبا عيسى الترمذي رحمه الله - وهو من المشهورين

بالحديث والفقه - قال في آخر كتابه الجامع : إن جميع ما في كتابنا من الحديث معمول به ، وأخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين .

أحدهما : حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء . من غير خوف ولا سفر » .

والثاني : حديث معاوية : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه »

وما عدا هذين الحديثين فقد عمل به قوم وترك العمل به آخرون . فإذا كان كتاب الترمذي على كثرة ما فيه من الأحاديث ، لم يسقط العمل بشيء منه إلا بحديثين ، فكيف يُظن أنه لا صحيح إلا ما في كتابي البخاري ومسلم ؟

القسم الثاني

في الغريب والحسن وما يجري مجراها

قد تقدم في القسم الأول ذكر الصحيح المتفق عليه .

والمختلف فيه : يدخل في هذا القسم عند من خالف في صحته .

وللغريب أنواع أخرى من جهات متعددة ، فرب حديث مُخَرَّج في

الصحيح ، وهو غريب من جهة طريقه ، مثل : حديث جابر بن عبد الله في حفر

الخنزق ، وجُوع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعصبيه بطنه ، وذكر أهل الصفة ،

وهو حديث طويل قد أخرجه البخاري ، وقد تفرَّد به عبد الواحد بن أيمن عن

أبيه ، وهو من غرائب الصحيح .

ومثل حديث عبد الله بن عمرو لما حاصر النبي صلى الله عليه وسلم الطائف

وقوله « إنا قافلون غداً » الحديث . وقد أخرجه مسلم في كتابه ، وهو غريب

تفرَّد به المائت فرُّوخ الشاعر عن ابن عمرو .

ومن الغرائب : غرائبُ الشيوخ ، مثل قول ابن عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يبيعُ حاضرُ لبادٍ » رواه الربيع بن سليمان عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، ولم يروه عن مالك غيرُ الشافعي ، ولا عن الشافعي غيرُ الربيع .
ومن الغرائب : غرائبُ المتن ، كما رَوَى محمد بن المنكدر عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن هذا الدينَ متينٌ ، فأوغل فيه برفقٍ » الحديث . فهذا غريبُ المتن ، وفي إسناده غرابةٌ أيضاً .

ومن الغرائب : الإفراد ، وهو أن ينفردَ أهلُ مدينةٍ واحدةٍ عن صحابيٍّ بأحدٍ من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يروونها عنه أهلُ مدينةٍ أخرى ، أو ينفردَ به راوٍ واحدٌ عن إمامٍ من الأئمة وهو مشهور ، مثل ما حدث حمادُ بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه قال « قلتُ لرسول الله : ما تكونُ الزكاةُ إلا في الخلقِ والأبنة ؟ فقال : لو طعنتَ في نَحْضِها أجزأُ عنك » فهذا حديثٌ تفردَ به حمادُ بنُ مَسْلَمَةَ عن أبي العُشراء ، ولا يُعرفُ لأبي العُشراء إلا هذا الحديث ، وإن كان مشهوراً عند أهل العلم ، وإنما اشتهرَ من حديث حماد .

وربَّ حديثٍ يحدثُ به رجلٌ من الأئمة وحده فيشتهرُ لكثرة من يرويه عنه ، مثل ما رَوَى عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الولاء وهبته » هذا حديثٌ لا يُعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار . رواه عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر ، وشُعْبَةُ ، وسفيانُ الثوري ، ومالكُ بن أنسٍ ، وغيرُ واحدٍ من الأئمة .

وربَّ حديثٍ إنما يستغربُ لزيادة تكون فيه ، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمدُ على حفظه ، مثل ما رَوَى مالكٌ عن نافع عن عمر ، قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاةَ الفِطْرِ من رمضان على كل حرٍّ أو عبدٍ . ذكرٍ أو أنثى من المسلمين : صاعاً من تمرٍ ، أو صاعاً من شعيرٍ » ، فزاد مالك في هذا الحديث « من المسلمين » .

وروى أيوب السخيتاني ، وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ، ولم يذكروا فيه « من المسلمين »
فأخذ جماعة من الأئمة بحديث مالك ، واحتجوا به ، منهم : الشافعي ، وأحمد ابن حنبل ، وغيرهما .

قالوا : إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر .
فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه وثيقته قبل ذلك منه ، وكان الحديث مع ذلك غريباً لهذه الزيادة .

ورب أحاديث مشهورة في أيدي الناس متداولة بين الأئمة لم يخرج منها في الصحيح شيء .

ورب أحاديث خرجت في الصحيح ، وهي غير مشهورة ولا متداولة بين الأئمة .

ورب حديث شاذ انفرد به الأئمة ، إلا أنه لا أصل له ، ولا يتابع عليه ، فيخالف فيه الناس ، ولا يعرف له علة يعال بها ، فإن الحديث المعلن : هو ما عرفت علته ، فذكرت ، فزال الخلل منه .
والشاذ : ما لا يعرف له علة .

ورب حديث يروى من أوجه كثيرة ، وإنما يستغرب لإسناده .
مثل : ما حدث أبو كريب وأبو هشام الرفاعي ، وأبو السائب ، والحسين ابن الأسود قالوا : حدثنا أبو أسامة عن برید بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في رمي واحد » هذا حديث غريب من قبل إسناده ، فإنه قد روى هذا الحديث من غير وجه . وإنما استغرب من حديث أبي موسى لا غير .

قال الترمذى رحمه الله : ما ذكرنا فى كتابنا - يعنى الجامع - الذى له حديث حسن ، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا . فكل حديث يروى ولا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن .

والحديث الحسن إذا : واسطة بين الصحيح والغريب ، والله أعلم .
هذا آخر القول فى الباب الثالث من المقدمة .

الباب الرابع

فى ذكر الأئمة الستة رضى الله عنهم ، وأسمائهم ، وأنسابهم ، وأعمارهم ، ومناقبهم وآثارهم .

هذا باب واسع . إن أتينا فيه بالواجب من ذكر هؤلاء القوم ، طال وخرج عن حد الخدمات ، وتجاوز قدر المختصرات ، وتركنا الغرض المقصود إليه .
وإنما نذكر فيه طرفاً مما أشرنا إليه ، ونذكر ما نبهنا عليه ، ليعرف بالذكور قدر التروك ، ويبتدل بالشاهد على الغائب ، فإن القوم كانوا أعلام الهدى ، ومعادن الفضائل . واللسان فى وصفهم مطلق العنان .

وفد بدأنا بذكر مالك رحمه الله ، لأنه المقدم زماناً وقدرراً ، ومعرفة وعلماً ، وساهة وذكراً . وهو شيخ العلم ، وأستاذ الأئمة ، وإن كنا فى ذكر تخريج الحديث قدّمنا عليه البخارى ومسلم للشرط الذى لكتابيهما ، فلا نقدمهما عليه فى الذكر ، إذ هو أحق وأولى ، وكتاباهما أجدر بالتقديم من كتابه وأخرى .

مالك

هو أبو عبد الله : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث - وهو ذو أصبح - بن سويد ، من بني حمير ابن سبأ الأكبر ، ثم من بني يشجب بن قحطان ، وفي نسبه خلاف غير هذا . ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة ، ومات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة ، وله أربع وثمانون سنة .

وقال الواقدي : مات وله تسعون سنة ، وله ولد اسمه يحيى ، ولا يعلم له غيره . هو إمام الحجاز ، بل إمام الناس ، في الفقه والحديث ، وكفاه فخراً : أن الشافعي من أصحابه .

أخذ العلم : عن محمد بن شهاب الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ونافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ومحمد بن المنكدر ، وهشام بن عروة ابن الزبير ، وإسماعيل بن أبي حكيم ، وزيد بن أسلم ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، ونخعة بن سليمان ، وربيع بن أبي عبد الرحمن ، وأفتى معه ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر - وليس بالقاضي - وخلق كثير سواهم .

وأخذ العلم عنه خلق كثير . لا يُحصَوْنَ كثرةً ، وهم أئمة البلاد منهم : الشافعي ، ومحمد بن إبراهيم بن دينار ، وأبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي ، وأبو عبد الله عبد العزيز بن أبي حازم . وعثمان بن عيسى بن كنانة - هؤلاء نظراؤه من أصحابه - وممن بن عيسى القرّاز وأبو مروان عبد الملك ابن عبد العزيز الباجشون ، ويحيى بن يحيى الأندلسي - ومن طريقه رَوَيْنَا الموطأ - وعبد الله بن مسلمة القعنبي . وعبد الله بن وهب ، وأصبغ بن العرج ، وغير هؤلاء ممن لا يحصى عدده .

وهؤلاء مشايخ البخاري ، ومسلم ، وأبي داود والترمذي ، وأحمد بن حنبل .
ويحيى بن معين ، وغيرهم من أئمة الحديث .
قال مالك رحمه الله عليه : قل من كتبت عنه العلم ، ماتت حتى يجيئني
ويستفتيني .

وقال بكر بن عبد الله الصنعاني : أتينا مالك بن أنس ، فجعل يحدثنا عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن وكنا نستزیده من حديثه ، فقال لنا ذات يوم :
ما تصنعون بربيعة ، وهو نائم في ذلك الطاق ؟ فأتينا ربيعة فأنبهناه ، وقلنا له :
أنت ربيعة ؟ قال : نعم . قلنا : الذي يحدث عنك مالك بن أنس ؟ قال : نعم ،
قلنا : كيف حظى بك مالك ، ولم تحظ أنت بنفسك ؟ قال : أما علمتم أن مثقالاً
من دوائه خير من حمل علم ؟ .

وكان مالك مبالغاً في تعظيم العلم والدين ، حتى كان إذا أراد أن يحدث
توضأ وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيته واستعمل الطيب ، وتمسك من
الجلوس على وقار وهيبة ، ثم حدث ، فقيل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومر يوماً على أبي حازم وهو جالس ، فجازه ، فقيل له ، فقال : إني لم أجد
موضعا أجلس فيه ، فكرهت أن أعاد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنا قائم .

قال يحيى بن سعيد القطان : ما في القوم أصح حديثاً من مالك .
وقال الشافعي رحمه الله : إذا ذكر العلماء ، فمالك النجم ، وما أحد أمن
على من مالك رحمه الله عليه .

وروي أن المنصور منعه من رواية الحديث في طلاق المكره ، ثم دس
عليه من يسأله ، فروى على ملا من الناس « ليس على مستكره طلاق »
فضربه بالسياط ، ولم يترك رواية الحديث .

وروی : أن الرشید سأل مالکاً فقال : هل لك دار ؟ فقال : لا ، فأعطاه ثلاثة آلاف دينار ، وقال : اشتر بها داراً ، فأخذها ولم ينفقها ، فلما أراد الرشید الشخص ، قال لمالك : ينبغي أن تخرج معي ، فإني عزمتم أن أحمل الناس على الموطأ ، كما حمل عثمان الناس على القرآن ، فقال : أما حمل الناس على الموطأ فإيس إلى ذلك سبيل ، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا بعده في الأمصار ، فحدثوا فعند كل أهل مصر حديث علمه . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اختلاف أمتي رحمة » وأما الخروج معك فلا سبيل إليه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وقال « المدينة تنفي خبثها » وهاذي دنائيركم كما هي ، إن شئتم نخذوها ، وإن شئتم فدعوها .

يعنى أنك إنما تكلفني مفارقة المدينة لما اصطفتك الله إلى ، فلا أوثر الدنيا على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الشافعي رحمه الله : رأيت على باب مالك كراعاً من أفراس خراسان وبنان مصر ، ما رأيت أحسن منه ، فقلت له : ما أحسنه ، فقال : هو هدية مني إليك يا أبا عبد الله ، فقلت : دغ لنفسك منها دابة تركبها ، فقال : أنا أستحي من الله تعالى أن أطأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة .
وكم مثل هذه المناقب لهذا الطود الأشم والبحر الزاخر .

مع این سعادت بزور بازو نیست تانم بنجسته قدری بنجسته
الرشید

البخارى

هو أبو عبد الله : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخارى
وإنما قيل له الجعفي : لأن المغيرة - أبا جرم - كان مجوسياً ، أسلم على يد
يمان البخارى ، وهو الجعفي والى بخارى ، فنسب إليه حين أسلم على يده .
وجعفي : أبو قبيلة من اليمن ، وهو جعفي بن سعد العشيرة بن مدحج .
والنسبة إليه كذلك .

وُلِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لثَلَاثَ عَشْرَةِ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً
وَتَوَفَّى لَيْلَةَ الْفِطْرِ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَعَمَرُهُ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً
إِلَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَأَمَّا يُنْقَبُ ذِكْرًا .

والبخارى - الإمام فى علم الحديث - رَحَلَ فى طلب العلم إلى جميع مُخَدَثِ
الْأَمْصَارِ وَكَتَبَ بِخَرَّامَانَ وَالْجَبَالِ ، وَالْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ ، وَالشَّامِ وَمِصْرَ ، وَأَخَذَ
الْحَدِيثَ عَنِ الْمَشَائِخِ الْحَفَاضِ .

منهم : مكى بن إبراهيم البلخي ، وعبدان بن عثمان المروزي وعبد الله
ابن موسى القيسي ، وأبو عاصم الشيباني ، ومحمد بن عبد الأنصاري ، ومحمد
ابن يوسف الفريابي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وعلى بن المديني . وأحمد
ابن حنبل ، ويحيى بن معين ، وإسماعيل بن أبي أويس المدني ، وغير هؤلاء
من الأئمة .

وأخذ عنه الحديث خلق كثير كرَّ بِلْدَةٍ حَدَّثَ بِهَا .

قال الزهري : سمع كتاب البخارى : سبعون ألف رجل ، فما بقى أحد
يُرَوِّى عنه غيرى ، وكذلك هو لا يُرَوِّى اليوم - صحيح البخارى - عن
أحد سواه .

وردَّ على المشايخ ، وله إحدى عشرة سنة ، وطالب العلم وله عشر سنين .

قال البخاری : خَرَجْتُ كِتَابَ الصَّحِيحِ مِنْ زُهَاءِ سِتْمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ ،
وَمَا وَضَعْتُ فِيهِ حَدِيثًا إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ .

وَقَدِمَ الْبُخَارِيُّ بِغَدَادَ ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمَدُوا إِلَى
مِائَةِ حَدِيثٍ ، فَقَابَلُوا مُتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا ، وَجَعَلُوا مَتْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ ،
وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَنْ آخَرَ ، وَدَفَعُوهَا إِلَى عَشْرَةِ أَنْفُسٍ لِكُلِّ رَجُلٍ عَشْرَةَ
أَحَادِيثٍ ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ أَنْ يُنْقِوهَا عَلَى الْبُخَارِيِّ ، فَحَضَرَ الْمَجْلِسَ
جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ ، انْقَدَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ
العَشْرَةِ ، فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ . فَقَالَ : لَا أَعْرِفُهُ . فَسَأَلَ عَنْ
آخَرٍ . فَقَالَ : لَا أَعْرِفُهُ ، حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْعَشْرَةِ ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ : لَا أَعْرِفُهُ . فَأَمَّا
الْعُلَمَاءُ فَعَرَفُوا بِإِنْكَارِهِ أَنَّهُ عَارِفٌ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَمْ يَدْرِكُوا ذَلِكَ مِنْهُ . ثُمَّ انْقَدَبَ
رَجُلٌ آخَرٌ مِنَ الْعَشْرِينَ فَكَانَ حَالُهُ مَعَهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ انْقَدَبَ آخَرٌ بَعْدَ آخَرٍ ،
إِلَى تَمَامِ الْعَشْرَةِ ، وَالْبُخَارِيُّ لَا يَزِيدُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ : لَا أَعْرِفُهُ .

فَلَمَّا فَرَغُوا التَّفَتَّ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمْ ، فَقَالَ : أَمَّا حَدِيثُكَ الْأَوَّلُ : فَهُوَ
كَذَا ، وَالثَّانِي : كَذَا ، عَلَى الذَّنْقِ ، إِلَى آخِرِ الْعَشْرَةِ ، فَرَدَّ كُلُّ مَتْنٍ إِلَى
إِسْنَادِهِ ، وَكُلُّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالْبَاقِينَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَوْقَفَ لَهُ النَّاسُ
بِالْحِظِّ ، وَأَذَعْنُوهُ بِالْفَضْلِ . نَسَبُ نَفْسٍ مَثَرِيَّةٍ مِنْ بَشَرٍ

مسلم

هو أبو الحسين : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، أَحَدُ
الْأَثَمَةِ الْخَفَافِ .

وُلِدَ سَنَةَ ١٠٢ هـ وَمِائَتَيْنِ ، وَتُرْفِي عَشِيَّةِ الْأَحْدَلِثِ بِتَيْنِ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ
١٠٢ هـ وَسِتِّينِ وَمِائَتَيْنِ .

رَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ .

وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابورى ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق ابن راهويه ، وعلى بن الجعد ، وأحمد بن حنبل ، وعبيد الله التمارى ، وشريح بن يونس ، وعبد الله بن مسامة القفطى ، وحرمة بن يحيى ، وخالف ابن هشام . وغير هؤلاء من أئمة الحديث وعلمائه .

وقدِمَ بغدادَ غيرَ مرَّةٍ وحدثَ بها .

روى عنه الحديثَ خلقٌ كثير .

منهم : إبراهيم بن محمد بن مفيان - ومن طريقه رُوِيَ صحيحه - وكان آخرَ قدومه بغدادَ سنة سبع وخمسين ومائتين .

قال أحمد بن سامة : رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمانُ مُسلمَ بنَ الحجاج في معرفة الصحيح على أهل عصرها .

وقال الحسن بن محمد المائيرجسى : سمعتُ أبا يقول : سمعتُ مسلماً يقول : صنفتُ المُنَدَ الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة .

وقال محمد بن إسحاق بن مَنْدَه : سمعتُ أبا علي بن علي النيسابورى يقول : ما تحت أديم السماءُ أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث .

وقال أبو عمرو محمد بن حمدان الحيرى^(۱) : سألتُ أبا العباس بن عُقْدَةَ عن محمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجاج النيسابورى : أيهما أعلم ؟ .

فقال : كان البخارى عالماً ، وكان مسلم عالماً ، فكررتُ عليه مراراً ، وهو يعينى بمثل هذا الجواب . ثم قال : يا أبا عمرو ، قد يقع للبخارى الغلطُ في أهل الشام ، وذلك أنه أخذ كُتُبَهُمْ ، فنظر فيها ، فذكر الواحدَ منهم بكنيته ،

(۱) الحيرى : بكسر الحاء ، وسكون الياء ، نحتها نقطتان ، وبالراء - منسوب إلى

الحيرة ، وهى البلد المعروف قديماً ، مجاور الكوفة ، وإلى الحيرة ، محلة نيسابور ، وإليها ينسب محمد بن أحمد بن حمدان . منه .

ويذكره في موضع آخر باسمه ، ويتوهم أنهما اثنان ، فأما مسلم : فقدما يقع له الغلط لأنه كتب المقاطيع والمراسيل .

وقال محمد بن يعقوب الأخرم - وذكر كلاماً معناه - : قلأما يفوت البخاري ومسلماً مما ثبت في الحديث - حديث .

قال الخطيب أبو بكر البغدادي : إنما قفا مسلم طريق البخاري ، ونظر في علمه وحذا حذوه .

ولما ورد البخاري نيسابور في آخر مرة لازمه مسلم ، وأدام الاختلاف إليه . وقال الدارقطني . لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء .

أبوداود

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني ، أحد من رحل وطرف ، وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والحراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين .
وإد سنة اثنتين ومائتين ، وتوفي بالبصرة لأربع عشرة بقية من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

وقدم بغداد وراراً ، ثم خرج منها آخر مراته : سنة إحدى وسبعين .
وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم ، وسليمان بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة ، وأبي الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن مسامة القعني ، ومسدد بن سهره ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وقتيبة بن سعيد ، وأحمد بن يونس ، وغير هؤلاء من أئمة الحديث ، ممن لا يحصى كثرة .

وأخذ الحديث عنه : ابنه عبد الله ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وأحمد بن محمد الخلال ، وأبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي ، ومن طريقه نروى كتابه .

وكان أبو داود سكن البصرة .

وقدم بغداد ، وروى كتابه المصنف في السنن بها ، ونقلها أهلها عنه ، وصنفه قديماً ، وعرضه على أحمد بن حنبل ، فاستجاده واستحسنه .

قال أبو بكر بن دامة : قال أبو داود : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنت في هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه . ويكفي الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث أحدها : قوله عليه الصلاة والسلام « إنما الأعمال بالنيات » .

والثاني : قوله صلى الله عليه وسلم « من ختن إسلام المرء تركه مالا بعينه » .

والثالث : قوله صلى الله عليه وسلم « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

والرابع : قوله صلى الله عليه وسلم « إن الحلال بين ، وبينهما أمور مشبهات » الحديث .

وقال أبو بكر الخلال : أبو داود ، سليمان بن الأشعث : الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يشبهه إلى معرفته بتخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد في زمانه ، رجل ورع مقدم .

وكان إبراهيم الأصفهاني ، وأبو بكر بن صدقة : يرفعان من قدره ، ويدكرانه بما لا يذكران أحداً في زمانه بمثله .

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهراوي : كان سليمان بن الأشعث ، أبو داود ، أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليه وعاله وسننه ، وكان في أعلا درجة من النسك والعفاف ، والمصالح والورع من فرسان الحديث .

وقال محمد بن أبي بكر بن عبد الرزاق: كان لأبي داود كُتُبٌ واسعة وكمٌ ضيق حَقِيلٌ له: يرحمك الله، ماهذا؟ قال: انوسع للكتب، والآخر لاحتاج إليه.

وقال أبو سليمان الخطابي: كتاب السنن لأبي داود: كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزِقَ القبول من كافة الناس، على اختلاف مذاهبهم، فصار حَكَمًا بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء، فلكل فيه ورد، ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض. فأما أهل خراسان، فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب مسلم بن الحجاج النيسابوري.

وقال: قال أبو داود: ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه. وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود: الجوامع والمسانيد، ونحوهما، فتجمع تلك الكتب - إلى ما فيها من السنن والأحكام - : أخباراً وقصصاً، ومواعظ وأدباً. فأما السنن المحضة: فلم يقصد أحد منهم إفرادها واستخلاصها من أثنائها تلك الأحاديث، ولا اتفق له ما اتفق لأبي داود، ولذلك حلَّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث، وعلماء الأثر محلَّ العَجَب، فضرِبَتْ إليه أكبَادُ الإبل، ودامت إليه الرحل.

وقال إبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود هذا الكتاب، ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد.

وقال ابن الأعرابي، عن كتاب أبي داود: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله عز وجل، ثم هذا الكتاب، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بِنَّةٍ^(۱).

(۱) يقال: لا أفعله بِنَةً، ولا أفعله البتة: لكل أمر لارجعة فيه، ونصبه على المصدر. صحاح.

الترمذی

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن -وارة بن موسى بن الضحاك الشامي الترمذی ولد [سنة تسع ومائتين] .

وتوفي بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين ، وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام . وله في الفقه يد صالحة .

أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث ، ولقى الصدر الأول من المشايخ . مثل قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلي بن خببر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى ، وسفيان بن وكيع ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وغير هؤلاء ، وأخذ عن خلق كثير لا يحصون كثرة .

وأخذ عنه خلق كثير . منهم : محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي ومن طريقه روينا كتابه الجامع .

وله تصانيف كثيرة في علم الحديث ، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل . وفي آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

قال الترمذی رحمه الله تعالى : صنفت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب ، فكأنما في بيته نبي يتكلم .

وقال الترمذی : كان جدي مروزيًا انتقل من مرو ، أيام الليث بن سيار .

النسائي

هو أبو عبد الرحمن : أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي .
ولد سنة خمس وعشرين ومائتين .

ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة ، وهو مدفون بها .

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري : سمعت أبا علي الحافظ ، غير مرة ،
يذكر أربعة من أئمة المسلمين رآهم فيبدأ بأبي عبد الرحمن .

وهو أحد الأئمة الحفاظ العلماء الفقهاء ، لقي المشايخ الأكابر .

وأخذ الحديث عن قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وحديد بن ميمونة
وعلي بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين وهنّاد بن السري
ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني
وغير هؤلاء من المشايخ الحفاظ .

وأخذ عنه الحديث خلق كثير ، منهم : أبو بشر الدولابي - وكان من
أقرانه - وأبو القسم الطبراني ، وأبو جعفر الطحاوي ، ومحمد بن هارون بن شعيب
وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان ، وأبو بكر أحمد بن
إسحاق الشافعي الحافظ - ومن طريقه رَوَيْنَا كتابه السنن .

وله كتب كثيرة في الحديث والعمل ، وغير ذلك .

قال مأمون المصري الحافظ : خرجنا مع أبي عبد الرحمن إلى طرسوس سنة
الفداء . فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام ، واجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد
بن حنبل ، ومحمد بن إبراهيم مُرَبَّعٌ ، وأبو الآذان ، وكنيسة (١) وغيرهم .
فشاؤروا مَنْ يَنْتَقِي لهم على الشيوخ ؟ فاجتمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي ،
وكتبوا كلهم بانتخابه .

(١) هو محمد بن صالح البغدادي .

وقال الحاكم النيسابوري : أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث :
فذكر من أن نذكر . ومن نظر في كتابه السنن له خير في حسن كلامه .
وقال : سمعتُ عليَّ بنَ عمر الحافظ غير مرة يقول : أبو عبد الرحمن مُقدمٌ
على كل من يُذكر بهذا العلم في زمانه .

وكان شافعي المذهب ، له مناسك ، ألهمها على مذهب الشافعي . وكان ورعاً
متحزباً ، ألا تراه يقول في كتابه « الحارث بن مسكين قراءة عليه ، وأنا أسمع »
ولا يقول فيه « حدثنا » ولا « أخبرنا » كما يقول عن باقي مشايخه .

وذلك : أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر ، وكان بينه وبين أبي عبد الرحمن
خشونة ، لم يسكنه من حضور مجلسه ، فكان يستتر في موضع ، ويسمع حيث
لا يراه ، فذلك تورع وتحري ، فلم يقل « حدثنا » ، وأخبرنا » .

وقيل : إن الحارث كان خائضاً في أمور تتعلق بالسلطان ، فقدم أبو الرحمن
فدخل إليه في ربي أنكره - قالوا : كان عليه قباء طويلاً ، وقلنسوة طويلة -
فأنكر زيته وخاف أن يسكون من بعض جواسيس السلطان ، فمنعه من الدخول
إليه ، فكان يحىء فيقعد خلف الباب ، ويسمع ما يقرؤه الناس عليه من خارج ،
فمن أجل ذلك لم يقل فيما يرويه عنه « حدثنا » ، وأخبرنا » .

وسأل بعض الأمراء ، أبا عبد الرحمن عن كتابه السنن ، أ كلفه صحيح ؟
فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فصنع المجتبي ، فهو « المجتبي
من السنن » ترك كل حديث أورده في السنن ، مما ذكره في إسناده بالتعليل .

الباب الخامس

في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا

أما صحيح البخارى: فأخبرنا بجميعه: الشيخ الإمام العالم الأجل جمال الدين زين الإسلام، أبو عبد الله بن محمد بن محمد بن سرايا بن على بن نصر بن أحمد بن على، أدام الله توفيقه بقراءتي عليه، وهو يسمع، فأقر به، بمدينة الموصل في مدة آخرها شهرور سنة ثمان وثمانين وخمسة.

قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ، بتمية المشايخ، أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق بن إبراهيم الصوفي الهروى السجزي، قراءة عليه وأنا أسمع بمدينة السلام، في المدرسة النظامية في شهرور سنة ثلاث وخمسين وخمسة.

قال: أخبرنا الإمام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ بن سهل بن الحكم الداودى. قراءة عليه، وأنا أسمع في سنة خمس وستين وأربعمائة.

قال: أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حنوية بن أحمد بن يوسف السرخسى خطيب سرخس، قراءة عليه، وأنا أسمع في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطير القربرى، قراءة عليه وأنا أسمع، في سنة ست عشرة وثلاثمائة.

قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى الجعفى، قراءة عليه بكتابه الصحيح الجامع جميعه.

وأما صحيح مسلم: فأخبرنا به الشيخ الإمام الثقة أبو ياسر عبد الوهاب بن هبة

اللہ بن عبد الوہاب بن أبی حَیة البغدادی رحمہ اللہ بقراءتی علیہ ، وهو یسمع ، فأقر بہ بمدينة الموصل ، فی شہور سنة سبعٍ وثمانین وخمسمائة .

قال : أخبرنا الشیخ الإمام الحافظ العالم أبو القسم إسماعیل بن أحمد بن عمر السمرقندی رحمہ اللہ . قراءةً علیہ وأنا أسمع ، بمدينة السلام ، فی سنة ست وعشرين وخمسمائة .

قال : أخبرنا الشیخ الجلیل الحافظ أبو الفتح نصر ابن الحسن أبی القاسم الشاشی المعروف بالثَنَكْتی^(۱) ، قراءةً علیہ وأنا أسمع فی شعبان من سنة خمس وسبعین وأربعمائة .

قال : أخبرنا الإمام أبو الحسین عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد الفارسی .

قال : أخبرنا الإمام أبو أحمد محمد بن عیسی بن عمرو بن الجلودی ، قراءةً علیہ وأنا أسمع فی شہور سنة ست أو سبع وثلاثمائة .

قال : سمعت الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفیان الفقیہ . فی شہور سنة ثمان وثلاثمائة . یقول : سمعت الإمام مسلمة بن الحجاج القشیری النیسابوری یقول :

بسم اللہ الرحمن الرحیم ، وشرع فی ذکر خطبة کتابہ الصحیح ، وساقَ الكتاب إلى آخره .

وأخبرنی بصحیح مسلم أيضاً : الشیخ الإمام الصدر الکبیر العالم الحافظ ، الزاهد العابد ضیاء الدین ، شیخ الإمام والمشاہد : أبو أحمد عبد الوہاب بن علی بن علی الأملین ، إجازة فی سنة خمس وثمانین وخمسمائة بظاهر الموصل .

(۱) الثَنَكْتی : بفتح التاء فوقها نقطتان ومکون النون وضم الکاف وبتاء أخرى . منسوب إلى ثَنَكْت من بلاد الترك ، وهي التي يجلب منها المسك . منه .

قال : أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد محمد بن أحمد الصائدي الفراءى^(١) إجازة في سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة .

قال أخبرنا عبد الغافر الفارسي عن الجلودى عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن سفيان عن مسلم بن الحجاج .

فهذا الطريق أعلى من الطريق الأول برجل ، إلا أنه إجازة ، وذلك سماع .
وأما كتاب الموطأ : فأخبرنا بجميعه الشيخ الإمام ، العالم الأجل ،
صائني الدين جمال الإسلام أبو الحرّم مكي بن ريان بن شبة ، المقرئ
الماكيني ، أدام الله توفيقه ، بقراءة عليه فأقر به في مدة آخرها شهر سنة ثمان
وتمانين وخمسمائة ، بمدينة الموصل .

قال : أخبرنا الشيخ الإمام العالم الثقة ، صائني الدين . أبو بكر يحيى بن
سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي . رحمه الله ، قراءة عليه وأنا أسمع ،
بمدينة الموصل . سنة ثلاث وستين وخمسمائة .

قال : أخبرنا الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب . سمعاً عليه .

قال : أخبرنا القاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن غيث .

قال : أخبرنا أبو عيسى يحيى بن عبيد الله .

قال : أخبرنا عم أبي عبيد الله بن يحيى .

قال : أخبرنا أبي يحيى بن يحيى .

قال : أخبرنا مالك بن أنس رحمه الله . بجميع كتاب الموطأ .

(١) الفراءى : بفتح الفاء ، وتخفيف الراء . منسوب إلى فراءة : اسم موضع

من بلد نيسابور . منه .

وأما كتاب السنن لأبي داود رحمه الله : فإنه أخبرنا بجميعه الشيخ الإمام العالم الزاهد العابد . ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن علي . المقدم ذكره . بقراءتي عليه ، وقراءة غيره ، فأقر به ، بمدينة السلام ، في رباط شيخ الشيوخ في ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وخمسمائة .

قال : أخبرنا الشيخ الإمام أبو غالب بن الحسين بن علي النوردي سماعاً عليه ، ومناولة بمدينة السلام .

قال : أخبرنا الإمام أبو علي بن أحمد بن علي التستري بالبصرة .

قال : أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، قراءة عليه .

قال : أخبرنا الإمام أبو علي بن محمد بن أحمد بن عمر المؤدوي .

قال : أخبرنا الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني بجميع كتاب السنن .

وأما كتاب الترمذي : فأخبرنا به الشيخ الإمام الصدر العالم الزاهد العابد ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن علي المقدم ذكره . بقراءتي عليه ، وقراءة غيره ، بمدينة السلام في سنة ست وثمانين وخمسمائة .

قال : أخبرنا الإمام أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل السكر وحي الهروي ، قراءة عليه وأنا أسمع ، فأقر به .

قال : أخبرنا القاضي الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم محمد بن محمد الأزدي . قراءة عليه وأنا أسمع ، في شهر ربيع الأول سنة اثنين وثمانين وأربعمائة .

وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم الترياق^(۱)

(۱) نسبة إلى قرية بهراء .

والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغورجى ،
قراءة عليهما وأنا أسمع . فى شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة .
قلوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح
الجراحى البروزى .

قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبى
المرزى المزدبانى قراءة عليه .

قال : أخبرنا الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى
رحمه الله بكتاب الجامع الكبير ، إلا أن رواية الشيخ أبى القسم الكروخى
عن مشايخه الثلاث انتهت إلى آخر مناقب جرير بن عبد الله البجلي ، وهى فى
أواخر المجلد الثالث من الأصل المسموع . ومن هناك إلى آخر الكتاب يرويه
الكروخى عن الأزدي والغورجى ، دون الترياقى . وعن أبى المظفر على بن على
ابن ياسين بن الدهان عن الجراحى عن المحبوبى عن المصنف رحمه الله .

وأما كتاب السنن للنسائى فأخبرنا بجميعه : الشيخ الإمام الحافظ العالم بقمية
المشايخ أبو القسم يعيش بن صدقة بن على الفراتى الإمام الشافعى ، بمدينة
السلام ، فى سنة ست وثمانين وخمسمائة ، بتراءى عليه .

قال أخبرنا الشيخ الفقيه العالم أبو الحسن على بن أحمد بن الحسين بن
محمودة اليزدى ، قراءة عليه وأنا أسمع ، فى شهر سنة إحدى وخمسين وخمسمائة .
قال : أخبرنا الشيخ العالم الزاهد أبو محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن
ابن عبد الرحمن بن على بن أحمد بن إسحاق الصوفى اللؤنى^(١) ، قراءة عليه
باصفهان ، فى ذى الحجة من سنة تسع وتسعين وأربعمائة وبتراءى عليه ثانياً فى
صفر من سنة خمسمائة .

(١) اللؤنى : بضم الدال وبالنون منسوب إلى لدون : وهى قرية من قرى

الدينور .

قال : أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله الكسار الدينوري . قراءة عليه بخانكاه دُون في شوال سنة ثلاثة وثلاثين وأربعمائة . قال : أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الشافعي الدينوري ، قراءة عليه في داره بالدينور ، في جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين وثلاثمائة .

قال : حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله بكتاب السنن جميعه .

وأما كتاب الجمع بين الصحيحين لأحمد بن محمد بن محمد بن علي ، رحمه الله عليه فأخبرنا به جميعه الشيخ الإمام العالم الزاهد ، ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن علي ابن علي الأمين المتقدم ذكره بتراءى عليه وقراءة غيره ، بظاهر الموصل ، في سنة خمس وثمانين وخمسمائة .

قال : أخبرنا والدي سماعاً من أول الكتاب إلى آخر الحديث الحادي والأربعين ، من المتفق عليه ، لعبد الله بن عباس .

والشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن نبهان الغنوي الرقي : قراءة عليه من الحديث الثاني والأربعين ، من المتفق عليه لابن عباس ، إلى آخر الكتاب وإجازة من والدي ومن الرقي لما أسمعه من كل واحد منهما ، فأكمل لي الكتاب وجميعه سماعاً وإجازة .

قالا : أخبرنا المصنف الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي^(۱) بكتابه الجمع بين صحيحى البخارى ومسلم .

(۱) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن حميد الحميدي الأنطلي ، صاحب كتاب الجمع بين صحيحى البخارى ومسلم ، وهو إمام عالم كبير مشهور ، سمع يبلده الكثير ، وسمع بمصر أصحاب للهندس وابن أبي غالب ، وسمع بمكة أصحاب ابن فراس وغيرهم ، وسمع بالشام من أصحاب ابن جميع وابن أبي الحديد ، ورد بغداد =

وأما كتاب رزين^(۱) : فأخبرني به الشيخ الإمام العالم أبو جعفر المبارك ابن المبارك بن أحمد بن زريق^(۲) الحداد المقرئ الواسطي إجازة ، في سنة تسع وثمانين وخمسمائة .

قال : أخبرنا الإمام الحافظ أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري^(۳) كتابة ، في سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين .

(هذا آخر الركن الأول ، ويتلوه الركن الثاني في المقاصد)

وهو ممتسوم بعدد حروف المعجم : ثمانية وعشرين حرفاً .
وكتاب يتلو الحروف : وهو كتاب اللواحق الذي أشرنا إليه في الركن الأول .

وسياتى عدد ما في كل حرف من الكتب عند ذكره إن شاء الله تعالى .

= فسمع أصحاب الدارقطني وابن شاهين وأبي حنيفة وصنف تاريخاً لأهل الأندلس ، قال الأمير ابن مأكولا : لم أر مثله في نزاهته وعفته وورعه ، مات ببغداد في ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة . وكان مولده قبل العشرين وأربعمائة . منه

(۱) هو أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي السرقسطي ، جاور بمكة أعواماً وحدث بها عن أبي مكتوم ، وعيسى بن ذر الهروي وغيره . ذكره الشافعي ، وقال شيخ عالم ، ولكنه نازل الإسناد وله تواليف منها : كتاب التجريد . جمع فيه ما في الصحاح الخمسة واللوطاء .

وكتاب في أخبار مكة وقال ابن أبي بشكوال : كان رجلاً صالحاً ، فاضلاً عالماً بالحديث وغيره ، توفي بمكة سنة خمس وعشرين وقيل : خمس وثلاثين وخمسمائة . طبقات المالكية .

(۲) بتقديم الزاى على الراء المفتوحة .

(۳) منسوب إلى عبد الدار بن قصى بن كلاب الخ .

مقاصد الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حرف الهزة

وفيه عشرة كتب :

كتاب الإيمان والإسلام ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ،
كتاب الأمانة ، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كتاب
الاعتكاف ، كتاب إحياء الموات ، كتاب الإيلاء ، كتاب الأسماء
والكنى ، كتاب الآنية ، كتاب الأمل والأجل .

الكتاب الأول

في الإيمان والإسلام ، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في تعريفهما حقيقةً ومجازاً ، وفيه فصلان

الفصل الأول

في حقيقةهما وأركانهما

(خمسون عبرة من عمر) قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ .

وفى رواية « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ : أَلَا تَغْزُو ؟ فَقَالَ لَهُ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وفى أخرى « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ : عَلَى أَنْ يُؤَحَّدَ اللَّهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَالْحَجِّ ، فَقَالَ رَجُلٌ : الْحَجُّ وَصِيَامِ رَمَضَانَ ؟ قَالَ لَا ، صِيَامِ رَمَضَانَ وَالْحَجِّ » ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وفى أخرى « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ ، وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » أَخْرَجَ طَرُقَهُ جَمِيعُهَا مُسْلِمٌ .

ووافقه على الأولى : الترمذى ، وعلى الثانية : البخارى والنسائى .
(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كان أول من قال فى القدر بالبصرة : مُعْبَدُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرَى حَاجَّيْنِ ، أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ ، فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فى القدر ؟ فَوَفَّقَنَا إِيَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ

فَاكْتَنَفْتُهُ^(۱) ، أَنَا وَصَاحِبِي ، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ^(۲) الْكَلَامَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا أَنْاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ^(۳) ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَزْعِمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفُ^(۴) ، فَقَالَ : إِذَا لَقِيتَ أَوْلَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ : أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وَأَنَّهُمْ

(۱) كَنَفْتُ الرَّجُلَ وَاكْتَنَفْتُهُ : أَيْ صَرْتُ مِمَّا يَلِيهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَمَتَ

بِأَمْرِهِ . مِنْهُ .

(۲) وَكَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ : إِذَا رَدَدْتَهُ إِلَيْهِ ، وَاعْتَمَدْتَ عَلَيْهِ ، وَاسْتَكْفَيْتَهُ إِيَّاهُ . مِنْهُ

(۳) الْاِقْتِفَارُ وَالتَّقَفُّرُ ، وَالْاِقْتِفَاءُ وَالْاِقْتِدَاءُ : الْاِتِّبَاعُ ، يُقَالُ : اقْتَفَرَتِ الْأَرْضُ

وَالْأَثَرُ ، وَتَقَفَّرَتْ لَهُ . مِنْهُ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَ « يَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ » بِتَقْدِيمِ الْقَافِ ، وَمَعْنَاهُ :

يَطْلُبُونَهُ وَيَتَّبِعُونَهُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : يَجْمَعُونَهُ .

وَرَوَاهُ بَعْضُ شُيُوخِ الْمَغَارِبَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَاهَانَ : يَتَقَفَّرُونَهُ ، بِتَقْدِيمِ الْقَافِ .

وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا ، وَمَعْنَاهُ : يَبْحَثُونَ عَنْ غَامِضِهِ ، وَيَسْتَخْرِجُونَ خَفِيَّهِ .

وَرَوَى فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ : يَتَقَفَّرُونَ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ وَحَذْفِ الرَّاءِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا ،

وَمَعْنَاهُ أَيْضًا : يَتَّبِعُونَ .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ فِيهِ : يَتَقَفَّرُونَ - بِالْعَيْنِ - وَفَسَّرَهُ : بِأَنَّهُمْ

يَطْلُبُونَ قَعْرَهُ : أَيْ غَامِضَهُ وَخَفِيَّهِ . وَمِنْهُ : تَقَفَّرَ فِي كَلَامِهِ ، إِذَا جَاءَ بِالْغَرِيبِ مِنْهُ .

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْلَى الْمُوَصَّلِيِّ « يَتَفَقَّهُونَ » بِزِيَادَةِ الْهَاءِ ، مِنْ الْفَقْهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . نَوَوَى .

(۴) « أَنْفُ » أَيْ مُسْتَأْنَفٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَ لَهُ سَابِقُ قَضَاءٍ وَتَقْدِيرٍ ، وَإِنَّمَا

هُوَ مُقْصُورٌ عَلَى الْاِخْتِيَارِ . مِنْهُ

مُبرَأء مِنِّي ، والذي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدٍ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا ، فَأَنْفَقَهُ ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ، ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، قَالَ : يَتَنَمَّاءُ نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ذَاتَ يَوْمٍ . إِذْ طَاعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ . شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ . لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى خَدَيْهِ وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتُحِجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ ، فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ ^(١) قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ؟ قَالَ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ، قَالَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ ؟ قَالَ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا ؟

(١) سبب تعجبهم : أن هذا خلاف عادة السائل الجاهل ، إنما هذا كلام خبير بالمسئول عنه ، ولم يكن في ذلك الوقت من يعلم هذا غير النبي صلى الله عليه وسلم . نووي

قال : أَنْ تِلْدَ الْأُمَّةُ رَبَّتُهَا ^(١) ، وَأَنْ تَرَى الْخَفَاةَ الثَّرَاةَ ، الْعَالَةَ رَعَاءَ الشَّاءِ ^(٢) يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ ، قال : ثم انطلق ، فَلَبِثَ مَلِيًّا ^(٣) ثم قال لي : يَا عَمْرُ ، أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قال : فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ « هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ .

قال الْحَمِيدِيُّ : جَمَعَ مُسْلِمٌ فِيهِ الرِّوَايَاتُ ، وَذَكَرَ مَا أُوْرِدَنَا مِنَ الْمُتَنِ ، وَأَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ زِيَادَةً وَنَقْصَانًا .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ ، وَتَقْدِيمَ بَعْضِهِ وَتَأْخِيرَهُ .

وفيه : قال عُمَرُ « فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ ،

فَقَالَ لِي : يَا عَمْرُ ، هَلْ تَدْرِي مَنْ السَّائِلُ ؟ — الْحَدِيثُ »

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِنَحْوِهِ ، وَفِيهِ « فَلَبِثَ ثَلَاثًا »

(١) الرب : السيد ، والمالك ، والصاحب المدبر ، والمربي ، والمولى ، والمراد به في الحديث : السيد والمولى ، وهى الأمة تلد من سيدها ، فيكون ابنها حراً مولى لها ، وكذلك ابنتها ، لأنهما فى الحسب كليهما ، والمراد : أن السبي يكثر ، والنعمة تنفشو فى الناس وتظهر . منه .

يقول أبو طاهر : ويفهم من الحديث : أن الترف يغلب على الناس ، فتتحكم فيهم شهوات الفروج ، فلا يتخيرون لفراشهم ، فتخرج أولادهم سفهاء ، ويكثر الشر والفساد بهم وبتغلب أمهاتهم السافلات على الأسر والبيوت .

(٢) الرعاء : جمع راعٍ ، والشاء : جمع شاة . منه .

(٣) الملى : طائفة من الزمان طويلة ، يقال : مضى ملى من النهار : أى

ساعة طويلة منه . منه .

وفي أخرى له : قال « فما الإسلام ؟ قال : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة وحج البت ، وصوم شهر رمضان ، والاغتسال من الجنابة » .
وفي أخرى لأبي داود : عن يحيى بن يعمر^(۱) ، ومحمد بن عبد الرحمن قال « لقينا ابن عمر ، فذكرنا له القدر ، وما يقولون فيه » ؟ فذكر نحوه ، وزاد : قال « وسأله رجل من مزيعة ، أو جهيعة ، فقال : يا رسول الله ، فيما نعمل ؟ في شيء خلا ومضى ، أو شيء يستأنف الآن ؟ قال : في شيء خلا ومضى . فقال الرجل - أو بعض القوم - : فقيم العمل ؟ قال : إن أهل الجنة مُيسرون لعمل أهل الجنة ، وإن أهل النار مُيسرون لعمل أهل النار » .

وأخرجه النسائي مثل رواية مسلم ، إلا أنه أسقط حديث يحيى بن يعمر ، وذكر مقبداً ، وما جرى له مع ابن عمر في ذكر القدر - إلى قوله « حتى تؤمن بالقدر » .

وأول حديثه « قال ابن عمر : حدثني أبي - وسرد الحديث إلى قوله - البنيان ، ثم قال : قال عمر : فلبث ثلاثاً ، ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتدري من السائل ؟ - الحديث » .

(۱) يحيى بن يعمر : بفتح الياء المثناة وسكون العين وفتح الميم ، ويقال : بضم الميم ، وهو غير مصروف لوزن الفعل ، وهو : القيسى الجدلى البصرى . روى عن أبي ذر وأبي هريرة وعلى وعمار وعائشة وابن عباس . وثقه أبو حاتم والنسائي . مات بخراسان قبل التسعين .

وزاد هو والترمذي وأبو داود بعد « العرأة » - « العالة ^(۱) » .

(خ م د س - أبو هريرة وأبو ذر رضي الله عنهما) قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بارزاً للناس ؟ فأتاه رجل ، فقال : يا رسول الله ، ما الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ، ولقائه ورؤسليه ، وتؤمن بالبعث الآخر ، قال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ، لا يُشركُ به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : يا رسول الله ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإنك إن لا تراه فإنه يراك . قال : يا رسول الله ، متى الساعة ؟ قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل ؛ ولكن سأحدثك عن أشراطها ^(۲) : إذا ولدت الأمة ربّتها ، فذاك من أشراطها ، وإذا كانت المرأة الحفأة رؤوس ^(۳) الناس ، فذاك من أشراطها ، وإذا تطاول ^(۴) رعاء البهيم ^(۵) في البنيان ، فذاك من

(۱) وهي أيضاً عند مسلم والعالة : الفقراء ، جمع عائل ، والعيل : الفقر . منه

(۲) الأشرط : جمع شرط - بفتح الشين والراء - وهو العلامة . منه

(۳) أراد مقدميهم وساداتهم : منه

(۴) قوله : تطاول . أى تفاخروا في تطويل البنيان وتكاثروا به . فتح الباري

(۵) البهيم - بفتح الباء وسكون الهاء - جمع « بهمة » وهي المعز والضأن .

والرعاة : جمع راع ، مثل قاض وقضاة ، ويجمع أيضاً على رعيان : مثل شاب

وشبان ، وعلى رعاء : مثل جائع وجياع . صحاح

أشراطها ، في خمسٍ لا يعلمهنَّ إلا الله ، ثم تلا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم (۳۰ : ۳۴) إن الله عنده علم الساعة ، ويُنزِلُ الغيثَ ، ويعلم ما في الأرحامِ - إني قوله (إن الله عليمٌ خبيرٌ) قال : ثم أذبرَ الرجلُ ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : رُدُّوا على الرجلِ ، فأخذوا ليرُدُّوه ، فلم يَرَوْا شيئاً ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : هذا جبريلُ جاء ليُعَلِّمَ الناسَ دينَهُمْ .

وفي رواية قال « إذا ولدت الأمة بعلمها » يعني السراري .
وفي أخرى نحوه ، وفي أوله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سلوني ، فها بؤه أن يسألوهُ ، فجاء رجلٌ ، فجلس عند رُكْبَتَيْهِ ، فقال : يا رسول الله ، ما الإسلام ؟ - وذكر نحوه - وزاد : أنه قال له في آخر كل سؤال منها : صدقت - وقال في الاحسان : أن تخشى الله كأنك تراه . وقال فيها : وإذا رأيت الحفاة العراة الصم البكم ملوك الأرض . فذاك من أشراطها - وفي آخرها - هذا جبريل أراد أن يعلموا ، إذ لم تسألوا .

هذا لفظ البخاري ومسلم عن أبي هريرة وحده .
وأخرجه أبو داود عن أبي هريرة وأبي ذرٍّ ، بمثل حديث قبله ، وهو حديث يحيى بن يعمر ، وهذا لفظه :

قال أبو هريرة وأبو ذرٍّ : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين ظهري أصحابه ، فيجئني الغريب ، فلا يدري : أيُّهم هو ؟ حتى

يَسْأَلُ ، فَطَلَبْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَجْعَلَ لَهُ مَجْلِسًا ،
يَعْرِفُهُ الْغَرِيبُ إِذَا أَتَاهُ ، قَالَ : فَبَيْنَمَا لَهُ دُكَّانًا^(١) مِنْ طِينٍ يَجْلِسُ عَلَيْهِ ،
وَكُنَّا نَجْلِسُ بِجَنَبَتِهِ - وَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ - فَأَقْبَلَ
رَجُلٌ ، وَذَكَرَ هَيْئَتَهُ ، حَتَّى سَلَّمَ مِنْ طَرَفِ السَّمَاطِ^(٢) ، فَقَالَ : السَّلَامُ
عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنَى ذَرٍّ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ ،
إِلَى قَوْلِهِ « مِنْ طِينٍ كَانَ يَجْلِسُ عَلَيْهِ » ثُمَّ قَالَ « وَإِنَّا مُجْلُوسٌ
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذَا أَقْبَلَ رَجُلٌ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا ،
وَأَطْيَبُ النَّاسِ رِيحًا ، كَانَ ثِيَابَهُ لَمْ يَمَسَّهَا دَنْسٌ^(٣) ، حَتَّى سَلَّمَ مِنْ
طَرَفِ السَّمَاطِ ، قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، قَالَ :
أَذْنُو يَا مُحَمَّدُ ؟ قَالَ : أُذُنُهُ^(٤) قَالَ : فَمَا زَالَ يَقُولُ : أَذْنُو مَرَارًا ، وَيَقُولُ :
أُذُنُهُ ، حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنِي : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ

(١) الدُّكَّانُ - بَقْصَمِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ - : الدُّكَّةُ الْمَبْنِيَّةُ لِلْجُلُوسِ عَلَيْهَا مِنْهُ

(٢) السَّمَاطَانِ فِي النَّاسِ وَالنَّخْلِ : الْجَانِبَانِ ، يُقَالُ : مَشَى بَيْنَ السَّمَاطَيْنِ ،
وَالْمُرَادُ بِالسَّمَاطِ هُنَا : الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ الْجُلُوسِ عِنْدَهُ مُصْطَفَيْنِ مِنْهُ .

(٣) الدَّنْسُ : الْوَسْخُ ، وَقَدْ دَنَسَ الثَّوْبَ إِذَا تَوَسَّخَ . مِنْهُ .

(٤) أَمْرٌ بِالذَّنْوِ ، وَهُوَ الْقُرْبُ ، وَالْهَاءُ فِيهَا : هَاءُ السَّكْتِ ، زَجِيَءٌ بِهَا لِبَيَانِ

شيئاً، وتُقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان .
 قال : وإذا فعلت ذلك ، فقد أسلمت ؟ قال : نعم . قال : صدقت ، فلما
 سمعنا قول الرجل : صدقت ، أنكرناه . قال : يا محمد ، أخبرني عن
 الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله والملائكة ، والكتاب والنبين ، وتؤمن
 بالقدر . قال : فإذا فعلت ذلك ، فقد آمنت ؟ قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : نعم . قال : صدقت ، قال : يا محمد ، أخبرني : ما الإحسان ؟
 قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال :
 يا محمد ، أخبرني : متى الساعة ؟ قال : فَنَكُوسٌ ، فلم يحبه شيئاً ، ثم عاد ، فلم
 يحبه شيئاً ، ثم عاد ، فلم يحبه شيئاً ، ثم رفع رأسه ، قال : ما المسئول عنها
 بأعلم من السائل ، ولكن لها علامات تُعرفُ بها : إذا رأيت رِعَاءَ
 البهائم يتطاولون في البنيان ، ورأيت الخفاة العرأة ملوك الأرض ،
 ورأيت الأمة تلد ربُّتها ، في خمسٍ لا يعلمها إلا الله (٣٠ : ٣٤) إن الله
 عنده علم الساعة - ثم تلا إلى قوله - : (إن الله عليم خبير) قال : لا ، والذي
 بعث محمداً بالحق هادياً وبشيراً ، ما كنت بأعلم به من رجل منكم .
 وإنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي .

(فخر م ن د س - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال « بينما نحن
 جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، إذ دخل رجل على
 جمل ، ثم أناخه في المسجد ، ثم عقَّله ، ثم قال : أيُّكم محمد ؟ والنبي .

صلى الله عليه وسلم مُتَّكِيٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ^(۱) ، فقلنا : هذا الرجل الأبيضُ المتَّكِيُّ^(۲) فقال له : ابن عبدِ المطلبِ^(۳) . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : قد أُجِبْتُكَ . فقال الرجل : إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمُشِدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ . فَلَا تَجِدُ^(۴) عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ ، قَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ .

(۱) يقال : أقام فلان بين أظهر قوميه ، وظهراً أى قومه : أى أقام وسطهم والأظهر : جمع ظهر ، وفائدة إدخاله في الكلام : أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم ، والاستناد إليهم ، وأما «ظهرانيهم» فقد زيدت فيه الألف والنون على ظهر ، عند التثنية للتأكيد ، وكأن معنى التثنية أن أظهرهم قدامه ، وآخر وراءه ، فكأنه مكنوف من جانبيه ، هذا أصالة ، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم ، وإن لم يكن مكنوفاً بينهم منه .

(۲) قال الخطابي : كل من استوى قاعداً على وطأ فهو متكى ، والعمامة لا تعرف المتكى ، إلا مَنْ مال في قعوده معتمداً على أحد شقيه . منه

(۳) ابن عبد المطلب . بفتح النون على النداء ، وفي رواية الكشميهيني « يا ابن » بإثبات حرف النداء . فتح الباري .

(۴) مادة « وجد » متحدة الماضي والمضارع ، مختلفة المصادر ، بحسب اختلاف المعاني ، يقال : في الغضب . موجدة - بكسر الجيم - وفي المطلوب : وجوهاً ، وفي الضالة : وجدانا - بضم الواو - وفي الحب . وجداً بفتح الواو ، وفي المال : وجداً - بضم الواو وسكون الجيم - وفي الغنى : جدة ، بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة - على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضاً في المكروب : وجادة - بكسر الواو - وهي مولدة فتح الباري .

ويقال : وجدت عليه أجد موجدة : إذا غضبت عليه . يقول له : إني سأبئك فلا تغضب من سؤالي . منه

فقال : أسألك بربك ورب من قبلك ، الله أُرْسَلَكَ إلى الناس كلهم ؟
قال : اللهم نعم . قال : أنشدك بالله : الله أمرك أن تُصَلِّيَ الصلوات
الحُمسَ في اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم . قال : أنشدك^(١) بالله ، الله
أمرك أن تصومَ هذا الشهر من السنة ؟ قال : نعم . قال : أنشدك
بالله ، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا ، فتقسمها على
فقرائنا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم نعم . قال الرجل آمنت بما
جئت به . وأنا رسول من ورأى من قومي ، وأنا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ ،
أخو بني سعد بن بكر « هذا لفظ البخاري .

وأخرجه مسلم ، وهذا لفظه ، قال أنس رضي الله عنه « نُهِنَا فِي
الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ ، فَكَانَ
يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ
نَسْتَعْمُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَتَانَا رَسُولُكَ ،
فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ ، قَالَ : صَدَقَ . قَالَ : فَمَنْ خَلَقَ
السَّمَاءَ ؟ قَالَ : اللَّهُ . قَالَ : فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ ؟ قَالَ : اللَّهُ . قَالَ : فَمَنْ نَصَبَ
هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ ؟ قَالَ : اللَّهُ . قَالَ : فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ

(١) قوله « أنشدك » بفتح الهمزة وضم المعجمة : من النشد ، وهو رفع الصوت
والمعنى : سألتك رافعاً هُتْدَى ، قاله البغوي في شرح السنة ، وقال الجوهري :
نشدتك بالله : أي سألتك به ، كأنك ذكرته ، نشد : أي تذكر فتح الباري .

وخلق الأرض ، ونصب هذه الجبال ، آله أرسلك ؟ قال : نعم . قال :
وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ؟ قال : صدق .
قال : فبالذي أرسلك ، آله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم
رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ؟ قال : صدق . قال : فبالذي أرسلك .
آله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر
رمضان في سنتنا ؟ قال : صدق . قال : فبالذي أرسلك . آله أمرك
بهذا ؟ قال : نعم ؟ قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من
استطاع إليه سبيلاً ؟ قال : صدق . قال : فبالذي أرسلك . آله أمرك
بهذا ؟ قال : نعم . قال : ثم ولي ، وقال : والذي بعثك بالحق لا أزيد
عليهن ، ولا أنقصُ منهن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لئن صدق
ليدخلن الجنة .

وأخرجه الترمذي مثل رواية مسلم

وأخرجه النسائي مثل رواية البخاري ومسلم

وأخرج أبو داود منه طرفاً من أول رواية البخاري إلى قوله

« إني سألتك ، ثم قال - وساق الحديث - ولم يذكر لفظة .

(د - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) قال « بعث بنو سعد

ابن بكر ضمام ابن ثعلبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدم إليه ،
فأناخ بعيره على باب المسجد ، ثم عقّله ، ثم دخل المسجد - فذكر

نحوه - قال : فأثبكم ابنُ عبدِ المطلب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا ابنُ عبدِ المطلب . فقال : يا ابنَ عبدِ المطلب - وساق الحديث .
هكذا أخرجه أبو داود ، ولم يذكر لفظ الحديث ، وإنما أورده شبيب حديث أنس المذكور .

رس - أبو هريرة رضى الله عنه (قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه ، جاءهم رجلٌ من أهل البادية ، فقال : أيكم ابنُ عبدِ المطلب ؟ فقالوا : هذا الأَمْعَرُ المرتفق ^(١) - قال حمزة : الأَمْعَرُ : الأبيض المشوبُ بحُمْرَةٍ - قال : إني سألتك ، فمشتدُّ عليك في المسألة ، قال : سألَ عما بدا لك ، قال : أنشدتُ ربَّ من قبلك ، ورب من بعدك : الله أرسلك ؛ قال : اللهم نعم . قال : أنشدك به :
الله أمرك أن تُصليَ خمسَ صلواتٍ في كل يوم وليلة ؟ قال : اللهم نعم
قال : فأنشدك به : الله أمرك أن تأخذَ من أموال أغنيائنا فترُدَّه على فقرائنا ؟ قال : اللهم نعم . قال : فأنشدك بالله ، الله أمرك أن نصوم

(١) الأَمْعَرُ : قد جاء تفسيره في الحديث : أنه الأبيض المشرب بالحُمْرة ، وفي كتب الغريب ، قال : هو الأحمر . مأخوذ من المعرة ، وقال الأزهري : أراد بالأَمْعَرُ : الأبيض ، كما أراد في موضع آخر بالأحمر الأبيض ، بدليل قول العرب : امرأة حمراء ، يعنون بيضاء ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها « يا حمراء » والكل متقارب ، والمرتفق : المتكبر على مرفقه . منه .
قال أبو طاهر : ولكن قد قال الإمام ابن القيم وغيره من أئمة الحديث : إن كل حديث فيه « حمراء » فلا يصح روايته .

هَذَا الشَّهْرُ مِنْ أَثْنَى عَشَرَ شَهْرًا؟ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ : فَأَنْشُدُكَ بِاللَّهِ .
 اللَّهُ أَمْرُكَ أَوْ نَحْبُجْ هَذَا الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ قَالَ : اللَّهُمَّ
 نَعَمْ قَالَ آمَنْتُ وَصَدَّقْتُ ، وَأَنَا صِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ » أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(خ م ط د س - طلحة بن عبيد الله رضى الله عنهما) قال « حاء رجل

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، نَائِرٌ ^(۱) الرَّأْسِ
 نَسَمَعُ دَوَى صَوْتِهِ ، وَلَا نَفْقَهُ ^(۲) مَا يَقُولُ ، حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِنَّ ؟
 قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَصِيَامُ
 رَمَضَانَ . فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ :
 وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟
 قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ : فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ ، وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ
 لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ
 وَالْمَوْطَأُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ

إِلَّا أَنْ أَبَا دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ قَالَا « الصَّدَقَةُ » عوضَ « الزَّكَاةِ » .

(۱) النَّائِرُ الرَّأْسُ : الشَّعَثُ الرَّأْسِ ، الْبَعِيدُ الْعَهْدُ بِالْفِغْلِ وَالذَّهْنِ . مِنْهُ

(۲) الْفَقْهُ : الْفَهْمُ وَالْعِلْمُ : أَيْ لَا فَهْمَ كَلَامِهِ . مِنْهُ

وقال أبو داود « أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَقَ ^(١) »

وأخرجه النسائي أيضاً من رواية أخرى « أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَىَّ مِنَ الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ الْخَمْسَ ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ : أَخْبِرْنِي : مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَىَّ مِنَ الصَّوْمِ ؟ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كَمَا سَبَقَ .

(فخ ص ١٨٥ - عبد الله بن عباس رضى الله عنهما) « أَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْخَرِّ ^(٢) » ، فَقَالَ : إِنْ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ الْوَفْدُ ؟ - أَوْ مَنْ

(١) أَفْلَحَ وَأَيُّهُ : كلمة جارية على ألسن العرب ، تستعملها كثيراً في خطابها ، وتريد بها : التأكيد ، وقد سئى النبي صلى الله عليه وسلم « أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بِأَيُّهِ » فيحتمل أن يكون هذا القول منه قبل النهي ، ويحتمل أن يكون جرى منه على عادة الكلام الجارى على الألسن ، وهو لا يقصد به القسم ، كاليمين المفعول عنها من قبيل اللغو ، وأنه أراد به التوكيد لا اليمين ، فإن هذه لفظة تجري في كلام العرب على ضربين : للتعظيم ، وللتأكيد ، والتعظيم : هو المنهي عنه ، وأما التأكيد : فلا ، كقوله :

لَعَمْرُ أَبِي الْوَاشِينَ ، لَا أَعْمُرُ غَيْرَهُمْ لَقَدْ كَلَفْتَنِي حِطَّةً لَا أُرِيدُهَا
فهذا توكيد لا يقصد أن يقسم بأبي الواشين ، وهذا في كلامهم كثير . منه
(٢) الجر ، والجرار : جمع جرة ، وهى من الخنزف معروفة ، وقيل : هو ما كان منها مدهوناً . وهو بفتح الجيم : اسم جمع ، الواحدة جرة ، ويجمع أيضاً على جرار ، وهذا هو الفخار المعروف . نووى

القوم - ؟ قالوا : رَيْبَعَةٌ ، قال : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ ، أو بِالْوَفْدِ ، غَيْرَ خَزَايَا^(١) ، ولا نَدَامَى . قال : فقالوا : يا رسول الله ، إنا نأتيك من شَقَّةٍ^(٢) بعيدة ، وإنَّ بيننا وبينك هذا الحَيَّ من كفار مُضَرٍّ ، وإنا لا نستطيع أن نأتيك إلَّا في الشهر الحرام ، فمُرُّنا بأمرٍ فَصَلَّ^(٣) ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ . قال : فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، قال : أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قال : هل تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : شَهَادَةُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَوْمُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ^(٤) وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَزْفَتِ ، وَالنَّقِيرِ ، قال

(٣) خَزَايَا : جمع خَزْيَانٍ ، من الخَزْيِ : الاستحياء مما يُعَابُ ، وكذلك نَدَامَى : جمع نَدَمَانَ ، وهو فَعْلَانٌ مِنَ النَّدَمِ ، وهذا البناء من أبنية المبالغة . منه (١) يقال : بيني وبينك شَقَّةٌ بعيدة : أى مسافة بعيدة ، والشَقَّةُ : السفر البعيد . منه

(٢) أمر فصل : أى فاصل ، لا رجعة فيه ، ولا مرد له . منه

(٤) الدُّبَاءُ : القرع ، واحدها : دُبَاةٌ ؛ وَالْحَنْتَمُ : جرار خضر ، كانوا يعملون فيها الخمر ؛ وَالنَّقِيرُ : أصل خشبة نقر ، وقيل : أصل محلة ، والمَزْفَتُ : الوعاء المطلى بالزفت من داخل ، وكذلك النَّقِيرُ : الوعاء المطلى بالتقار وهذه الأوعية الأربعة تسرع بالشدة في الشراب ، ويحدث فيه القوة المسكرة عاجلاً ، وتحريم الانتباز في هذه الظروف : كان في صدر الإسلام ثم نسخ ، وهو المذهب . وقال بعضهم : التحريم باقٍ ، وإليه ذهب مالك وأحمد بن حنبل . منه

شعبة : وربما قال . القَيرِ وقال : احفظوه ، وأخبروا به من وراءكم .
وفي رواية نحوه ، وقال « أنها كم عمّا يُنبذ في الدُّبَاء والنَّقير
والحِمْز والمزفت » .

وزاد في رواية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأشج
- أشج عبد القيس - « إنَّ فيك خصلتين يُحبُّهما الله : الحِلْمُ والأناة » .
وفي أخرى « شهادة أن لا إله إلا الله ، وعَقْدَ يَدِهِ واحدة » .

هذا لفظ البخاري ومسلم

وأخرج الترمذي بمضنه ، وهذا لفظه : قال « لما قَدِمَ وفدُ
عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : إنَّا هذا
الحَيَّ من ربيعة ، ولَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَرُّنَا
بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ ، وَنَدْعُوهُ إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، قَالَ : آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ :
الْإِيمَانُ بِاللَّهِ . ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ : بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ،
وإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ » .

وأخرجه النسائي وأبو داود بطوله .

وأول حديثهما « لما قَدِمَ وفدُ عبد القيس على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فقالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَبِيعَةٍ ، وَقَدْ حَالَ
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضِرٌّ ، وَلَيْسَ نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ ،
فَرُّنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُ بِهِ ، وَنَدْعُوهُ مَنْ وَرَاءَنَا »

وذكر الحديث مثل البخاري ومسلم .

وفي أخرى لأبي داود « التَّقِيرُ والمَقِيرُ » ولم يذكر « المَزَفْتُ »
وفي أخرى له مختصراً مثل الترمذي ، إِلَّا أَنْ أَوَّلَهَا « إِنَّ وَفَدَ
عَبْدُ الْقَيْسِ لَمَّا قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَرَهُمْ
بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ . قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
قَالَ : شَهَادَةُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وذكر الحديث ، وقال في آخره - وَأَنْ
تَعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ »

(ن - علي بن أبي طالب رضي الله عنه) قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ : يَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ : بَعَثَنِي بِالْحَقِّ ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ ،
وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ » .
أخرجه الترمذي .

(ط - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود) قال « إِنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءُ .
فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ ، أَفَأُعْتِقُ هَذِهِ ؟ فَقَالَ لَهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَشْهَدِينَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَتْ :
نَعَمْ ، قَالَ : أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ! قَالَ : أَتُؤْمِنِينَ
بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أُعْتِقْهَا » أخرجه الموطأ .

(د هـ - الشَّريْبُ بن سُوْبِرٍ التَّقْفِيُّ رضي الله عنه) قال : « إِنَّ أُمَّهُ

أَوْصَتْهُ : أَنْ يَعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ : أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سُودَاءُ نُؤْيِيَّةٌ ، أَفَأُعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَدْعُ بِهَا . فَدَعَوْتُهَا ، فَجَاءَتْ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ رَبُّكِ ؟ قَالَتْ : اللَّهُ ، قَالَ : فَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : أَعْتِقْهَا ، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ

(م ط ر س - معاوية بن الحكم السلمي رضى الله عنه) قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ جَارِيَةً كَانَتْ لِي ، تَرَعَى غَنَمًا لِي ، فَجِئْتُهَا ، وَقَدْ فَقَدْتُ شَاةً مِنَ الْغَنَمِ ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا ؟ فَقَالَتْ : أَكَلَهَا الذِّئْبُ ، فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا ^(١) ، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ ، فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا ، وَعَلَى رَقَبَةٍ ^(٢) ، أَفَأُعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْنَ اللَّهُ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ : مَنْ أَنَا ؟ فَقَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَعْتِقْهَا » هَذَا لَفْظُ الْمُوطَأِ .

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٣) وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ يَتَضَمَّنُ

(١) أَسِيفَ الرَّجُلِ يَأْسِفُ أَسْفًا ، فَهُوَ آسَفٌ : إِذَا غَضِبَ . مِنْهُ .

(٢) الرَقَبَةُ فِي الْأَصْلِ : الْعُنُقُ ، جَعَلَتْ عِبَارَةً عَنْ ذَاتِ الْإِنْسَانِ ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ أَتَى . مِنْهُ .

(٣) فِي بَابِ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ . مِنْهُ

ذكر الصلاة ، وهو مذكورٌ في كتاب الصَّلَاةِ ، من حرف الصاد وزاد في آخره « فإنَّها مؤمنة » .

وأخرجه أبو داود أيضاً مختصراً ، وأوَّلُ حديثه : قال « قلت : يا رسول الله ، جاريةٌ لي ، صَكَّكْتُهَا صَكَّةً ^(١) ، فعظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : أفلا أعتقها ؟ » وذكر الحديث وكلُّهم أخرجوه عن معاوية بن الحكم السلمي ، إلا مالكا ، فإنه أخرجه عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عُمر بن الخطاب .

قال بعض العلماء : هكذا قال مالك « عُمر بن الخطاب » ولم تختلف الرواية عنه في ذلك ، وهو وَثَمٌ ، عند جميع أهل العلم . وليس في الصحاح من يقال له : عُمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم . كذلك قال فيه كلٌّ من روى هذا الحديث ^(٢) عن هلال وغيره .
وأما « عُمر بن الحكم » فهو من التابعين ، وهو عمر بن الحكم ^(٣) ابن أبي الحكم ، من بني عمرو بن عامر .

(١) الصك : الضرب ، أراد أنه لطمها ، وقد جاء في بعض الروايات : « فلطمتها » منه .

(٢) أي حديث الجارية التي سألتها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لها « أين الله ؟ » الخ منه .

(٣) وقيل : عمرو بن الحكم أخو معاوية بن الحكم ، كما جاء في أسماء الرجال منه .

وقيل : هو خليف لهم^(۱)، وكان من شاكنى المدينة، وتوفي سنة سبع عشرة ومائة.

(د - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : « إن رجلاً أتى النبی صلی الله علیه وسلم بجارية سوداء ، فقال : یا رسول الله ، إن علی رقبۃ مؤمنة . فقال لها رسول الله : أین الله ؟ فأشارت إلى السماء بلصبعها ، فقال لها : فمن أنا ؟ فأشارت إلى النبی صلی الله علیه وسلم وإلى السماء - تعنی : أنت رسول الله - فقال : أعتقها ، فإنها مؤمنة . »
أخرجه أبو داود .

(م ت - العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه) قال : « إنه سمع رسول الله صلی الله علیه وسلم يقول : ذاق طعم الإيمان من رضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً . »
أخرجه مسلم والترمذی .

(د - عبد الله بن معاذ بن عفراء رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلی الله علیه وسلم « ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان : من عبد الله وحده ، وعلم أنه لا إله إلا الله ، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة^(۲) عليه كل عام ، ولم يعط الهرمة^(۳) »

(۱) أى خليف للأوس . منه .

(۲) الرافدة : الفاعلة من الرقد - بكسر الراء وسكون الفاء - وهى الإعانة .

أى معينة له على أداء الزكاة ، غير يحدث نفسه عندها ، فهي ترفده وتعينه . منه .

(۳) الهرمة : الكبيرة السن من كل حيوان . منه .

وَلَا الدَّرَنَةَ^(١) وَلَا المَرِيضَةَ ، وَلَا الشَّرْطَ اللَّئِيمَةَ^(٢) ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ
أَمْوَالِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

(س - بهز بن حكيم رضى الله عنه) عن أبيه عن جده قال « قلتُ :
يا نبيَّ الله ، مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ هَيْنَ - لأَصَابِعِ
يَدَيْهِ - : أَنْ لَا آتِيكَ ، وَلَا آتِيَ دِينِكَ ، وَإِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ
شَيْئًا ، إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِنِّي سَأَلْتُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ . بِمَا بَعَثَكَ
اللَّهُ إِلَيْنَا ؟ قَالَ : بِالْإِسْلَامِ . قَالَ : وَمَا آيَاتُ الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ : أَنْ تَقُولَ :
أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَتَحَلَّيْتُ^(٣) ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ .
زَادَ فِي أُخْرَى « كُلُّ مُسْلِمٍ عَنْ مُسْلِمٍ مُحْرَمٌ^(٤) ، أَخَوَانٍ نَصِيرَانِ^(٥) »

(١) أَرَادَ بِالدَّرَنَةِ : الرَّدِيئَةَ ، فَجَعَلَ الرَّدَاءَةَ دَرَنًا ، وَالدَّرَنُ : الْوَسْخُ . مِنْهُ
(٢) الشَّرْطُ : الرَّذِيلَةُ مِنْ الْمَالِ ، كَالصَّغِيرَةِ وَالْمُسْنَةِ وَالْعَجْفَاءِ ، وَنَحْوِ
ذَلِكَ . وَاللَّئِيمَةُ : أَرْدَا الْمَالُ وَأَرَذَلَهُ مِنْهُ .

(٣) مَعْنَى تَحَلَّيْتُ : تَبَرَّأْتُ مِنَ الشَّرِكِ ، وَانْقَطَعْتُ عَنْهُ مِنْهُ .
(٤) يُقَالُ : أَحْرَمَ الرَّجُلُ - إِذَا اعْتَصَمَ بِحَرْمَةِ تَمْنَعُ عَنْهُ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ لَمُحْرَمٌ
عَنْكَ : أَيُّ يَحْرُمُ إِذْ ذَاكَ عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ مُسْلِمٌ مُحْرَمٌ : وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُحِلَّ مِنْ نَفْسِهِ
شَيْئًا يَوْقَعُ بِهِ ، يُرِيدُ : أَنَّ الْمُسْلِمَ مُعْتَصِمٌ بِالْإِسْلَامِ ، مُتَمَنِّعٌ بِحَرْمَتِهِ مِنْ أَرَادِهِ ، لَوْ
أَرَادَ مَالَهُ مِنْهُ .

(٥) أَيُّ هُمَا أَخَوَانِ نَصِيرَانِ : أَيُّ يَتَنَاصَرَانِ وَيَتَعَاوَدَانِ ، وَالنَّصِيرُ : فَعِيلٌ
بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِنْهُ .

لا يَقْبَلُ عَنْ مُشْرِكٍ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلٌ ؛ أَوْ يَفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى
الْمُسْلِمِينَ .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(م - سفيان بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه) قال : « قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا ، لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بِمَدَنِكَ ،
قَالَ : قُلْ : آمَنْتُ بِاللَّهِ . ثُمَّ اسْتَقِمَّ »

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(س - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا
فَهُوَ الْمُسْلِمُ » .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

الفصل الثاني

« فِي الْمَجَازِ »

(خ م ت د س - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْإِيمَانُ بِضْعٌ ^(۱) وَسَبْعُونَ شُعْبَةً » .

(۱) البضع : القطعة من الشيء ، وهو في العدد : ما بين الثلاث إلى التسع ،

لأنه قطعة من العدد . منه

وفي رواية « بَضْعٌ وَسْتُونَ ، وَالْحَيَاءُ ^(١) شُعْبَةٌ ^(٢) مِنَ الْإِيمَانِ » .
زاد في رواية « وَأَفْضَلُهَا : قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا : إِمَاطَةٌ ^(٣)
الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ » .
أَخْرَجُوهُ ، إِلَّا الْمَوْطَأَ .

وَأَسْقَطَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رَوَايَتِهِ « وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » .
وَعِنْدَهُ فِي أُخْرَى « الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ وَسْتُونَ أَبَا » .
وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى « الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ »
مُخْتَصَرًا

(ف خ م ن س - أُتِيَ بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بَيْنَهُ طَعْمَ الْإِيمَانِ : مَنْ
كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ

(١) جَمَلُ الْحَيَاءِ - وَهُوَ غَرِيزَةٌ - مِنَ الْإِيمَانِ ، وَهُوَ اكْتِسَابُ ، لِأَنَّ
الْمُسْتَحْيِيَّ يَنْقَطِعُ بِاسْتِحْيَاؤِهِ عَنِ الْمَعَاصِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَقِيَّةٌ ، فَصَارَ كَالْإِيمَانِ
الَّذِي يَقْطَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ بَعْضًا مِنَ الْإِيمَانِ ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِمَجْمُوعِهِ
يَنْقَسِمُ إِلَى اثْنَيْنِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَانْتِهَاءُ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِذَا حَصَلَ الْإِنْتِهَاءُ
بِالْحَيَاءِ ، كَانَ بَعْضُهُ مِنْهُ .

(٢) الشُّعْبَةُ : الطَّائِفَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَالْقِطْعَةُ . مِنْهُ .

(٣) أَمَاطُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ : أَزَالُهُ عَنْهُ وَأَذْهَبُهُ ، وَالْأَذَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ :
نَحْوُ الشُّوكِ وَالْحَجَرِ وَمَا أَشْبَهَهُ .

إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ يَكْفُرْهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ - بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ -
كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُبْلَى فِي النَّارِ .

وَفِي أُخْرَى « مَنْ كَانَ أَنْ يُبْلَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ
يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى « ثَلَاثٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حِلَاوَةً
الْإِيمَانِ وَطَعْمَةً : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ
يَحِبَّ فِي اللَّهِ ، وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ ، وَأَنْ تَوْقَدَ نَارٌ عَظِيمَةٌ فَيَقَعَ فِيهَا أَحَبُّ
إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا » .

(خ م س - أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ ، حَتَّى أَكُونَ
أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي أُخْرَى « حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَأَهْلِهِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » .

(خ م س - أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى
أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ » .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

(ف م ت س - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

وفي أخرى « حتى يحب لأخيه - أو قال - لجاره » .

وفي أخرى قال : « والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد - الحديث » :

أخرجه البخاري ومسلم .

ووافقهما الترمذي والنسائي على الرواية الأولى .

والنسائي على الثالثة ، وزاد « من الخير » .

(ر - أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أحب الله ، وأبغض الله ، وأعطى الله ، ومنع الله ، فقد استكمل الإيمان » .

أخرجه أبو داود .

(ت - معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أعطى الله ، ومنع الله ، وأحب الله ، وأبغض الله ، فقد استكمل إيمانه » .

أخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث منكر .

(ت س - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ،

والمؤمن : من أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ «
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

(غ م د س - عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما) أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْمُسْلِمُ : مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ
لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ ^(١) : مَنْ هَجَرَ مَا نَهَاهُ اللَّهُ عَنْهُ » .
هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ .

إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ قَالَ « مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ »
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَقَالَ « إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ ؟ قَالَ : مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .
(ص - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قَالَ : إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ »
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(ح م ن س - أبو موسى الأشعري رضى الله عنه) قَالَ « قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ
لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ

(:) أَصْلُ الْمُهَاجِرَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ : أَنْ يَنْتَقِلَ الْإِنْسَانُ مِنْ بَلَدٍ أَوْ حَالٍ يَكْرَهُهَا
إِلَى أُخْرَى يَحِبُّهَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ : أَنْ يَفَارِقَ أَهْلَهُ وَوَطَنَهُ وَعَشِيرَتَهُ الَّذِينَ
يَعْمَلُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَحِبُّ اللَّهُ ، وَيَخْشَى أَنْ يَعْدُوهُ بِكُفْرِهِمْ وَفُسُوقِهِمْ ، فَيَنْتَقِلَ عَنْهُمْ
إِلَى بَلَدٍ أَوْ أَهْلِ يَمِينُونَهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَطَاعَةِ اللَّهِ وَمَرْضَاتِهِ .

(ف م س - عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما) « أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تَطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ »
أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(ت - أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه) « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَنْتَادُ الْمَسْجِدَ ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ (٩ : ١٧) إِنَّمَا يَعْتُرُّ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) الْآيَةُ » .
أخرجه الترمذى .

(د - أنس رضى الله عنه) « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ : الْكَفَّ عَمَّنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا تُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الدَّجَالِ ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ » .
أخرجه أبو داود .

(م د - أبو هريرة رضى الله عنه) قَالَ « جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلُوهُ : إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاضَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ؟ قَالَ : وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ » .

وفي أخرى « الحمد لله الذي ردَّ كيدهُ إلى الوسوسة » .

أخرجه مسلم وأبو داود .

(م - عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة ؟ فقال : تلك محضُ ^(۱) الإيمان » .

وفي رواية قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة : فقالوا : إنَّ أحدنا ليجدُ في نفسه ما لآنْ يَحْتَرِقُ ، حتَّى يَبيِّرَ حمَّةً ^(۲) ، أو يَخْرُجَ ^(۳) من السماء إلى الأرض ، أحبُّ إليه من أن يتكلَّم به : قال : ذلك محض الإيمان » .
أخرجه مسلم .

(۱) المحض : الخالص من كل شيء ، وكذلك الصريح مثله ، ومنه الصريح بمعنى الظاهر ، وهو ضد الكناية . وإنما قال في حديث أبي هريرة « ذلك صريح الإيمان » يعني به : أن صريح الإيمان هو الذي يمنعكم من قبول ما يلقيه الشيطان في أنفسكم والتصديق به ، حتى يصير ذلك وسوسة لا تتمكن في قلوبكم ، ولا تظمنن إليه نفوسكم ، وليس معناه : أن الوسوسة صريح الإيمان ، لأنها إنما تتولد من فعل الشيطان وتسويله ، فكيف يكون إيماناً صريحاً ؟ . منه

(۲) الحمّة : الفحمة ، وجمعها : حمم . منه

(۳) خر يخر - من باب ضرب يضرب - إذا وقع من موضع عال . منه

« الباب الثاني »

« في أحكام الإيمان والإسلام »

« وفيه ثلاثة فصول »

« الفصل الأول »

في حكم الإقرار بالشهادتين

(بخ م - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ . فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا ^(١) مِنِّي دِمَائِهِمْ ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

أخرجه البخاري ومسلم ، إِلَّا أَنْ مُسْلِمًا لَمْ يَذْكُرْ « إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ » .

(بخ م ت د س - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ » .

وفي رواية « حَتَّى يَشْهَدُوا : أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُؤْمِنُوا بِي ، وَبِمَا جِئْتُ

(١) العصمة : المنع ، والعصمة من الله تعالى : أن يدفع الشر عن العبد . منه

به ، فإذا فعلوا ذلك عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وحسابُهم على الله .

هذه رواية البخاري ومسلم والنسائي .
ورواية الترمذي وأبي داود « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا : عَصَمُوا - الحديث . »
وقال أبو داود « مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وحسابُهم على الله . »

مثل حديث أبي هريرة .

وفي أخرى له (ص ت - جابر رضي الله عنه) زيادة في آخره ، وقرأ (٨٨ : ٢١ ، ٢٢) إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ، لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ ^(١) .

وأخرجه الترمذي ومسلم من حديث جابر .

(ف ت د س - أنس رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِذَا شَهِدُوا إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَاسْتَقْبَلُوا قَبْلَتَنَا ، وَأَكَلُوا ذِيحَتَّنَا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا »
زاد في رواية « وحسابُهم على الله »

(٣) المسيطر : المسلط على العبد ، لينمهد أحواله ، ويكتب أعماله ، وبشرف

عليه ، وأصله : من السطر : الكتابة منه

وفي أخرى قال : سأل ميمون بن سيّاه ^(۱) أنسا « ما يُحرّم دم العبد وماله ؟ قال : مَنْ شَهِدَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاسْتَقْبَلَ قَبْلَتَنَا ، وَصَلَّى صَلَاتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا : فهو المسلم ، له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم » .

موقوف ، هذا لفظ البخاري . ووافقه الترمذي على الأولى والنسائي على الروایتين ، وأبو داود والنسائي أيضاً على الأولى ، وزاد فيها - بعد قوله « بحقها » - « لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين » .

(س - النعمان بن بشير رضي الله عنهما) قال « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَسَارَّةٌ ، فَقَالَ : أَقْتُلُوهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَ : قَالُوا : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُهَا تَعَوُّذًا ^(۲) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقْتُلُوهُ : فَإِنِّي إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ

(۱) هو أبو بَحرٍ ميمون بن سيّاه ، سمع انس بن مالك . روى عن الحسن البصري ، روى عنه سلام بن مسكين ، وميمون بن عجلان ، وحُميد الطويل . و بَحرٍ ضد بر ، وسيّاه : بكسر السين المهملة ، وتخفيف الياء ، تحتها نقطتان وباء . وسلام : بتشديد اللام منه

(۲) تعوذت به ، واستعذت به : أي لجأت إليه واعتصمت ، والمراد في الحديث : أنه يُقرّ بالشهادة لأجنا إليها ، لتدفع عنه القتل ، وليس بمخلص ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أوس بن حذيفة « ذَرَهُ » أي اتركه ودعه منه

أَقَاتِلِ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي
دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا نَحْقَهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ .
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(س - أَوْسُ بْنُ هَزِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ ، فَكُنْتُ مَعَهُ فِي قُبَّةٍ ، فَقَامَ مَنْ كَانَ
فِي الْقُبَّةِ ، غَيْرِي وَغَيْرُهُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَارَّهُ ، فَقَالَ : اذْهَبْ فَأَقْتُلْهُ
ثُمَّ قَالَ : أَلَيْسَ بِدَلِيلٍ إِلَّا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : إِنَّهُ يَقُولُهَا ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَرَّهُ . ثُمَّ قَالَ : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ
النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا حَرُمَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ
إِلَّا نَحْقَهَا . »

وَفِي أُخْرَى : « دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ ،
رَاحِلٌ فِي قُبَّةٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ
حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » وَذَكَرَ نَحْوَهُ .
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(ط - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ الْخُبَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « بَيْنَمَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيِ النَّاسِ ، إِذْ جَاءَهُ
رَجُلٌ ، فَسَارَّهُ ، فَلَمْ يَذَرْ مَا سَارَّهُ ، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا هُوَ بِسِتَائِدْنِهِ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ جَهَرَ : أَلَيْسَ بِشَهِيدٍ إِلَّا إِلَهُ إِلَّا
اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : بَلَى ! وَلَا شَهَادَةَ لَهُ ، قَالَ :

أليس يُصَلِّي؟ قال : بلى اولا صلاة له ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوائك الذين نهاني الله عن قتلهم .
أخرجه الموطأ .

(م - طارق الشامي رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من قال : لا إله إلا الله ، وكفر بما يُعبد من دون الله - حرم ماله ودمه ، وحسابه على الله » .
وفي رواية « مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ » وذكر مثله
أخرجه مسلم .

الفصل الثاني في أحكام البيعة

(خم س - عباد بن الصامت رضي الله عنه) قال « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلَسٍ ، فَقَالَ : تُبَايِعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تُسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي رَمَى اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، .

وفي رواية « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ ^(۱) تَفْتَرُونَهُ

(۱) البهتان . الكذب الشنيع ، وهو في الآية والحديث : كناية عن ولد الزنا ، يريد أن المرأة تأتي بولد من غير بعلاها ، فتنسبه إلى بعلاها ، والافتراء : هو تعمد اختلاق الكذب .

بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تمصوني في معروف ، فمن وفى^(١) منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهر ، ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه . قال : فبايعناه^(٢) على ذلك .
وفي أخرى « فتلا علينا آية النساء (٦٠ : ١٠) ألا يشركن بالله شيئا) الآية^(٣) »

= و « المعروف » كل ما تعرفه الفطر السليمة ولا تستقبحه العتول الراجحة ، من الأخلاق والشرائع والأعمال والمعاشر . وهو الذي جاء الإسلام دين الفطرة القيم به .

يقول أبو طاهر : والآية والحديث أعم في التحذير من نسبة ولد الزنا ، لأن حياة الزوجية يمكن الشيطان أن يفسدها بالإيحاء إلى الزوجين بأنواع البهتان يفتريه كل منهما على الآخر في المعاشرة ، أو الطعام ، أو غيره مما يشهد له الخصومات في المحاكم اليوم من ألوان الزور ، وما يروجه بعض الحاميين الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يهمهم إلا القروش بأخذونها بأي طريق .
(١) « فمن وفى » أى ثبت على ما بايع عليه ، وقام به على الوجه المطلوب .
يقال : بتخفيف الفاء وتشديدها .

(٢) البيعة : المعاقدة على الإسلام والأمانة والإمارة ، والمعاهدة على كل ما يقع عليه اتفاق ، والراد بها في الحديث : المعاقدة على الإسلام ، وإعطاء اليهود به وبشروطه . منه .

(٣) أى الآية التى نزلت فى شأن النساء من سورة الممتحنة .

وفى آخرى : قال « إِنِّي لَمِنَ النَّقَبَاءِ ^(۱) الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَايَعْنَاهُ عَلَى الْآلِ نَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا » وذكر نحوه . وزاد : « وَلَا تَنْتَهَبْ وَلَا تَعْصِ بِالْحَبَّةِ ، إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، - كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .
هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

وفى رواية لمسلم قال : « أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ : الْآلِ نَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا نَسْرِقُ ، وَلَا نَزْنِي ، وَلَا نَقْتُلُ أَوْلَادَنَا ، وَلَا يَعْصِي ^(۲) بَعْضُنَا بَعْضًا » .

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ ، وَوَافَقَهُمَا ابْنُ تَرْمِذٍ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى .
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَائِقٍ - قَالَ « بَايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ ^(۳) »

(۱) النقباء : جمع نقيب ، وهو عريف القوم والمقدم عليهم الذى يتعرف أخبارهم ، وينتقب عن أحوالهم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل ليلة العقبة كل واحد من الجماعة الذين بايعوه نقيباً على قومه وجماعته ، ليأخذوا عليهم الإسلام ويعرفوهم شرائطه ، وكان عبادة بن الصامت رضى الله عنه من جملة من بايعه ، وكان عدد النقباء ليلئذ : اثني عشرة نقيباً من الأنصار . منه .

(۲) عضت الرجل : رميته بالعضة ، وهى الكذب والبهتان . منه .

(۳) « العقبة » هى التى تنسب إليها جرة العقبة ، وهى بمنى ، وكانت البيعة فى شعب قريب من العقبة . وكان من شأنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض نفسه على قبائل العرب فى كل موسم ، فبينما هو عند العقبة ، إذ لقي رهطاً من الخزرج فقال « ألا تجلسون أكلكم ؟ قالوا : بلى ، فجلسوا =

= فدعاهم إلى الله تعالى ، وعرض عليهم ، وتلا عليهم القرآن ، وكانوا قد سمعوا من اليهود بالمدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أظل زمانه ، فقال بعضهم لبعض : والله إنه لذاك ، فلا تسبقكم يهود إليه ، فأجابوه ، فلما انصرفوا إلى بلادهم ، وذكروه لقومهم ، فشا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم . فأتى في العام المقبل اثنا عشر رجلاً من الأنصار إلى الموسم . أحدهم عبادة ابن الصامت ، فلقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعتبة ، وهي بيعة العتبة الأولى ، فبايعوه بيعة النساء التي قال الله تعالى فيها (٦٠ : ١٠) يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك على ألا يشركن بالله شيئاً ، ولا يسرقن ، ولا يزنین ولا يقتلن أولادهن ، ولا يأتين بهتاناً يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ، ولا يعصينك في معروف فبايعهن) ثم انصرفوا وخرج في العام القابل سبعون رجلاً منهم إلى الحج ، فواعدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعتبة أوسط أيام التشريق ، قال كعب بن مالك : لما كانت الليلة التي أوعدنا فيها بتنا أول الليل مع قومنا ، فلما أخذ الناس النوم ، تسللنا من فُرُشنا حتى اجتمعنا بالعتبة ، فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عمه العباس لاغير . فقال العباس : يا معشر الخزرج ؛ إن محمداً منا حيث علمتم ، وهو في مَنَمَةٍ ونُضْرَةٍ من قومه وعشيرته ، وقد أبى إلا الانقطاع إليكم ، فإن كنتم وافين له بما وعدتموه ، فأنتم وما تحملتم ، وإلا فتركوه في موضعه . فتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم داعياً إلى الله ، مرغياً للإسلام ، تالياً للقرآن ، فأجابه بالإيمان ، فقال : إني أبايعكم على أن تمنعوني ما منعتكم به أبناءكم . قلنا : أبسط بيدك نبايعك عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخرجوا إلى منكم اثني عشر نقيباً ، وكان عبادة نقيب بني عوف ، فبايعوه ، وهذه البيعة الثانية .

وأعلم أن للرسول صلى الله عليه وسلم بيعة ثالثة مشهورة ، وهي البيعة التي وقعت بالحديبية تحت الشجرة ، عندما بعث عثمان بن عفان إلى قريش سفيراً في صلح =

في رَهْطٍ^(١) ، فقال : أبايكم على ألا تَشُرُّوا كُؤا بالله شيئاً ، ولا تَسْرِقُوا ، ولا تَزْنُوا . ولا تَشْرَبُوا ، ولا تَقْتُلُوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان تفترونه بين أيديكم وأرجاءكم ، ولا تعصوني في معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ^(٢) به في الدنيا ، فهو كفارة له وطهورٌ ، ومن ستره الله ، فذلك إلى الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له .

وله في أخرى نحو الرواية الأولى .

(خ م ط س - عبادة بن الصامت رضى الله عنه) قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، في العسر واليسر ، والمنشط^(٣) ، والمكروه^(٤) ، وعلى أثره^(٥) علينا ،

= الحديبية سنة ست من الهجرة . فأشيع أن قريشاً قتلت عثمان . فدعا الصحابة إلى البيعة فبايعوه على الموت ، وتسمى بيعة الرضوان . وهذه بيعة الهجرة بخلاف الأولين ، وعبادة شهدا أيضاً ، فهو من المبايعين البيعات الثلاثة رضى الله عنه .
(١) الرهط : الجماعة من الناس ، من الثلاثة إلى التسعة ، قال الجوهري : لا تكون فيهم امرأة منه .

(٢) أخذ فلان بذنبه : أى عوقب عليه ، والكفارة : الفعلة التى من شأنها أن تكفر الخطيئة أى تسترها وهى فعالة . منه

(٣) المنشط . الأمر الذى ينشط له ، ويخف إليه ، ويؤثر فعله . منه .

(٤) المكروه : الأمر الذى تكرهه النفس ، وتتشاغل عنه لثقله عليها . منه .

(٥) الأثر : الاستيثار بالشئ والانفراد به ، والمراد فى الحديث : أن نفي

يهمتنا ولو منعنا حقنا من الغنائم والفىء ؛ وأعطيه غيرنا - نصبر على ذلك . منه .

وعلى ألا تُنَازِعَ الأمرَ أهله^(۱) ، وعلى أن نقول بالحق أينما كنّا ،
لا نخافُ في اللهِ لومةَ لائمٍ » .

وفي رواية بمعناه ، وفيه « ولا تُنَازِعَ الأمرَ أهله » .
قال « إلا أن تروا كفراً بواحاً ، عندكم فيه من الله برهان^(۲) » .

(۱) قوله : على « ألا تُنَازِعَ الأمرَ أهله إلخ » معنى الحديث : لا تنزعوا ولاية
الأمور في ولايتهم ، ولا تعترضوا عليهم ، إلا أن تروا منهم منكراً محققاً ،
تعلمونه من نصوص الإسلام ، فيذار أئمتهم ذلك فتكروه عليهم ، ووفوا بالحق لهم حيثما
كنتم ، وأما الخروج عليهم وقتالهم . فحرام بإجماع المسلمين ، وإن كانوا فسقة ظالمين .
(۲) قوله « إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » هكذا
هو معظم الرواة وفي معظم النسخ « بواحاً » بالتواو . وفي بعضها « براحاً » بالراء والباء
مفتوحة فيها ، ومعناها : كفراً ظاهراً . ومعنى « عندكم من الله فيه برهان أى تعلمونه
بالحجة والدليل الواضح المنصوص من دين الله تعالى ، لا بالتأويل والرأى والقياس .
قال النووي : ومعنى الحديث : لا تنزعوا ولاية الأمور في ولايتهم ، ولا
تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم كفراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام ، فإذا
رأيتم ذلك فتكروه عليهم ، ووفوا بالحق لهم حيثما كنتم . وأما الخروج عليهم
وقتلهم : فحرام بإجماع المسلمين . وإن كانوا فسقة ظالمين . وقد تظاهرت
الأحاديث بمعنى ما ذكرته ، وأجمع أهل السنة : أنه لا ينعزل السلطان بالفسق ،
وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا : أنه ينعزل ، وحكى عن المعتزلة
أيضاً ، فغلط من قائله ، يخالف الإجماع .

قال العلماء : وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه : ما يترتب على ذلك
من الفتن ، وإراقة الدماء ، وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة في عزله أكثر
منها في بقاءه .

وأخرجه البخارى ومسلم والموطأ والنسائى .

(م د س - أبو إدريس الخولاني^(١) رضى الله عنه) قال : « حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ - أُمَّا هُوَ خَيْبٌ إِلَى ، وَأُمَّا هُوَ عِنْدِي فَأَمِينٌ - عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْمَعُ ، أَوْ ثَمَانِيَّةً ، أَوْ سَبْعَةً ، فَقَالَ : أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ؟ وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِبَيْعَةٍ ، فَقُلْنَا : قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : فَبَسَطْنَا أَيْدِينَا ، وَقُلْنَا : قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَعَلَّامَ نُبَايِعُكَ ؟ قَالَ : أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَتُصَلُّوا الصَّلَوَاتِ الْحُسْنَ ، وَتَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا - وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً - قَالَ : وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا . فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ ، فَهَا يَسْأَلُ أَحَدًا يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ »

وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى ؛ إِلَّا أَنْ لَفْظَ النَّسَائِيِّ أَخْصَرُ . (ط ن س - أُمِّةُ بِنْتُ رَقِيفَةَ رَحِمَهَا اللَّهُ) قَالَتْ « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، نُبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَقُلْنَا : نُبَايِعُكَ عَلَى أَلَّا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا نَسْرِقَ ، وَلَا نَزْنِي ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا ، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيَنَّهُ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا ، وَلَا نَمْصِيكَ

(١) نسبة إلى قبيلته خولان ، واسمه عَائِذُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، الشامي ، أحد الأعلام من التابعين . روى عن عمرو معاوية وأبي ، وبلال وأبي ذر وحذيفة . مات سنة ثمانين .

فی معروف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما استطعتن وأطقتن . فقلنا : الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا ؛ هلم^(۱) نبايعك يا رسول الله ، فقال : إني لا أصافح النساء ، إنما قولي لمائة امرأة : كقولي لامرأة واحدة .

هذه رواية الموطأ والنسائي

ورواية الترمذي مختصرة ؛ قالت : « بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة . فقال : فيما استطعتن وأطقتن . قلت : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا ؛ قلت : يا رسول الله : بايعنا - قال سفيان : تعنى صائحنا - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة . »

(نخمس طرس - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال : « كنّا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا : « فيما استطعت - أو قال : استطعتن » .

اتفق الستة على إخراجهم .

(نخمس - مجاشع بن مسعود رضي الله عنه) قال : « إنه جاء بأخيه مجالد بن مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذا مجالد ،

(۱) هلم : بمعنى تعال وهات ، وفيها لغتان ، فأهل الحجاز يسوون فيها بين المذكر والمؤنث ، والواحد والاثني والجمع ، بصيغة واحدة مبنية على الفتح . وبنو تميم يلحقونها علامة ما اقترنت به ، فيقولون : هلموا وهلمن . منه

يُبَايِعُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، فَقَالَ : لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَلَكِنْ أَتَابِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ .

وَفِي أُخْرَى « وَلَكِنْ أَتَابِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ » .

وَفِي أُخْرَى : قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَخِي ، فَقُلْتُ : بَايِعْنَا عَلَى الْهَجْرَةِ . فَقَالَ : مَضَتِ الْهَجْرَةُ لِأَهْلِهَا فَقُلْتُ : عَلَى مَا تُبَايِعُنَا ؟ قَالَ : عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ »

وَفِي أُخْرَى : قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَابِعُهُ عَلَى الْهَجْرَةِ فَقَالَ : إِنَّ الْهَجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا ، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(س - الزُّهْرِيُّ بْنُ زُبَيْرٍ) قَالَ « مَدَدْتُ يَدِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا غُلَامٌ ، لِيُبَايِعَنِي ، فَلَمْ يُبَايِعَنِي » أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(ر - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) - وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ^(۱) زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

(۱) زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ : أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ ، وَقَالَ ابْنُ مَنْدَةَ : زَيْنَبُ

بِنْتُ حُمَيْدٍ - جَدَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ ، ثُمَّ قَالَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ : ذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ ، وَوَجَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ : أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : أُمُّهُ : جَدَّتَهُ ، فَلِذَا الْجَدَّةُ أُمٌّ .

صلی اللہ علیہ وسلم - فقالت « یا رسول اللہ بایعہ ، فقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : هو صغیر ، ومسح رأسہ .
أخرجہ أبو داود .

(خ م ر - عمرو بن الزبیر رضی اللہ عنہما) أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عنبيعة النساء قالت « ما مس رسول الله صلى الله عليه وسلم يده امرأة قط ، إلا أن يأخذ عليها ، فإذا أخذ عليها وأعطته ، قال : اذهبي ، فقد بايعتك^(۱) .
أخرجہ البخاری ومسلم وأبو داود .

الفصل الثالث

في أحكام متفرقة

(ت - سليمان بن عمر بن الأرموس رحمه الله^(۲)) قال : حَدَّثَنِي أَبِي « أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ووعظ ، ثم قال : أيُّ يوم أحرم ؟ أيُّ يوم أحرم ؟

(۱) هذا الاستثناء منقطع ، وتقدير الكلام : ما مس امرأة قط ، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام ، فإذا أخذها بالكلام قال « اذهبي فقد بايعتك » ولم يمس يدها . وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأخرى .
(۲) سليمان بن عمر بن الأخوص الأزدي الجشمي تابعي كوفي موثق . روى عن أبيه وأمه . ولهما محبة . وعنه شبيب بن غرقدة . ذكره ابن حبان في الثقات . اهـ تهذيب .

أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمَ؟ قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ^(۱) يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ^(۲)؛ أَلَا إِنَّ الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ، فَلَيْسَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَحَلَّ مِنْ نَفْسِهِ، أَلَا وَإِنَّ كُلَّ رِبَاٍّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، لَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظَلَّمُونَ، غَيْرَ رِبَا الْعِبَّاسِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، أَلَا وَإِنْ كُلُّ دَمٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ. وَأَوَّلُ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دَمِ الْجَاهِلِيَّةِ: دَمُ الْحَارِثِ^(۳) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي لَيْثٍ، فَقَتَلَتْهُ

(۱) الحج الأكبر: هو يوم النحر، وقيل: هو يوم عرفة وإنما سمي الحج الأكبر: لأنهم يسمون العمرة: الحج الأصغر.

(۲) الجنابة: الذنب وما يفعله الإنسان مما يوجب الجزاء والعقوبة، إما في الدنيا وإما في الآخرة، فقوله صلى الله عليه وسلم «لا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ» يريد: أنه لا يطالب أحدٌ بجنابة غيره من أقاربه أو أباغده. وهذا المعنى في القرآن كثير جداً (لاتَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (كل نفس بما كسبت رهينة)، وقد فسّر في الحديث بقوله «لا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا يَجْنِي وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ» أي إذا جنى أحدهما لا يطالب به الأخرى. وقد كان ذلك معتاداً بين العرب في جاهليتها، لغلبة الجهل والظلم والسفه.

(۳) هو إلياس بن ربيعة بن الحرث، كما ذكره المصنف من رواية مسلم وأبي داود، والنسائي في باب حج النبي صلى الله عليه وسلم.

هُذَيْلٌ ، أَلَا وَاسْتَوْصُوا بالنساء خيراً ، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ ^(١) عِنْدَكُمْ ، لَيْسَ
تَمْلِكُونَ شيئاً غير ذلك ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ^(٢) ، فَإِنْ فَعَلْنَ
ذَلِكَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِجٍ ^(٣) ،
فَإِنْ أَصْنَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ، أَلَا وَإِنْ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقٌّ ،
وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ ، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ : فَلَا يُؤْخِئَنَّ فُرُشَكُمْ
مَنْ تَكْرَهُونَ ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ ، أَلَا وَإِنْ حَقُّنَّ
عَلَيْكُمْ : أَنْ تَحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ »

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي
حَجَّةِ الْوُدَاعِ لِلنَّاسِ « أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » قَالُوا : يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، قَالَ :
فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ يَنْتَنِيكُمْ حَرَامٌ مُحَرَّمَةٌ يَوْمَكم
هَذَا ، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَى وَلَدِهِ ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ ، أَلَا
وَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أُيسَ أَنْ يُعْبَدَ فِي بِلَدِكُمْ هَذَا أَبَدًا ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ لَهُ
طَاعَةٌ فِيمَا تَحْتَقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَسَيَرْضَى بِهِ .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .

(١) عَوَان : جمع عَانِيَة ، وَهِيَ مَوْثِقَةُ الْعَانِي ، وَهِيَ الْأَسِيرَةُ . شَيْءٌ الْقِسَاءُ
بِالْأَسْرِ عِنْدَ الرِّجَالِ ، لِتَحْكُمَهُمْ عَلَيْهِمْ لِقِيَامِهِمْ بِمَا فَضَلَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَبِمَا أَنْفَقُوا
مِنْ أَمْوَالِهِمْ .

(٢) الْفَاحِشَةُ : الْفَمْلَةُ الْقَبِيحَةُ الْمُسْتَنْكَرَةُ ، وَأَرَادَ بِهَا هُنَا : الزَّانَا ، وَ« مُبَيَّنَةٌ »
ظَاهِرَةٌ الْقَبْحِ . وَاضْهَنَةٌ .

(٣) الْمَبْرِجُ : مِنَ الْبَرْحِ . أَيُّ شَدِيدًا شَاقًا يَتْرَكُ فِي الْجَسْمِ آثَارًا

(فغ م - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حَجَّةِ الْوَدَّاعِ « أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً ؟ » قالوا : أَلَا شَهْرُنَا هَذَا ، قال : أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً ؟ قالوا : أَلَا بَلَدُنَا هَذَا ، قال : أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً ؟ قالوا : أَلَا يَوْمُنَا هَذَا ، قال : فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، مُحَرَّمَةٌ يَوْمِكُمْ هَذَا ، وَفِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ - ثَلَاثًا - كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ : أَلَا نَعَمْ ! قال : وَيُنَحِّكُمْ ، أَوْ وَيُلْصِقُكُمْ ^(١) ، لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كِفَارًا يَضْرِبُ ^(٢) بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ نَحْوَهُ .

(١) قوله « ويُلصِقُكُمْ » أو قال « ويلصقكم » قال : هما كلمتان تستعملهما العرب بمعنى التعجب والتوجع . قال سيديويه : « ويل » كلمة تقال لمن وقع في هلكة « ويوح » كلمة ترحم ، وحكى عنه : « ويوح » زجر لمن أشرف على الهلكة . وقال غيره : ولا يراد بها الدعاء بإيقاع الهلكة ، ولكن يراد منها الترحم والتعجب ، وروى عن عمر بن الخطاب ، قال : « ويوح كلمة رحمة » وقال الهروي : ويوح كلمة إن وقع في هلكة لا يستحقها ، فيترحم عليه ، ويرثي له ، و « ويل » الذي يستحقها فلا يترحم عليه . نووى .

(٢) قوله « يضرب بعضكم رقاب بعض » في معناه سبعة أقوال :
أحدها : أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق .
والثاني : كفر النعمة وحق الإسلام .

(خ - عبد الله بن عباس رضى الله عنهما) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر ، فقال : يا أيها الناس . أي يوم

= والثالث : أنه يقرب من الكفر ويؤدى إليه .

والرابع : فعل كفعل الكفار .

والخامس : حتمية الكفر ، ومعناه : لا تكفروا ، بل دوموا مسلمين .

والسادس - حكاية الخطأى وغيره - أن المراد بالكفر : التكفير بالسلاح ،

يقال : تكفر الرجل بسلاحه ، أى لبسه . قال الأزهرى فى كتاب تهذيب اللغة :

يقال للابس السلاح : كافر ، لأنه يستره ، كما يقال لليل كافر .

والسابع : قاله الخطأى : لا يكفر بعضكم بعضا ، فتستحلوا قتال بعضكم بعضا

وأظهر الأقاويل : الرابع ، وهو اختيار القاضى .

ثم إن الرواية « يضرب » برفع الباء ، هذا هو الصواب . وكذا رواه

المتقدمون والمتأخرون ، وبه يصح المقصود هنا .

وتقل القاضى عياض : أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء ، قال القاضى :

وهو إحالة للمعنى ، والصواب الضم .

قلت . وكذا قال أبو البقاء العكبرى : إنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط

مضمر ، أى إن ترجعوا يضرب .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « بعدى » فقال القاضى عياض : قال

الهروى معناه : بعد فراقى من موقفى هذا ، وكان هذا يوم النحر بمعنى فى حجة

الوداع ، أو يكون بعدى ، أى خلافى ، أى لا تخلفونى فى أنفسكم بغير الذى

أمرتكم به ، أو يكون قد تحقق عليه الصلاة والسلام أن هذا لا يكون فى حياته

فتهاجم عنه بعد مماته . نووى .

هذا : ذأوا : يومٌ حرامٌ ، قال : وأيُّ بلدٍ هذا ؟ قالوا : بلدٌ حرامٌ ، قال :
فأيُّ شهرٍ هذا ؟ قالوا : شهرٌ حرامٌ ، قال : فإنَّ دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرامٌ ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم
هذا - فأعادنا مراراً - ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ - قال
ابن عباس : فوالذي نفسى بيده . إنها لو صيَّته إل أمته ، فليبلغ الشاهدُ
الغائبَ - لا تَرَجِعُوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقابَ بعض .
أخرجه البخارى

(فح م د - أبو بكره رضى الله عنه) أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم
قال « إنَّ الزَّمانَ قد استدار كهيئته ^(١) يومَ خلق الله السموات والأرض ،
السَّنةُ اثنا عشر شهراً منها : أربعةٌ حُرُمٌ ، ثلاثةٌ متواليات : ذو القعدة ،
وذو الحجة ، والمحرم ، ورجبٌ مُضر ^(٢) : الذى بين جمادى وشعبان ،

(١) « استدار » بمعنى دار ، وذلك : أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى
صفر ، وهو النسيء ، ويفعلون ذلك سنة بعد سنة ، فينتقل المحرم من شهر إلى شهر ،
حتى يجعلوه فى جميع شهور السنة ، فلما كان تلك السنة التى حج فيها حجة
الوداع : - كان قد عاد إلى زمنه الخاص به قبل أن ينقلوه بهذا النسيء . - منه
(٢) أضاف رجبا إلى مضر ، لأنهم كانوا يعظمونه ، فكأنهم اختصوا به ،
وقوله « الذى بين جمادى وشعبان » ذكره تأكيذاً للبيان ، وإيضاحاً ، لأنهم
كانوا ينسئون ، ويؤخرونه من شهر إلى شهر ، فيحولونه عن موضعه ، فبين لهم : أن
رجبا هو الذى بين جمادى وشعبان ، لا ما كانوا يسمونه على حساب
النسيء . منه .

أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ
بغير اسمه، فقال: أليس ذا الحجة؟ قُلْنَا: بلى؛ قال: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟
قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغير اسمه،
قال: أليس البلدة الحرام؟ قُلْنَا: بلى. قال: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغير اسمه، قال: أليس
يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بلى. قال: فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ
حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَتَلَقَّوْنَ
رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَاتَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ
بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ
يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى^(١) مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِيعِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا هَلْ
بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ! قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ.»

وفي رواية: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ
إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ أَوْ بِرِمَامِهِ، فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ - وَذَكَرَ نَحْوَهُ
مُخْتَصَرًا.»

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ «ثُمَّ أَنْكَفَأَ^(٢) إِلَى كِبَشَيْنِ أُمْلَحَيْنِ^(٣)،

(١) وَعَى بِمَعْنَى: إِذَا حَنَظَ، وَأَوْعَى: أَفْعَلَ تَفْضِيلَ مِنْهُ. مِنْهُ

(٢) الْأَنْكَفَاءُ: الرَّجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ، وَالْمِيلُ إِلَيْهِ. مِنْهُ

(٣) الْأُمْلَحُ مِنَ الْعَنَمِ: النَّقَى الْبَيَاضُ، وَقِيلَ: هُوَ الْخُتْلَطُ سَوَادُهُ وَبَيَاضُهُ إِلَّا

أَنَّ الْبَيَاضَ أَكْثَرُ. مِنْهُ

فَذَبَحَهُمَا ، وَإِلَى جُزَيْمَةٍ ^(١) مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا يَدْنَانَا .
وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ طَرَفًا مِنْ أَوَّلِهِ ، إِلَى قَوْلِهِ « بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ » .
قَالَ الْحَمِيدِيُّ : قَالَ لِدَارِقُطْنِي : زِيَادَةُ مُسْلِمٍ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ
ابْنِ سِيرِينَ ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ .
وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ « فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حُرْقِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ ، حِينَ حَرَّقَهُ
جَارِيَةُ بْنُ قُدَّامَةَ ، قَالَ : أَشْرَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ ، فَقَالُوا : هَذَا أَبُو بَكْرَةَ
يَرَاكَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَخَدَّثَنِي أُثْمَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ : أَنَّهُ قَالَ :
لَوْ دَخَلُوا عَلَى مَا بِهِشْتُ لَهُمْ بِقَصَبَةٍ ^(٢) » .

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ رَزِينِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعَبْدَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، الْجَامِعَ
لِهَذِهِ الصُّحُوحِ زِيَادَةً فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ ، لَمْ أَجِدْهَا فِي الْأَصُولِ الَّتِي
نَقَلْتُ مِنْهَا ، وَهِيَ هَذِهِ :

(١) الجزيمة - بالتصغير - : القطعة من الغنم ، هكذا ذكره الجوهري ،
وذكرها ابن فارس في الجمل : الجزيمة - بفتح الجيم وكسر الزاي . كأنها فعيلة
بمعنى مفعولة . وما سمعتها في الحديث إلا مصغرة . اهـ من النهاية لابن الأثير .
والجزيمة : تصغير جزعة ، بكسر الجيم وسكون الزاي : القليل من الشيء . منه .
(٢) بهش إليه : أي مال وأقبل نحوه معجباً به . يقال لكل من نظر إلى
شيء ، فاستحسنه ومال إليه : مبهش إليه . وقد يكون للمدافعة والذب . والمراد
به : مادفتهم بتمصبة ولا لاقيتهم . منه .

أبو - هبيرة الخدرى رضى الله عنه ^(١) « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم أبداً : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين ، فإن دعوتهم تحيط من ورأيهم » .

(م ط ت ر - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا مِنْ مَوْلُودٍ ^(٢) إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ^(٣) ، ثم يقول : اقرءوا (٣٠ : ٣٠) فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ

(١) ذكره الحافظ المنذرى فى الترغيب فى إخلاص العمل لله ، من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ؛ فرب حامل فقه ليس بفقيه ، ثلاث لا يغفل عليهن - الحديث » ثم قال : رواه البزار بإسناد حسن . ورواه ابن حبان فى صحيحه من حديث زيد بن ثابت . قال : وقد روى هذا الحديث أيضاً عن ابن مسعود ، ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير ، وجبير بن مطعم ، وأبى الدرداء ، وأبى قرصانة جندرة بن خديشة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم . وبعض أسانيدهم صحيح .

(٢) قوله « مامن مولود » من زائدة ، ومولود : مبتدأ ، ويولد : خبره ، وتنديره : مامولود يولد على أمر إلا على الفطرة ، وهى لغة : الخلقة - والمراد بها هاهنا : ما أشير إليه فى الآية ، وهى الدين الحنيف القيم ، لأنه قد أحاط بها البيان من أول الآية ، وهو (فاقم وجهك للدين حنيفاً) ومن آخرها ، وهو (ذلك الدين القيم) .

(٣) معناه : أن كل مولود من البشر يولد فى ابتداء الخلقة ، وأصل الجبللة على الفطرة السليمة ، والطبع المتبهيء لقبول الدين الحق القيم ، فلو ترك وشأنه لاستمر على لزومها ، ولم يفارقها إلى غيرها ، لأن حسن هذا الدين وهو إخلاص =

عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ^(١) .
كَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ .

وزاد البخاري « فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ
كَأُتُنْتَجِجُ الْبَهِيمَةُ ^(٢) » بهيمة جمعاء هل تحسثون فيها

= العباداة لله ، وعبادته بما شرع ، لا بالإهواء والبدع ، فقد جبلت النفوس بما أوتيت
من أسباب الفهم والتمييز والتأمل في آيات الله والتفكير في بديع صنعه وجميل نعمه
على الرغبة فيه وتقديمه على الرغبة فيه ، وتقديمه على كل رأى وهوى وبدعة . وإنما
يعدل عنه من يعدل إلى غيره لآفة أفسدت الفطرة بالعمى عن آيات الله ونعمه .
فتوقعه في التقليد الأعمى ، فلو سلم المولود من تلك الآفات ، لم يدن إلا به ، ثم مثل
بأولاد اليهود والنصارى في اتباعهم لآبائهم ، والميل إلى أديانهم ، فيزلون بذلك
عن الفطرة السليمة .

(١) القيم : أى ذو القيمة الكريمة ، لأنه لا ينجى من الشر والفساد
ولا تكون سعادة ولا فلاح في الدنيا والآخرة إلا باتباع كتاب الله وسنة رسوله
(٢) قال النووي : « كما تنتج البهيمه بهيمه جمعاء » هو بضم التاء الأولى ،
وفتح الثانية ، ورفع « البهيمه » ، ونصب « بهيمه » ، ومعناه : كما تلد البهيمه بهيمه
جمعاء - بالمد - نعت لبهيمه . أى مجتمعة الأعضاء ، سليمة من النقص ، لا يوجد
فيها جدعاء - بالمد - وهى مقطوعة الأذن ، أو غيرها من الأعضاء ، ومعناه : أن
البهيمه تلد البهيمه كاملة الأعضاء لا نقص فيها ، وإنما يحدث فيها النقص والجدع
بعد ولادتها .

و « كما تنتج » يروى على البناء للمفعول ، قال الجوهري : نتجت الناقة ،
على مالم يسم فاءله تنتج نكاجاً : ولدت .

جَدْعَاءُ^(۱) ، ثم يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ،
لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ^(۲))

= وَلَفْظُ « كَمَا » إِمَّا حَالٌ : أَيْ يَهُودُ الْوَالِدَانِ الْمَوْلُودُ ، بَعْدَ أَنْ خُلِقَ عَلَى الْفِطْرَةِ ،
تَشْبِيهًا بِالْبَهِيمَةِ الَّتِي جَدَعَتْ بَعْدَ سَلَامَتِهَا ، وَإِمَّا صِفَةُ مُصَدَّرٍ مَحْذُوفٍ : أَيْ يَغْيِرَانِهِ
تَغْيِيرًا ، مِثْلَ تَغْيِيرِهِمُ الْبَهِيمَةَ السَّلِيمَةَ ، وَالْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ تَنَازَعَتْ فِي « كَمَا » عَلَى
التَّغْيِيرِ ، وَقَوْلُهُ « بَهِيمَةً » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ « تَذَبَّجَ » .

(۱) أَحَسْتُ بِالشَّيْءِ شَعَرْتُ بِهِ وَعَلِمْتُهُ : أَيْ هَلْ تَرُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءٍ ؟
وَالْجَدْعَاءُ : الْمَتَطَوِّعَةُ الْأُذُنُ أَوْ الْأَنْفُ ، أَوِ الشَّفَّةُ ، أَوِ الْيَدُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَمَعْنَى
هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ الْمَوْلُودَ يُولَدُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجَبَلَةِ ، وَهِيَ فِطْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَوْنُهُ
مُتَّهَمًا لِنَبُولِ الْحَقِيقَةِ طَبَعًا وَطَوْعًا ، لَوْ خَلَقَهُ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَمَا يَخْتَارُ ، لَمْ
يَخْتَرْ إِلَّا إِلَٰهًا ، وَضَرَبَ مِثْلًا لَذَلِكَ : الْجَمْعَاءُ وَالْجَدْعَاءُ ، يَعْنِي أَنَّ الْبَهِيمَةَ تُولَدُ سُوءَ
الْأَطْرَافِ ، سَلِيمَةً مِنَ الْجَدْعِ وَنَحْوِهِ ، لَوْلَا النَّاسُ وَتَعَرُّضُهُمْ إِلَيْهَا لَبَقِيتُ كَمَا
وُلِدْتُ سَلِيمَةً . مِنْهُ .

(۲) أَيْ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَبْغِيهِ وَفُسُوقُهُ وَكُفْرُهُ لَنْ يَقْدَرَ أَنْ يَغْيِرَ شَيْئًا مِنْ
خَلْقِ اللَّهِ : الْحَجَرُ - مِثْلًا - الَّذِي يَعْبُدُهُ وَيَتَبَرَّكُ بِهِ لَا يَتَغْيَرُ بِعِبَادَتِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ
الْحَجَرِيَّةِ مِثْلًا ، وَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ الَّذِي يَعْبُدُهُ وَيُنَادِيهِ ، وَيُلَاجَأُ إِلَيْهِ : لَنْ يَغْيِرَهُ وَيَنْقُلَهُ
مِنَ الْمَوْتِ الَّذِي بَلِيتَ بِهِ أَعْضَاؤُهُ الَّتِي كَانَ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ بِهَا وَيَبْطِشُ وَيَمْشِي بِهَا
يَوْمَ كَانَ حَيًّا ، فَإِنْ تَجَعَّلَهُ عِبَادَةُ الْمُتَقَلِّدِينَ لَهُ وَدَعَاؤُهُمْ سَمِيعًا بَصِيرًا ، وَهَكَذَا ، فَكَذَلِكَ
كِتَابُ اللَّهِ وَهُدَى رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزَالُ فِيهِمَا الْهُدَى وَالْحَقُّ وَالدِّينُ
الْقَيِّمُ وَشِفَاءُ الصَّدُورِ إِلَى آخِرِ الزَّمَنِ مَهْمَا حَاوَلَ النَّاسُ بِتَقْلِيدِهِمْ أَنْ يَصْرِفُوهُمَا إِلَى
مَا يَهْوُونَ مِنَ الْعَتَائِدِ الزَّائِفَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُنْتَوِيَةِ .

وَزَادَهَا مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةٍ أُخْرَى

وفى روايه لها قال : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ ، كَمَا تَنْتَجِبُونَ الْإِبِلَ ، فَهَلْ تَجِدُونَ فِيهَا جَدْعَاءَ ، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ صَغِيرًا ؟ قَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ^(١) » .

وفى أخرى لمسلم « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ ، وَيُشْرِكَانِهِ . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » .

وفى أخرى « مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا وَهُوَ عَلَى الْمِلَّةِ » .

زاد فى أخرى « عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ ، حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ » .

هذه هى طرق البخارى ومسلم .

ووافقهما الموطأ والتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ نَحْوَ ذَلِكَ وَتَعْنَاهُ

الباب الثالث

فى أحاديث متفرقة ، تتعلق بالإيمان والإسلام

(ف ت - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ ^(٢) : مِنْ حَيْثُ أَتَاهَا الرِّيحُ

(١) أى ذلك من شأن الله سبحانه ، لا من شأنكم ، فلا تسألوا عنه .

(٢) « الخامة » من النبات الغضة الرطبة اللينة منه .

تُفَيْثُهَا^(١) ، فإذا اعتدلت تُلْقَى بِالْبَلَاءِ^(٢) ، وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَةِ^(٣) صَمًا^(٤) معتدلة ، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ .

وفي أخرى « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ : مَثَلُ الزَّرْعِ ، لَا تَزَالُ الرِّيحُ تَمِيلُهُ ، وَلَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ الْبَلَاءُ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ : كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرْزِ ، لَا تَهْتَزُّ حَتَّى تَسْتَحْصِدَ^(٥) » .

أخرجه البخاري ، والترمذي مثل الرواية الثانية ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا « الْخَلَامَةَ مِنَ الزَّرْعِ » .

(خ م - كعب بن مالك رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ : كَمَثَلِ الْخَلَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ ، تُفِيئُهَا الرِّيحُ ،

(١) « تُفَيْثُهَا » : أى تَمِيلُهَا كَذَا وَكَذَا ، حَتَّى تَرْجِعَ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ . مِنْهُ

(٢) بِالْهَامِشِ : لَعَلَّهَا تَكْفَأُ .

(٣) الْأَرْزَةُ . - بفتح الهمزة والراء - شجرة الْأَرْزَنِ ، وَهُوَ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ ، وَبِسُكُونِهَا شَجَرَةُ الصَّنوبرِ ، وَالصَّنوبرُ : ثَمَرُهَا . مِنْهُ

وَهُوَ الشَّجَرُ الَّذِى يَعْمُرُ طَوِيلًا ، وَيَكْثُرُ وَجُودُهُ فِي جِبَالِ لُبْنَانٍ .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : إِنَّمَا هُوَ الْآرِزَةُ الْمَدَّةُ - وَكسر الراء - بِوزن قَاعِلَةٍ ، وَمَعْنَاهَا : النَّابِتَةُ فِي الْأَرْضِ ، وَأَنْكَرَ هَذَا أَبُو عُبَيْدٍ .

(٤) الصَّمَاءُ : الْمُسْكَنْةُ الَّتِى لَا تَخْلُجَلُ فِيهَا . مِنْهُ

(٥) الِاسْتَحْصَادُ : التَّهْيِيزُ لِلْحَصْدِ ، وَهُوَ الْقَطْعُ . مِنْهُ

تَصْرَعُهَا مَرَّةً^(١) ، وَتَعْدِلُهَا^(٢) أُخْرَى ، حَتَّى تَهْبِجَ^(٣) .
 وَفِي أُخْرَى « حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ ، رَمَثُلُ الْمَنَافِقِ : كَمَثَلُ الْأُرْزَةِ
 الْمَجْذِيَّةِ^(٤) عَلَى أَصْلِهَا ، لَا يُفِيئُهَا شَيْءٌ ، حَتَّى يَكُونَ انْجِمَافُهَا^(٥)
 مَرَّةً وَاحِدَةً » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(فخ م - ابن عمر رضی اللہ عنہما) قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ خَضِرَاءَ ، لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا ، وَلَا
 يَتَحَاتُّ^(٦) . فَقَالَ الْقَوْمُ : هِيَ شَجَرَةُ كَذَا ، هِيَ شَجَرَةُ كَذَا ، فَأَرَدْتُ
 أَنْ أَقُولَ : هِيَ النَّخْلَةُ ، وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌ ، فَاسْتَحْيَيْتُ ، فَقَالَ : هِيَ
 النَّخْلَةُ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . وَأَخْرَجَاهُ مِنْ طَرَقِ أُخْرَى ، أَطْوَلَ مِنْ
 هَذَا بَرِّيَاةٍ أَوْجَبَتْ ذِكْرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

-
- (١) تَصْرَعُهَا : أَي تَرْمِيهَا ، وَتَلْقِيهَا مِنَ الْمَصَارِعَةِ .
 (٢) قَوْلُهُ « وَتَعْدِلُهَا » بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الدَّالِ أَي تَرْفَعُهَا نَوْرِي .
 (٣) هَاجَ النَّبَاتُ يَهْبِجُ هَبْجًا : إِذَا أَخَذَ فِي الْجَفَافِ وَالْأَصْفَرَارِ بَعْدَ
 الْفَضَاضَةِ وَالْأَخْضَرَارِ مِنْهُ .
 (٤) « الْمَجْذِيَّة » الثَّابِتَةُ ، يُقَالُ : جَذَا يَجْذُو ، وَأَجْذَى يَجْذِي - لَفْتَانٍ مِنْهُ .
 (٥) الْإِنْجِمَافُ : الْإِنْقِطَاعُ ، وَهُوَ مَطَاوِعُ جَمَفَتِ الشَّيْءُ إِذَا قَلَعْتَهُ مِنْهُ .
 (٦) تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ : إِذَا انْتَثَرَتْ وَنَسَاقَطَتْ بِنَفْسِهِ مِنْهُ .

(ت - النواس بن سماعة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ضرب مثلاً : صراطاً مستقيماً ، على كنف^(١) الصراط : زوران لهما أبواب مفتحة ، على الأبواب ستور ، وداع يدعوا على رأس الصراط ، وداع يدعوا فوقه (٢٥: ١٠) والله يدعوا إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) والأبواب التي على كنف الصراط حدود الله^(٣) ، فلا يقع أحد في حدود الله حتى يكشف الستر ، والذي يدعوا من فوقه : واءظ ربّه .

أخرجه الترمذى .

وهذا حديث وجدته في كتاب رزين بن معاوية ، ولم أجده في الأصول^(٤)

(ابن مسعود رضى الله عنه) قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ضرب الله مثلاً ، صراطاً مستقيماً ، وعن جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وعند رأس الصراط

(١) كنف الشيء : جانبه منه

(٢) الحدود : جمع حد ، وهي أحكام الشرع ، وأصل الحد : الفاصل بين الشئين ، فكان حدود الشرع ما فصل بين الحلال والحرام منه

(٣) يعنى حديث ابن مسعود . وما بين المربعين - الإمام أحمد في المسند في آخر الحديث - كان موضعه بيضاء تركه ابن الأثير . فأكمله . والحديث أخرجه أيضاً أبو بكر الأجرى في كتاب الشريعة

داع يقول : استقيموا على الصراط ولا تمزجوا ، وفوق ذلك داع يدعو ، كلما همَّ ببدء أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب ، قال : ونحك ، لا تفتحهُ . فإنك إن تفتحهُ تلبجهُ . ثم قسره ، فأخبر : أن الصراط هو الإسلام ، وأن الأبواب المفتحة محارم الله وأن الستور المرخاة : حدود الله ، والداعي على رأس الصراط : هو القرآن ، وأن الداعي من فوقه : هو واعظ الله في قلب كل مؤمن .

أخرجه [الإمام أحمد في المسند] .

(م - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بدأ^(١) الإسلام غريباً ، وسيعود غريباً ، كما بدأ ، فطوبى للغرباء »

(١) قال النووي : « بدأ الإسلام غريباً » كذا ضبطناه : « بدأ » بالهمز من الابتداء ، و « طوبى » فعلى من الطيب ، قال الفراء : وإنما جاءت الواو لضمه الضاء ، قال : وفيها لغتان : تقول العرب : طوباك ، وطوبى لك .

وأما معنى « طوبى » فاختلف المفسرون في معنى قوله تعالى (٢٩: ١٣) طوبى لهم فروى عن ابن عباس أن معناه : فرح وقرّة عين ، وقال عكرمة : نعاء لهم ، وقال الضحاك : غبطة لهم ، وقال قتادة : حسن بهم ، وعن قتادة أيضاً معناه : أصابوا خيراً ، وقال إبراهيم : خير لهم وكرامة . وقال عجلان : دوام الخير ، وقيل : الجنة ، وقيل : شجرة في الجنة ، وكل هذه الأقوال محتملة في الحديث .

وقال القاضي عياض : روى ابن أبي أويس عن مالك : معنى بدأ غريباً : أى بدأ الإسلام غريباً في المدينة ، وسيعود إليها .

وظاهر الحديث : العموم ، وأن الإسلام بدأ في آحاد من الناس وقلة ثم =

أخرجه مسلم .

(ت - عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) قال : إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال « إنَّ الإسلامَ بدأ غريباً ، وسيُعودُ غريباً كما بدأ ؛ فطوبى للغرباء » .
أخرجه الترمذى .

الكتاب الثانى

فى الاعتصام بالكتاب والسنة

وفيه بابان

الباب الاول

فى الاستمسك بهما

(ط - مالك بن أنس رحمه الله) بَلَّغَهُ ، أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال « تركتُ فيكم أمرينِ لن تضلُّوا ما تمسَّكتم بهما : كتابَ الله وسنةَ رسوله » .
أخرجه الموطأ .

= انتشر وظهر ، ثم سيلحق أهل النقص والاختلاف ، حتى لا يبقى إلا فى آحاد وقلة أيضاً كما بدأ .

وجاء فى الحديث تفسير الغرباء « هم النُّزَّاع من القبائل » قال المروى : أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا أوطانهم إلى الله تعالى

(ت - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال « رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في حَجَّةِ الْوَدَاعِ يومَ عَرَفَةَ ، وهو على ناقته الْقَصْوَاءِ ^(١) ، يَخْطُبُ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ ، لَنْ تَضِلُّوا : كِتَابَ اللَّهِ ، وَعَتَرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ^(٢) » .
أخرجه الترمذى .

(ت - زبير بن أرفم رضى الله عنه) قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي ، أَحَدُهَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخِرِ ، وَهُوَ كِتَابُ اللَّهِ ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَعَتَرَتِي أَهْلُ بَيْتِي ، لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَى الْحَوْضِ ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلَفُونِي فِيهِمَا ؟ » .
أخرجه الترمذى .

(ت) قال عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمِيُّ وَحُجْرُ بْنُ حُجْرٍ « أَتَيْنَا

(١) الْقَصَوَاءُ : هُوَ اسْمُ نَاقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ تَكُنْ قَصَوَاءً ، لِأَنَّ النَاقَةَ الْقَصَوَاءَ : هِيَ الَّتِي قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا ، وَلَمْ تَكُنْ نَاقَتَهُ كَذَلِكَ ، يُقَالُ : نَاقَةُ قَصَوَاءٍ ، وَشَاةُ قَصَوَاءٍ ، وَلَا يُقَالُ جَمْلٌ أَقْصَى . وَإِنَّمَا يُقَالُ : مَقْصُورٌ ، وَمَقْصُورٌ ، تَرَكَوا فِيهِ التَّمْيِيزَ مِنْهُ

● (٢) قَوْلُهُ « أَهْلُ بَيْتِي » نَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ ، بَدَلًا أَوْ بَيَانًا ، وَالصَّوَابُ : أَنَّهُ أَرَادَ بَعْتَرَتَهُ : الْعُلَمَاءَ الْعَامِلِينَ ، لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ لَا يَفَارِقُونَ الْقُرْآنَ . أَمَّا نَحْوُ جَاهِلٍ وَمُبْتَدِعٍ بِخِلَافِ الْأَهْوَاءِ وَالْآرَاءِ وَالْبِدْعِ بِالْحَقِّ ، فَلَا ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ لِلْأَصْلِ وَالْعَنْصَرِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ بِاتِّفَاضِلٍ وَالتَّخْلِيلِ عَنِ الرِّذَائِلِ .

العرباض بن سارية رضى الله عنه ، وهو ممن نزل فيه (۹ : ۹۲ ولا
على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه)
فسلمنا ، وقلنا : أتيناك زائرَيْن ، وعائدين ، ومقتبسين^(۱) ، فقال
العرباض : صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا
بوجهه ، فرعظنا موعظةً بليغةً ، ذرقت منها العيون^(۲) ، ووجلّت
منها القلوب^(۳) ، فقال رجل : يا رسول الله ، كأن هذه موعظة مودّع ،
فإذا تعهد إلينا^(۴) ؟ قال : أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن^(۵)
عبدا حبشيًا ، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم
بسنّة الخلفاء الراشدين^(۶) المهديين^(۷) ، تمسكوا بها ، وعصوا عليها

(۱) الاقتباس فى الأصل : أخذ القبس من النار ، وأراد به : الأخذ من
علمه وخلقه وأدبه الذى أخذه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(۲) ذرقت العين تذرف : إذا غزر دمعها .

(۳) وجل القلب يوجل : إذا خاف وفزع ، والوجل الفزع . منه .

(۴) عهد إليه بكذا بعده : إذا أوصى إليه . منه .

(۵) أى أطيعوا صاحب الأمر ، واسموا له وإن كان عبدا حبشيًا ، لحذف .

« كان » وهى مرادة . منه .

(۶) الراشد : فاعل من رشّد يرشّد ، ورشّد يرشّد رشداً ، وهو خلاف النّيّ

وأرشدته أنا : إذا هديته الرشّد والغوى : ضد الراشد

(۷) المهدي : الذى قد هداه الله إلى الحق ، يقال : هداه الله يهديه ، فهو

مهدى . والله هاديه . منه .

بِالنَّوَاجِدِ^(١) وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ^(٢)، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ^(٣)
وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

هذه رواية أبي داود .

(١) النواجذ : الأضراس التي بعد الناب ، وهي جمع ناجذ. وهذا مثل ضرب
لشدة الاستمسك بالأمر ، لأن العض بالنواجذ : عض بمعظم الأسنان التي قبلها ،
والتي بعدها . منه .

(٢) محدثات الأمور : هي العبادات والشرائع التي لا تعرف من نصوص القرآن
ولا من صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) البدعة : الأمر المبتدع المحدث في الدين - عتيقة ، أو عبادة ، أو حكمة
أو تشريعاً ، أصلاً ، أو وصفاً - على غير مثال سابق . والله بديع السموات
والأرض ، أي محدثهما على غير مثال سابق . فالبدعة التي حذر منها رسول الله
صلى الله عليه وسلم : هي الأمر المحدث في الدين : عتيقة ، أو عبادة أو صفة
للعبادات لم يكن عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما ذمها وحذر منها :
لأنها شرع دين لم يأذن به الله ، وقول على الله بغير علم . وقد قرنها الله تعالى
بالشرك في قوله (٧ : ٢٣ قل إنما حَرَّمَ رَبِّيَ الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والإثم والبغى بغير الحق ! وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على
الله ما لا تعلمون) وإنما كان هلاك الأمم الماضية بهذا الابتداع ، وإحداث عقائد
وعبادات لم يشرعها الله . والقرآن مليء من التحذير عن ذلك . ولكن وقع م حذر
الله منه ، وأصبح أكثر الناس بتقليدهم الأعمى لا يدينون إلا بالبدع في عقائدهم
وعباداتهم . وتطاول الزمان وتوارث الناس هذا حتى أصبحت السنة ممقوتة ، بل
لقباً ينهب به عند العامة ونسأل الله السلامة والعافية .

وأخرجه الترمذی ، ولم يذكر الصلاة ، وفي آخره : تقديم وتأخير .

(ر ت - المفرد من معمر بكرب رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا هل عسى رجلٌ يبلُغُهُ الحديث عني ، وهو مثبكي على أريكته »^(۱) ، فيقول : بيننا وبينكم كتابُ الله ، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ، وما وجدنا فيه حراماً ، حرّمناه ، وإن ما حرّم رسولُ الله كما حرّم الله » هذه رواية الترمذی ورواية أبي داود : قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا إني أُتيتُ هذا الكتاب »^(۲) ،

(۱) الأريكة : السرير في الخجلة ، ولا يسمى منفرداً أريكة ، وقيل : هو كل ما انكس عليه . منه .

(۲) قال الخطابي في شرح هذا الحديث من معالم السنن : قوله صلى الله عليه وسلم « أُوتيت هذا الكتاب ومثله » يحتمل وجهين من التأويل .

أحدهما : أن معناه : أنه أُوتِيَ من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الوحي الظاهر المتلو .

والثاني : أنه أُوتِيَ الكتاب وحياً ، وأُوتِيَ من البيان مثله ، أي إذا لم يتبين ما في الكتاب ، فيعم ويخص ويزيد عليه ، ويشرع ما ليس في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله ، كالظاهر المتلو من القرآن .

وقوله « يوشك رجل شبعان على أريكته » ، يقول : عليكم بهذا القرآن » فإنه يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التي سنّها مما ليس في القرآن ، وإنما أراد بالأريكة حصة أصحاب الترف والدعة ، الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه . =

ومثله مَعَهُ ، أَلَا يُوشِكُ^(١) رَجُلٌ شَبَعَانٌ عَلَى أُرَيْكَتِهِ ، يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَلَا لُقْطَةٌ مُعَاهِدٍ^(٢) ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا صَاحِبُهَا ، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُؤَهُ^(٣) ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُؤْهُ ؛ فَلَهُ أَنْ يُعَقِّبَهُمْ^(٤) بِمِثْلِ قِرَاءَةٍ .

= وقوله « إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا صَاحِبُهَا » معناه : أَنْ يَتْرَكَهَا صَاحِبُهَا لِمَنْ يَأْخُذُهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهُمْ .

وقوله « أَنْ يُعَقِّبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاءَةٍ » هذا فِي حَالِ الْمَضْطَرِ الَّذِي لَا يَجِدُ طَعَامًا ، وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَا لَهُمْ بِقَدْرِ قِرَاءَةٍ ، عَوَاضَ مَا حَرَمُوهُ مِنْ قِرَاءَةٍ مِنْهُ .

(١) « أَوْشِكُ » : إِذَا أَسْرَعَ ، وَقَرَّبَ ، يَوْشِكُ إِشَاكَ مِنْهُ .

(٢) « اللَّقْطَةُ » مَا وَجَدْتَهُ مَرْمِيًّا فِي الْأَرْضِ لَا تَعْرِفُ لَهُ صَاحِبًا مِنْهُ .

و « الْمُعَاهِدُ » الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ وَمَوَادَعَةٌ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَعَاهِدَةٌ وَمَوَادَعَةٌ وَمِهَادَنَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَمَلَّكَ لِقْطَتُهُ . لِأَنَّهُ مَحْصُومُ الْمَالِ ، يَجْرِي حُكْمُهُ بِحُكْمِ الَّذِي مِنْهُ .

(٣) « الْقِرْءَى » مَا يَبْعَدُ لِلضَّيْفِ مِنَ النَّزْلِ لِإِكْرَامِهِ مِنْ طَعَامٍ وَمَحْوٍ .

(٤) « يُعَقِّبُهُمْ » ، وَيُعَقِّبُهُمْ - مُخَفِّفًا وَمَشْدَدًا - بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ ، وَيَضْمُ

مِنْ أَمْرَاهُمْ يَتَذَكَّرُ قِرَاءَةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١١ : ٩٠) وَإِنْ قَاتَلْتُمْ شَيْءًا مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ) وَفِي قِرَاءَةِ (عَقَّبْتُمْ) : أَيُّ فَكَانَتْ الْغَلْبَةُ لَكُمْ ، فَغَنِمْتُمْ مِنْهُمْ . مِنْهُ

(د ت - أبو رافع رضی اللہ عنہ) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا أَعْرِفُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي : إِمَّا أَمَرْتُ بِهِ ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ ، وَهُوَ مَتَكِيٌّ عَلَيَّ أَرِيكَتَهُ ، فَيَقُولُ : مَا نَذَرِي ، مَا هَذَا : عِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ ، وَلَيْسَ هَذَا فِيهِ . وَمَا لِرَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَقُولَ مَا يُخَالِفُ الْقُرْآنَ ، وَبِالْقُرْآنِ هَدَاهُ اللَّهُ » .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

ولفظهما أخصر من هذا ، وهو : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا أَتَقِينُ^(۱) أَحَدَكُمْ مَتَكِنًا عَلَيَّ أَرِيكَتَهُ ، يَأْتِيهِ أَمْرِي : إِمَّا أَمَرْتُ بِهِ ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ ، فَيَقُولُ : لَا أَذَرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ »
واللفظ الأول مما وجدته في كتاب رزين .

(خ م - أبو موسى الأشعري رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى^(۲) وَالْعِلْمِ : كَمَثَلِ غَيْثٍ^(۳) أَصَابَ أَرْضًا ، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ ، قَبِلَتْ الْمَاءَ ،

(۱) أَلْقَيْتُ الشَّيْءَ . أَلْقَيْهِ : إِذَا وَجَدْتَهُ وَصَادَفْتَهُ مِنْهُ .

(۲) الْهُدَى : الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْحَقِّ وَسُلُوكُ طَرِيقِهِ وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، وَتَوْفِيقُ اللَّهِ .

(۳) أَمَّا الْغَيْثُ : فَهُوَ الْمَطَرُ ، وَأَمَّا الْعُشْبُ وَالْكَلَاءُ وَالْحَشِيشُ : فَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِلنَّبَاتِ ، لَكِنَّ الْحَشِيشَ يَخْتَصُّ بِالْيَابِسِ وَالْعُشْبُ وَالْكَلَاءُ مَقْصُورَانِ - يَخْتَصُّانِ بِالرُّطْبِ ، وَ « الْكَلَاءُ » بِالْهَمْزِ يَقَعُ عَلَى الْيَابِسِ وَالرُّطْبِ .
=

فَأَنْبَتَتِ الْكَلَاُ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ^(١) أَمْسَكَتِ

= وقال الخطابي وابن فارس « الخلا » يتمع على اليابس ، وهذا شاذ ضعيف .
« والأجاذب » بالجيم والذال المهملة ، وهى التى لاتنبت كالأُ .

وقال الخطابي : هى الأرض تمسك الماء ، فلا يسرع فيها التصوب .
قال ابن بطّال وصاحب المطالع وآخرون : هو جمع جَدَب ، على غير قياس ،
كما قالوا فى حُسْنٍ : جمعه محاسن ، والقياس : أن محاسن جمع محسن ، وكذا
قالوا : مَشَابِه ، فى جمع شبه ، وقياسه : أن يكون جمع مشبه .

قال الخطابي : وقال بعضهم : أحادب - بالخاء المهملة والذال - قال : وليس
بشيء : وقال بعضهم : أجارد - بالجيم والراء والذال - قال : وهو صحيح
المعنى إن ساعدته الرواية .

قال الأصمى : الأجارد من الأرض : مالا ينبت الكلاُ ، معناه : أنها
جرداء يابسة ، لا يسترها النبات .

وقال بعضهم : إنما هى « أخاذات » بالخاء والذال المعجمتين وبالألف ، وهو
جمع أخاذة ، وهى الغدير الذى يحمل الماء .

ذكر صاحب المطالع هذه الأوجه التى ذكرها الخطابي ، فجعلها روايات منتمولة
وقال القاضى عياض فى الشرح : لم نرو هذا الحرف فى مسلم ، ولا فى غيره ،
إلا بالذال المهملة ، من الجذب ، الذى هو ضد الخِصْب . وعليه شرح
الشارحون نووى .

(١) قال أبو عبد الله الحميدى ، صاحب كتاب الجمع بين الصحيحين ، فى
شرح غريب كتابه : الذى رأيناه من الروايات ، فى هذا الحديث : أجاذب : ببدال
قبل باء ، قال : وحكاها الهروى فى الجمع بين الغريبين له : أجارد ، براء قبل دال ،
يقال : مواضع متجردة من النبات ، ويقال : مكان أجرد ، وأرض جرداء : =

الماء فنفع الله بها الناس ، فشربوا منها ، وسقوا ورعوا ، وأصاب طائفة منها أخرى ، إنا هي قيمان^(١) لا تمسك ماء ، ولا تنبت كلاً ، فذلك مثل من فقه في دين الله عز وجل ، ونفعه ما بعثني الله به ، فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به .

أخرجه البخاري ومسلم .

(خ م - وعنه رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إن مثلي ومثل ما بعثنى الله به . كمثل رجل أتى قومه فقال : إني

= إذا لم تنبت ، والحديث يدل على أن المراد به : الأرض الصلبة التي تمسك الماء ولا تنفع به .

قلت : وقال الجوهري في كتاب الصحاح : يقال : فضاء أجرد ، لانبات به ، والجمع : أجارد ، إلا أن لفظة الحديث في الروايات « أجارب » ولعل لها معنى لم يُعرف ، وفي كتابه في موضع آخر « وكانت فيها أخاذات أمسكت الماء » وقال : الأخاذات : الغدران التي تأخذ ماء السماء ، فتحبسها على الشاربين ، واحدها : أخاذة ، وهذا مناسب للفظ الحديث ، فإنه قال « وكان منها أجارب أمسكت الماء ، فنفع الله به الناس ، وشربوا منه » والله أعلم .

قال الخطابي ، وأما « أجارب » فهو غلط وتصحيف ، قال : وقد روى « أحادب » بالحاء المهملة ، والذال منه .

(١) القيمان : جمع قاع ، وهو المستوى من الأرض .

رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنِي ، وَأَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ ^(١) فَالْنَّجَاءُ ، النُّجَاءُ ^(٢)
فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ ، فَأَذْجُوا ^(٣) ، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَنَجَّوْا ،
وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ ،
وَاجْتَنَحَهُمْ ^(٤) ، فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ أَطَاعَنِي ، وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ ، وَمِثْلُ مَنْ
عَصَانِي ، وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ .
أَخْرَجَهُ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

(خ م ت - أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّمَا مِثْلِي وَمِثْلُ النَّاسِ : كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا ،
فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ، جَمَعَ الْفَرَاشُ ^(٥) وَهَذِي الدَّوَابُّ ، الَّتِي تَقَعُ فِي
النَّارِ ، تَتَمَعُّ فِيهَا ، فَجَمَعَ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبِنَهُ ، فَيَقْتَحِمُنَّ فِيهَا ^(٦) ، فَأَنَا آخِذٌ

(١) النذير العريان : الذي لا ثوب عليه ، وخص العريان : لأنه أ بين في العين ،
وأصل هذا أن الرجل منهم كان إذا أ نذر قومه وجاء من بلد بعيد . انسلخ من
ثيابه ، ليكون أ بين للعين وأ دل ما وراءه من الخوف عليهم .
(٢) « النجاء » أي اطلبوا الخلاص ، وأنجوا أنفسكم وخلصوها منه .
قال السكرماني : النجاء ممدوداً ومقصوراً بالنصب ، على أنه مفعول مطلق :
أي الإسراع .

(٣) إذا خفف كان من أ دلج يدلج ، وكان بمعنى : سار الليل كله ، وإذا
ثقل ، كان من اذلج يذلج . وكان بمعنى سار آخر الليل .
(٤) اجتاحتهم : استأصلهم ، وهو من الجائحة التي تفجأ الثمرة ونحوها فتهلكها
(٥) الفراش : حشرات طائرة ترمي نفسها في اللهب .
(٦) الاقتحام في الشيء : إلقاء النفس فيه برغبة وإيثار منه .

يَحْجِزُكُمْ^(۱) عَنِ النَّارِ ، وَأَنْتُمْ تَقْتَحِمُونَ فِيهَا .

هذه رواية البخاري .

وليسيم نحوها . وقال في آخرها « فذلك مثلي ومثلكم ، أنا آخذٌ بِحُجْزِكُمْ عَنِ النَّارِ ، هَلُمُّ عَنِ النَّارِ ، هَلُمُّ عَنِ النَّارِ ، فَتَغْلِبُونِي وَتَقْتَحِمُونَ^(۲) فِيهَا » .

وأخرجه الترمذي بنحوه .

(۱) الحجز : جمع حجرة ، وهي معتمد الإزار ، وحجرة السراويل

معروفة منه .

(۲) « التتحيم » الإقدام والوقوع في الأمور الشاقة من غير تثبيت .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « أنا آخذٌ بِحُجْزِكُمْ » فروى بوجهين : أحدها : اسم فاعل بكسر الخاء وتنوين الذال ، والثاني : فعل مضارع بضم الذال بلا تنوين والأول : أشهر ، وهما صحيحان .

وأما « تَقْتَحِمُونَ » فروى بوجهين ، أحدهما : فتح التاء المثناة والفاء واللام المشددة ، والثاني : ضم التاء وإسكان الراء وكسر اللام المخففة - تَقْتَحِمُونَ - وكلاهما صحيح ، يقال : أفلت مني وتفلت : إذا نازعت الغلبة والهرب ، ثم غلب وهرب ، ومقصود الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم ، أرسله الله ليمنع بقدر طاقته تساقط الجاهلين والمخالفين بشرتهم وبمعاصيهم وشهواتهم في غضب الله وعذابه في الدنيا ، وفي نار الآخرة ، وهم حريصون بمعنى بصائرهم وجاهليتهم على الوقوع في ذلك مع منعه إياهم ، وقبضه على مواضع المنع منهم ، فهم يتساقطون في الفساد تساقط الفراش في النار ، لهوهم وضعف تمييزهم ، فكلاهما حريص على هلاك نفسه ، ساع في ذلك .

(م - جابر رضی اللہ عنہ) قال : قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 « مَنی ومثلکم کمثل رجل أوقدَ نارًا ، فجعلَ الجنَادِبُ ^(۱) والفرَاشُ
 یقعنَ فیہا ، وهو یذبُہنَّ عنہا ، وأنا آخذٌ بحُجَزکم عن النار ، وأنتم
 تفلتُون من یدی »
 أخرجه مسلم .

(ن - ابن مسعود رضی اللہ عنہ) قال : « إنَّ أحسنَ الحديثِ كن
 اللہ ، وأحسنُ الهدی ^(۲) هدی محمدٍ صلی اللہ علیہ وسلم ، وشرُّ
 مُحدثاتیہا ، وإنَّ ما تُوعدونَ لآتٍ ، وما أنتم بمُعجزین » .
 أخرجه البخاری .

(م - عائشة رضی اللہ عنہا) قالت : قال رسولُ
 اللہ صلی اللہ علیہ وسلم « مَنْ أَخَذَ في أمرِنا هذا ما لیسَ منہ فهو ردٌّ »
 وفي رواية « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لیسَ علیہ أمرُنا ، فهو ردٌّ »
 أخرجه البخاری ومسلم وأبو داود .

-
- (۱) الجنادب : جمع جُنْدُب ، وهو طائر كالجراد یصرُّ فی الخر .
 (۲) الهدی : بفتح الهاء ، وسكون الدال : الطريقة والسيرة . منه .
 (۳) الضمیر فی قوله « فهو » راجع إلى « من » أي من ابتغی الزیادة علی
 ما أمره اللہ وکله ورضیه دینا ، فهو حابط وصاحبه خاسر .
 وروی البغوی فی شرح السنة عن بعض الفضلاء : جمع النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 أمر الدنیا والآخرة فی کلمة « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّیَّاتِ » فإنہما یدخلان فی کل باب .

(د - أبو ذر رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ ^(١) الْإِسْلَامِ ، مَنْ عُنُقَهُ »
أخرجه أبو داود .

(نح - علي رضى الله عنه) قال : « أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ ، فَإِنِّى
أَكْرَهُ الْخِلَافَ . حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ جَمَاعَةً ، وَأَمُوتُ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِى »
فكان ابن سيرين يرى عامة ما يروون عن علي كذباً . أخرجه البخارى
(نح - أنس بن مالك رضى الله عنه) قال الزَّهْرِيُّ : دخلتُ على
أنس ، وهو يبكى ، فقلت : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » قال : لا أعرف شيئاً مما
أدرکتُ ، إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيَّعتُ .

وفى آخرى : قال أنس : « لا أعرف شيئاً مما كان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم . قيل : الصلاة ^(٢) ؟ قال : أليس صنعتم ما صنعتم
فيها ؟ » أخرجه البخارى .
وأخرج الثانية الترمذى .

(١) أراد برقة الإسلام : عقد الإسلام . وأصله : أن الرِّبْقَ حبل فيه عدة
عرى تشدها الغنم ، الواحدة من العرى : ربة
(٢) قوله : الصلاة : أى وهى شئ مما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
فكيف تصدق القصيدة السالبة عامة ؟ وقوله : « أليس » : اسمه ضمير الشأن .
و« تسيعتم » بالضاد المعجمة من التضييع بالمهمل من الضيع ، والمراد : تأخيرها
عن الوقت والحالة من الخشوع والاطمئنان الذى كانت عليه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم . كرماني .

وهذه أحاديث وجدتها في كتاب رزين ، ولم أجدها في الأصول .
(أبو هريرة رضى الله عنه) دَخَلَ السُّوقَ ، فَقَالَ : « أَرَأَيْكُمْ هَاهُنَا ،
وميراثُ محمد صلى الله عليه وسلم يُقَسَّمُ في المسجد ، فذهبوا وانصرفوا ،
فقالوا : مارأينا شيئاً يُقَسَّمُ ، رأينا قوماً يقرءون القرآن ، قال : فذلكم
ميراثُ نبيكم ^(١) » .

(ابن مسعود - رضى الله عنه) قال : « مَنْ كَانَ مُسْتَنّاً ^(٢) ، فَلَيْسَتْ
بِغَيْرِ قَدَمَاتٍ ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ : أَرْبَعًا قُلُوبًا ، وَأَعَمَّقَهَا عِلْمًا ،
وَأَقَلَّهَا تَكْلَفًا ، اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لَصَحْبَةِ نَبِيِّهِ ، وَلِإِقَامَةِ دِينِهِ ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ
فَضْلَهُمْ ، وَاتَّبِعُوهُمْ عَلَى أَثَرِهِمْ ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ
وَسِيرَتِهِمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ ^(٣) » .

(ابن عباس رضى الله عنهما) « مَنْ تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبَعَ
مَافِيهِ ، هَدَاهُ اللَّهُ مِنَ الضَّلَالَةِ فِي الدُّنْيَا ، وَوَقَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُوءَ الْحِسَابِ ،
وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : « مَنْ اقْتَدَى بِكِتَابِ اللَّهِ ، لَا يَضِلْ فِي الدُّنْيَا
وَلَا يَشْتَقِي فِي الْآخِرَةِ » ، ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ (٢٠ : ١٢٣) فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاىَ

(١) أخرجه الحافظ عبد العظيم المنذرى في الترغيب في العلم وطلبه وتعلمه .
أطول مما هنا . وقال رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن .

(٢) المستن : الذى يتبع سنن غيره وطريقه قاصداً للاقتداء به .

(٣) ذكره شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتاب أصول

الإيمان عن ابن مسعود . ثم قال : رواه رزين .

فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشُقُّ^(۱) .

(عمر بن عبد العزيز رحمه الله) يَنْعِيهِ^(۲) إلى عمر بن الخطاب
أنَّهُ قَالَ : « تُرِكْتُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ^(۳) ، لَيْلَهَا كُنْهَارُهَا ، كُونُوا عَلَى
دِينِ^(۴) الْأَعْرَابِ وَعُلَمَانَ الْكُتَّابِ »

(علي بن أبي طالب رضي الله عنه) « تُرِكْتُمْ عَلَى الْجَادَّةِ : مَنَهِجٍ
عَلَيْهِ أَمُّ الْكِتَابِ » .

الباب الثاني

فِي الْاِقْتِصَادِ وَالْاِقْتِصَارِ فِي الْأَعْمَالِ

(غ م س - أنس بن مالك رضي الله عنه) : « جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ
إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ

(۱) ذكره القرطبي في مقدمة تفسيره. ثم دل : قال ابن عباس « فضمن الله
لمن اطلع القرآن أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة » ذكره أبو محمد مكي اهـ .
وأخرج ابن جرير في تفسير الآية من سورة طه .

(۲) نَحَيْتُ الْحَدِيثَ أَنْعِيَهُ إِلَيْهِ : إِذَا أَسْنَدَتْهُ إِلَيْهِ ، وَرَمَعْتَهُ مِنْهُ .

(۳) الْوَاضِحَةُ : الْبَيِّنَةُ ، وَهِيَ صِفَةُ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : عَلَى الْمِلَّةِ الْوَاضِحَةِ

الظَّاهِرَةِ مِنْهُ .

(۴) أَرَادَ بِقَوْلِهِ : دِينَ الْأَعْرَابِ وَالْعُلَمَانِ وَالصَّبْيَانِ : الْوُقُوفَ عِنْدَ قَوْلِ ظَاهِرِ
الشَّرِيعَةِ ، وَإِنْسَاعَهَا مِنْ غَيْرِ تَفْتِيشٍ عَنِ الشُّبْهِ ، وَتَنْقِيرٍ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الزَّيْغِ
وَالْأَهْوَاءِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ « عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعِبَازِ » مِنْهُ .

صلى الله عليه وسلم ، فلمّا أُخْبِرُوا ، كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا^(۱) ، قَالُوا : فَأَيْنَ نَحْنُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، وَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ؟ قَالَ أَحَدُهُمْ : أَمَا أَنَا فَلَصَّيَّ اللَّيْلِ أَبَدًا ، وَقَالَ الْآخَرُ : وَأَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ ، وَقَالَ الْآخَرُ : وَأَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ ، وَلَا أَتَزَوِّجُ أَبَدًا ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا ؟ أَمَّا وَاللَّهِ ، إِنِّي لَا أَخْشَاكُمْ اللَّهَ ، وَأَتَقَاكُمْ لَهُ ، وَلَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي^(۲) فَلَيْسَ مِنِّي .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ « إِنْ تَفَرَّأَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَتَزَوِّجُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا آكُلُ اللَّحْمَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا ؟ لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي . »

(۱) التّقال : تفاعل من القلة ، كأنهم استقلوا ذلك لأنفسهم من الفعل ،

فأرادوا أن يكثرُوا منه .

(۲) الرغبة في الشيء : حبه وإيثاره والميل إليه ، والرغبة عنه : بغضه

وتركه والصدوف عنه .

(غ م - عائشة رضي الله عنها) قالت : « صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَرَخَّصَ فِيهِ ، فَتَنَزَّاهُ عَنْهُ ^(١) قَوْمٌ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَطَبَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً »

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(د - عائشة رضي الله عنها) قالت : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ : أَرَغَبْتَ عَنْ سُنَّتِي ؟ فَقَالَ : لَا ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنْ سُنَّتُكَ أَطْلُبُ ، قَالَ : فَإِنِّي أَنَامُ وَأُصَلِّي ، وَأَصُومُ ، وَأُفْطِرُ ، وَأَنْكِحُ النِّسَاءَ ، فَاتَّقِ اللَّهَ يَا عُثْمَانُ ، فَإِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لِيْضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَصُمْ وَأُفْطِرْ ، وَصَلِّ وَنَمْ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ رَزِينَ زِيَادَةً لَمْ أَجِدْهَا فِي الْأَصُولِ . وَهِيَ :
قَالَتْ عَائِشَةُ : « وَكَانَ حَلَفَ أَنْ يَقُومَ اللَّيْلَ كُلَّهُ ، وَيَصُومَ النَّهَارَ ، وَلَا يَنْكِحُ النِّسَاءَ ، فَسَأَلَ عَنْ عَيْنِهِ ، فَزَالَ (٢ : ٢٢٥) لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ بِالْآثَمِ فِي أَيْمَانِكُمْ) » .

(١) التَّنْزَهُ : التَّبَاعُدُ عَنِ الشَّيْءِ ، أَيْ أَنَّهُمْ تَرَكُوهُ وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ ، وَلَمْ يَقْتَدُوا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ .

وفي رواية « أنه هو الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما نواه ، قبل أن يعزِمَ » وهو أصح .

وَوَجَدْتُ لَهُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرُهم أَمَرُهم مِنَ الْعَمَلِ بِمَا يُطِيقُونَ ، قَالُوا : لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَيَنْضَبُ ، حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ : إِنَّ أَتَقَاكُمْ وَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ أَنَا » .

(فح م د س - عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما) قال :
« أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنِّي أَقُولُ : وَاللَّهِ لَا صُومَ مِنَ النَّهَارِ ، وَلَا قَوْمَ مِنَ اللَّيْلِ مَا عِشْتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ ، يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَنَمْ وَقُمْ ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعَشْرَ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ ، قُلْتُ : إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قُلْتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ -
وفي رواية : أَفْضَلُ الصِّيَامِ - قُلْتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » .

زَادَ فِي رِوَايَةٍ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو « لَأَنْ أَكُونَ قَبْلْتُ الثَّلَاثَةَ

الأيام - التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : أحبُّ إلىَّ من أهلي ومالي .

وفي رواية أخرى . قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَلَمْ تُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، صُمْ وَأَفْطِرْ ، وَنَمْ وَمُمْ ، فَإِنَّ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَإِنَّ لَزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لَزَوْرِكَ^(۱) عَلَيْكَ حَقًّا . وَإِنَّ بِحَسَبِكَ^(۲) أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرًا مِثْلَهَا ، فَإِذَا ذَلِكَ صِيَامُ^(۳) الدَّهْرِ ! فَشَدَّدْتُ فَشَدَّدْتُ عَلَى ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً ، قَالَ : صُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَا تَزِدْ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَمَا كَانَ صِيَامُ دَاوُدَ ؟ قَالَ : نِصْفَ الدَّهْرِ^(۴) ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رِخْصَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

وفي أخرى قال : « أَلَمْ أُخْبِرْ : أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ ، وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ . »

(۱) الزور : الزائرون ، يقال : رجل زائر ، وقوم زور ، وزوَّار ، مثل مسافر وسفر وسفار ، وسورة زور أيضاً ، وزور - مثل نوَّم ونوَّح - زائرات صحاح
(۲) حسب هذا الأمر يحسبه : إذا كفاه . والباء في « بحسبك » زائدة ومعناه : أن صوم الثلاثة الأيام من كل شهر كافيك .

(۳) « فإذا ذلك » روى إذا بالتنوين ، وبلفظ « إذا » المفاجأة .

(۴) « نصف » بالنصب على القصة .

كلَّ ليلةٍ ؟ فقالتُ : بلى ، يا نبيَّ الله ، ولم أَرِدْ بذلك إِلَّا الْخَيْرَ ، وفيه
 قال : فصم صَوْمَ دَاوُدَ ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ - وفيه قال - : واقْرَأِ
 الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ . قال : قلتُ : يا نبيَّ الله ، إني أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ
 قال : فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِينَ . قال : فقالتُ : يا نبيَّ الله ، إني أُطِيقُ
 أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قال : فَاقْرَأْهُ فِي عَشْرٍ . قلتُ : يا نبيَّ الله ، إني أُطِيقُ
 أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قال : فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ ، لَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ . قال :
 فَشَدَّدْتُ فَشَدَّدَ عَلَيَّ ، وَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي
 لَعَلَّكَ يَطْوُلُ بِكَ عُمُرٌ . قال : فَصُرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا كَبُرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلْتُ رَخْصَةً
 نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

زاد مسلم « فَإِنَّ لَوْلَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

وفي أُخْرَى : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّكَ لَتَصُومُ النَّهَارَ ،
 وَتَقُومُ اللَّيْلَ ؟ قلتُ : نعم ، قال : إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمَتْ لَهُ الْعَيْنُ ^(١) ،
 وَنَفِهَتْ لَهُ النَّفْسُ ^(٢) ، لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ ، صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ صَوْمُ
 الدَّهْرِ كُلِّهِ . قلتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ صَوْمَ
 دَاوُدَ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى ^(٣) » .

(١) هجمت العين : إِذَا غَارَتْ ، وَدَخَلَتْ فِي نَفْرَتِهَا مِنَ الضَّعْفِ وَاللَّيْزِ .

(٢) نفهت : بَكَسَرَ الْفَاءَ ، إِذَا أُعْيِتْ وَكَلَّتْ . منه .

(٣) أَي إِذَا لَاقَى الْعَدُوَّ ، أَي لَا يَهْرَبُ مِنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ كَرْمَانِي .

وراد في رواية : « مَنْ لِي ^(١) بهذه يا نبي الله ؟ » .
وفي رواية نحوه ، وفيه « وَصُمُّ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا ، وَلَمْ
أَحْرُ تِسْعَةً - وفيه - فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا عَدَمَ مَنْ صَامَ
الْأَيْدَ - ثلاثاً » .

هذه روايات البخاري ومسلم . ووافقهما أبو داود على الرواية الأولى .
والنسائي على الأولى والثانية . وَالْفَاظُ لَهُمْ جَمِيعُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ وَتَتَّفِقُ الْمَعْنَى .
وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُ .

قال البخاري : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : « أُنْكَحَتِ أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ
حَسَبٍ ، وَكَانَ يَتَعَاهَدُ كَرَّتَهُ ، فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا ، فَيَقُولُ لَهُ : نَعَمْ ^(٢) » .

(١) أي من يكفل لي هذه الخصلة التي لداود عليه السلام ، لا سيما عدم
الفرار والصبر والثبات عند لقاء العدو .

(٢) الحسب : ما يعده الرجل من مفاخر آباءه ، ويقال : حَسْبُهُ دِينُهُ ، ويقال :
مَالُهُ ، وقيل : الحسب يكون في الرجل ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف منه .
والسكنة - بفتح الكاف وشد النون - امرأة الآن أو الأخ ، وبعل
المرأة زوجها : منه .

فإن قلت : أين الخصوص بالندح ؟
قلت : الخصوص محذوف ، قال المالكي في الشواهد : يضمن هذا الحديث ،
وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهراً ، وسبويه لا يجوز أن يقع التمييز بعد فاعله ،
إلا إذا أضمر الفاعل ، وأجازه المبرد ، وهو الصحيح ، وقوله : لم يظن : حال ، أو
هو الخصوص ، نحو نعم الجي جاء ، أو صفة ، أقوال ، ويحتمل أن يكون معناه :
نعم الرجل من بين الرجال ، والنكرة في الإثبات قد تفيد العموم ، كما قال =

الرَّحْلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فَرَاشًا ، وَلَمْ يَفْتَشْ لَنَا كَنْفًا مُذْ أَتَيْنَاهُ^(١) ،
فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :
أَلْقِنِي بِهِ . فَلَقِيْتَهُ بَعْدُ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَصُومُ ؟ قُلْتُ : كُلَّ يَوْمٍ . قَالَ :
وَكَيْفَ تَخْتِمُ ؟ قُلْتُ : كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : صُمْ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،
وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ . قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ،
قَالَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ . قَالَ : قُلْتُ : أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ،
قَالَ : أَفِطِرُ يَوْمَيْنِ وَصِمَ يَوْمًا . قَالَ : قُلْتُ : أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .
قَالَ : صُمْ أَفْضَلَ الصُّومِ : صَوْمَ دَاوُدَ : صِيَامَ يَوْمٍ ، وَإِفْطَارَ يَوْمٍ ،
وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيَالٍ مَرَّةً ، قَالَ : فَلَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَلِكَ : أَنِّي كَبِرْتُ وَضَعُفْتُ ، وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ
أَهْلِهِ السُّبْعَ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ ، وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ يَعْرِضُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، لِيَكُونَ
أَخَفَ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ : وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَّقَوِيَ أَفْطَرَ أَيَّامًا ، وَأَحْصَى ، وَصَامَ

= الزمخشري : في قوله تعالى (علمت نفس ما أحضرت) أو أن يكون من باب
التجريد ، كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا : فقال ، نعم الرجل
المجرد من كذا فلان .

(١) لم يفتش لنا كنفاً : الكنف : الجانب ، والستر ، أرادت أنه لم يقربها ،
ولم يستعلم عن حالها خفيت عنه منه .

والمعنى لم يضاجعنا حتى يحتاج أن يفتش عن موضع قضاء حاجته . تعنى أنه
قَوَّامٌ بِاللَّيْلِ صَوَّامٌ بِالنَّهَارِ .

مثلهنَّ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتْرُكَ شَيْئًا فَارِقًا عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وروايةُ النَّسَائِيَّ قَالَ : « زَوَّجَنِي أَبِي أُمْرَأَةً ، فجاء يزورُنَا ، فقال :
كيف تَرَيْنَ بَعْلَكَ ؟ قالت : نعم الرجلُ . لا ينام الليلُ ، ولا يَفْطِرُ
النَّهارَ ، فوقع بي وقال : زَوَّجْتُكَ أُمْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فمَضَلْتُهَا ^(١) ،
قال : فمضت لا ألتفتُ إلى قوله ، ممَّا عندي من الْقُوَّةِ . الاجتهادُ ،
فبلغ ذلك النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فقال : لَكِنِّي أَنَا أَقُومُ وَأَنَامُ ،
وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ ، فقمُ ونمُ . وصُمُ وَأَفْطِرُ . وذكر الصومَ نحو مَا تَقَدَّمَ ،
وقال : اقرأ القرآنَ في شهرٍ . ثم انتهى إلى خمس عشرة ، وأنا أقول :
أنا أقوى من ذلك . »

وأخرجه مثل رواية البخاري ، ولم يذكر فيه القراءة .
وأخرج الترمذي طرفًا من هذه الروايات ، وهو قوله : « أَفْضَلُ
الدَّيُّومِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ ، كان يصومُ يومًا وَيُفْطِرُ يومًا ، ولا يَفِرُّ
إِذَا لَاقَى »

ولقلة ما أخرج منه لم نعلم عليه علامته .
وسيجي ذكره مع باقي روايات هذا الحديث ، في كتاب الصوم
من حرف الصاد .

(١) وقع لي فلان : إذا لامك وعنفك . وأما وقعت فيه : فهو من الوقعة ،
وهي الغيبة ، و « المضل » المنع والتعطيل من حقوق الزوجية ، والمراد : أنك لم
تعاملها معاملة الأزواج لذاتهم ، ولم تخلفها من عقدة نكاحك ، لتصرف في
نفسها كما تريد .

وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي هذا الحديث مختصراً جامعاً ، فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنَّ أَحَبَّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ : صِيَامُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ : صَلَاةُ دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا » .

(ف خ م ط د ن س - عائشة رضي الله عنها) قالت : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم حصيرٌ ، وكان يُحَجِّرُهُ بِاللَّيْلِ ^(١) فَيُصَلِّي فِيهِ ، وَيَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ ، فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ ، فَيُجْعَلُ النَّاسُ يَتُوبُونَ ^(٢) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، حَتَّى كَثُرُوا ، فَأَقْبَلَ ، فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ ^(٣) حَتَّى تَمْلُوا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ ، وَإِنْ قُلْتُ » .

(١) حَجَّرَهُ يُحَجِّرُهُ - بضم الياء وفتح الحاء وكسر الجيم المشددة - : أى يتخذهُ حُجْرَةً وَنَاحِيَةً يَنْفَرِدُ فِيهَا مِنْهُ .

(٢) يَتُوبُونَ : أى يرجعون إليه ويجمعون عنده . مِنْهُ .

(٣) المراد بهذا الحديث : أن الله لا يملُّ أبداً ، سواء ملَّتم أو لم تملوا ، فجرى مجرى قولهم : حتى يشيب الغراب ويبيض القار .

وقيل معناه : أن الله لا يطرَحُكم حتى تتركوا العمل له ، وتزهدوا في الرغبة فيما عنده ، فسمى الفعلين مللاً ، وكلاهما ليس بملال ، كعادة العرب في وضع الفعل موضع الفعل إذا وافق معناه ، نحو قوله :

وكذاك الدهرُ يُودِي بالرجال

ثم أضحوا لَمِبَ الدهر بهم

فجعل إهلاكه إياهم لعباً .

زاد في رواية « وكان آل محمد إذا عملوا عملاً أثبتوه » .
وفي رواية قال . « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ : أَيُّ
الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ أَذْوَمُهُ وَإِنْ قُلَّ » .

= وقيل معناه : أن الله لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله ، فسُئِلَ فعل الله
مللاً ، وليس بملل ، على جهة الازدواج كقوله تعالى (۲ : ۱۹۴) فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه) وكقوله تعالى (۴۲ : ۴۰) وجزاء سيئة سيئة مثلها) وهذا شائع في
العربية ، وكثير في القرآن .

وقال الحافظ في فتح الباري : قوله « إن الله لا يمل حتى تملوا » هو بفتح الميم
في الموضعين ، والملال : استثقال الشيء ، ونفور النفس عنه بعد محبته . وهو محال
على الله تعالى باتفاق . قال الإسماعيلي ، وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا
على جهة المقابلة اللفظية مجازاً ، كما قال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ونظائرها ،
قال القرطبي : وجه مجازة : أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن قطع العمل مللاً ،
عبر عن ذلك بالملال ، من باب تسمية الشيء باسم سببه .

وقال الهروي ، معناه : لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله ، فترهّدوا في
الرجبة إليه . وقال غيره معناه : لا يئنهى حقّه عليكم في الطاعة ، حتى
يئنهى جهدهم .

وهذا كله بناء على أن « حتى » على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها
من المفهوم .

وجاء بعضهم إلى تأويلها ، فقيل معناه : لا يملّ الله إذا ملّتم ، وهو
مستعمل في كلام العرب يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار ، وحتى يشيب
الغراب ، ومنه قولهم في البليغ : لا ينقطع حتى ينقطع خصومه ، لأنه لو انقطع =

زاد في رواية « وأكلفوا^(١) من العمل ما تطيقون » .
وفي رواية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سدّدوا^(٢) »

= حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية ، وهذا المثال أشبه من الذي قبله ، لأن شيب الغراب ليس ممكناً عادة ، بخلاف الملل من العابد .

وقال المازري : قيل : إن « حتى » هنا بمعنى الواو . فيكون التقدير : لا يمل وتملون ، فنفى عنه الملل ، وأثبتته لهم .

قال : وقيل : « حتى » بمعنى حين ، والأول أليق ، وأجرى على القواعد وأنه من باب المقابلة اللفظية .

ويؤيده : ما وقع في بعض طرق حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ « أكلفوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل الثواب حتى تملوا من العمل » لكن في إسناده موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف .

وقال ابن حبان في صحيحه : هذا من ألفاظ التعارف ، التي لا يتبهاً للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأي في جميع المشابه .
(١) قوله : « وأكلفوا من الأعمال » بألف وصل وفتح اللام على الصواب ، يقال : كلفتُ بالشئ : كلفاً أولت به ، وروى بألف القطع ، ولام مكسورة ، ولا يصح عند اللغويين .

فإن قلت : « ما يطيقون » فيه إشارة إلى بذل المجهود ، وغاية السعى ، وهو خلاف المقصود من السياق .

قلت : المراد ، ما تطيقون عليه دائماً . ولا تعجزون عنه في المستقبل .
(٢) سدّدوا : اقصدوا السداد من الأمر ، وهو الصواب . من قولهم : سدّد السهم : إذا تحرى الهدف .

وَقَارِبُوا^(١)، وَاَعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يُدْخِلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، أَدْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ^(٢) .

زاد في أخرى « وَأَبْشِرُوا ، قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ^(٣) بِغَفِيرَةٍ وَرَحْمَةٍ » .

هذه روايات البخاري ومسلم .

وللبخاري والموطأ ، قالت : « كَانَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ » .

ولمسلم : « كَانَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ » .
وكانت عائشة إذا عَمِلَتِ الْعَمَلَ أَزَمَّتُهُ .

وفي رواية الترمذي قال : « سُئِلَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتَا : مَا دِيمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلَّ » .
وفي رواية أبي داود : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

(١) اطلبوا المقاربة . وهي القصد في الأمر الذي لا غلوف فيه ولا تقصير منه .
(٢) قوله « إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ » تَغَمَّدَ : بِالْمَعْجَمَةِ قَبْلَ الْمِيمِ وَالْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا ، وَيُقَالُ : تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ، إِذَا سَتَرَهُ بِهَا .

فإن قلت : هذا الاستثناء متصل من قبيل قوله تعالى (٤٤ : ٥٦) لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) .

تغمد الله برحمته : إِذَا غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْغَمْدِ الَّذِي هُوَ قَرَابُ السَّيْفِ . كَأَنَّهُ جَعَلَ رَحْمَتَهُ لَهُ غَمْدًا سَتَرَهُ بِهَا وَغَشَاهُ مِنْهُ .

« أَكْلِفُوا مِنْ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ. فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، وَإِنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ ، وَكَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ » .

وفى أخرى له قال : « سَأَلْتُ عَائِشَةَ : كَيْفَ كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ هَلْ كَانَ يَخْصُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ ؟ قَالَتْ : لَا ، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً ^(١) ، وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَطِيعُ ؟ » .

وفى روايةٍ لِلنَّسَائِيِّ قَالَتْ : « كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَصِيرَةٌ يَنْسُطُهَا ، وَيَحْتَجِرُهَا بِاللَّيْلِ ، فَيُصَلِّي فِيهَا ، فَفُطِنَ لَهُ النَّاسُ ، فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ الْحَصِيرَةُ ، فَقَالَ : أَكْلِفُوا مِنْ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، فَإِنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ ، ثُمَّ تَرَكَ مُصَلَّاهُ ذَلِكَ ، فَمَا عَادَ لَهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَكَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ » .

(بخ م س - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ . قَالُوا : وَلَا أَنْتَ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلِ وَرَحْمَةٍ » .

هذا للبخارى

وزاد مسلم « وَلَكِنْ سَدُّوا » فى بعض طرقه

(١) الديمة : المطر الدائم فى سكون ، شبهت عمله فى دوامه مع الاقتصاد

بديمة المطر منه .

وفي أخرى لمسلم . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « قَارِبُوا وَسَدِّدُوا ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ . قالوا :
 ولا أنت ؟ قال : ولا أنا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ .
 وللبخاري مثلاً ، إلى قوله « بِرَحْمَةٍ » وزاد « سَدِّدُوا وَقَارِبُوا ،
 وَاعْدُوا ^(۱) وَرَوْحُوا مَوْشِيًا مِنَ الدَّلْجَةِ ^(۲) ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ ^(۳) تَبَاغُوا »
 وفي أخرى للبخاري والنسائي قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم « إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ ^(۴) ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ،

(۱) الغدوة : الخروج بُكْرَةً ، وَالرَّوَّاح : المود عشيّاً ، والمراد : اعملوا
 أطراف النهار وَقْتًا وَقْتًا منه .

(۲) الدَّلْجَةُ : بضم الدال . سير الليل كله والإدلاج - بسكون الدال -
 سير أوله . وبالتشديد : السير آخره .

(۳) « القصد » المدل في الفعل والقول ، والوسط بين الطرفين منه .
 وهما منصوبان على الإغراء : أى الزموا الطريق القصد ، أى
 المستقيم رزكشى .

القصد : أى الزموا الوسط ، والاستقامة تباعوا المنزل الذى هو مقصدم ،
 شبه المدين بالمسافرين ، يقول : لا تستوعبوا الأوقات كلها بالسير ، بل اغتنموا
 أوقات نشاطكم ، وهو أول النهار وآخره ، وبعض الليل ، وارحموا أنفسكم فيما بينها ،
 لئلا ينقطع بكم ، قال تعالى (۱۷ : ۷۸) أقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل)
 (۴) اليسر : ضد العسر ، أراد به التسهيل فى الدين ، وترك التشديد ،
 والمشادة : مفاعلة من الشدة : أى لن يغلب ، ولن يعادى أحد الدين
 إِلَّا غَلَبَهُ منه .

فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا ، وَأَبْشِرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْغُدُوءِ وَالرَّوْحَةِ ، وَشَيْءٍ
مِنَ الذَّلْحَةِ .

(رم - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُدْخِلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ ، وَلَا
يُخْرِجُهُ ^(۱) مِنَ النَّارِ ، وَلَا أَنَا ، إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : « قَارِبُوا وَسَدِّدُوا ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُو مِنْكُمْ
أَحَدٌ بِعَمَلِهِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا أَنْتَ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ
يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(فح م - أنس بن مالك رضى الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا » .

وَفِي رَوَايَةٍ : « وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(د - سهل بن أبي أمامة رضى الله عنهما ^(۲)) أَنَّهُ « دَخَلَ هُوَ وَأَبُوهُ

(۱) الإجارة : الإعانة والنصرة . والمراد منها هنا : الابعاد عن النار .

(۲) وأبو أمامة هذا مشهور بكنيته ، واسمه أسعد بن سهل بن حنيف
الأنصاري ، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل وفاته بعامين ،
وَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لَهُ ، وَسَمَاهُ بِاسْمِ جَدِّهِ أَبِي أُمِّهِ أَبِي أُمَامَةَ أَسْعَدُ
ابْنُ زُرَّارَةَ ، وَكَتَبَهُ بِكُنْيَتِهِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْجِلَّةِ مِنَ الطُّلَاءِ ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ
بِالْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا وَلَا صَحْبِهِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ :
وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِإِدْرَاكِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَوْلَدِهِ ، وَهُوَ مَاشِرُ طَنَاهُ .

وَيَعَدُ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ كَمَا فِي الْاِسْتِيعَابِ .

عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ ، فِي زَمَانِ عُمرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَهُوَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِذَا هُوَ يُصَلِّي صَلَاةً خَفِيفَةً دَقِيقَةً ، كَأَنَّهَا صَلَاةُ مُسَافِرٍ ،
أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، أَرَأَيْتَ هَذِهِ الصَّلَاةَ ^(۱)
الْمَكْتُوبَةَ ، أَوْ شَيْءَ تَنَقَّلْتَهُ ؟ قَالَ : إِنَّهَا لِلْمَكْتُوبَةِ ، وَإِنَّهَا لَصَّلَاةُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَخْطَأْتُ إِلَّا شَيْئًا سَهَوْتُ عَنْهُ ، ثُمَّ
قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ
فَيُشَدِّدَ عَلَيْكُمْ ، فَإِنَّ قَوْمًا شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَشَدَّدَ عَلَيْهِمْ ، فَتَلَّكَ
بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارِ ، رَهْبَانِيَّةً ^(۲) ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ
ثُمَّ غَدَا مِنْ الْغَدِ . فَقَالَ : أَلَا نَرْكَبُ لِنَنْظُرَ وَنَعْتَبِرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَرَكَبُوا
جَمِيعًا ، فَإِذَا هُمْ بِدِيَارٍ بَادٍ أَهْلِهَا ^(۳) وَانْقَضَوْا وَفَنَوْا ، خَاوِيَةً ^(۴) عَلَى
عُرُوشِهَا ^(۵) ، فَقَالَ : تَعْرِفُ هَذِهِ الدِّيَارَ ؟ فَقَالَ : مَا أَعْرِفُنِي بِهَا وَبِأَهْلِهَا ،

(۱) أَيْ خَفِيفَةً لَا إِطَالَةَ فِيهَا مَمْلَةٌ ، وَلَا تَكْلَفَ وَلَا رِيَاءَ . مِنْهُ .

(۲) الرَّهْب : تَرْكُ الْمَلَاذِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَالْمَنْكَحِ وَالْمَكْنِ
الْحَلَالِ ، وَالْإِنْقِطَاعِ فِي الصَّوَامِعِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ رَهْبَانُ النَّصَارَى ، وَابْتِدَاعُهَا : فَعْلُهَا
مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرَعَهَا اللَّهُ لَهُمْ .

(۳) بَادِ الْقَوْمِ : إِذَا هَلَكُوا وَانْقَضَوْا . مِنْهُ .

(۴) خَاوِيَةُ الْبَيْتِ : إِذَا سَقَطَ ، أَوْ خَلَا مِنْ سَاكِنِيهِ . مِنْهُ .

(۵) عَرِيشُ الْبَيْتِ : سَقْفُهُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْبَيْتَ إِذَا سَقَطَ سَقَطَ بَعْضُهُ عَلَى
بَعْضٍ ، وَأَصْلُ ذَلِكَ : أَنَّ يَسْقُطُ السَّقْفُ ، ثُمَّ تَسْقُطُ الْحِيطَانُ عَلَيْهِ . مِنْهُ .

هؤلاء أهل ديار أهلكهم البغي^(١) والحسد ، إن الحسد يُطْفئ نور الحسنات ، والبغي يصدق ذلك أو يكذبه ، والعين تزني ، والكف والقدم والجسد واللسان ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه .
أخرجه أبو داود .

(بخ د س - أنس بن مالك رضى الله عنه) قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، فإذا حبل ممدود بين السَّاريتين ، فقال : ما هذا الحبل ؟ قالوا : حبل زينب ، فإذا فترت^(٢) تعلق به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا ، حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا فتر فليقم . »

هذه رواية البخارى والنسائي .

وفي رواية أبي داود : « ما هذا الحبل ؟ فقيل : يا رسول الله ، حنّة بنت جحش^(٣) تصلّى . فإذا أغيّت تعلق به ، فقال : حلوه ، لتصلّى ما أطاقت ، فإذا أغيّت فلتجلس . »

وفي رواية له ، قالوا : « زينب تصلّى ، فإذا كسأت ، أو فترت أمسكت به ، فقال : حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا كسل أو فتر فليقم . »

(١) البغي : مجاوزة الحد في الظلم والتعدى منه .

(٢) الفتور : ضد النشاط والخفة .

(٣) هي أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش رضى الله عنهما .

(ف م ط س - عائشة رضی اللہ عنہا) قَالَتْ : « كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : فُلَانَةٌ ، لَا تَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا ، قَالَ : مَنَ ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَنْعَمَالِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

وَفِي أُخْرَى يُسَلِّمُ : « أَنَّ الْحَوْلَاءَ بِنْتَ تُوَيْتٍ ^(۱) مَرَّتْ بِهَا ، وَعِنْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَنَامُ اللَّيْلَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَنَامُ اللَّيْلَ ؟ خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَمُ اللَّهُ حَتَّى تَسْأَمُوا » .

وَأَخْرَجَهُ الْمُوطَّأُ مُرْسَلًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ « أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَمِعَ امْرَأَةً مِنَ اللَّيْلِ تُصَلِّي ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قِيلَ : الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ ، فَكَرِهَ ذَلِكَ ، حَتَّى عُرِفَتِ الْكَرَاهِيَّةُ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، أَكَلِفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ » .

(۱) الحولاء بنت تُوَيْت - بضم التاء فوقها نقطتان - بن حبيب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية ، هاجرت إلى المدينة . وكانت كثيرة العبادة ، اهـ من أسد الغابة .

(ت - أبو هريرة رضى الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ شِرَّةً ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ »^(١) ، فَإِنْ صَاحَبَهَا سَدَدٌ وَقَارَبَ فَأَرْجُوهُ ، وَإِنْ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ فَلَا تَعُدُّوهُ .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .

(خ ت - أبو مجنفه رضى الله عنه) قَالَ . أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) « الشرة » النشاط ، ويقال : شرة الشباب : أوله .
وقال القاضى : الشَّرَّةُ بكسر الشين والتشديد : الحرص على الشيء والنشاط فيه ،
و « صاحبها » فاعل دل عليه ما بعده ، ونظيره قوله تعالى (٩ : ٦) وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
المشركين استجارك)

والمعنى : أن من قصد فى الأمور ، وسلك الطريق المستقيم ، واجتنب جانبى
إفراط الشرة ، ونعربط الفترة فارجوه ، ولا تلتفتوا إلى شهرته فيما بين الناس ،
واعتقادهم فيه .

وقال الطيبي : ذهب إلى أن «إن» الشرطية الثانية من تنمة الأولى ، فلعل الظاهر
أن تكون مثلها فى الاستقلال ، فيكون تفصيلا لذلك الجمل ، فان قوله « لكل
شيء شرة الخ » معناه : أن لكل شيء من الأعمال الظاهرة ، والأخلاق الباطنة
طرفين ، إفراطاً وتفریطاً ، فالحمود هو القصد بينهما ، فإن رأيتم أحداً يسلك سبيل
القصد فارجوه أن يكون من الفائزين ، ولا تقطعوا له ، فإن الله هو الذى يتولى
السرائر ، وإن رأيتموه يسلك سبيل الإفراط والغلو حتى يشار إليه بالأصابع ، فلا
تثبتوا القول فيه بأنه من الخائبين ، فإن الله هو الذى يطلع على الضمائر .

ويؤيد هذا التأويل : الحديث الذى يليه ، والاستثناء فيه ، وترك القسم
الثالث ، ولم يذكره لظهوره .

بَيْنَ سَلَمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، فزارَ سَلَمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، فرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً ، فقالَ لها : ما شَأْنُكَ ؟ فقالتُ : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجةٌ في الدنيا ، فجاءَ أبو الدرداء ، فصنعَ له طعاماً ، فقالَ له : كُلْ ، فَإِنِّي صَائِمٌ ، قالَ : ما أنا بآكلٍ حتَّى تأْكُلَ ، فأكلَ ، فلَمَّا كانَ اللَّيْلُ ذهبَ أبو الدرداء يقومُ ، فقالَ : نَمْ ، فنامَ ، ثُمَّ ذهبَ يقومُ ، فقالَ : نَمْ ، فلَمَّا كانَ من آخر اللَّيْلِ ، قالَ سَلَمَانُ : قُمْ الْآنَ ، فَصَلِّياً ، فقالَ له سَلَمَانُ : إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فذكرَ ذلكَ له ، فقالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صدَقَ سَلَمَانُ .

أخرجه البخاريُّ والترمذيُّ .

وزادَ الترمذيُّ فيه « وَلِضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

(ص ٢ - منظر بن الربيع الأسدي رضي الله عنه) وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَقِيتَنِي أَبُو بَكْرٍ . فَقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : نَافِقٌ ^(١) حَنْظَلَةُ ، قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ !

(١) النفاق : ضد الإخلاص ، وأراد به في هذا الحديث : إنني في الظاهر إذا كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم أخلصت ، وإذا انفردت عنه رغبت في الدنيا ، وتركت ما كنت عليه ، فكأنه نوع من الظاهر والباطن ، وما كان يرضى أن يسامح به نفسه ، وكذلك كانت الصحابة رضي الله عنهم ، يؤاخذون أنفسهم بأقل الأشياء . منه .

ما تقول؟ قال: قلت: نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم،
 بذكرنا بالنار والجنة كأننا رأى عين^(۱). فإذا خرجنا من عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم، عافسنا^(۲) الأزواج والأولاد، والضيقات^(۳)،
 ونسينا كثيراً، قال أبو بكر رضى الله عنه: فوالله إنا لنلقى مثل
 هذا، فانطلقت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم، فقلت: نافق حنظلة يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: ما ذاك؟ قلت: يا رسول الله نكون عندك تذكرونا
 بالنار والجنة، كأننا رأى عين، فإذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج
 والأولاد والضيقات، ونسينا كثيراً. فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم: والذي تقسى بيده، لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي
 الذكر، لصاغتكم الملائكة على فرشكم، وفي طرقتكم، ولكن
 يا حنظلة ساعة وساعة - ثلاث مرار - .

(۱) يقال: جعلت الشيء رأى عينك: أى بمرأى منك، وهو منصوب
 بإضمار فعل « يرى » منه .

(۲) العافسة: المعالجة والممارسة والملاعبة والمخالطة .

(۳) فى الحديث « أفسد الله عليه ضيعته » قال الهروى فى الغريبين :
 ضيعة الرجل : ما يكون منه معاشه : من صناعة أو تمل أو غلة أو غيرها ، كذلك
 أسمعيه الأزهرى ، قال : شمر : ويدخل فيها الحرفة والتجارة .
 يقال : ما ضيعتك ؟ فتقول : كذا .

وفي رواية قال : « كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ النَّارَ ، ثُمَّ جِئْتُ إِلَى الْبَيْتِ ، فَضَاحَكْتُ الصَّبِيَّانَ ، وَلَاعَبْتُ الْمَرْأَةَ ، فَخَرَجْتُ ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : وَأَنَا قَدْ فَعَلْتُ مِثْلَ مَا تَذَكَّرُ ، فَاقِينَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَافَقَ حَنْظَلَةُ ، فَقَالَ : مَهْ ؟ فُحْدِثْتَهُ بِالْحَدِيثِ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَأَنَا فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ . فَقَالَ : يَا حَنْظَلَةُ ، سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ ، لَوْ كَانَتْ قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عِنْدَ الذِّكْرِ لَصَاحَتْكُمْ الْمَلَائِكَةُ ، حَتَّى تُسَلَّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّرِيقِ » .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ

إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ « سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ ، سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ » .

وَاقْتَصَرَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْهُ عَلَى طَرَفٍ يَسِيرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَوْ أَنَّكُمْ تَكُونُونَ كَمَا تَكُونُونَ عِنْدِي ، لَأُظْلِمْتُكُمْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا » .

(ط - مالك بن أنس رحمه الله) بلغه : أَنَّ عَائِشَةَ « كَانَتْ تُرْسِلُ إِلَى أَهْلِهَا بَعْدَ الْعَتَمَةِ ، فَتَقُولُ : أَلَا تُرِيحُونَ الْكِتَابَ ؟ » .
أَخْرَجَهُ الْمُوطَّاءُ .

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَجَدْتُهَا فِي كِتَابِ رَزِينٍ ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْأَصُولِ (ابن عباس رضي الله عنهما) قَالَ : « كَانَتْ مَوْلَاةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، خُبِرَ عَنْهَا : أَنَّهَا تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ، فَقَالَ

رسول الله صلى الله عليه وسلم : لِكُلِّ عَامِلٍ شِرَّةٌ ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ ، فَمَنْ صَارَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ اهْتَدَى ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَقَدْ ضَلَّ ^(۱) .

(معاذ بن جبل رضى الله عنه) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَنْ يُنْجِيَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ قَالُوا : وَلَا أَنْتَ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ ، فَسَدُّوا ، وَقَارِبُوا ، وَاغْدُوا ، وَرُوحُوا ، وَشَيْئًا مِنَ الدُّلْجَةِ ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ الْقَصْدَ ، تَبَلَّغُوا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ قَلَّ ، فَاكْتَفَوْا مِنْ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُ حَتَّى تَمَلُّوا » .

(أبو هريرة رضى الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « خَيْرُ ^(۱) الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا » .

(۱) ذكره الحافظ عبد العظيم المنذرى فى الترهيب من ترك السنة عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، وفيه « من كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك » وقال : رواه ابن أبي عاصم وابن حبان فى صحيحه ، ورواه ابن حبان أيضاً من حديث أبي هريرة .
(۲) معناه : أن كل خصلة محمودة ؛ فإن لها طرفين مذمومين ، مثل السخاء وسط بين البخل والتبذير . والشجاعة ، وسط بين الجبن والتهور ، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم ، وتجنبه بالتعزى منه ، والتباعد عنه ، فكل ما ازداد منه ، فقد ازداد منه تقرباً ، وأبعد الجهات والأماكن والمقادير من كل طرفين ، فإنما هو وسطها ، لأن الوسط أبعد الجهات من الأطراف ، وهو غاية البعد عنها ، فإذا كان الوسط قد تعدى عن الأطراف المذمومة بقدر الإمكان ، فلهذا كان خير الأمور أوسطها منه .

الكتاب الثالث

في الأمانة

(ف م ت - مزينة بن الإمام رضي الله عنه) قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثين^(١) ، فرأيت أحدهما . وأنا أنتظر الآخر (١) قوله « حديثين » أى فى باب الأمانة ، إذ له أحاديث كثيرة ، وأولها : فى نزول الأمانة ، وثانيتها : فى رفعها .

« والجذر » بفتح الجيم ، وقيل : بكسرهما وسكون المعجمة الأصل ، أى كانت لهم بحسب الفطرة ، وحصلت لهم بالكسب أيضاً بسبب الشريعة .
« والوكت » بفتح الواو وإسكان الكاف وبالشدة : الأثر اليسير ، وقيل : السواد اليسير ، وقيل : اللون المحدث المخالف للون الذى كان قبله .
« والمجل » بفتح الميم وسكون الجيم وفتحها : هو النفط الذى يحصل فى اليد من العمل بفأس ونحوه ، ونَفِطَ - بكسر الفاء - والضمير راجع إلى الرجل ، ولم يؤثرت باعتبار العطف .

« ومفتقراً » مفتعلاً من الانتقار : وهو الارتفاع ، ومنه المنبر ، لارتفاع الخطيب عليه .

« والأمانة » المتبادر منها إلى الذهن : هو ضد الخيانة ، وقيل : المراد منها هو الأوامر والشرائع الإلهية . وحاصله : أن القلب يخلو عن الأمانة ، بأن يزول عنه شيئاً فشيئاً ، فإذا زال جزء منها زال نورها ، وخلفه ظلمة كالوكت ، وإذا زال الشيء آخر صار كالمجل ، وهو أثر محكم لا يكاد يزول إلا بعد مدة ، وهذه الظلمة فوق التى قبلها ، ثم شبه زوال ذلك النور بعد ثبوته فى القلب وخروجه منه ، وإعتاب الظلمة إياه : بجمر تدخرجه على رجلك حتى يؤثر فيها : ثم يزول الجمر ، ويبقى النفط كرماني .

حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ . ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ قَالُ : يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ ، فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ ؛ فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلُ أَثَرِ الْوَكْتِ ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ ، فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ ؛ فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلُ أَثَرِ الْمَجْلِ ، كَجَبْرِ دَحْرَجَتِهِ عَلَى رِجْلِكَ فَتَفِطُ ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ ^(١) حَصَى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ - فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ ، حَتَّى يُقَالَ : إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا ، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ : مَا أَجْلَدَهُ ، مَا أَظْرَفَهُ ، مَا أَغْقَلَهُ ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، وَلَقَدْ آتَى عَلَى زَمَانٍ وَمَا أَبَالَى أَيْكُمْ بَايَعْتُ ^(٢) ، لِيَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيُرِدَّ نَهْ عَلَى دِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ

(١) أَى حَذِيفَةٌ .

(٢) قَوْلُهُ « أَيْكُمْ بَايَعْتُ » وَمَعْنَى الْمُبَايَعَةِ هُنَا : الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ الْمَعْرُوفَانِ ، أَى كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ فِي النَّاسِ ، فَكُنْتُ أَقْدِمُ عَلَى مَعَامَلَةٍ مِنْ اتَّفَقَ ، غَيْرَ بَاحِثٍ عَنْ حَالِهِ ، وَثَوَقًا بِأَمَانَتِهِ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَدِينُهُ يَمْنَعُهُ مِنَ الْخِيَانَةِ ، وَيَحْمِلُهُ عَلَى آدَاءِ الْأَمَانَةِ . وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَسَاعِيهِ - وَهُوَ الَّذِي يَسْعَى لَهُ ؛ أَى الْوَالِي عَلَيْهِ - يَقُومُ بِالْأَمَانَةِ فِي وِلَايَتِهِ فَيَنْصِفُنِي ، وَيُسْتَخْرِجُ حَتَّى مِنْهُ ، وَكُلٌّ مِنْ وَلِيِّ شَيْئًا عَلَى قَوْمٍ فَهُوَ سَاعِيهِمْ ، مِثْلُ سَعَاةِ الزَّكَاةِ . وَأَمَّا الْيَوْمُ فَقَدْ ذَهَبَتِ الْأَمَانَةُ ، فَلَسْتُ أَثِقُ الْيَوْمَ بِأَحَدٍ أَتَمَنَّهُ عَلَى بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ ، إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا ، يَعْنِي أَفْرَادًا مِنَ النَّاسِ قَلَائِلُ .

قَالُوا : حَمَلُ الْمُبَايَعَةِ عَلَى بَيْعَةِ الْخِلَافَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ التَّحَالُفِ فِي أُمُورِ الدِّينِ =

نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لِيُرُدَّنْهُ عَلَى سَاعِيهِ ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ

(ر - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ . فَقَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : سَمِعَ مَا قَالَ . فَكَرِهَ مَا قَالَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ لَمْ يَسْمَعْ ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ ؟ فَقَالَ : هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِذَا صُيِّتَ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ . قَالَ : كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ ^(١) فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

= خطأ ، لأن النصراني لا يعاقد عليها ولا يبايع .

فإن قلت : رفع الأمانة ظهر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما وجه قول حذيفة « وأنا أنتظر الآخر » ؟

قلت : هذا الرفع بحيث يبقى أثرها مثل الجمل ، ولا يصح الاستثناء . بمثل « فلا فلاناً وفلاناً » وهذا الحديث من أعلام النبوة . كرماني .

يعني أن المسلمين كانوا مهتمين بالإسلام ، فيحتفظون بالصدق والأمانة ، والولاية ذرو عدل ، فما كنت أبالي من أعامل ، وإن كان مسلماً رده إلى بالخروج عن الحق علمه بمقتضى الإسلام ، وإن كان غير مسلم أنصفني منه عامله . منه

(١) وسد : بمعنى أسند ، أي ولي أمر الناس من ليس عنده من الحكمة والرشد والساد ما عند غيره ممن لم يول - بأن كانت الولاية بالوراثة أو الشفاعة محابة ، أو بأن لم يكن في الناس رشيد .

(ت د - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّعَمَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

(د - يوسف بن ماهك - تابعي مكي - رحمه الله) قال : « كُنْتُ أَكْتُبُ لِفُلَانٍ نَفَقَةَ أَيْتَامٍ كَانَ وَلِيَّهُمْ ، فَمَالَطُوهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَأَدَّاهَا إِلَيْهِمْ ، فَأَدْرَكْتُ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِثْلَهَا ، قَالَ : قُلْتُ : اقْبِضِ الْأَلْفَ الَّذِي ذَهَبُوا بِهِ مِنْكَ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّعَمَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

(ف م د س - أبو موسى الأشعري رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا ، طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ : أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ » .

هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود .

ورواية النسائي قال : « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا - وَقَالَ : الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ : أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ »

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ .

الكتاب الرابع

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان ، فقام إليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، قال : قد ترك ما هنالك »^(۱) ، فقال أبو سعيد : أمّا هذا فقد قضى ما عليه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

هذه رواية مسلم .

ورواية الترمذي مثلها ، إلا أنه قال : « فقام رجل ، فقال : يا مروان ، خالفت السنة . فقال : يا فلان ، ترك ما هنالك » .

وفي رواية أبي داود « قال : يا مروان ، خالفت السنة ، أخرجت المنبر في يوم عيد ، ولم يكن يخرج فيه ، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة ، فقال أبو سعيد : من هذا ؟ فقالوا : فلان بن فلان ، فقال : أمّا هذا فقد قضى ما عليه .. وذكر الحديث » .

وفي رواية النسائي ، لم يذكر العيد والخطبة ، وهذا لفظه : أن

(۱) ترك ما هنالك : أى ترك ما تعرفه من السنة التى قد أنكرت

محالفتى لها منه

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى منكم منكراً فغيره بيده فقد برى ، ومن لم يستطع أن يغيره بيده فغيره بلسانه فقد برى ، ومن لم يستطع أن يغيره بلسانه فغيره بقلبه فقد برى ، وذلك أضعف الإيمان » .

(م - عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلى ، إلا كان له من أمته حواريون ^(۱) ، وأصحاب يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنها ^(۲) تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو

(۱) الحواري : الناصر ، والمختص بالرجل والمصافى له ، ومنه الحواريون .

أصحاب المسيح عليه السلام منه

والحواريون المذكورون : اختلف فيهم ، فقال الأزهري وعبد الله بن مسعود : هم خالص الأتباع وأصفىؤهم ، والخلصاء الذين تقوا من كل عيب ، وقال غيرهم : هم أنصارهم ، وقيل : المجاهدون ، وقيل : الذين يصلحون للخلافة بعدهم .

(۲) الضمير في « إنها » هو الذي يسميه النحويون : ضمير القصة والشأن ،

ومعنى « تخلف » : تحدث ، وهو ضم اللام ، وأما « الخلف » فمعنى الخلف ، وهو جمع خلف بإسكان اللام ، وهو الخلف بشر ، وأما فتح اللام فهو الخلف بغير ، هذا هو الأشهر ، وقال جماعة من أهل اللغة ، منهم أبو زيد ، يقال : كل واحد منها بالفتح والإسكان ، ومهم من جوار الفتح في الشر ، ولم يخبر بالإسكان في

الخبر نووى

مؤمن ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل . قال أبو رافع :
فحدثني عبد الله بن عمر ، فأنكره علي ، فقدم ابن مسعود فنزل
بقناة^(۱) . فاستبغني إليه ابن عمر يعود ، فانطلقت معه ، فلما جلسنا
سألت ابن مسعود عن هذا الحديث ؟ فحدثني كما حدثته ابن عمر .
أخرجه مسلم .

(د ت - وغه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أول
مادخل النقص على^(۲) بني إسرائيل : أنه كان الرجل يلقى الرجل ،
فيقول له : يا هذا اتق الله ، ودع ما تصنع ، فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه
من الغد ، وهو على حاله ، فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه
وقعيده ، فلما فعلوا ذلك : ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قال :
(۵ : ۷۸-۸۰ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى

(۱) قوله : فنزل بقناة - هكذا هو في بعض الاصول المحققة بقناة : بالقاف
المفتوحة ، وآخره هاء التانيث وهو غير مصروف للعلمية والتانيث ، وهكذا ذكره
بو عبد الله الحميدى في الجمع بين الصحيحين ، ووقع في أكثر الأصول ، ولعظم
رواة مسلم « بقنائه » بالفاء المكسورة ، وبالمد ، وآخره هاء الضمير قبلها همزة -
والقناة : ما بين أيد المنازل والدور ، وكذا رواه أبو عوانة الاسفرائيني ، قال
ضى عيوض في رواية السمرقندى : بقناة ، وهو الصواب .

وقناة : واد من أودية المدينة ، عليه مال من أموالها . قال : ورواية الجمهور
« بقنائه » وهو خطأ وتصحيف نووى

(۲) وفي نسخة : في

ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون ، ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم - إلى قوله - : فاسقون) ثم قال : كلا والله ، لتأمرن بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه^(١) على الحق أطراً ، ولتقصرنه^(٢) على الحق قصراً .

زاد في رواية : « أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثم يعلمننكم كما لعنهم » .
هذه رواية أبي داود .

ورواية الترمذي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي ، نهتهم علماءهم ، فلم يذنبوا ، فجالسوهم^(٣) »

(١) الأطر : العطف أى لتعطفونه وتردونه إلى الحق الذى خالفه منه

(٢) الفصر : الحبس ، يقال قصرت نفسى على الشئ : أى حبستها

عليه منه

(٣) قوله « فجالسوهم » أى العلماء فى مجالسهم : أى فى مجلس بنى إسرائيل

العصاة ومساكنهم ، و « آكلوهم » بد الهمة من المواكلة مفاعلة للمشاركة فى الأكل وكذا قوله : « وشاربوهم » . وقوله « فضرب الله » : أى خلط قلوب

بعضهم ببعض ، يقال : ضرب اللبن بعضه ببعض : أى خلطه . ذكره الراغب ،

وقال ابن مالك : الباء للسببية : أى سود الله قلب من لم يعصه بشؤم من عصى ،

فصارت قلوب جميعهم قاسية بعيدة عن قبول الحق والخير والرحمة ، بسبب

المعاصي ، ومخالطة بعضهم بعضاً . انتهى . أو ألقى بينهم العداوة =

فی مجالسہم ، وآكلوهم وشاربوهم . فضرَبَ اللہ قُلُوبَ بعضِہم ببعض ،
ولعنہم علی لسان داود وعیسیٰ ابن مریم ، ذلک بما عصوا ، وكانوا
یمتدون ، فجلس رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ، وكان مُتَّكِئًا . فقال ^(۱) :
لا ، والذي نفسی بیده ، حتی تأطروہم علی الحق أطرا .

(ت - أبو عیبرہ بن عبید اللہ بن مہرود رضی اللہ عنہ) أن رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم قال : « لَمَّا وَقَعَ النَّقْصُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، كَانَ الرَّجُلُ

من قلوبہ : قلب من لم یعص : لیس علی إطلاقہ ، لأن مواکبتہ ومشاربتہ
من غیر إکراه ، بعد عدم انتہائہم عن معاصیہم - معصیۃ ظاہرہ ، لأن
مقتضی البغض فی اللہ أن یعدوا عنہم ، ویہجروہم ویقاطعوہم ولا یواصلوہم ،
ولذا قال « فلعنہم » أي العاصین ، والساکتین والمصاحبین ، ففیہ تغلیب

(۱) قولہ : فقال « لا » أي لا تعذرون ، أو لا تنجون من العذاب أنتم
أیتہا الأمة حتی تأطروہم : بہمزۃ ساکنۃ ویبدل وبکسر الطاء أطرا : بفتح
الہمزۃ مفعول مطلق للتأکید ، أي حتی تمنعوا أمثالہم من أهل المعصیۃ ، وإن لم
ینتہوا من أفعالہم ، فتمتنعوا أنتم عن مواصلتہم ومواکبتہم ومجالستہم ، وقال
الشارح : الأطر : الإمالة والتحریف من جانب إلى جانب ، أي حتی تمنعوا
الظلمۃ والفسقۃ عن الظالم ، وتمیلوہم عن الباطل إلى الحق ، وفي الفائق : « حتی »
منعاقۃ بلا . کان قائلًا قال لہ ، عند ذکرہ مظالم بنی اسرائیل : هل نعذر فی غلبۃ
الظالمین وشأنہم ؟ فقال : لا ، حتی تأطروہم ، وتأخذوا علی أيديہم ، والمعنی :
لا تعذرون حتی تجبروا الظالم علی الإذعان للحق وإعطاء النصفہ للمظلوم ، والیمین
معتزۃ بین لا وحتی ، ولیست ہذہ بتلك التي یحیی بہا المقسم تأکیداً لقسمہ

منهم يرى أخاه يقع على الذنب ، فينهاه عنه ، فإذا كان الغد ، لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشريره وخليطه ، فضرَب الله قُلُوبَ بعضهم ببعض ، ونزل فيهم القرآن فقال : (۵ : ۷۸ - ۸۰ لمن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون - وقرأ حتى بلغ - ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ، ولكن كثيراً منهم فاسقون) .

قال : « وكان متكئاً فجلس فقال : لا ، حتى تأخذوا على يد الظالم ، فتأطروا على الحق أطراً » .
أخرجه الترمذی .

وقال : وقد رواه أبو عبيدة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ، فيكون هذا الحديث : هو الحديث الذي قبله من رواية أبي داود .

(ب د - قيس بن أبي حازم رضي الله عنه) قال : قال أبو بكر ، بعد أن حمد الله وأثنى عليه « يا أيها الناس ، إنكم تقرءون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها (۵ : ۱۰۵ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ، وإنما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا الظالم ، فلم يأخذوا على يديه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(۱) أى أسرع منه

ما من قوم يُعْمَلُ^(۱) فيهم بالمعاصي ، ثُمَّ يَقْدِرُونَ^(۲) على أَنْ يُغَيِّرُوا ،
ولا يغيروا ، إِلَّا يَوْشِكُ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ .

وقال شعبه فيه : « ما من قوم يُعْمَلُ فيهم بالمعاصي ، وهم أَكْثَرُ
ممن يعمل بها . »

هذه رواية أبو داود .

وله أيضاً ، وللترمذي مختصراً إلى قوله : « أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ »
الأولى .

(د - جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه) قال : سمعتُ رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من رجل يكون في قومٍ يُعْمَلُ فيهم
بالمعاصي ، يَقْدِرُونَ على أَنْ يُغَيِّرُوا عليه ، وَلَا يُغَيِّرُونَ ، إِلَّا أَصَابَهُمُ^(۳) اللَّهُ
مِنْهُ بِعِقَابٍ قَبْلَ أَنْ يَمُوتُوا »
أخرجه أبو داود .

(۱) قوله « يُعْمَلُ » بفتح الياء : صفة ثانية لرجل ، أو حال منه ، وسوغه وصفه .
أى يفعل على القارىء .

(۲) قوله « يَقْدِرُونَ » (أى القوم) على أَنْ يغيروا « أى على الرجل باليد أو
اللسان ، فإنه لا مانع من إنكار الجنان على القارىء .

(۳) قوله « إِلَّا أَصَابَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ » الصمير المجرور عائد إلى الرجل ، أو إلى
عدم التغيير ، وتكون « من » ابتدائية أى بسبب شؤمه ، ويحتمل أن يعود إلى
الله تعالى : أى عذاباً من عنده ، وهذا أبلغ ، كقوله تعالى (۱۹ : ۴۵) يَا بَتِى
أَخَافُ أَنْ يَمْسُكَ عَذَابُ مِنَ الرَّحْمَنِ) طيبى

(ت - مزينة بن البجاء رضى الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسى بيده لتأمرنَّ بالمعروف ، ولتنهونَّ عن المنكر ، أولئوشكنَّ الله يبعثُ عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونهُ فلا يستجيبُ لكم » أخرجه الترمذى .

(د - ابن مسعود رضى الله عنه) قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنكم منصُورُونَ ومصيبُونَ ومفتوحٌ عليكم ، فمن أدرك ذلك منكم فليتقِ الله ، وليأمرُ بالمعروف ، ولينه عن المنكر ، ومن كذبَ على متعمداً فليتبوأ^(۱) مقعده من النار » أخرجه أبو داود .

(د - عرس بن عميرة الكندي رضى الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا عَمِلْتَ الخَطيئةَ فى الأرض ، كان من شَهدَها وكرها - وفى رواية - فأنكرها : كمن غاب عنها ، ومن غابَ عنها فرَضِها كان كمن شَهدَها » . أخرجه أبو داود .

(ت د - أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه) قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ من أعظمِ الجهادِ كلمةَ عدلٍ عند سلطان جائر » . هذه رواية الترمذى .

(۱) فليتبوأ : فليتخذ له مباءة ، والمباءة : المنزل الذى يلزمه بعد بَرِّئه إليه .

ورواية أبي داود : « أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ،
وَأَمِيرٍ جَائِرٍ » .

(س - طارق بن شهاب رضى الله عنه) أَنَّ رَجُلًا « سَأَلَ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ وَصَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرَزِ ^(١) : أَمَى الْجِهَادِ أَفْضَلُ ؟
قَالَ : كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ » .
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

(أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَتَذَرُونَ كَيْفَ دَخَلَ النِّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ »
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَيُّ عُبَيْدَةٍ .
وَقَدْ سَبَقَ .

هَذَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ رَزِينٍ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ .

(١) الْغَرَزُ : رِكَابُ الْبَعِيرِ مِنْ جِلْدٍ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَدِيدٍ : فَهُوَ
رِكَابٌ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ مِنْهُ

الكتاب الخامس

في الاعتكاف

(خ م ط ن س د - هائ: رضى الله عنها) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْتَنِّى كَيْفُ^(١) الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اعْتَنَى كَيْفَ أَزْوَاجِهِ بَعْدَهُ » .

وفي رواية : « كَانَ يُجَاوِرُ^(٢) الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ : تَحَرَّوْا^(٣) لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ^(٤) الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » .

(١) العكف : الحبس ، يقال : عكفه يعكفه عكفاً ، ويعكفه عكفاً : حبسه ووقفه ، ومنه الاعتكاف في المسجد ، وهو حبس النفس به ، وعكف على الشيء يعكف ويعكف عكواً : أقبل عليه مواظباً منه

(٢) والمجاورة : الاعتكاف في المسجد

(٣) التحرى : القصد والاجتهاد في الطلب منه

(٤) فإن قلت : تحروا ليلة القدر في العشر الآخر وفي تاسعه ، وفي الرابع والعشرين ، وفي السبع الآخر ، فما وجه الجمع بينها ؟ قلت : مفهوم العدد لا اعتبار له ، فلا منافاة .

وقال الشافعى : والذي عندي : أنه عليه الصلاة والسلام كان يجيب على نحو ما يسأل عنه ، يقال له : نلتمسها في ليلة كذا . فيقول « التمسوها »

وقال بعضهم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحدث بميقاتها جزماً ، فذهب كل واحد من الصحابة بما سمعه والذاهبون إلى سبع وعشرين هم الأكثرون كرماني

وفي رواية : « كان يمتكف في كل رمضان ، فإذا صلى الغداة ، جاء مكانه الذي اعتكف فيه ، قال : فاستأذنته عائشة أن تمتكف ، فأذن لها ، فضربت فيه قبة ^(١) ، وسمعت بها حفصة ، فضربت قبة وسمعت زينب ، فضربت قبة أخرى ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغداة ، أبصر أربع قباب ، فقال : ما هذا ؟ فأخبر خبرهن . فقال : ما حمان ^(٢) على هذا آبر ^(٣) ؟ أنزعوهما ، فلا أراهما ^(٤) .

(١) القبة : الخيمة : بيت صغير منه

(٢) قال الكرماني : « ما حمان » « ما » نافية ، و « البر » فاعل حمل ، أو : أو استفهامية ، و « آبر » بهزة الاستفهام : مبتدأ خبره محذوف ، و « فلا أرى » - يروى - بالرفع وبالجزم كرماني

(٣) وقال الزركشي « آبر » بالرفع على الاستفهام ، والتقدير : لا على الفاعل ، و « ما » هنا استفهامية ، لا نافية زركشي

والبر : اسم جامع للخير كله ، ومنه قوله تعالى (ولكن البر من آمن بالله) الآية منه

(٤) قوله « فلا أراهما » فيه أن للرجل منع زوجته من الاعتكاف ، وجواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ، ينفرد به مدة اعتكافه ، ما لم يضيق على الناس ، وأن العمل إذا لم يكن خالصاً لله لم يكن له قدر عند الله تعالى ، قال القاضي عياض : قال صلى الله عليه وسلم : هذا الكلام إنكاراً لفعلمن ، لأنه خاف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف ، بل أردن القرب منه والمباهاة به ، ولأن المسجد يجمع الناس ، ويحضره الأعراب والمنافقون ، وهن محتاجات =

فَتَزَعَّتْ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ «
وَفِي أُخْرَى : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ
يَعْتَكَفَ ، صَلَّى الْفَجْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكَفَهُ - ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ ، إِلَى أَنْ
قَالَ : فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَجْرَ ، نَظَرَ فَإِذَا الْأُخْيِيَّةُ^(١) ،
فَقَالَ : آلِبَرٍّ يُرْدَنُّ^(٢) ، فَأَمَرَ بِخَبَائِهِ : فَقَوَّضَ . وَتَرَكَ الْاعْتَكَافَ فِي
شَهْرِ رَمَضَانَ ، حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ » .

هذه روايات البخاري ومسلم .

وَرَوَايَةُ الْمُرْطَأُ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ
يَعْتَكَفَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكَفَ فِيهِ ، وَجَدَ
أُخْيِيَّةً : خِبَاءً عَائِشَةَ ، وَخِبَاءً حَفْصَةَ ، وَخِبَاءً زَيْنَبَ ، فَلَمَّا رَأَاهَا سَأَلَ عَنْهَا ؟
فَقِيلَ لَهُ : هَذَا خِبَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

= إِلَى الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ ، فَيَبْتَذِلُنَ بِذَلِكَ ، وَلَأنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَأَاهُنَّ
عِنْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ . فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي مَنْزِلِهِ لِحُضُورِهِ مَعَ أَزْوَاجِهِ ، وَذَهَبَ مَعْنَى
الْاعْتَكَافِ وَهُوَ التَّخَلُّى عَنِ الْأَزْوَاجِ ، وَمَتَعَلِّقَاتِ الدُّنْيَا . أَوْ رَأَاهُنَّ ضَيِّقْنَ
الْمَسْجِدَ بِأُخْيِيَّتِهِنَّ وَنَحْوِهَا .

(١) الْخِبَاءُ : بِكسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالْمَدِّ : هُوَ الْخِيْمَةُ مِنْ وَ . وَصُوفٍ . وَاحِدٌ
الْأُخْيِيَّةِ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ شَعْرٍ ، وَهُوَ عَلَى عَمُودَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَهُوَ
مَيْتٌ مِنْهُ

(٢) يُرْدَنُّ : بضم أوله : أى يظنون ، وَيُرْوَى « يُرْدَنُّ » . مِنْ الْإِرَادَةِ .

زركشى

عليه وسلم : آلبز يقولون بهر^(١) ، ثم انصرف فلم يعتكف ، حتى اعتكف عشرًا من شوال .

وأخرجه الترمذى عن عائشة وأبي هريرة معًا مختصرًا ، قال : « كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى قبضة الله عز وجل » .
وله في أخرى عن عائشة : « كان إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ، ثم دخل في مُتَّكِفِهِ » .

وأخرجه أبو داود مثل رواية البخارى ومسلم الأولى .
وأخرجه أيضًا قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ، ثم دخل مُتَّكِفَهُ ، وإنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر بينائيه فضرب ، فلما رأيت ذلك أمرت بينائى فضرب ، قالت : وأمر غيرى من أزواج النبى صلى الله عليه وسلم بينائها فضرب ، فلما صلى الفجر ، نظر إلى الأبنية ، فقال : ما هذه ؟ آلبز يُردن ؟ آلبز يُردن ؟ - وفي رواية : آلبز يُردن ؟ مرة واحدة - فأمر بينائه ، فقوض ، وأمر أزواجه بأبنيتهن فقوّصت ، ثم آخر الاعتكاف إلى العشر الأول ، يعنى من شوال » .

(١) قوله : « آلبز يقولون » بهزة ممدودة ، ونصب البر « يقولون » ، يعنى : يظنون ، وفيه إجراء القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة ، فالبر مفعول ثان وهما فى الأصل مبتدأ وخبر : أى طلب البر ، وخالص العمل نية ، تظنون بهن ، ويجوز الرفع على الحكاية . زركشي .

وفي رواية قال : « اعتكف عشرين من شوال » .
 وأخرجه النسائي بنحو من رواية البخاري ومسلم الآخرة .
 (ف م - أبو سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : « اعتكفنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط ^(١) ، فلما كان صبيحة
 عشرين ثقلنا متاعنا ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مَنْ كان
 اعتكف فليرجع إلى مُعتكِفه ، فإنني رأيتُ هذه الليلة ^(٢) ، ورأيتُني
 أسجدُ في ماءٍ وطينٍ . فلما رجع إلى مُعتكِفه ، وهاجت السماء ^(٣) ،
 فمطَرْنَا ، فوالذي بعثه بالحق ، لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم ،
 وكان المسجدُ عريشاً ^(٤) ، فلقد رأيتُ على أنفه وأرنبته ^(٥) أثرَ
 الماء والطين .

- (١) قوله : العشر الأوسط . كان قياسه : الوسطي ، لأن العشر مؤنث ، بدليل
 قوله في الرواية الأخرى العشر الأواخر المشهور في الاستعمال تأنيث العشر ، وأما ذكره
 فهو باعتبار الوقت . ووجه الأوسط : أنه جاء على لفظ العشر ، فإنه لفظ
 جذر ، ورواه بعضهم « الوُسْط » بضمين جمع واسط ، كنزل ونازل ، ورواه
 بعضهم : بضم الواو وفتح السين ، جمع وسطى ككبر وكبرى . : زركشي .
 (٢) قوله : هذه الليلة . مفعول به لا ظرف . : كرماني .
 (٣) هاجت السماء : إذا تغيمت وكثر ريحها ، وسحبها فأمطرت . : منه .
 (٤) أي كان مظلاً بجريد ونحوه مما يستظل به ، يريد : أنه لم يكن سقف
 يمنع المطر . زركشي . والعريش : سقف من خشب وحشيش ونحو ذلك . : منه .
 (٥) أرنبه الأنف : هي طرفه من مقدمه . : منه

وفي رواية نحوه ، إلا أنه قال : « حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين ، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه ، قال : من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر » .

وفي أخرى قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر الآخر » .

وفي أخرى : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر ، فإذا كان حين^(١) يمضي من عشرين ليلة تمضي ، ويستقبل^(٢) إحدى وعشرين ، رجع مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه ، وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها ، فخطب الناس ، وأمرهم بما شاء الله ، ثم قال : كنت أجاور هذه العشر ، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الآخر ، فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه - ثم ذكره^(٣) - وفيه : فوكف^(٤) المسجد في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة إحدى وعشرين - الحديث » .
أخرجه البخاري ومسلم

(خ م د - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) « أن رسول الله

(١) قوله : حين بالرفع اسم كان ، وبالنصب ظرف . كرماني

(٢) قوله : ويستقبل ، عطف على يمضي ، لا على تمضي . كرماني

(٣) أي ذكر قوله : فإني رأيت الليلة - الحديث .

(٤) أي قطار ، ومنه وكف الهمع . زر كشي .

صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان .
أخرجه البخارى ومسلم .

وزاد مسلم فى رواية أخرى ، قَالَ نَافِعُ : « وَقَدْ أَرَانِي ابْنَ عُمَرَ
الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَسْجِدِ » .
وأخرجه أبو داود بزيادة مسلم .

(غ د - أبو هريرة رضى الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : كَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي
قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ » .
أخرجه البخارى وأبو داود .

(ت - أنس بن مالك رضى الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا ،
فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ » .
أخرجه الترمذى .

(د - أبي بن كعب رضى الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ - وَذَكَرَ مِثْلَهُ »
أخرجه أبو داود .

(غ م ط ن د س - عائشة رضى الله عنها) « كَانَتْ تُرَجِّلُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهِيَ حَائِضٌ ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ ،

وهي في حُجْرَتِهَا يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ (١) .

زاد في رواية : « كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان (٢) »

وفي رواية قَالَتْ عائشة رضي الله عنها : « إن كُتُّ لَأَدْخُلَ

البيت للحاجة ، والمريض فيه ، فما أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ »

هذه رواية البخاري ومسلم .

وفي رواية الترمذي وأبي داود والموطأ : « كان إذا اعتكف أَدْنَى

رَأْسَهُ فَأَرْجَلُهُ ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان » .

وفي أخرى للموطأ : « أَنَّ عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن

المريض إِلَّا وهي تمشي ، لا تقف » .

وفي أخرى لأبي داود قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يكون معتكفا في المسجد ، فينأوئني رَأْسَهُ مِنْ حَلَالِ الْحَجَرَةِ ، فَأَغْسِلُ

رَأْسَهُ » .

وفي رواية : « فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ »

وفي أخرى لأبي داود قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَيَمُرُّ وَلَا يُعْرِجُ يُسْأَلُ مِنْهُ » .

(١) الترجيل : تسريح الشعر : قال الكرماني : كان يميل رأسه إليها

للمشطه : وكان باب الحجرة إلى المسجد ، وكانت عائشة رضي الله عنها تقعد في

حجرتها ، من وراء العتبة .

(٢) حوائج الإنسان كثيرة ، والمراد منها هاهنا : كل ما يضطر إليه ، مما

لا يستغنى عنه ويجوز له فعله في معتكفه . منه .

وفي رواية قال : قالت « والسنة للمتكف ألا يعود مريضاً ،
ولا يشيع جنازة ، ولا يمسن امرأة ، ولا يبأشرها ، ولا يخرج لحاجة ،
إلا لما لا بد منه . قالت : ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في
مسجد جامع » .

وفي رواية النسائي : « كان يخرج إلى رأسه من المسجد ، وهو
مجاور : فأغسله وأنا حائض » .

وفي أخرى : « كان يومي إلى رأسه وهو معتكف ، فأغسله وأنا
حائض » .

(ف د - عائشة رضي الله عنها) قالت : « لقد اعتكفت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الدم
والصفرة ، وهي تصلّي ، وربما وضعت الطست^(١) تحتها وهي تصلّي » .
أخرجه البخاري وأبو داود .

وفي أخرى للبخاري نحوه ، وفيه : « فهي مستحاضة ترى الدم
فربما وضعت الطست تحتها من الدم » .

(١) « الطست » أصله الطس ، فأبدل إحدى السينين بباء للاستثقال ، فإذا
جمعت أو صغرت ردت إلى أصلها ، فقلت : طساس ، وطسيس ، وفي الحديث
جواز مكث المستحاضة في المسجد ، وصحة الاعتكاف ، والصلاة منها ، وجواز
الحدث فيه بشرط عدم التلويث كرماني .

وزعم^(١) « أن عائشة رأت ماء المصفر ، فقالت : كأن هذا شيء
كانت فلانة تجذده » .

(ط - ابن شهاب رحمه الله) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« كان يذهب لحاجة الإنسان في البيوت : وهو معتكف » .
أخرجه الموطأ مرسلًا .

(بخ م ر - علي بن الحسين رضي الله عنهما) أن صفية زوجة النبي
صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم
معتكفًا ، فأتته أزورته ليلاً ، فحدثته ، ثم قمت لأنقلب^(٢) ، فقام
معي ليقلبني^(٣) ، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد ، فرأى رجلان
من الأنصار ، فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم أسرعاً ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : على رسلكما^(٤) ، إنها صفية بنت حيي . فقالا :
سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فقال : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ

(١) هذا إما تعليق من البخاري ، وإما من تنمة قول خالد الحذاء ، فيكون
مسنداً ، أو هو عطف من جهة المعنى على عكرمة ، أي قال خالد ، قال عكرمة ،
وزعم عكرمة كرماني .

(٢) الانقلاب . الرجوع من حيث جاءت منه .

(٣) أي يردني من حيث جئت زر كشي .

(٤) يقال : افعله على رسلك - بكسر الراء - : أي على هيئتك الاعتيادية

ومهلك بدون تسرع ولا عجلة . منه .

تَجْرَى الدِّمَ ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا ، أَوْ قَالَ : شَيْئًا »
 وفي رواية : « أَنَّهَا جَاءَتْ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ
 الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ - وَفِيهِ : حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ
 أُمِّ سَلَمَةَ - ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَاهُ ، وَقَالَ فِيهِ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ
 مَبْلَغَ الدَّمِ ^(١) »

وَمِنَ الرَّوَاةِ مَنْ قَالَ : عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَتَتْهُ صَفِيَّةٌ .
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ .

(خ م ت د س - ابن عمر رضي الله عنهما) أَنَّ عُمَرَ قَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ :
 إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ : أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . قَالَ :
 فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ . »

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ « يَوْمًا »

وفي رواية : عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ ، جَعَلَهُ مِنْ مَسْنَدِ عُمَرَ .
 وفي أخرى عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ ، وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

(١) قوله : مَبْلَغَ الدَّمِ : أَيْ كَمَبْلَغِ الدَّمِ ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ طَرَفِي التَّشْبِيهِ :
 شِدَّةُ الْإِتِّصَالِ وَعَدَمُ الْمَفَارِقَةِ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مَعْنَاهُ : إِنَّهُ خَافَ عَلَيْهِمَا الْكُفْرَ ،
 لَوْ ظَنَّا بِهِ التَّهْمَةَ ، فَبَادَرَ إِلَى إِعْلَامِهِمَا بِمَكَانِهَا ، نَصِيحَةً لَهَا فِي الدِّينِ قَبْلَ أَنْ
 يَقْذِفَ الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِهِمَا أَمْرًا يَهْلِكُنِ بِهِ . كَرَمَانِي .

إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى؟ قال: اذهب فاعتكف يوماً. قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه جارية من الخمس، فلما أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس سمع عمر بن الخطاب أصواتهم يقولون: أعتقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: ما هذا؟ فقالوا: أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس، فقال عمر: يا عبد الله، اذهب إلى تلك الجارية نخل سبيلها.

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي أخرى لهما. قال: «ذكر عند ابن عمر عُمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة، فقال: لم يعمّر منها. قال: وكان عمر نذراً اعتكاف يوم في الجاهلية - وذكر نحوه».

وأخرجه أبو داود، نحو حديث قبله، ولم يذكر اللفظ ثم قال: وذكر حديث السبي نحوه هذا.

وفي رواية أخرى له: قال عمر «يا رسول الله: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة».

وفي رواية: «عند الكعبة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أوف بنذرك».

وأخرجه الترمذي والنسائي مختصراً، ولم يذكر حديث السبي، ولا الجعرانة.

الكتاب السادس

في إحياء الموات ^(١)

(خ - عائشة رضي الله عنها) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مِنْ عَمَرَ ^(٢) أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فِيهِ أَحَقُّ » .

قال عروة بن الزبير : « قضى به عمر في خلافته » .
أخرجه البخاري .

(ط ت د - عروة بن الزبير رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ ^(٣) حَقٌّ ^(٤) » .

أخرجه الموطأ والترمذي .

(١) الموات : الأرض التي لم تزرع ولم تعمر، ولا هي ملك أحد ، وإحيائها : مباشرة عمارتها بإنشاء شيء فيها من زرع أو عمارة ، وإحاطة حائط ، أو محو ذلك . منه .

(٢) « من عمر » في بعض الروايات « أعمر » فإن قلت : المستعمل « عمر » بدون الهمزة ، قلت : جاء أعمر الله بك منزلك ، فمعناه : من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق به من غيره . كرماني .

(٣) « وليس لعرق ظالم » يروى بتنوين « عرق ظالم » نعتاً له ، وهو راجع إلى صاحبه ، ويروى بغير تنوين على الإضافة ، فيكون « ظالم » هو صاحب العرق والأول : اختيار مالك والشافعي ، كما نقله النووي في تهذيبه . زر كشي

(٤) في الكلام مضاف محذوف تقديره . لذى عرق ظالم حق . منه .

وزاد أبو داود : قال عروة : « ولقد حَدَّثَنِي الذي حَدَّثَنِي هذا الحديث : أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ ، فَقَضَى لَصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا ، قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا ، وَإِنَّهَا لَتُضْرَبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ ، وَإِنَّهَا لَتَنْخُلُ عُمٌ ^(۱) ، حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا » .

وَفِي أُخْرَى لِأَبِي دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ ، وَفِيهَا - عَرَضَ الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا - فَقَالَ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، « وَأَكْبَرُ ضُنًى : أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ - قَالَ : فَأَنَا رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَضْرِبُ فِي أَصُولِ النَّخْلِ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ مَالِكٌ : قَالَ هِشَامٌ : الْعَرَقُ الظَّالِمُ : أَنْ يَغْرِسَ الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَسْتَحِقُّهَا بِذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَرَقُ الظَّالِمُ : كُلُّ مَا أُخِذَ وَاحْتَفِرَ وَغُرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ . وَفِي أُخْرَى لِأَبِي دَاوُدَ ، قَالَ عُرْوَةُ : « أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَضَى : أَنَّ الْأَرْضَ أَرْضُ اللَّهِ ، وَالْعِبَادَةُ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . جَاءَنَا بِهِذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الَّذِينَ جَاءُوا بِالصَّلَاةِ عَنْهُ » .

(ر - سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(۱) الْمَهْمَلَةُ : يَعْنِي تَوَامٌ فِي طَوْلِهَا وَالتَّفَافُهَا . الْوَاحِدَةُ عَمِيمَةٌ . وَهِيَ التَّامَّةُ فِي

الطَّوْلِ وَالِاتِّفَافِ ، قَالَهُ الْهَرَوِيُّ فِي الْغَرِيبِينَ .

وسلم قال : « من أحاط حائطا في مواتٍ ، فهو له » .
أخرجه أبو داود .

(ت د - سعيد بن زبير وجابر رضي الله عنهما) أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » .
زاد سعيد « وليس لعرق ظالم حق » .

أخرجه الترمذي عنهما ، وأبو داود عن سعيد وحده .

(ت - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ »
أخرجه الترمذي .

(ط - ابن عمر رضي الله عنهما) أن عمر بن الخطاب قال : « مَنْ
أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » .
أخرجه الموطأ

(سعيد بن زبير رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا ، قَدْ عَجَزَ صَاحِبُهَا عَنْهَا ، وَتَرَكَهَا بِمَهْلَكَةٍ ^(١) فَهِيَ لَهُ »
هذا في كتاب رزين ، ولم أجده في الأصول .

(١) المهلكة : موضع الهلاك ، أو الهلاك نفسه . منه

الكتاب السابع

في الإيلاء^(۱)

(ف ت س - أنس بن مالك رضى الله عنه) قال : « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهراً ، فكانت انفككت^(۲) قدمه ، فجلس في عليّة له ، فجاء عمر ، فقال : أطلّقت نساءك ؟ قال : لا ، ولكن آليت منهن شهراً ، فمكث تسعاً وعشرين ، ثم نزل ، فدخل على عائشة » وفي رواية نحوه ، ولم يذكر عمر ، وفيه : « فقالوا : يا رسول الله ، آليت شهراً ، قال : إنّ الشهر يكون تسعاً وعشرين^(۳) » .

(۱) الإيلاء : البين ، آلى يؤلى : إذا حلف ، هذا هو الأصل ، والمراد هنا : أن يحلف الرجل أن يهجر فراش امرأته .

(۲) أى انفككت وزال المفصل عن موضعه ، والانفكك : الزوال والامساح . كان عليه الصلاة والسلام سقط عن فرسه ، فخرج عظم رجله من موضعه ، قال الطيبي : والانفكك ضرب من الوهن والخلع ، وهو أن ينفك بعض أجزائها عن بعض .

(۳) قوله : إنّ الشهر يكون : أى قد يكون تسعاً وعشرين ، ولعل ذلك الشهر كان تسعاً وعشرين ، ولذلك اقتصر عليه ، ثم نزل بعده . وفي شرح السنة . هذا إذا عين شهراً ، فقال : لله على أن أصوم شهر كذا ، فخرج ناقصاً ، لا يلزمه سوى ذلك ، وإن لم يعين فقال : لله على صوم شهر ، يلزمه ثلاثون يوماً ، وقال البغوي في قوله تعالى (۳۳ : ۲۸) يا أيها النبي قل لأزواجك - الآية (۱) إن نساء النبي صلى الله عليه وسلم ، سأله من عرض الدنيا شيئاً ، وطبقت منه زيادة في =

وفي أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صرِع من فرَس ،
مَجْحَشٍ ^(١) شَقَهُ ، أو كَتِفَهُ ، وآلى من نسائه شهراً ، جلس في مَشْرَبَةٍ ^(٢)
له ، دَرَجُها من جُدُوع ، فأتاه أصحابه يعودونه ، فصلّى بهم جالساً . وهم
قيام ، فلما سلم قال : إِنَّمَا جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتِيَهُمْ بِهِ ، فَإِنْ صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا
قياماً ، وَإِنْ صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً ، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ ، وَلَا
تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ . قال : ونزل لتسيع وعشرين ، فقالوا : يا رسول الله ،
إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْراً ، فقال : إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ .
هذه روايات البخاري ، وَوَافَقَهُ على الرواية الثانية الترمذي والنسائي .

= النفقة ، وأذينه بغيرة بعضهن على بعض ، فهجرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وآلى أن ألا يقربهن شهراً ، ولا يخرج إلى أصحابه ، فقالوا : ما شأنه ؟ وكانوا
يقولون : طَلَّقَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، فقال عمر : لأعلمنَّ لكم
شأنه ، قال : فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ،
أطلقتهن ؟ قال : لا ، قلت : يا رسول الله ، إني دخلت المسجد ، والناس يقولون :
طَلَّقَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، فأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ فقال :
نعم : إِنْ شِئْتَ . فقامتُ على باب المسجد ، فناديتُ بأعلى صوتي : لم يطلق
رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، وأنزل آية التخيير .

ثم ذكر البغوي بإسناده عن الزهري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف
أن لا يدخل على نسائه شهراً - الحديث » .

• (١) جَحَش جلد الإنسان : إذا أصابه شيء فسلخه ، أو خدشه ، يقال :
جَحَشَ فهو مجحوش . منه .

(٢) المَشْرَبَةُ : بضم الراء وفتحها : الغرفة والعلية . منه .

(غ م - أم سلمة رضي الله عنها) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا . فَأَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعَشْرُونَ يَوْمًا قَدَا عَلَيْهِمْ ، أَوْ رَاحَ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا ؟ فَقَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ . »
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(م - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قَالَ : « اعْتَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ شَهْرًا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعَ وَعَشْرِينَ ، فَقَالَ : بَعْضُ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا أَصْبَحْنَا لَتِسْعَ وَعَشْرِينَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ . ثُمَّ طَبَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، مَرَّتَيْنِ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ كُلِّهَا ، وَالثَّلَاثَةُ : بِتِسْعٍ مِنْهَا »
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(م س - ابن شهاب الزهري رحمه الله) قَالَ : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا ^(١) » .

(١) قوله : أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا ، ثُمَّ دَخَلَ مَا مَضَتْ تِسْعَ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً ، ثُمَّ قَالَ « الشَّهْرُ تِسْعَ وَعَشْرُونَ » فِي رِوَايَةٍ فَخَرَجَ إِلَيْنَا فِي تِسْعَ وَعَشْرِينَ ، فَقُلْنَا : إِنَّمَا الْيَوْمُ تِسْعَ وَعَشْرُونَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَخَرَجَ إِلَيْنَا فِي صَبَاحِ تِسْعَ وَعَشْرِينَ ، قَالَ « إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ » وَفِي رِوَايَةٍ « فَلَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعَشْرُونَ يَوْمًا عَدَا عَلَيْهِمْ أَوْ رَاحَ » قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ : كُنْهُ بَعْدَ تَمَامِ تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، يَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ « فَلَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعَشْرُونَ يَوْمًا » وَقَوْلُهُ « صَبَاحَ تِسْعٍ =

قال الزهري : فأخبرني عُرْوَةُ عن عائشة قالت : « لما مضى تسعٌ وعشرون ليلةً - أُعِدُّهُنَّ - دخل عليَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : بدأ بي ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ - أُعِدُّهُنَّ - قال : إن الشهرَ تسعٌ وعشرون »

أخرجه مسلم والنسائي .

(خ ط - نافع مولي ابن عمر رضى الله عنهم) قال : قال ابن عمر « إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ . وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ ، حَتَّى يُطَلَّقَ : يَعْنِي الْمُؤَلَّى » .

قال : وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَعَلَى ، وَآبِي الدَّرْدَاءِ ، وَعَائِشَةَ ، وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وفي رواية « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ فِي الْإِيلَاءِ الَّذِي سَمَّى اللَّهُ ^(۲) عَزَّ وَجَلَّ : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجْلِ ^(۳) ، إِلَّا أَنْ يُنْسَكَ بِالْمَعْرُوفِ ،

= وعشرين » أى صباح اللَّيْلَةِ الَّتِي بَعْدَ تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، وَهِيَ صَبِيحَةُ ثَلَاثِينَ ، وَمَعْنَى « الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ » أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعَشْرِينَ ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي بَعْضِ الْإِرْوَايَاتِ نَوَى .

(۱) أى البخارى منه .

(۲) وهو ما فى قوله تعالى (۲ : ۲۲۶ ، ۲۲۷) للَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (كَرَمَانِ

أو يعزم الطلاق ، كما أمر الله تعالى .

أخرجه البخارى

ووافقه الموطأ على الرواية الأولى ، وهذا لفظه : « أن ابن عمر كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإياه إذا مضت الأربعة الأشهر^(۱) يُوقَف^(۲) ، حتى يُطْلَقَ أو يَنْفَى^(۳) ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت الأربعة الأشهر حتى يُوقَفَ » .

(بخ س - ابن عباس رضى الله عنهما) قال : « أصبحنا يوماً ، ونساء النبي صلى الله عليه وسلم يَبْكِينَ ، عندَّ كُلِّ امرأةٍ مِنْهُنَّ أَهْلُهَا ، فخرجت إلى المسجد . فإذا هو مَلَأٌ مِنَ النَّاسِ ، فجاء عمر بن الخطاب ، فصعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو في خُرْفَةٍ لَهُ ، فسلم ، فلم يُجِبْهُ أَحَدٌ ، ثم سلم ، فلم يُجِبْهُ أَحَدٌ ، ثم سلم ، فلم يُجِبْهُ أَحَدٌ ، فناداه . فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أطلقت نساءك ؟ قال : لا ، ولكن آليتُ مِنْهُنَّ شهراً . فكث تسعاً وعشرين ، ثم دخل على نسائه » .

أخرجه البخارى والنسائى .

وزاد النسائى : « فقل : يا رسول الله ، أليس قد آليت على شهر ؟ قال : الشهر تسع وعشرون » .

(ط - على بن أبى طالب رضى الله عنه) كان يقول : « إذا آلى

(۱) وفى للموطأ : وُقِفَ .

(۲) فاء بنى . إفا رجع : أى يرجع إلى امرأته ، ويتحلل من يمينه بالكفارة .

الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاقٌ ، وإن مضت الأربعة الأشهر
حتى يُوقَف ، فإمّا أن يطلق ، وإمّا أن ينفى .
أخرجه الموطأ^(١) .

وقال مالك : « من حلف لامرأته ألا يطأها ، حتى تفطم ولدَها
فإن ذلك لا يكون إيلاءً ، قال : فبلغني أن عليّ بن أبي طالب سئل عن
ذلك ، فلم يره إيلاءً » .

(ن - عائشة رضي الله عنها) قالت : « آلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نسائه ، وحرّم ، فجعل الحرام حلالاً ، وجعل في البين
الكفارة » .
أخرجه الترمذی

(١) قال مالك في الموطأ : وهذا الأمر عندنا .

الكتاب الثامن

في الأسماء والكنى

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

في تحسين الأسماء : المحبوب منها والمكروه

(د - أبو الدرداء رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّكُمْ تَدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَخَسُّوا أَسْمَاءَكُمْ » .

أخرجه أبو داود ^(١) .

(م ت د - ابن عمر رضى الله عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

(د س - أبو وهب الثقفي رضى الله عنه وكانت له صحبة) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ

(١) قال الحافظ المنذرى فى الترغيب فى الأسماء الحسنة : رواه أبو داود وابن حبان فى صحيحه كلاهما عن عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء . وعبد الله بن أبي زكريا ثقة عابد . قال الواقدي : كان يعدل بعمر بن عبد العزيز . لكنه لم يسمع من أبي الدرداء ولم يدركه . واسم أبي زكريا : إلياس بن يزيداه . يعنى فالحديث منقطع .

إلى الله : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأصدقها : حارثٌ وهمامٌ وأقبحهما
حَرْبٌ ومُرَّةٌ^(١) .

هذا لفظ أبي داود .

وأخرجه النسائي إلى قوله : « عبد الرحمن » .

وزاد فيه زيادةً في « ذكر الخيل والوصية بها واختيارها » .

وهو بطوله مذكور في كتاب السَّبْق من حرف السين .

وقد أخرج أبو داود أيضاً ذكر الخيل ، مثل النسائي مفرداً ،

فيكون النسائي قد جمع المعنيين ، وأبو داود فرقهما .

(خمس د - أبو هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أختنع اسم عند الله : رجل يُسمَّى ملك الأُملاك » .

زاد في رواية : « لا مالك إلا الله » قال سفيان^(٢) : مثل

(١) الحارث : الكاسب ، والاحتراث : الاكتساب ، وهمام : فعال :

من هم بهم ، فهو هام وهمام . وإنما كان أصدق الأسماء : لأن الإنسان كاسب

وهمام بالطبع ، فلا يكاد يخلو من كَسْبٍ وهمٍ قال الله تعالى (٨٤ : ٦ يا أيها

الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقية) وإنما كان « حرب ومرة » أقبح

الأسماء ، لأن الحرب لا يتفائل بها ، وتكره لما فيها من القتل والأذى ، وأما مرة ،

فلأن معناه المرّة ، والمرّة كرية بغيض إلى الطياع ، ولأن كنية إبليس : أبو مرة .

(٢) قوله : « شاهان شاه » هكذا هو في جميع النسخ ، قال القاضي

عياض : ووقع في رواية « شاه شاه » قال : وزعم بعضهم أن الأصوب « شاه »

وكذا جاء في بعض الأخبار في كسرى ، قالوا : « وشاه » ملك ، و« شاهان » =

« شَاهَان شَاه » .

وقال أحمد بن حنبل : سألت أبا عمرو عن « أَخْنَع » فقال :
« أَوْضَعُ » .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وأخرجه الترمذي وأبو داود مثلاً ، وزاد فيها : « يوم القيامة »
بعد قوله : « عند الله » .

وللبخاري وأبي داود أيضاً ، قال : « أَخْنَى ^(۱) الأسماء يوم القيامة »
عند الله : رجل تَسَمَّى مَلِكَ الأملاك » .

ومسلم : « أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يوم القيامة وَأَخْبَثُهُ : رَجُلٌ كَانَ
تَسَمَّى مَلِكَ الأملاك ، لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ » .

= الملوك ، وكذا يقولون لقاضي القضاة موبذ موبذان .

قال القاضي : كلام العجم مبني على التقديم والتأخير في المضاف والمضاف إليه ،
فيقولون في غلام زيد : زيد غلام ، فهكذا أكثر كلامهم فرواية مسلم
صحيحة . نووي .

« شاهان شاه » بالفارسية : ملك الملوك ، وهو بسكون النون من شاهان :
لا يكسرهما ، قال ابن بطال : إنما كان أبعض الأسماء لأنه صفة الله ، ولا ينبغي
لخلق أن يتسمى شيء من ذلك .

(۲) : « أَخْنَى » بالمعجمة والنون : الأخش ، وهو ناقص ، لامهموز ،
يتمال أخنى عليه في منطقته : إذا أخش و « الأخنع » من الخنوع ، بإعجام الخاء ،
وبالنون وبالعين المهملة : الذل والصفار ، أي أشد ذلاً وصفاراً . والمراد : صاحب الاسم

(م د - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال : « أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهسى عن أن يُسمَى بِيَعْلَى ، وَبَرَكَهَ ، وَأَفْلَحَ ، وَيَسَارَ ، وَنَافَعَ ، وَبَنَحُو ذَلِكَ ، ثُمَّ رَأَيْتَهُ سَكَتَ بَعْدُ عَنْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ، ثُمَّ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا » .

هذه رواية مسلم .

ورواية أبي داود : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن عشتُ إن شاء الله أنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا ، وَأَفْلَحَ ، وَبَرَكَهَ »
قال الأعمش : ولا أدري أذكر « نافعًا » أم لا ؟ فإنَّ السائل يقول : « أئتمَّ بركة ؟ فيقولون : لا » .

وفي أخرى له نحوه ، ولم يذكر « بركة » .

(م ت د - سمره بن جندب رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رَبَّاحًا ، وَلَا يَسَارًا ، وَلَا أَفْلَحَ ، وَلَا نَافِعًا » .

هذه رواية الترمذى وأبى داود .

وأخرجه مسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأْتَ ، لَا تُسَمِّينَ غُلَامَكَ يَسَارًا ، وَلَا رَبَّاحًا ، وَلَا نَجِيحًا ، وَلَا أَفْلَحَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ أئتمَّ هو ؟ فيقول : لا ، إِنَّمَا مِنْ

أربع. فلا تزيدن على^(۱) .

وأخرجه أبو داود أيضاً مثل مسلم ، إلا أنه أسقط المعنى الأول
(ن - عمر رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لأهين أن يُسمي نافع ، وبركة ، وبسار » .
أخرجه الترمذی .

(د - أسلم مولى عمر رضى الله عنهما) « أن عمر رضى الله عنه
ضرب ابنه له تكنى أبا عيسى . وأن المغيرة بن شعبه تكنى أبا عيسى . فقال
له عمر : أما يكفيك أن تُكنى بأبي عبد الله ، فقال : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كُنَانِي أبا عيسى ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه

(۱) « فلا تزيدن على » هو نضم الدال ، ومعناه : الذى سمعته أربع
كلمات ، وكذا رويته لكم ، فلا تزيدوا على فى الرواية ، ولا تنقلوا عنى غير
الأربع ، وليس فيه منع القياس على الأربع ، وأن يلحق بها ما فى معناها .
قال النووي : قال أصحابنا : تكره التسمية بهذه الأسماء المذكورة فى
الحديث ، وما فى معناها ، ولا تختص الكراهة بها وحدها ، وهى كراهة تنزيه
لا تحريم ، والعلة فى الكراهة : ما بينه صلى الله عليه وسلم فى قوله « قبلك
تقول : أنتم هو ؟ فيقول : لا » فيكره لشاعة الجواب ، وزعموا وقع بعض الناس
فى شيء من الطيرة .

وأما قوله « أراد النبى صلى الله عليه وسلم أن ينهى عن هذه الأسماء »
فمعناه : أراد أن ينهى عنها نهى تحريم فلم ينه ، وأما الذى الذى هو الكراهة
التنزيه ، فقد نهى عنه فى الأحاديث المأثورة .

وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وإنا بعد في جَلَحَتنا^(١) ،
فلم يزل يُكَنِّي بأبي عبد الله حتى هلك .
أخرجه أبو داود .

(ط - يحيى بن سعيد القطان رحمه الله) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لِلْقَحْطَةِ^(٢) تُحَلَبُ : « مَنْ يَحَلَبُ هَذِهِ ؟ فَقَامَ رَجُلٌ . فَقَالَ لَهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا اسْمُكَ ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : مُرَّةٌ ، فَقَالَ لَهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْلِسْ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَحَلَبُ هَذِهِ ؟
فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا اسْمُكَ ؟ فَقَالَ لَهُ
الرَّجُلُ : حَرْبٌ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْلِسْ . ثُمَّ قَالَ :
مَنْ يَحَلَبُ هَذِهِ ؟ فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَا اسْمُكَ ؟ فَقَالَ : يَعِيشُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أُحَلَبُ . »
أخرجه الموطأ .

(١) قال الأزهري : الجَلَحَةُ : واحدة الجلاح . وهي البرءوس ، شعثها : وإنا
بعد في عدد أقراننا وإخواننا . لم ندر ما يصنع بنا منه .
(٢) القحطة : بفتح اللام وكسرهما : ذات اللبن من الإبل ، وجمعها : نقاح ،
وقيل هي الحديثة النتاج منه .

الفصل الثانی

فیمین سماء النبی صلی اللہ علیہ وسلم ابتداءً

(خ م - سہیل بن سعد الساعدی رضی اللہ عنہ) « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهِيلِ بْنِ سَعْدٍ ، فَقَالَ : هَذَا فَلَانٌ - لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ - يَذْكُرُ عَلِيًّا عِنْدَ الْمَنِيرِ ، قَالَ : وَيَقُولُ : مَاذَا ؟ قَالَ يَقُولُ لَهُ : أَوْ تَرَابٍ ، فَضَحِكَ ، وَقَالَ : وَاللَّهِ مَا سَمَاءَ بِهِ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهُ ، فَاسْتَطَعَمْتُ^(۱) الْحَدِيثَ سَهْلًا ، وَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ ، كَيْفَ ؟ قَالَ : دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَاضْطَجَعَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْنَ أُنُّ عَمَّكَ ؟ قَالَتْ : فِي الْمَسْجِدِ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدَ رَذًا ، قَدْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِهِ ، وَخَلَصَ التُّرَابُ إِلَى ظَهْرِهِ ، فَعَمَلَ يَمْسَحُ عَنْ ظَهْرِهِ ، وَيَقُولُ : إِبْجَاسُ أَبَا تَرَابٍ - مَرَّتَيْنِ »

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : « جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَ فَاظِمَةً فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ : أَيْنَ أُنُّ عَمَّكَ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ يَبْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ، فَعَاظَنِي ، فَخَرَجَ . لَمْ يَقُلْ عِنْدِي^(۲) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْإِسَارِ : انْظُرْ . هُوَ ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ فِي الْمَسْجِدِ ،

(۱) « اسْتَطَعَمْتُ » أَيُ طَلَبْتُ مِنْهُ أَنْ يَحْدِثَنِي بِهِ . وَقَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

« إِذَا اسْتَطَعَمَكُمْ الْإِمَامُ فَاطْمَعُوهُ » أَيُ إِذَا اسْتَغْنَى فَافْتَحُوا عَلَيْهِ قَامُوسٌ .

(۲) « لَمْ يَقُلْ عِنْدِي » أَيُ لَمْ يَقْضِ الْقَائِلَةُ عِنْدِي . وَالْقِيلُولَةُ : نَوْمٌ مَا بَعْدَ الظُّهْرِ

راقداً ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مضطجع ، قد سقط رداؤه عن شقه ، فأصابه ترابٌ ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قُمْ أبا ترابٍ ، قُمْ أبا ترابٍ .
أخرجه البخارى ومسلم .

(فح م - أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها وعن أبيها) « أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة . قالت فخرجت : وأنا مُمِمْ ^(١) . فقدمت المدينة فنزلت بقباء ^(٢) ، فولدته . ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوضعتُه في حجره ، ثم دعا بتمرٍ فمضعها ، ثم تفل في فيه ^(٣) ، فكان أول شيء دخل جوفه : ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم حنكه ^(٤) بالتمر ، ثم دعا له ، وبرك عليه ^(٥) ، فكان أول مولود ولد في الإسلام . »

زاد في رواية « ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيل لهم : إن اليهود قد سحرَتْكم ، فلا يولد لكم »

(١) المُمِمْ : الحامل قد دنا ولادها

(٢) الصحيح « في قباء » المد والصرف ، وحكى القصر ، وكذا ترك الصرف والحجر : بفتح الحاء وكسرهما .

(٣) التفل : أن يبصق أقل شيء ، وهو النفث منه .

(٤) التحنيك : أن يدلك بالتمر حنك الصبي منه .

(٥) التبريك على الولد : أن يدعو له بالبركة منه .

(٦) يريد : أن عبد الله بن الزبير : أول مولود بالمدينة من المهاجرين ، وكان

النعمان بن بشير أول من ولد بالمدينة من الأنصار بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم

أخرجه البخاری ومسلم عن أسماء ، ولم يذكر فيه « وسماه »
 وأخرجه عن عائشة بنحوه ، وقالوا فيه « وسماه عبد الله »
 (ف م - أبو موسى الأشعري رضي الله عنه) قال « ولدي غلام ،
 فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسماه إبراهيم ، وحنكته
 بتمر ، ودعاه بالبركة ، ودفعه إلي ، وكان أكبر ولد أبي موسى . »
 أخرجه البخاری ومسلم .

(ف م ر - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : « كان ابن
 لأبي طلحة يشكي ، فخرج أبو طلحة فقبض الصبي ، فلما رجع
 أبو طلحة ، قال : ما فعل ابني ؟ قالت أم سليم : هو أسكن ما كان ^(۱) ،
 فقربت إليه المشاء فتعشى . ثم أصاب منها ، فامأ فرع ، فلت : واروا ^(۲)
 الصبي ، فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 فأخبره ، فقال : أعرستم الليلة ^(۳) ؟ قال : نعم ، قال : اللهم بارك لهما .

(۱) « هو أسكن ما كان » الألف فيه للتفصيل . وأرادت به سكون الموت
 ووطن أبي طلحة أنها تريد سكون العافية والشفاء ، والصبي المتوفى ، هو أبو عمير
 الذي جاء ذكره في حديث النضر ، وهو أخ أنس بن مالك لأمه . ذكر كشي
 (۲) أي ادفعوه منه

(۳) قوله « أعرستم الليلة » بسكون العين وتخفيف الراء على أنه استفهام ،
 وإن لم يدخل حرف استفهام . وهو من قولهم : أعرس الرجل : إذا دخل بمرأته
 عند بنائها ، أراد به ها هنا : الوطء ، فسماه إعراسا ، لأنه من توابع الإعراس ،
 وصيغة الأصل « أعرستم » بتشديد الراء ، قال القاضي : وهو غلط ، إنما ذلك =

فَوَلَدَتْ غُلَامًا ، فَقَالَ لِي : أَبُو طَلْحَةَ . إِنْخَفَظَتْ^(١) حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ السَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَعَثَتْ مَعَهُ بَتَمَرَاتٍ ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أُمِّعْهُ شَيْءًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، تَمَرَاتٍ ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَمَضَعَهَا ، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ فِيهِ ، فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ ، ثُمَّ جَنَّبَكَهُ ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ .

وَفِي رِوَاةٍ مُخْتَصَرًا ، قَالَ : « غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُجَنِّبَكَهُ ، فَوَافَيْتُهُ ، فِي يَدِهِ الْمِيسَمُ^(٢) يَسْمُ بِهِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ » .

وَفِي أُخْرَى مُخْتَصَرًا قَالَ : « لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ ، قَالَتْ : يَا أُنْسُ ، انْظُرْ هَذَا الْغُلَامَ ، فَلَا يُصِيبَنَّ شَيْئًا ، حَتَّى تَغْدُو بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجَنِّبَكَهُ ، فَقَدَوْتُ ، فَإِذَا هُوَ فِي الْحَائِطِ^(٣) ، وَعَلَيْهِ خَمِيضَةٌ^(٤) »

= فِي زَوَلِ الدَّرَلِ بِاللَّيْلِ ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : لَا يُقَالُ فِيهِ : عَرَّسَ ، لَكِنْ ذَكَرَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ : أَنَّهُ يَرَوِي بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، قَالَ : وَهِيَ لُغَةٌ فِي عَرَسٍ كَأَعْرَسَ ، وَالْأَفْصَحُ : أَعْرَسَ . زَرَكَشِي (١) وَفِي نَسْخَةٍ : أَحْمَلَهُ .

(٢) الْمِيسَمُ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَسْمُ بِهَا الدَّوَابُّ ، يَتْرَكُهَا فِي النَّارِ حَتَّى تَنْصهر ثُمَّ يَسْمُ بِهَا مِنْهُ .

(٣) الْحَائِطُ هَاهُنَا : الْبِسْتَانُ مِنْ مَحَلٍّ مِنْهُ .

(٤) الْخَمِيضَةُ . ثَوْبٌ مِنْ خَزْأٍ صَوْفٍ مَسْلُومٍ ، وَهُوَ أَسْوَدٌ ، وَالْجَمُودُ الْأَسْوَدُ ،

بَنَى السَّرَادُ ، هَكَذَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ « خَمِيضَةُ جَوِيَّةٌ » وَالَّذِي رَأَيْتُهُ =

جَوْنِيَّةٌ ، وَهُوَ يَسِمُ الظَّهْرَ ^(۱) الَّذِي قَدِمَ فِي الْفَتَحِ »

هذه رواية البخاري ومسلم

ومسلم وحده قال : « مات ابنُ لأبي طلحة من أمِّ سُليم ، فقالت لأهلها : لَا تُحَدِّثُوا أَبَا طَلْحَةَ بِابْنِهِ ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا أَحَدُهُ ، قَالَ : فَمَاءٌ وَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ عَشَاءً ، فَأَكَلَ وَشَرِبَ ، قَالَ : ثُمَّ نَصَّغْتُ لَهُ أَحْسَنَ مَا كَانَتْ تَصْنَعُ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَوَقَعَ بِهَا ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّهُ فَذْ شَبِعَ وَأَصَابَ مِنْهَا ، قَالَتْ : يَا أَبَا طَلْحَةَ ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا أَعَارَوْا عَارِيَتَهُمْ أَهْلَ بَيْتٍ ، فَطَلَبُوا عَارِيَتَهُمْ ، أَلَهُمْ أَنْ يَنْعُمُوا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَتْ : فَاحْتَسِبِ ^(۲) ابْنَكَ ، فَغَضِبَ ، وَقَالَ : تَرَكَتْنِي حَتَّى تَلَطَّخْتُ ، ثُمَّ أَخْبَرْتَنِي بِابْنِي ، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ عَمَّا كَانَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا فِي عَارٍ ^(۳) لَبَلْتِكُمَا قَالَ : فَحَمَلْتُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَمَرٍ ، وَهِيَ مَعَهُ .

— فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ « خَيْصَةُ جَوْنِيَّةٌ » وَفِي نَسْخَةِ « جَوْنِيَّةِ » وَمَا أَعْرَفَ لَهُ مَعْنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَسَبَهَا إِلَى الْقَصْرِ ، فَإِنَّ الْجَوْنِيَّ : الرَّجُلَ الْقَصِيرَ الْخَطْوِ الْمُتَقَارِبِ فِي الشَّيْءِ ، أَرَادَ أَنَّهَا خَيْصَةُ قَصِيرَةٌ ، كَانَهَا لِرَجُلٍ جَوْنِيٍّ ، وَانَّهُ أَعْلَمَ مِنْهُ .

(۱) الْإِبِلُ سَمِيَتْ ظَهْرًا : لِأَنَّهُ يَرْكَبُ عَلَى ظَهْرِهَا .

(۲) إِذَا مَاتَ لِلْإِنْسَانِ وَلَدٌ ، قِيلَ لَهُ : احْتَسِبْهُ عِنْدَ اللَّهِ : أَيْ اجْعَلْهُ لَكَ عِنْدَ

اللَّهِ زَخْرًا مِنْهُ

(۳) الْفَارِ : الْمَاضِي م

وكان رسول الله إذا أتى المدينة من سفر لا يطرُقها طروقاً^(١) ، فدنوا من المدينة ، فضرَبَها المخاضُ^(٢) ، فاحتَبَسَ عليها أبو طلحة . فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : يقول أبو طلحة : إِنَّكَ لَتَعْلَمُ يَا رَبُّ أَنَّهُ يُعْجِبُنِي : أَنْ أَخْرُجَ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خَرَجَ ، وَأَدْخُلَ مَعَهُ إذا دَخَلَ ، وقد احتَبَسْتُ بما ترى ، قال : تقول أُمُّ سُلَيْمٍ : يَا أَبَا طَلْحَةَ ، مَا أَجِدُ الذِي كُنْتُ أَجِدُ . فانطلق ، فانطلقنا ، وضرَبَها المخاضُ حين قَدِمْنَا ، فولدت غُلاماً ، فقالت لى أُمِّي : يَا أَنَسُ لَا يَرْضِعُهُ أَحَدٌ حَتَّى تَعْدُو بِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فلما أَصْبَحَ ، احْتَمَلَتْهُ ، فانطلقتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فصَادَفَتْهُ وَمَعَهُ مَيْسَمٌ ، فلما رَأَى أَنِي قَالَ : لَعَلَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَلَدَتْ . قلتُ : نَعَمْ . فَوَضَعَ الْمَيْسَمَ ، قَالَ : وَجِئْتُ بِهِ ، فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ ، ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بِمَعْجُورَةٍ^(٣) مِنْ عَجُورِ الْمَدِينَةِ ، فَلَا كَهَا^(٤) فِي فِيهِ حَتَّى ذَابَتْ ، ثُمَّ قَذَفَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ ، فجعل الصبي يَتَلَمَّظُهَا^(٥) ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَنْظَرُوا إِلَى حُبِّ الْأَنْصَارِ التَّمَرِ ، قال : فَسَحَ وَجْهَهُ وَسَمَاهُ عَبْدَ اللَّهِ .

(١) الطروق : إتيان المنزل ليلاً منه .

(٢) المخاض : الطلق عند الاحساس بالولادة منه .

(٣) المعجورة : نوع من جيد تمر المدينة منه .

(٤) لاء اللزة في فيه : إذا مضغها منه .

(٥) التلظظ : تطعم ما يبقى في الفم من آثار الطعام منه .

وفي أخرى لمسلم قال : « ذهبَ بعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وُلِدَ ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في عباة ^(۱) يهنأ بعيراً له ^(۲) ، فقال : هل معك تمر ؟ فقلت : نعم ! فناولته تمرات ، فألقاهن في فيه ، فلا كهن ، ثم ففر ^(۳) فالصبي فجبه في فيه ^(۴) ، فجعل الصبي يتلمّظه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حُبُّ الأنصار التمر ^(۵) ، وسمّاه عبد الله .

وأخرجه أبو داود مثل رواية مسلم هذه الأخيرة .

(ر - عائشة رضي الله عنها) قالت : قُدتُ « يا رسول الله : كلُّ سواحي لهن كُنِّي ، قال : فاكُنِّي بابنك عبد الله بن الزبير . فكانت تُكنِّي أم عبد الله » .

(۱) العباة : معروفة ، وهي ممدودة ، ويقال فيها أيضاً : عباة بالياء ، وجمع العباة : العباء نووى .

(۲) هنيئ : البعير : إذا لطخته بالهني ، وهو القطران . والبعير من الابل : الذكر والأنثى ، كالإنسان من بني آدم منه .

(۳) ففرقاه : إذا فتنه منه .

(۴) مسح ريقه من فيه : إذا قذف منه .

(۵) قوله « حُبُّ الأنصار التمر » روى بضم الحاء وكسرهما ، فالكسر بمعنى المحبوب ، كالدبح بمعنى المذبوح ، وعلى هذا : فالباء مرهوبة : أي محبوب الأنصار التمر ، وأما من ضم الحاء ، فهو مصدر ، وفي الباء على هذا وجهان : النصب وهو الأشهر ، والرفع ، فمن نصب فتقديره : انظروا حب الأنصار التمر ، فينصب التمر أيضاً ، ومن رفع دال : هو مبتدأ حذف خبره : أي حب الأنصار التمر لازم ، أو هكذا ، أو عادتهم من صغرهم نووى

أخرجه أبو داود .

وزاد رزين في كتابه « فإن الخالة أم » .

ولم أجد لها في كتاب أبي داود .

الفصل الثالث

فيمن غيّر النبي صلى الله عليه وسلم اسمه

(ت - عائشة رضي الله عنها) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان يُغيّر الإسم القبيح »

أخرجه الترمذي .

(غ م - أبو هريرة رضي الله عنه) « أن زينب - هي بنت

أبي سلمة - كان اسمها : برّة^(١) ، فقيل : تزكّي نفسها^(٢) ، فسمّاها

رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب » .

أخرجه البخاري ومسلم .

(م - ابن عباس رضي الله عنهما) قال « كان اسم جُوَيْرِيَةَ بنتِ

الحزّ : برّة ، فحوّل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمها جُوَيْرِيَةَ ،

وكان يكره أن يقال : خرج من عند برّة » .

أخرجه مسلم .

(١) برّة : إسم امرأة ، وهو تأنيث برّ ، والبر ضد الفاجر . منه .

(٢) زكّي الرجل نفسه : إذا وصفها بصفات الحسن والكمال ، واثني عليها .

وهو مكروه . منه .

(م د - محمد بن عمرو بن عطاء رحمہ اللہ) قال « سَمِيتُ ابْنَتِي بَرَّةً ،
فَقَالَتْ لِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ هَذَا الْإِسْمِ . وَتُسَمَّى بَرَّةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ . فَقَالُوا : بِمَ نُسَمِّيهَا ؟
فَقَالَ : سَمُّوْهَا زَيْنَبُ . »

وفی روایۃ قالت زینب « کان اسمی : بَرَّةً ، فسمانی رسولُ اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم زینب . قالت : ودخلت علیہ زینب بنت جحش ،
واسمها بَرَّةُ ، فسمّاها زینب . »
أخرجه مسلم .

وَأَبُو دَاوُدَ وَاقَقَهُ عَلَى الْأُولَى .

(د س - شریح بن ہانی رضی اللہ عنہ) عن أبيه قال « لما وفدَ
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة مع قومه - سَمِعَهُمْ
يَكْنُونَهُ بِأَبِي الْحَكَمِ ، فدعاه ^(۱) رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال :
إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ ^(۲) ، وإليه الحكم ، فلم تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ ؟ فقال :

(۱) أى هانىء .

(۲) قوله « إن الله هو الحكم » عرّف الخبر ، وأتى بضمير الفصل ، فدل على
الحصر ، وإن هذا الوصف يختص به سبحانه لا يتجاوزہ إلى غيره ، أى منه الحكم ،
وإليه ينتهى الحكم .

قال فی شرح السنۃ : الحكم : هو الحاكم الذى إذا حکم لا یرد حکمہ ،
وهذه الصفة لا تليق بخير الله تعالى ، ومن أسمائه « الحكم » انتهى كلامه . =

إِنْ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي ، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ ، فَرَضِي كَلَا الْفَرِيقَيْنِ بِحَكْمِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَحْسَنَ هَذَا ؛ فَمَا لَكَ مِنْ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : بِي شُرَيْحٌ ، وَمُسْلِمٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : غَنَى أَكْبَرُهُمْ ؟ قَالَ : قُلْتُ : شُرَيْحٌ ، قَالَ : فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

(د - بسير بن محبوب رضي الله عنه) عن عمه أسامة بن أخدري^(١) :
« أَنَّ رَجُلًا كَانَ اسْمُهُ : أَصْرَمَ ، كَانَ فِي نَقَرٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ : مَا اسْمُكَ ؟ قَالَ : بَلْ أَنْتَ زُرْعَةٌ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

(خ د - سببر بن المسيب عن أبيه رحمه الله) ، « أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ

= ولما لم يطابق جواب أبي شريح هذا المعنى ، قال له صلى الله عليه وسلم على اللفظ وجه ، ردًّا على ذلك « مَا أَحْسَنَ هَذَا » لَكِنْ أَيْنَ ذَلِكَ مِنْ هَذَا ؟ فَاعْدِلْ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ أَلْيَقُ بِحَالِكَ : مِنَ التَّكْنِي بِالْأَبْنَاءِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ إِلَى مَا هُوَ أَوْلَى بِهِ .

والكنى على أنواع : تطلق تارة على قصد التعظيم والتوصيف ، كأبي الفضل وأبي المعالي ، وأبي الحكم ، وللنسبة إلى الأولاد ، كأبي سلمة وأبي شريح ، وإلى ما يلابسه ، كأبي هريرة ، فإنه رؤى ومعه هرة ، وأبي تراب لعلي ، لأنه نام على باب المسجد ، فتغير بالتراب . وللعلمية الصرفة . كأبي بكر ؛ وأبي عمر .

(١) روى ابن الأثير في أسد الغابة بسنده إلى بشير بن ميمون عن أسامة بن أخدري الشقري ، قال : « قَدِمَ الْحِجْزُ مِنْ شَقْرَةٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، =

صلی اللہ علیہ وسلم ، فقال : ما اسمک ؟ قال : حَزْنٌ ، قال : أنت سهلٌ ،
قال : قلت : لا أُغَيِّرُ اسماً سَمَانِيَهُ أَبِي «

وفی رواية : قال عبد الحمید بن جبیر بن شیبہ : « جلستُ إلى سمید
ابن المسيَّب ، فحدثني : أن جدَّه حزنًا قدم على النبي صلی اللہ علیہ وسلم ،
فقال له : ما اسمک ؟ قال : اسمی حزنٌ ، قال : بل أنت سهلٌ . قال :
ما أنا بغير اسمٍ سَمَانِيَهُ أَبِي . »

قال ابن المسيَّب : فما زالتُ فِينَا الحُزُونَةُ بعدُ^(۱)
هذه رواية البخاری .

وأخرجه أبو داود قال : لا . السَّهْلُ يُوطَأُ ، وَيُمْتَنَنُ^(۲)
قال سعيد : فظننتُ أنه سيصیبنا بعده حُزُونَةٌ .

قال أبو داود : « وغير رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اسمَ العاص ،

= رجل ضخم ، اسمه : أضرم . قد ابتاع عبداً حبشياً . قال : يا رسول الله ، سمَّه
وادعُ له . قال : ما اسمک ؟ قال أضرم . قال : بل ررعة . قال : ما تريده ؟ قال :
أريده راعياً . فقال النبي صلی اللہ علیہ وسلم بأصابعه - وقبضها - وقال : هو
عاصم ، هو عاصم »

وفی القاموس : « الشَّقَرَةُ » كَرَشِخَةٍ - ابن الحرث بن نعيم ، أبو قبيلة من
ضَبَّةَ . والنسبة : شَقَرِي بالتحريك .

وإما كره « أضرم » لأن معنى الصرم : القطع ، فجعله : زرعة من الزرع
والنبات . وهو ضد القطع .

(۱) الحزونة : ضد السهولة ، وهو ماغلظ من الأرض منه .

(۲) من الامتهان : أى يداس ويهان ، أو من المهنة : وهي الخدمة منه .

وعزير^(١) . وَعَتَلَةٌ^(٢) ، وشيطان^(٣) ، والحكم ، وغراب^(٤) ، وحُبَاب^(٥) وشهاب^(٥) . فسماه : هَشَامًا ، وسمَّى : حَرْبًا سَلَمًا ، وسمَّى الْمُضْطَّجِعَ : المنبَعِثَ ، وأَرْضًا تُسَمَّى : عَفْرَةٌ^(٦) ، سماها : خَضِرَةٌ . وشَعْبَ الضَّلَالَةِ ، سماه : شعب الهدى ، ؛ بني الزُّنْيَةِ^(٧) ، سَمَّاهُمُ بني الرُّشْدَةِ ، وسمَّى بني مُغَوِيَةٍ : بني رِشْدَةٍ .

قال أبو داود : تركتُ أسانيدَها للاختصار .

(م ت د - ابن عمر رضى الله عنهما) ، « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيَّرَ اسمَ عَاصِيَةٍ ، وسَمَّاهَا : جَمِيلَةً » .
هذه رواية مسلم والترمذى وأبى داود .

(١) إنما كره العزيز ، لأن العبد موصوف بالذل والخضوع . والعزة لله منه .

(٢) العتلة : الشدة والغلظة ، يقال : عتلت الرجل : إذا جذبته جذباً عنيفاً .

ومنه قيل : رجل عتل . وهو الجاني الغليظ .

(٣) وإنما كره غراباً ، لأن معناه البعد ، والغراب من خبيث الطيور ، وقد

أباح قتله في الحل والحرم منه .

(٤) الحباب : الحية ، وبه سمى الشيطان حُبَابًا منه .

(٥) وإنما كره شهاباً ، لأن الشهاب الشعلة ، ولأنه يرجم به الشيطان منه .

(٦) العفرة : من عفرة الأرض ، وهو غبرة لونها ، ورويت « عترة » بالتاء ،

وهي التي لانبات فيها ، إنما هي صيد قد علاها العتير ، وهو الغبار منه .

(٧) يقال : فلان زنية : إذا كان ولد زناً ، وفلان لرشدة : إذا كان لسكاح

مصحح منه .

وفي أخرى لمسلم : « أَنَّ ابْنَةَ كَانَتْ لِعَمْرٍ ، يُقَالُ لَهَا : عَاصِيَةٌ
فَسَمَّاهَا جَمِيلَةً » .

(د - مسروق رحمه الله) قال : « لَقِيتُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، فَقَالَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مُسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ ، قَالَ عَمْرٌ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْأَجْدَعُ : شَيْطَانٌ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(۱)

(ف خ م - سهل بن سعد رضي الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِالْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ ، حِينَ وُلِدَ ، فَوَضَعَهُ عَلَى نَحْذِهِ ،
وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ ، فَلَمَّحَ ^(۲) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءًا كَانَ
بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِابْنِهِ ، فَاحْتَمَلَ مِنْ عَلَى نَحْذِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، فَقَلَبَهُ ^(۳) . فَاسْتَفَاقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَيْنَ
الصَّبِيُّ ؟ فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ : قَلْبِنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا اسْمُهُ ؟ قَالَ : فَلَانٌ ، قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ . فَسَمَّاهُ
يَوْمَئِذٍ : الْمُنْذِرَ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

(۱) قال المنذري : في إسناده بحال بن سعيد وفيه مقال .

(۲) لمَّحَ عَنْ الشَّيْءِ : أَلْهَى عَنْهُ : إِذَا غَفَلْتَ عَنْهُ . مِنْهُ .

(۳) قلبت الصبي وغيره : إذا رددته من حيث جاء ، والاستفاقة : استفعال

من أفاق : إذا رجع إلى ما كان قد شغل عنه ، وعاد إلى نفسه وجهه : إفاقة المريض
والمجنون مما نصبهما من الذنبة . مِنْهُ .

الفصل الرابع

ما جاء في التسمية باسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته
(خ م د - أبو هريرة رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وسلم قال : « تَسَمَّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكُنُّوا بِكُنِّيَّتِي »
هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود .

وزاد البخاري ومسلم في رواية أخرى : « ومن رآني في المنام فقد
رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي ، ومن كذب علي متعمداً
فليتبوأ^(١) مقعده من النار » .

(خ م ت - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : « كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوماً يمشي بالبقيع ، فسمع قائلاً يقول : يا أبا القاسم ،
فردَّ رأسه إليه ، فقال الرجل : يا رسول الله ، إني لم أعنك ، وإنما دعوتُ
فلاناً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَسَمَّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكُنُّوا
بِكُنِّيَّتِي^(٢) » .

أخرجه البخاري ومسلم والترمذي .

(١) التبوء : اتخاذ المباشرة ، وهي المنزل يطول به المقام .

(٢) « وَلَا تَكُنُّوا » من الثلاثي ، ومن التفعيل ، ومن الافتعال ، قالوا :
العلم إما أن يكون مشعراً بمدح أو ذم ، فهو اللقب ، وإما أن لا يكون ، فإما أن
يصدر بنحو الأب والابن ، فهو السكنية . أولاً ، فهو الاسم . قاسمه صلى الله عليه
وسلم : محمد ، وكنيته : أبو القاسم . ولقبه : رسول الله صلى الله عليه وسلم . =

(فخ ص ت د - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال : « وُلِدَ لِرَجُلٍ
مِنَّا غُلَامٌ . فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ ، فَقُلْنَا : لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا نُنْعِمُكَ
عَيْنًا ^(١) ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : اسْمُ
ابْنِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ . »

وفي رواية : « لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا كِرَامَةً . »
وفي أخرى قال : « وُلِدَ لِرَجُلٍ مِّنَّا غُلَامٌ ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ ، فَقُلْنَا :
لَا نَكْنِيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : تَسَمَّوْا بِاسْمِي ،
وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي

وفي أخرى : فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : « لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا
نُنْعِمُكَ عَيْنًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْسَنْتِ الْأَنْصَارُ ،
تَسَمَّوْا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي »

وفي أخرى قال : « أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْقَاسِمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

= واختلفوا في هذه المسألة ، فتبين : لا يحل التكني بأبي القاسم لمن اسمه محمد ،
أى لا يجوز الجمع بينهما ، وقيل : لا يحل مطلقا ، سواء كان اسمه محمدا ، أو لا ،
وقيل : يباح مطلقا ، وقيل : التسمية بمحمد : ممنوعة مطلقا . والغرض منه توقيره
وإجلاله عليه الصلاة والسلام ، وهذا كان في زمنه عليه الصلاة والسلام ،
لئلا يلتبس به . كرماني .

(١) : « لَا نَكْنِيكَ » بفتح النون ، « وَلَا نُنْعِمُكَ » . بضم النون : أى لا
نقر عينك بذلك . أى لا نقول لك : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَتَسَرُّ لَكَ وَتَقَرُّ عَيْنَكَ بِهِ ،
ومنه قولهم : نَعَمْ وَنَعْمَى عَيْن .

عليه وسلم . تسمّوا باسمي ، ولا تكتنوا بكُنيتي ، فإنما جعلتُ قاسماً :
أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ .

وفي أخرى : « فسماه محمداً ، فقال له قومه : لا ندعُكَ تُسمّى
باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق بابنه ، حامِلهُ على ظَهْرِهِ ،
فذكر أنَّه ذُكِرَ له ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تسمّوا
باسمي ، ولا تكنوا بكُنيتي - الحديث .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وأخرجه أبو داود مختصراً عن جابر وأنس : أنَّ رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « تسمّوا باسمي ، ولا تكتنوا بكُنيتي » .

وفي أخرى لأبي داود عن جابر وحده : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « مَنْ تسمّى باسمي ، فلا يكتنِ بكُنيتي ، ومن تكتنِ
بكُنيتي ، فلا يتسمّى باسمي » .

وأخرجه الترمذي « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهى أن يجمع
أحدٌ بين اسمه وكُنيتِهِ ، فيُسمّى محمداً أبا القاسم ^(١) » .

وفي أخرى له ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا
تسمّيتُم بي ، فلا تكنوا بي » .

(١) قوله : فيسمى محمداً أبا القاسم ، محمد . مرفوع على أنه أقسم مقام الفاعل
كذا في جامع الترمذي ، وشرح السنة ، وأكثر نسخ المصاييح . والمعنى : يسمي
المسمى محمداً أبا القاسم ، وفي جامع الأصول ، وبعض نسخ : المصاييح محمداً منصرباً
فالفاعل يكون على بناء الفاعل . طيب .

عائشة رضي الله عنها) قالت : «جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت : يا رسول الله ، إني ولدتُ غلاماً ، فسميته محمداً ، وكنيته أبا القاسم ، فذكر لي : أنك تكره ذلك ، فقال : ما الذي أحل اسمي . وحرّم كُنيتي ؟ أو ما الذي حرم كُنيتي ، وأحل اسمي ؟ » .
أخرجه أبو داود .

(د - محمد بن الحنفية عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهما) قال : « قلت يا رسول الله : أرايت إن وُلِدَ لي بعدك ولدٌ ، أَسْمِيهِ بِاسْمِكَ ، وَأَكْنِيهِ بِكُنيتِكَ ؟ قال : نعم » .
أخرجه أبو داود رحمه الله .

الفصل الخامس

في أحاديث متفرقة

(ت - ابن عمر رضي الله عنهما) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَوَضَعَ الْأَذَى عَنْهُ ^(١) ، وَالْعَقَّ عَنْهُ ^(٢) » .
أخرجه الترمذي .

(١) وضع الأذى عن المولود : هو أن يُزال ما عليه من أثر الولادة ، وما يخرج معه من الرحم على جسده من الفضلات .

(٢) العَق : هو أن يحلق الشعر الذي يخرج على رأسه من بطن أمه ، وهو من جملة وضع الأذى عنه ، وأن يذبح عن الجارية شاة ، وعن الغلام شاتان ، كما سيأتي بيانه في باب العقيقة من كتاب الطعام من حرف الطاء ، إن شاء الله .

(م ر - عائشة رضي الله عنها) قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُؤْتِي بالصبيان ، فيدعو لهم بالبركة » .
وزاد في رواية « وَيُحَنِّكُهُمْ » ولم يذكر « بالبركة » .
أخرجه أبو داود .

وفي رواية مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يُؤْتِي بالصبيان فَيَبْرُكُ عليهم ، وَيُحَنِّكُهُمْ » .

(ت ر - أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال :
« رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أُذِّن في أُذُن الحسن بن عليٍّ ،
حين ولدته فاطمة رضي الله عنهم » .

زاد رزين في كتابه : « قرأ في أذنه سورة الإخلاص وحنَّكه
بتمرٍ وسمَّاه »

ولم أجد هذه الزيادة في الأصول .

أخرجه الترمذي وأبو داود .

(ط - يحيى بن سعيد) أنَّ عمر بن الخطاب قال لرجلٍ : « ما اسمك ؟

قال : جَمْرَةٌ ، قال : ابنُ مَنْ ؟ قال : ابنُ شِهَابٍ ، قال : تَمَنُّ ؟ قال : من
الْحَرْفَةِ ، قال : أين مسكنك ؟ قال : بِحَرَّةِ النَّارِ ، قال : بَأَيِّهَا ؟ قال :
بِذَاتِ لُغْلَى ، قال عمر : أَذْرِكُ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا ، فكان كما قال عمر »
أخرجه الموطأ .

الكتاب التاسع

في الآنية

(فتح مائدة - عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله) قال
« إنهم كانوا عند حذيفة بالمداين ، فاستسقى ، فسقاه مجوسى في إناء من
فضة ، فرماه به ، وقال : إني قد أمرته ألا يسقبنى فيه ، إني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تَلْدُسُوا الحرير ولا الديباج ،
ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها ^(۱) ، فإنها
لهم ^(۲) في الدنيا »

زاد في رواية « ولكم في الآخرة »

هذه رواية البخارى ومسلم .

ومسلم أيضا بنحوه ، وليس فيه « ولا تأكلوا في صحافها »

وأخرجه الترمذى وأبو داود نحو مسلم .

وأخرجه النسائى قال : « استسقى حذيفة ، فأناه دهقان ^(۳) عاء

في إناء من فضة ، فخذفه ^(۴) ثم اعتذر إليهم مما صنع به ، وقال : إني نهيتُ ،

فلم ينته ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - وذكر الحديث -

مثل مسلم

(۱) الصحاف : جمع صحفة ، وهى القصعة (۲) أى للكفار . م .

(۳) الدهقان : رئيس القرية ، والمقدم على جماعة من الفلاحين والبنات منه

(۴) بالخاء المهملة أى رماه به

(فم ط - أم سلمة رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذي يشرب في إناء الفضة ، إنما يجر جر في بطنه نار جهنم ^(١) » .

هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ .

(١) « الجرجرة » صوت البعير عند الضجر ، وصوت عبء الماء عند الظم ، يصور الرسول صلى الله عليه وسلم ما يفرغ في جوف المسرفين المترفين يوم القيامة من نار جهنم جزاء ترفهم في الدنيا وإسرافهم على أنفسهم بالشرب في آنية الفضة والذهب . وقوله « إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » بضم الراء وفتحها ، فمن نصب الجرجرة : جعلها بمعنى الصب : أي إنما يصب في بطنه نار جهنم ، ومن رفعها جعلها بمعنى الصوت : أي إنما يصوت في بطنه نار جهنم ، والجرجرة : الصوت المتردد في الحلق ، وجر جر الفعل إذا ردّد صوته في حلقه ، وقد يصح النصب على هذا ، إذا عدّى الفعل ، وإليه ذهب الأزهري ، ووقع في بعض طرقة في مسلم « كأنما يجر جر في بطنه ناراً من نار جهنم » وهذا يقوى رواية النصب .

وقال النووي : اتفاق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم : على كسر الجيم الثانية من « يجر جر » واختلفوا في قوله « نار جهنم » فنقلوا فيها : النصب والرفع ، وهما مشهوران في الرواية ، وفي كتب الشارحين وأهل الغريب واللغة : والنصب هو المشهور ، الذي جزم به الأزهري وآخرون من المحققين . ورجعه الزجاج والخطابي والأكثر . ويؤيده الرواية الثالثة « يجر جر في بطنه ناراً » كذا في الأصول « ناراً » من غير ذكر جهنم .

وأما معناه : فعلى رواية النصب : الفاعل هو الشارب مضمر في يجر جر : أي يلقى في بطنه بجرع متتابع ، يسمع له جرجرة ، وهي الصوت ، لتردده في حلقه . =

ولمسلم زیادة فی رواية : « إِنَّ لَدَى يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ وَلِذَهَبٍ » .

وفی أخرى له : « مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَإِنَّمَا يَجْرُجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ » .

(د - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال : كُنَّا نَغْزُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتُصِيبُ مِنْ آتِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ وَنَسْتَمْتَعُ بِهَا^(۱) ، فَلَا يَمِيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

(ر ت - أبو بکر بن حفص رضي الله عنه) قال : « إِنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمْ = وَعَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ : يَكُونُ « النَّارُ » فَاعِلُهُ ، وَمَعْنَاهُ : تَصَوَّتِ النَّارُ فِي بَطْنِهِ ، وَالْجَرَجَرَةُ : هِيَ الصَّوْتُ ، وَاسْمُ الْمَشْرُوبِ نَارًا ، لِأَنَّهُ يُوَوَّلُ إِلَيْهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٤ : ١٠) إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ، إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) .

وَأَمَّا « جَهَنَّمَ » عَافَانَا اللَّهُ مِنْهَا ، وَمِنْ كُلِّ بَلَاءٍ ، فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ . قَالَ يُونُسُ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ : هِيَ عَجْمِيَّةٌ لَا تَنْصَرَفُ ، لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : هِيَ عُمُومِيَّةٌ لَا تَنْصَرَفُ ، لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَاسْمُ ذَلِكَ لِبَعْدِ قَمَرِهَا ، يُقَالُ : بَنَرُ جَهَنَّمَ ، إِذَا كَانَتْ عَمِيقَةَ الْقَمَرِ .

وَقَالَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ : هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَهْوَةِ ، وَهِيَ الْغَاظُ ، مِمَّنِيتَ بِهِ ، لَغَاظًا أَمْرًا فِي الْعَذَابِ .

(۱) الاستمتاع بالشئ : الانتفاع به منه .

الخنزير، ويشربون في آيتهم الحمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوا^(١)
بِالماء ، وكُلُوا وَاشْرَبُوا .

هذه رواية أبي داود .

ورواية الترمذي قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
قدور المجوس ؟ فقال . أَنْقَوْهَا غَسَلًا^(٢) ، وَاطْبَخُوا فِيهَا ، وَنَهَى عَنْ
كُلِّ سَبْعٍ ذِي نَابٍ . »

وفي أخرى له ، قال : أُتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِمَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ كِتَابٍ ، نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ ،
قَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَارْحَضُوا
وَكُلُوا فِيهَا .

(ابن عمر رضي الله عنهما) قال : تَوَضَّأَ عُمَرُ بِالْحَمِيمِ^(٣) فِي جَرٍّ^(٤)
نَهْرَانِيَّةٍ ، وَمِنْ يَدْتِهَا «

أَخْرَجَهُ رَزِينٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ إِلَّا فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ ،

(١) الرحض : الغسل .

(٢) الإبقاء : المبالغة في الغسل والتنظيف منه

(٣) الحميم : الماء الحار .

(٤) الجر : جمع جرة ، وهي الإناء من الخنزف ، ويجمع أيضاً على جرار منه .

فإنه قال في أحد أبواب كتاب الوضوء : قولاً مجملًا « وتوضأ عمر بالحميم ^(١) ، ومن يبت نصرانية ^(٢) » .

(١) ذكره البخارى في باب وضوء الرجل مع امرأته ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١ ص ٢٠٨) وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور في سننه وعبد الرزاق وغيرهما بأسناد صحيح بلفظ « إن كان عمر ليتوضأ بالحميم ويغتسل منه » ورواه ابن أبى شيبه والدارقطنى بلفظ « وكان يسخن له الماء في قمم ، ثم يغتسل منه » قال الدارقطنى : إسناده صحيح .

(٢) قال الحافظ في الفتح (ج ١ ص ٢٠٩) وهذا الأثر وصله الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه .

ولفظ الشافعى « توضأ من ماء في جرة نصرانية » ولا يسمعه ابن عيينة من زيد بن أسلم ، فقد رواه البيهقى من طريق سعدان بن نصر عنه . قال : حدثونا عن زيد بن أسلم ، فذكره مطولا . ورواه الإسماعيلى من وجه آخر عنه باتبات الواسطة ، فقال : عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه ، وأولاد زيد بن أسلم : هم عبد الله وأسامة ، وعبد الرحمن ، وأوثقهم : عبد الله ، وأظنه هو الذى ممع منه ابن عيينة ذلك ، ولذلك جزم به البخارى .

الكتاب العاشر

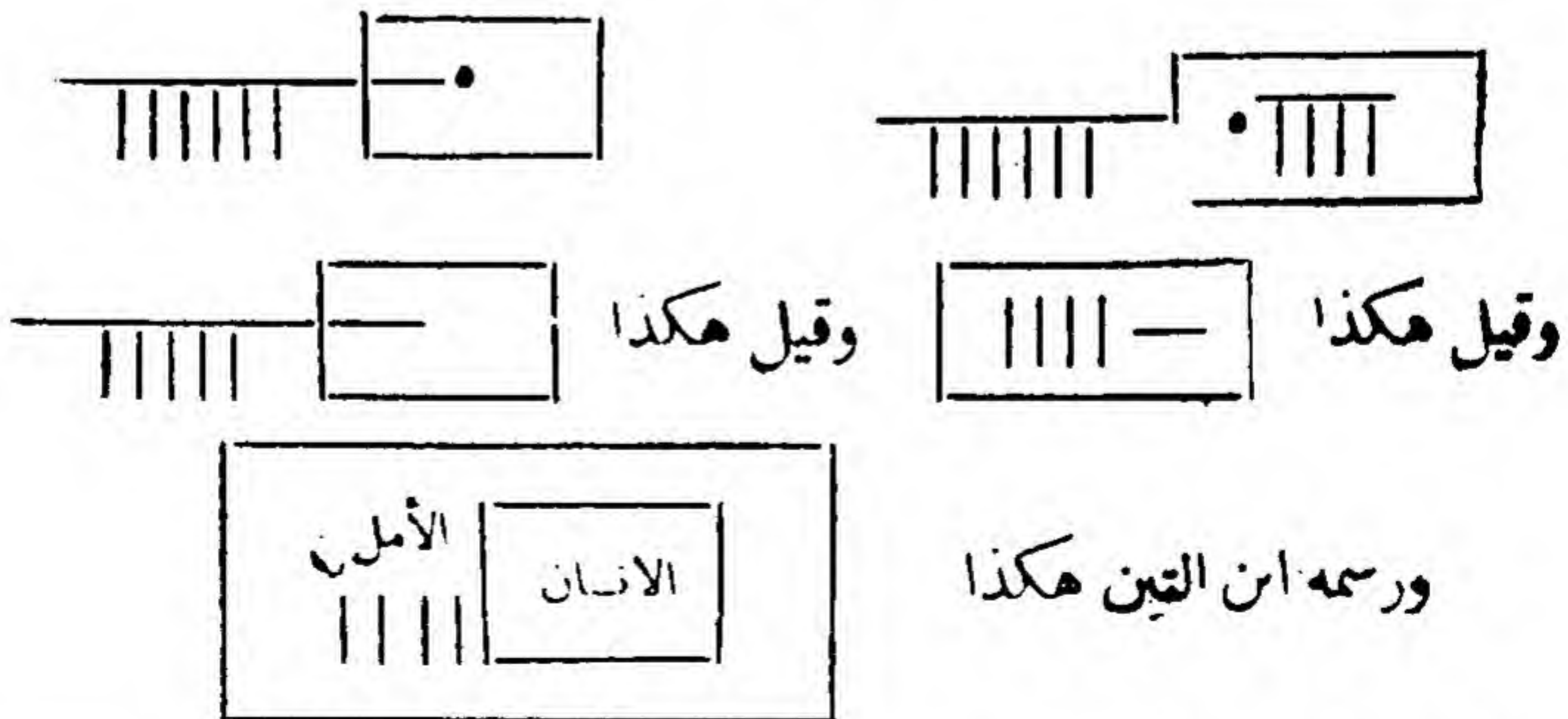
في الأمل والأجل

(فتح ت - ابن مسعود رضى الله عنه) قال : « خَطَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خطًّا مُرَبَّعًا ، وخطًّا خطًّا في الوسط خارجًا منه ، وخطًّا خطًّا صغيرًا ، إلى هذا الذي في الوسط ، من جانبه الذي في الوسط . فقال : هذا الإنسان وهذا أجله محيطٌ به - أو قد أحاط به - وهذا الذي هو خارجٌ : أَمَلُهُ . وهذه الخططُ الصغارُ : الأعراض . فإن أخطأه هذا نهشَهُ هذا . وإن أخطأه هذا نهشه هذا ^(١) » .

أخرجه البخاريّ والترمذي .

(١) وقد رسمه الحافظ ابن حجر في الفتح (ج ١١ ص ١٨٧) .

هكذا وقيل هكذا



قال الحافظ : والأول : المعتمد . وسياق الحديث يتنزل عليه ، فالإشارة بقوله « هذا الإنسان » إلى النقطة الداخلة ، وبقوله « وهذا أجله محيط به » إلى المربع =

(خ ت - انس بن مالك رضي الله عنه) قال : « خطَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خطًّا ، قال : هذا الإنسانُ ، وخطَّ إلى جابه خطًّا ، وقال : هذا أجلُّه ، وخطَّ آخرَ بعيداً منه ، فقال : هذا الأملُ ، فبينما هو كذلك ، إذ جاءه الأقربُ » .

هذه رواية البخاري .

== وبمؤله « وهذا الذي هو خارج أمله » إلى الخط المستطيل المنفرد ، وبمؤله « وهذه » إلى الخطوط ، وهي مذكورة على سبيل المثال ، لا أن المراد : انحصارها في عدد معين ، ويؤيده قوله في حديث أنس بعده « إذ جاء الخط الأقرب » فإنه أشار به إلى الخط المحيط به . ولا شك أن الذي يحيط به أقرب إليه من الخارج عنه . وقوله « خطًّا » بصم المعجمة والطاء الأولى للأكثر ، ويجوز فتح الطاء ، وقوله « هذا الإنسان » مبتدأ وخبر . أي هذا الخط هو الإنسان ، على التمثيل ، وقوله « وهذه الخطوط » بالضم فيهما أيضاً ، وفي رواية المستعلى والسرخسي « وهذه الخطوط » . وقوله « الأعراض » جمع « عرض » بفتحين ، وهو ما ينتفع به في الدنيا في الخير وفي الشر ، والعرض - بالسكون - ضد الطول . وبطلق على ما يقابل المتدين ، والمراد هنا : الأول ، وقوله « نهشه » بالنون والشين المعجمة ، أي أصابه واستشكت هذه الإشارات الأربع ، مع أن الخطوط ثلاثة فقط .

وأجاب الكرماني : بأن الخط الداخل اعتبارين ، فالمقدار الداخل منه هو الإنسان ، والخارج : أمله . والمراد بالأعراض : الآفات العارضة له ، فإن سلم من هذا لم يسلم من هذا ، وهكذا ، وإن سلم من الجميع ، ولم تصبه آفة من مرض أو فقدان مال ، أو غير ذلك : بغته الأجل .

والحاصل : أن من لم يمت بالسيف مات بالأجل

وفي الحديث : الخس على تمصير الأمل والاستعداد لبغته الأجل . وعبر

بالنهمش - وهو لدغ ذات السم - مبالغة في الإصابة والهلاك .

وأخرجه الترمذى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هذا ابن آدم ، وهذا أجله ، ووضع يده عند قفاه ، ثم بسطها ، وقال : وثم أمله » .

(فتح ت - ابن عمر رضى الله عنهما) قال : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسكبي ، فقال : كن في الدنيا كأنك غريب ، أو عابر سبيل » وكان ابن عمر يقول : « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء ، وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك » هذه رواية البخارى .

وأخرجه الترمذى قال : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يعض جسدى ، فقال : كن في الدنيا كأنك غريب ، أو عابر سبيل ، وعد نفسك من أهل القبور » .

وقال مجاهد : فقال لى ابن عمر « إذا أصبحت فلا تحدث نفسك بالمساء ، وإذا أمسيت فلا تحدث نفسك بالصباح ، وخذ من صحتك لسقمك . ومن حياتك قبل موتك ، فإنك لا تدري يا عبد الله : ما اسمك غدا ؟ » .

(ت - ب - بريدة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هل تدرون ما مثل هذه وهذه - ورمى بحصاتين - قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : هذا الأمل ، وهذا الأجل » أخرجه الترمذى .

(ح ت - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَعْذَرَ اللَّهُ ^(١) إِلَى أَمْرِي آخِرَ أَجَلَهُ ، حَتَّى بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً » .
هذه رواية البخاري .

وفي رواية الترمذي : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« عُمْرُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ سِتِينَ سَنَةً إِلَى سَبْعِينَ » . .

زاد في رواية « وَأَقَلُّهُمْ : مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ » .

ووجدتُ لرزين رواية لم أجدها في الأصول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مُعْتَرِكُ الْمَنَآيَا : مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ ، وَمَنْ أُنْسَأَ اللَّهُ فِي أَجَلِهِ إِلَى أَرْبَعِينَ ، فَقَدْ أَعْذَرَ إِلَيْهِ »

(ت - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدَّخِرُ شَيْئًا لِعَدِهِ » .

أخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث غريب .

(١) قوله : « أَعْذَرَ اللَّهُ » قيل : الهمزة للسلب : أي أزال الله العذر منتهياً إلى امرئ آخر أجله ، أي منتهاه ، وفي رواية « حَتَّى بَلَغَهُ » - بتشديد اللام - : أي أوصله ، وفي رواية « حَتَّى بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً » أي ولم يتب عن ذنبه ، ولم يقم بإصلاح عيوبه ، ولم يغلب خيره شره ، فيكون ممن لم يبق الله له عذراً في ترك الطاعة ، وفيما ضيع من عمره سفيهاً غوياً

ترجمة الأبواب التي أولها حرف همزة ، ولم ترد في حرف الهمزة

الاحتكار : في كتاب البيع ، من حرف الباء .

الإحرام : في كتاب الحج ، من حرف الحاء .

الأضحية : في كتاب الحج .

الاستسلام : في كتاب الحج أيضاً .

الإشعار : في كتاب الحج أيضاً .

إقامة الحدود : في كتاب الحدود ، من حرف الحاء .

اسم الله الأعظم : في كتاب الدعاء ، من حرف الدال

الاستعاذة : في كتاب الدعاء ، من حرف الدال .

الأذان : في كتاب الصلاة ، من حرف الصاد .

الاستسقاء : في كتاب الصلاة ، من حرف الصاد .

الاستئذان : في كتاب الصحبة ، من حرف الصاد .

الأمان : في كتاب الجهاد ، من حرف الجيم .

الإهلال : في كتاب الحج ، من حرف الحاء .

الإفراد : في كتاب الحج أيضاً .

الإفاضة : في كتاب الحج أيضاً .

الإحصار : في كتاب الحج ، من حرف الحاء .

الإمارة : في كتاب الخلافة ، من حرف الخاء .

الاستخارة : في الدعاء ، وفي الصلاة ، من حرف الدال والصاد .

- الاستغفار : في كتاب الدعاء ، من حرف الدال .
- الإمامة والافتداء . في كتاب الصلاة من حرف الصاد .
- الإطار : في كتاب الصوم ، من حرف الصاد .
- إزالة النجاسة : في كتاب الطهارة من حرف الطاء .
- إسباغ الوضوء : في كتاب الطهارة ، من حرف الطاء .
- الإحداد : في كتاب العدة ، من حرف العين .
- إسلام جماعة من الصحابة : في كتاب الفضائل ، من حرف الفاء .
- فضيلة الأذان : في كتاب الفضائل ، من حرف الفاء .
- أشراط الساعة : في كتاب القيامة ، من حرف انقاف .
- الاستنثار ، والاستنشاق : في كتاب الطهارة ، من حرف انطاء .
- الاستبراء : في كتاب العدة من حرف العين .
- فضائل الإيمان : في كتاب الفضائل : من حرف الفاء .
- الأمهواء : في كتاب الفتن ، من حرف الهاء .
- الإخلاص : في كتاب النية ، من حرف النون .
- الإسراء : في كتاب النبوة ، من حرف النون .

شرح غريب الهمزة

كتاب الإيمان

(الْقَدَرُ) الْقَدَرُ : مصدر قَدَرَ يَقْدُرُ ، وقد تُسَكَّنُ دَالَهُ ، وهو ما قضاه الله تعالى وحكم به من الأمور .

(اِكْتَنَفَهُ) كَنَفْتُ الرَّجُلَ وَاكْتَنَفْتُهُ ، أى صرتُ مما يليه ، وكذلك إذا قُتِ بِأَمْرِهِ .

(سَيَكُلُ) وَكَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ أَكِلُهُ : إذا رَدَدْتَهُ إِلَيْهِ ، واعتمدتَ فيه عليه ، واستكفَيْتَهُ إِيَّاهُ .

(يَقْتَفِرُونَ) الاِقتِفَارُ ، والتَّقْفَرُ ، والاقْتِفَاءُ ، والاقْتِدَاءُ : الاتِّبَاعُ ، يقال : اقْتَفَرْتُ الْأَرْضَ وَالْأَثَرَ ، وَتَقَفَرْتُ .

(الْأُنْفُ) أَنْفٌ : أى مُسْتَأْنَفٌ ، من غير أن يَسْبِقَ لَهُ سَابِقُ قَضَاءٍ وَتَقْدِيرٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْاِخْتِيَارِ .

(الإِحْسَانُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِنَّمَا أَرَادَ بِالْإِحْسَانِ - هُنَا - الْإِخْلَاصَ ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ مَعًا ، وَذَلِكَ : أَنْ مَنْ تَلَفَّظَ بِالْكَلِمَةِ ، وَجَاءَ بِالْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَإِخْلَاصٍ : لَمْ يَكُنْ مُحْسِنًا ، وَلَا كَانَ إِيْمَانُهُ صَحِيحًا .

(رَبَّتْهَا : وَرَبَّهَا) الرَّبُّ : السَّيِّدُ ، وَالْمَالِكُ ، وَالصَّاحِبُ . وَالْمَدْبُرُ ، وَالْمَرْبِيُّ ، وَالْمَوْلَى ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ : السَّيِّدُ . وَالْمَوْلَى ، وَهِيَ الْأُمَّةُ تَلِدُ

للرجل، فيكون ابنها مولى لها، وكذلك ابنتها، لأنها والحسب
كأبيها، والمراد: أن السبب يكثر. رائحة تفسد في الناس ونظير

(رعاء الشاء) الرعاء: جمع راع، والشاء: جمع شاة.

(ملياً) الملي: طاقة من الزمان طويلة، يقال: مضى ملي من

النهار: أي ساعة طويلة منه.

(العالة) الفقراء: جمع عائل والعيال: الفقر.

(اليهم) جمع يهمة، وهي صفار الفم.

(أشراطها) الأشراط: جمع شرط، وهو العلامة

(رءوس الناس) أراد: مقدميهم، وساداتهم.

(الضم) جمع أصم، وهو الذي لا يسمع شيئاً

(البكم) جمع أبكم، وهو الذي خلق أخرس، لا يتكلم

(ظهراني) يقال: أقام فلان بين أظهر قومه، وظهراني قومه:

أي أقام بينهم، والأظهر: جمع ظهر، وفائدة إدخاله في الكلام: أن

إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم، والاستناد إليهم.

وأما ظهرانيهم: فقد زيدت فيه الألف والنون على ظهر، عند

التثنية للتأكيد، وكأن معنى التثنية: أن أظهرًا منهم قدامه، وآخر

وراءه، فكأنه مكنوف من جانبيه، هذا أصله، ثم كثر حتى استعمل

في الإقامة بين القوم، وإن لم يكن مكنوفاً بينهم.

(دكانا) الدكان، الدكة المبنية للجلوس عليها

(السَّمَّاط) السَّمَّاطَانِ مِنَ النَّاسِ وَالنَّخْلِ : الْجَانِبَانِ ، يُقَالُ : مَشَى

بَيْنَ السَّمَّاطَيْنِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّمَّاطِ : الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ الْجُلُوسُ عِنْدَهُ .

(دَنَسَ) الدَّنَسُ : الْوَسْخُ ، وَقَدْ دَنَسَ الثَّوْبُ إِذَا تَوَسَّخَ .

(أَذْنُهُ) أَمْرٌ بِالذَّنْوِ ، وَهُوَ الْقُرْبُ ، وَالْهَاءُ فِيهِ هَاءُ السَّكْتِ ، جِيءَ

بِهَا لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ .

(مَتَكَى) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : كُلُّ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا عَلَى وَطَاءٍ^(١) ،

فَهُوَ مَتَكَى ، وَالْعَامَّةُ لَا تَعْرِفُ الْمَتَكَى ، إِلَّا مَنْ مَالَ فِي قَعُودِهِ مُعْتَمِدًا عَلَى أَحَدِ شَقِيهِ .

(فَلَا تَجِدُ) يُقَالُ : وَجَدْتُ عَلَيْهِ أَجْدَ مَوْجِدَةٍ - إِذَا غَضِبْتُ عَلَيْهِ ،

يَقُولُ لَهُ : إِنِّي سَأِلْتُكَ فَلَا تَغْضِبْ مِنْ سَوْأِي .

(أَنْشَدَكَ) يُقَالُ : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ ، وَنَشَدْتُكَ اللَّهَ ، أَيْ سَأَلْتُكَ بِهِ ،

وَأَصْلُهُ مِنَ النَّشِيدِ ، وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ ، فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ : طَلَبْتُ إِلَيْكَ بِاللَّهِ ، يَرْفَعُ نَشِيدِي : أَيْ صَوْتِي بِطَلَبِهَا .

(الْأَمْغَرُ) قَدْ جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ : أَنَّهُ الْأَيْضُ الْمَشْرَبُ

بِالْحَمْرَةِ ، وَفِي كُتُبِ الْغَرِيبِ : هُوَ الْأَحْمَرُ ، مَا خُوذَ مِنَ الْمَغْرَةِ ،

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : أَرَادَ بِالْأَمْغَرِ : الْأَيْضُ ، كَمَا أَرَادَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ

بِالْأَحْمَرِ : الْأَيْضُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الْعَرَبِ : امْرَأَةٌ حَمْرَاءُ ، يَمْنُونُ :

(١) الْوَطَاءُ : مَا انْخَفَضَ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ النَّشَارِ وَالْإِشْرَافِ تَابُوسُ

تِيضَاء . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها « يَا حَمِيرَاءُ ،
وَالْكَلَّ مُتْقَارِبٌ .

(المرتَقِق) المتكىء على مرفقه

(الشَّارُّ الرَّأْس) الشعث الشعر ، البعيد العهد بالغسل والتسريح
والدَّهْن .

(الدوى^(۱)) كصوت النحل وغيره .

(تفقه) الفقه : الفهم والعلم ، أي لا يفهم كلامه .

(أفلح وأبيه) كلمة جارية على ألسن العرب ، تستعملها كثيراً في
خطابها ، وتريد بها : التأكيد ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يحلف الرجل بأبيه . فيحتمل أن يكون هذا القول منه قبل
النهي ، ويحتمل أن يكون جرى منه على عادة الكلام الجارى على
الأسن ، وهو لا يقصد به القسم ، كاليمين المعفو عنها من قبيل اللغو ،
أو أنه أراد به التوكيد ، لا اليمين ، فإن هذه اللفظة تجرى في كلام
العرب على ضربين : للتعظيم ، وللتأكيد ، والتعظيم هو المنهي عنه ،
وأما التوكيد فلا ، كقوله :

لَعَمْرُ أَبِي الْوَاشِينَ لَا عَمْرُ غَيْرِهِمْ لَقَدْ كَلَفْتَنِي خِطَّةً لَا أَرِيدُهَا
فهذا توكيد ، لأنه لا يقصد أن يقسم بأبي الواشين ، وهذا في
كلامهم كثير .

(۱) قوله سمع دوى صوته بفتح الدال ، وجاء عبداً في البخارى بضم الدال ،
والأرل : أصوب وهو شدة الصوت ، وبعده في الهواء . غريب الحديث

(الجرّ) والجرّارُ : جمع جرّة . وهو من الخزف معروف ،
وقيل : هو ما كان منه مذهبونا .

(خزايا) جمع خزيان، من الخزاينة: وهي الاستحياء، وكذلك ندامى
جمع ندمان، وهو فعلان من الندم، وهذا البناء من أبنية المبالغة
(شُقّة) يقال : بينى وبينك شُقّة بعيدة : أى مسافة بعيدة ،
والشقة : السفر البعيد .

(فصل) أمر فصل : أى فاصل قاطع ، لارجعة فيه ، ولا مردّ له .
(الذباء) القرعُ ، واحدها : دباءة .

(الحنم) جرازٌ خضرٌ كانوا يخزنون فيها الحمر .

(النقير) أصلُ خشبةٍ تُنقَرُ ، وقيل : أصل نخلة .

(المزفتُ) الوعاء المطلى بالزفت من داخل ، وكذلك المقير ،
وهذه الأوعية الأربعة تُسرِعُ بالشدة في الشراب ، وتُحدثُ فيه القوةُ
المسكرة عاجلاً .

وتحريم الانتباز في هذه الظروف : كان في صدر الإسلام ، ثم
نُسِخ ، وهو المذهب .

وقال بعضهم : التحريم باقٍ ، وإليه ذهب مالك وأحمد بن حنبل .

(فأسفتُ) أسفَ الرجلُ يأسفُ أسفاً ، فهو أسفٌ إذا غضب .

(رقبة) الرقبة في الأصل : العنق ، جعلَ عبارةً عن ذات

الإنسان الرقيق ، ذكرًا كان، أو أنثى .

(صككنها) الصك : الضرب ، أراد أنه لطمها ، وقد جاء في بعض الروايات ، « فَلَطَمَتَهَا » .

(فإنها مؤمنة) قال الخطابي : إنما حكم بأنها ، مؤمنة بهذا القدر من قولها ، وهو أنه لما سألتها « أين الله ؟ قالت : في السماء » وهذا القدر لا يكفي في ثبوت الإسلام والإيمان ، دون الإقرار بالشهادتين والتبرئ من سائر الأديان ، لأنه صلى الله عليه وسلم رأى منها أمارَةَ الإسلام . وأنها في دار الإسلام ، وبين المسلمين ، وتحت رفق المسلم ، وهذا القدر يكفي عَمَّا لذلك ، ألا ترى أننا إذا رأينا رجلاً وامرأة مقيمين في بيت ، فسألناه عنها ، فقال : هي زوجتي ، وصدقته على ذلك ، فإننا نقبل قولها ، ولا نكشِفُ عن أمرها ، ولا نطلب منهما شرائطَ العقيد . فإذا جاءنا رجل وامرأة أجنبيَّان ، يريدان ابتداء عقد النكاح ، فإننا نطالبُهما بشروط النكاح ، من إحضار الولي والشهود ، وغير ذلك ، وكذلك الكافر إذا عُرِضَ عليه الإسلام ، لم تقتصر منه على قوله : إني مُسلم ، حتَّى يَصِفَ الإسلام بكماله وشرائطه . وإذا جاءنا مَنْ يُجْهَلُ حاله في الكفر والإيمان ، فقال : إني مُسلمٌ قبلناه ، فإذا كان عليه أمارَةُ الإسلام - من هيئة وإشارة ودار - كان قبول قوله أولى ، بل يُحْكَمُ عليه بالإسلام ، وإن لم يقل شيئاً .

(رافدة عليه) الرافدة : الفاعلة من الرَفَد ، وهي العطاء والإعانة : أي مُعِينَةٌ له على أداء الزكاة ، غير مُحَدِّثَةٍ نَفْسُهُ عَنْهَا ، فهي تَرْفُدُهُ وَتُعِينُهُ

(الهرمة) المسنة ، الكبيرة السن من كل حيوان .
(الدرنه) أراد بها : الرديّة ، فجعل الرّداءة درنًا ، والدّرَن : الوسخ .
(الشرط) الرذيلة من المال ، كالصغيرة والمسنة والعجفاء ونحو ذلك .
(اللئيمة) أرذأ المال وأرذله

(تَخَلَّيْتُ) تبرأت من الشرك ، وانقطعت عنه .

(كلُّ مُسْلِمٍ عن مسلم محرم) يقال : أحرم الرجل : إذا اعتصم بحرمته تمنع عنه ، ويقال : إنه لمحرمٌ عنك : أى يُحرّمُ أذاك عليه ، ويقال : مسلم محرمٌ ، وهو الذى لم يُخلَّ من نفسه شيئاً يوقعُ به ، يريد : أن المسلم مُعتصم بالإسلام ، ممتنع بحرمته ممّن أرادَه ، أو أراد ماله .

(أخوان نصيران) أى هما أخوان نصيران : أى يتناصران ويتعاضدان ، والنصير : فعيل بمعنى فاعل ، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول .

(بضع) البِضْعُ : القطعةُ من الشئ ، وهو فى العدد ما بين الثلاث إلى التسع ، لأنه قطعة من العدد .

(الحياء من الإيمان) جعل الحياء - وهو غريزة - من الإيمان ، وهو اكتسابٌ ، لأن المستحي ينقطع باستحيائه عن المعاصى ، وإن لم يكن له تقيةٌ ، فصَارَ كالإيمان الذى يقطع بينها وبينه ، وإِنَّمَا جعله بعضاً من الإيمان ، لأنَّ الإيمان بمجموعه ينقسم إلى ائثار بما أمر الله به ، وانتهاء مما نهى الله عنه ، فإذا حصل الانتهاء بالحياء كان بعضه .

(السبعة) الطائفة من كل شئ ، والقطعةُ منه .

(إماطة الأذى) أماط الشيء : إذا أزاله عنه ، وأذهبته ، وه الأذى «
في هذا الحديث ، نحو الشوك والحجر وما أشبهه .
(أتقذه) الإيقاذ : التخليص والإنجاء .

(المهاجر) أصل المهاجرة عند العرب : أن ينتقل الإنسان من
البادية إلى المدن والقرى . والمراد به في الشريعة : مَنْ فارق أهله ووطنه
وجاء إلى بلد الإسلام ^(۱) ، وقصد النبي صلى الله عليه وسلم رغبة فيه وإيثاراً .
(محض) المحض : الخالص من كل شيء

(الصريح) وكذلك الصريح مثله ، ومنه الصريح الظاهر ، وهو
ضد الكناية ، وإنما قال في هذا الحديث « ذلك صريح الإيمان » يعني
أن صريح الإيمان : هو الذي يمنعكم من قبول ما يلقى الشيطان في أنفسكم ،
والتصديق به ، حتى يصير ذلك وسوسة ، لا تتمكن في قلوبكم ، ولا
تطمئن إليه نفوسكم ، وليس معناه : أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان ،
لأنها إنما تتولد من فعل الشيطان وتسويله ، فكيف تكون إيماناً
صريحاً ؟ .

(حممة) الحممة : الفحمة ، وجمعها : حمم
(ينخر) خر ينخر - إذا وقع من موضع عال .
(عصموا) العصمة : المنع ، والعصمة من الله تعالى : أن يدفع
الشر عن العبد .

(۱) وفي نسخة : إلى المسلمين .

(المُسَيِّطَرُ) المُتَسَاطِطُ عَلَى الشَّيْءِ ، لِيَتَعَهَّدَ أَحْوَالَهُ ، وَيَكْتَسِبَ أَعْمَالَهُ ، وَيُشْرِفَ عَلَيْهِ ، وَأَصْلُهُ : مِنَ السَّطَرَ : الْكَتَابَةُ
(تَعَوَّذًا) تَعَوَّذْتُ بِهِ ، وَاسْتَعَذْتُ بِهِ : أَيْ لَحَأْتُ إِلَيْهِ ، وَاعْتَصِمْتُ بِهِ ، وَالْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ : أَنَّهُ يُقَرَّ بِالشَّهَادَةِ لِاجْتِنَاءِ إِلَيْهَا ، لِتَدْفَعَ عَنْهُ الْقَتْلَ ، وَلَيْسَ بِمُخْلِصٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « ذَرَّهُ » أَيْ أَتْرَكَهُ وَدَعَهُ .

(بُهْتَانٌ) الْبُهْتَانُ : الْكَذِبُ ، وَهُوَ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ : كُنَايَةٌ عَنْ وَلَدِ الزَّنا ، يُرِيدُ : أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَأْتِي بِوَلَدٍ مِنْ غَيْرِ بَعْلِهَا ، فَتَنْسِبُهُ إِلَى بَعْلِهَا .

(تَفْتَرُونَهُ) الْإِفْتِرَاءُ : الْكَذِبُ^(١) .

(مَعْرُوفٍ) كُلُّ مَا نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ : أَوْ نَهَى عَنْهُ مِنَ الْمَحْسَنَاتِ وَالْمُفْضَحَاتِ^(٢)

(الْبَيْعَةُ) الْمَعَاقِدَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِمَامَةِ وَالْإِمَارَةِ ، وَالْمُعَاهِدَةُ عَلَى كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اتِّفَاقٌ ، وَالْمُرَادُ بِهَا فِي الْحَدِيثِ : الْمَعَاقِدَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَإِعْطَاءُ الْمَهْرِ لَهُ^(٣)

(١) هُوَ الْكَذِبُ الْجَرِيُّ ، الْوَقْحُ .

(٢) الْمَعْرُوفُ : كُلُّ مَا يَعْرِفُهُ ذُو الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ مِنْ أَمْرَاضِ الْغِبَاوَةِ وَالتَّقْلِيدِ وَالْكَفْرِ بِآيَاتِ اللَّهِ وَسُنَنِهِ .

(٣) وَبِإِقَامَةِ شُرَائِعِهِ : عَقَائِدِهِ وَعِبَادَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ وَأَدَابِهِ .

(النَّقَبَاءُ) جمع نَقِيب، وهو عَرِيفُ القوم والمقدم عليهم، الذي
يُعرف أخبارهم، وَيُنْقَبُ عن أحوالهم. وكان النبي صلى الله عليه وسلم
قد جعلَ ليلةَ العَقَبَةِ كل واحدٍ من الجماعة الذين يَأْمُرُهُ نَقِيبًا على
قومه، وجماعته، ليأخذوا عليهم الإسلام، وَيُعرفوا شُرَائِفَهُ، وكان
عُبَادَةُ بن الصَّامِت من جملتهم. وكان عددُ النَّقَبَاءِ ليلَتِهُ اثْنَيْ عَشَرَ
نَقِيبًا من الأنصار.

(يَعْنَنَ) عَضِبَتْ الرَّجُلَ : رَمَيْتُهُ بِالْعَضِيَّةِ . وبشر الكذب
والبهتان .

(العَقَبَةُ) هي عَقَبَةُ مِنَى الَّتِي تُرمى بِهَا الْحِجَرَةُ فِي الْحَجِّ . وهما
ليلتان ، ليلة العَقَبَةِ الأولى ، وليلة العَقَبَةِ الثانية من قبل . وكانت البيعة
في شَعْبٍ قَرِيبٍ مِنَ الْعَقَبَةِ ، وَبِهِ الْآنَ مَسْجِدٌ يُعْرَفُ بِمَوْضِعِ الْبَيْعَةِ
(الرَّهْطُ) الجماعةُ مِنَ النَّاسِ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْاِسْمَةِ ، قال
الجوهري : لا تكون فيهم امرأة .

(فَأَخَذَ بِهِ) أَخَذَ بِهِ فُلَانٌ ، يَعْنِي بِذَنْبِهِ : أَيِ عَوِيبَ بِهِ ،
وَجُوزِي عَلَيْهِ .

(الْكَفَّارَةُ) الفعلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة : أي
تَسْتُرُهَا ، وَهِيَ فِعَالَةٌ مِنْهُ .

(الْمُنْشَطُ) الأمر الذي تَنْشِطُ لَهُ ، وَتَخَفُ إِلَيْهِ ، وَتُؤَثِّرُ فِعْلُهُ
(الْمَكْرَهُ) الأَمْرُ الَّذِي تَكْرَهُهُ ، وَتَتَنَاقَلُ عَنْهُ .

(الْأَثَرَةُ) الاستِثَارُ بالشئ ، والاثْرَادُ به ، والمرادُ في الحديث : إن مُنِعْنَا حَقَّنَا مِنَ الْغَنَائِمِ وَالْفَيْءِ ، وَأُعْطِيَ غَيْرُنَا ، نَصِيرٌ عَلَى ذَلِكَ .

(كُفْرًا بَوَاحًا) الْكُفْرُ الْبَوَاحُ : الْجَهَارُ .

(البرهان) الْحُجَّةُ وَالْدَلِيلُ .

(هَلُمُّ) بمعنى : تَعَالَ وَهَاتِ ، وفيها لغتان ، فأهل الحجاز يُسَوِّونَ فيها بين المذكر والمؤنث ، والواحد والاثني والجمع ، بـسيفَةٍ واحدة . مبنية على الْفَتْحِ ، وبنو تميم يُلْحِقُونَهَا علامةَ مَا اقْتَرَنْتَ بِهِ ، فيقولون : هَلُمَّا ، وَهَامَيَّ ، وَهَامُثُوا

(الحجَّ الأكبر) هو يوم النَّحْرِ ، وقيل : يوم عَرَفَةَ ، وإِنَّمَا سُمِّيَ الْحَجَّ الْأَكْبَرَ لِأَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْعَمْرَةَ الْحَجَّ الْأَصْفَرَ .
(وَأَعْرَاضُكُمْ) الْأَعْرَاضُ : جَمْعُ عَرَضٍ ، وَهُوَ النَّفْسُ ، وقيل : الْحَسَبُ .

(لا يَحْنِي جَانٍ) الْجَنَائِيَّةُ : الذَّنْبُ ، وما يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ مما يوجب عليه الجزاء ، إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ ، فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَحْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ » يريد : أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِجَنَائِيَّتِهِ غَيْرُهُ ، مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَبَاعِدِهِ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ : « لَا يَحْنِي وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ ، وَلَا يَحْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ » أَيُّ إِذَا جَنَى أَحَدُهُمَا ، لَا يُطَالَبُ الْآخَرُ بِجَنَائِيَّتِهِ ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مَعْتَادًا بَيْنَ الْعَرَبِ .

(عوان) جمع عانية، وهى مؤنثة العانى . وهو الأسير ، شبه
النساء بالأسرى عند الرجال ، لتحكمهم فيهن ، واستيلائهم عليهن .
(بفاحشة) الفاحشة : الفعلة القبيحة ، وأراد به هاهنا : الزنا .
(مبينة) ظاهرة واضحة .

(مبرح) ضَرَبَتْهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا : أى شديداً شاقاً .
(فلا تبغوا عليهن سبيلا) أى إن أظعنكم فيما تريدون منهن ،
فلا يبق لكم عليهن طريق ، ولا حكم فيما عداه ، إلا أن يكون جوراً
وتعسفاً .

(الزمان قد استدار) بمعنى : دار ، وذلك أن العرب كانوا
يؤخرون المحرم إلى صفر ، وهو النسيء ، ويفعلون ذلك سنة بعد
سنة ، فينتقل المحرم من شهر إلى شهر ، حتى جعلوه في جميع شهور
السنة ، فلما كان تلك السنة كان قد عاد إلى زمنه المخصوص به قبل أن
ينقلوه .

(رجب مضر) أضاف رجبا إلى مضر ، لأنهم كانوا يعظمونه ،
فكانهم احتصوا به ، وقوله صلى الله عليه وسلم «الذي بين جادى وشعبان»
ذكره تأكيداً للبيان وإيضاحاً ، لأنهم كانوا ينسبونه ، ويؤخرونها
من شهر إلى شهر ، فيحولونها عن موضعه ، فبين لهم أن رجبا هو الشهر
الذى بين جادى وشعبان ، لا بما كانوا يسمونه على حسب النسيء .
(أوعى) وعى يعمى : إذا حفظ ، وأوعى أفعل : منه .

قوله : « لا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »
 قال الهروى : قال الأزهرى : فيه قولان . أحدهما : لا يسى السلاح ،
 يقال : كفر فوق درعه : إذا لبس فوقها ثوبا ، والثانى : أنه يكفر الناس
 فيكفر ، كما تفعله الخوارج ، إذا استعرضوا الناس ، وذلك كقوله
 عليه الصلاة والسلام : « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِر ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا » .
 (الانكفاء) الرجوع إلى الشيء والميل إليه

(أَمْلَحِينَ) الأملح من الغنم : النقى البياض ، وقيل : هو المختلط
 سواده وبياضه ، إلا أن البياض فيه أكثر .

(جُزَيْعَةٌ) القطعة من الغنم ، هكذا ذكره الجوهرى ، وذكرها
 ابن فارس فى المجل : الجزية . بفتح الجيم وكسر الزاى .

(بَهَشْتُ) إذا ملت إليه ، وأقبلت نحوه ، يقال لكل من نظر
 لى شىء فمال إليه ، وأعجبه : بهش إليه ، وقد يكون للمدافعة والذب ،
 المراد به : مادفعتهم بقصبة ، ولا قاتلتهم بها .

(لَا يَغِلُّ عَلَيْهِنَ قَلْبُ مُؤْمِنٍ) تُرَوِّى هذه الكلمة بفتح الياء
 كسر الغين ، وهو من الغل : الحقد والضغن ، يقول : لا يدخله شىء
 ن الحقد يزيله عن الحق ، ويُروى بضم الياء وكسر الغين من الخيانة ،
 الإغلال : الخيانة فى كل شىء .

وقوله « عليهن » فى موضع الحال : أى لا يغل كائنا عليهن قلب
 مؤمن ، وإنما انتصب على النكرة ، لتقدمه . والمعنى : أن هذه الخلال

المذكورة في الحديث ، تُستَصلَحُ بها القلوبُ ، فمن تمسك بها : طهر قلبه من الدغلِ والفسادِ .

(الفطرة) الخلقه ، أراد بقوله « كل مولود يولد على الفطرة » أى يولد على ابتداء الخلقه في علم الله تعالى مؤمناً أو كافراً ، وقيل : يولد على الخلقه التى فُطِرَ عليها فى الرحم : من سعادة أو شقاوة ، فأبواه يهودانه : يعنى فى حكم الدنيا ، وقيل : كل مولود يولد على الملة الإسلامية ، والدين الحق ، وإنما أبواه ينقلانه إلى دينهما ، وقيل معناه : أن كل مولود من البشر إنما يولد فى مبدأ الخلقه ، وأصل الجبلة ، على الفطرة السليمة ، والطبع المنهى لقبول الدين الحق ، فلو ترك عليها لاستمر على لزومها ، ولم يفارقها إلى غيرها ، لأن هذا الدين الحق حسنه موجود فى النفوس ، وبسرة فى القلوب ، وإنما يمدل عنه من يعدل إلى غيره لآفة من آفات الشر والتقليد ، فلو سلم المولود من تلك الآفات لم يعتقد غيره ، ثم تمثل بأولاد اليهود والنصارى فى اتباعهم لأبائهم ، والميل إلى أديانهم ، فيزولون بذلك عن الفطرة السليمة .

(الدين القيم) المستقيم الذى لازيف فيه ، ولا ميل عن الحق .

(تَنْتَبِجُ) تُجِجَتِ الناقةُ تَنْتَجُ ، فهى متوجة : إذا وُلَّتْ .

(جمعاء) الجمعاء من البهائم وغيرها : التى لم ينسب من بينها شيء .

(تُحْسِنُونَ) أَحْسَنْتُ بالشيء ، : إذا شَرَرْتَ به وعلمته .

(جَدْعَاءُ) أى هل ترون فيها من جدْعاء ؟ والجَدْعَاءُ : المقطوعة الأذن ، أو الأنف ، أو الشفة ، أو اليد ونحو ذلك .

ومعنى هذا الحديث : أن المولود يُولدُ على نوع من الجبلة ، وهى فطرة الله تعالى ، وكونه مُتَهَيِّئًا لقبول الحقيقة طبعاً وطوعاً ، ولو خَلَتْهُ شياطينُ الإنس والجن وما يَخْتَارُ ، لم يَخْتَرْ إِلَّا إِيَّاهَا ، وَصَرَبَ لذلك - الجمعاء والجَدْعَاءُ - مثلاً ، يعنى : أن الهيمَةَ تُولدُ سَوِيَّةَ الأَطْرَافِ ، سليمةً من الجدع ونحوه ، لَوْلَا النَّاسُ وتَعَرَّضُهم إليها : لَبَقِيتُ كَمَا وُلِدْتُ سَلِيمَةً .

وقوله « الله أعلم بما كانوا عاملين » إشارة إلى تعلق المثوبة والعقوبة بالعمل .

(خَامَةٌ) الخامة من النبات : الغُضَّةُ الرَّطْبَةُ اللَّيِّنَةُ

(تَقِيؤُهَا) : أى تُعْمِلُهَا كَذَا وَكَذَا ، حتى ترجع من جانب إلى جانب .

(كَالْأَرَزَةِ) بفتح الراء : شجرةُ الأَرَزِنِ ، وهو خشب معروف ، وبسكونها : شجرةُ السنوبر ، والسنوبر : ثَمَرُهَا .

(يَقْصِمُهَا) الْقَصْمُ : الكسر ، يقال : قَصَمْتُ الشَّيْءَ ، قَصْماً : كسرتَه حتى يَبِينَ وَيَنْفَصِلَ .

(يَسْتَحْصِدُ) الاستحصاد : التهيؤُ لِلْحَصْدِ ، وهو القطع .

(تَضْرَعُهَا) : أى ترميها وتُلْقِيها ، من المصارعة

(يَجْج) هاج النبات يَجْج هَيْجًا : إذا أَخَذَ في الجفافِ والاصفرارِ ،
بعد الغضاضة والاختضار .

(المَجْدِيَّة) الثائثة ، يقال : جَدَا يَجْدُوا ، وأَجْدَى يَجْزِي .
لغتان .

(انْجَمَافُهَا) الانْجِعَافُ : الانْقِلَاعُ ، وهو مطاوع : جَمَعْتُ الشَّيْءَ
إذا قَلَعْتَهُ .

(مَتَا) الصنم : المَكْتَنَزَةُ ، التي لا تَخْلُفُ فِيهَا .

(تَنَحَّاتٌ) تَحَاتٌ ورقُ الشجر : إذا انثر وتساقط بنفسه .

(كَنَى) كَفَّ الشَّيْءَ : جَانِبَهُ .

(حُدُودٌ) جمع حَدٍّ ، ومعنى أحكام الشرع ، وأصلُ الحَدِّ : الفاصِلُ

بين الشيئين ، فكان حُدُودَ الشرع فواصل بين الحلال والحرام .

كتاب الاعتصام

(القَصُوءُ) : اسم ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن قصواء ، لأنَّ الناقةَ القصواء : هي التي قُطِعَ طرفُ أُذُنِهَا ، ولم تكن ناقته كذلك ، يقال : ناقة قصواء ، وشاة قصواء ، ولا يقال : جمل أقصى ، وإنما يقال : مقصوٌّ ، ومقصيٌّ ، تركوا فيه القياس .

(مقتسٍ) الاقتباس في الأصل : أخذُ القبسِ من النار ، وأراد به : الأخذ من العلم والأدب .

(ذرفت) العينُ تدرِفُ : إذا دَمَعَت .

(وَجِلْتُ) وَجِلَ القَابُ يَوْجَلُ : إذا خافَ وفزعَ ، والوجَلُ : الفزع .

(يعهد) عهد إليه بكذا يعهد : إذا أوصى إليه .

(الراشدين) الراشد : اسم فاعل من رَشِدَ يَرشُدُ ، ووشدَ يَرشُدُ

رُشدًا ، وهو خلاف النَيِّ ، وأرشدته أنا : إذا هديته

(المهتدين) المهتدي : الذي قد هداه الله إلى الحق ، هداهُ يَهْدِيهِ

وهو مَهْدِيٌّ ، والله هاديهِ .

(وإنَّ عَبْدًا حبشيًّا) أى أطعَ صاحبَ الأمر ، واسمع له ، وإن

كان عبدًا حبشيًّا ، فحذف « كان » وهي مرادة .

(وعَضُّوا عليها بالنواجذ) النَّوَاجِذُ : الأضراس التي بعد الناب ،

جمع ناجذ ، وهذا مثل في شدة الاستمسك بالأمر ، لأن العَضَّ بالنَّواجِذِ
عَضَّ بمعظم الأسنان التي قبلها والتي بعدها

(الهذى) بفتح الهاء وسكون الدال : الطريقة والسيرة
(محدثات الأمور) ما لم يكن معروفًا في كتاب ولا سنة
ولا إجماع .

(بدعة) الابتداع : إذا كان من الله وَحْدَهُ ، فهو إخراجُ الشيء
من العدم إلى الوجود^(١) وهو تكوين الأشياء بعد أن لم تكن ، وليس
ذلك إلا إلى الله تعالى ، فأما الابتداع من المخلوقين : فإن كان في خلاف
ما أمر الله به ورسوله : فهو في حيز الذم والإنكار ، وإن كان وافعا
تحت عموم ما ندب الله إليه ، وحض عليه أو رسوله : فهو في حيز
المدح ، وإن لم يكن مثاله موجودًا ، كنوع من الجود والسخاء ، وفعل
المعروف ، فهذا فعل من الأفعال الحمودة ، لم يكن الفاعل قد سبق
إليه . ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف^(٢) ما ورد الشرع به ، لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد جعل له في ذلك ثوابًا فقال « مَنْ
سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً : كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا » وقال في صده
« مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً : كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا » .
وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله . ويُعَضَّدُ ذلك

(١) على غير مثال سابق (٢) وفي نسخة : من خلاف .

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة التراويح : « نِعْمَتِ البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير ، وداخلة في حيز المدح : سمّاها بدعة ومدحها ، وهي - وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلاها - إلا أنه تركها ، ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس عليها ، فحافظه عمر عليها ، وجمعه الناس لها ، وندبهم إليها : بدعة ، لكنها بدعة محمودة ممدوحة .
(أريكته) الأريكة : السرير في الحجلة ، ولا يسمى منفرداً أريكة ، وقيل : هو كل ما اتكى عليه .

(يوشك) أوشك : إذا أسرع وقرب ، يوشك إيشا كان .
(اللقطة) ما وجدته مرمياً في الأرض ، لا تعرف له صاحباً .
(معاهد) المعاهد : الذي بينك وبينه عهد وموادة . والمراد به : من كان بينه وبين المسلمين معاهدة وموادة ، ومهادنة ، فلا يجوز أن تملك لقطته ، لأنه معصوم المال ، يجري حكمه مجرى حكم الذي .
(يقرؤه) القرى : ما بعد للضيف النازل ، من النزل .
(يعقبهم) ويعقبهم - مشدداً ومخففاً - بمعنى أنه يأخذ منهم ، وينعم من أموالهم ، بقدر قراه ، ومثاله قوله تعالى (٦٠ : ١١) وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم (وعقبتم : أي فكانت الغلبة لكم . فغلبتم منهم .

(أوتيت) قال الخطابي في شرح هذا الحديث : قوله صلى الله

عليه وسلم « أوتيتُ هذا الكتاب ومثله » يُحتمل وجهين من التأويل أحدهما : أن معناه : أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو ، مثل ما أعطى من المظاهر المتلو .

والثاني : أنه أوتي الكتاب وحيًا ، وأوتي من البيان مثله ، أي ذل له أن يبين مافي الكتاب ، فيعمّ ويخصّ ، ويريد عليه ، ويشعر ما ليس في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن .

وقوله « يوشك رجل شبعان على أريكته » ، يقول : عليكم هذا القرآن « فإنه صلى الله عليه وسلم يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التي سبها هو مما ليس في القرآن . وإنما أراد بالأريكة : صفة أصحاب الترفه ، الدعة الذين لزمو البيوت ، ولم يطلبوا العلم من مظانه .

وقوله « إلا أن يستغنى عنها صاحبها » معناه : أن يتركها صاحبها لمن يأخذها ، استغناء عنها . كقوله تعالى (٦٤ : ٦٤) فكفروا وتولوا واستغنى الله) معناه : تركهم الله استغناء عنهم ، وقوله « فله أن يعقبهم بمثل قراه » هذا في الحال المضطر الذي لا يجد طعاماً ، ويخاف التلف على نفسه ، فله أن يأخذ من ما لهم بقدر قراه ، عوض ما حرّموه من قراه (لا ألفين) ألفيت الشيء ألفيه : إذا وجدته وصادفته .

(الكلا) : المشب ، وسواء يا بسه ورطبه .

(أجادب) قال أبو عبد الله الحميدى - صاحب كتاب الجمع بين

الصحيحين في شرح غريب كتابه - الذي رأيناه من الروايات في هذا الحديث : أَجَادِبُ . بِدَالٍ قَبْلَ بَاءٍ ، قَالَ : وَحَكَاهُ الْهَرَوِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَرِيِّينَ : أَجَارِدُ . بِرَاءٍ قَبْلَ دَالٍ ، يُقَالُ : مُوَاضِعٌ مَنْجَرْدَةٌ مِنَ النَّبَاتِ وَيُقَالُ : مَكَانٌ أَجْرَدُ ، وَأَرْضٌ جَرْدَاءُ : إِذَا لَمْ تَنْبِتْ . وَالحديث يدل على أن المراد به : الأرض الصلبة ، التي تُنْمِسِكُ الْمَاءَ .

قلت : وقال الجوهري في كتاب الصحاح ، يُقَالُ : فُضَاءٌ أَجْرَدُ ، لَانْبَاتِ بِهِ ، وَالْجَمْعُ أَجَارِدُ ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَةَ الْحَدِيثِ فِي الرِّوَايَاتِ « أَجَادِبُ » وَلَعَلَّ لَهَا مَعْنًى لَمْ يَعْرِفْ ، وَاللَّهُ بِلُطْفِهِ يَهْدِي إِلَيْهِ .

قلت : وذكر الهروي رحمه الله : أَيْضًا فِي كِتَابِهِ ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ « وَكَانَتْ فِيهَا إِخَاذَاتٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ » وَقَالَ : الْإِخَاذَاتُ : الْقُدْرَانُ الَّتِي تَأْخُذُ مَاءَ السَّمَاءِ ، فَتَجْبِسُهُ عَلَى الشَّارِبِينَ ، وَاحِدَتُهَا : إِخَاذَةٌ ، وَهَذَا مُنَاسِبٌ لِلْفِظِ الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ قَالَ « وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ ، وَشَرِبُوا مِنْهُ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال الخطابي : وَأَمَّا « أَجَادِبُ » فَهُوَ غَلَطٌ وَتَصْحِيفٌ ، قَالَ : وَقَدْ رَوَى أَحَادِبُ . بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ .

(النَّجَاءُ) أَيِ اطْلُبُوا الْخَلَاصَ ، وَأَنْجُوا أَنْفُسَكُمْ وَخَلِّصُواهَا .

(فَاجْتَنَحَهُمْ) اسْتَأْصَلَهُمْ ، وَهُوَ مِنَ الْجَائِحَةِ الَّتِي تَهْلِكُ الْأَشْيَاءَ .

(الْقِيَمَانُ) جَمْعُ قَاعٍ ، وَهُوَ الْمُسْتَوِيُّ مِنَ الْأَرْضِ

(النَّذِيرُ الْمَرِيَانُ) الَّذِي لَا ثَوْبَ عَلَيْهِ ، وَخَصَّ الْمَرِيَانُ : لِأَنَّهُ

أَبَيُّ فِي الْعَيْنِ ، وَأَصْلُ هَذَا : أَنَّ الرَّجُلَ مَسْهُمٌ كَانَ إِذَا أَنْذَرَ قَوْمَهُ ،
وَجَاءَ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ ، انْسَلَخَ مِنْ ثِيَابِهِ ، لِيَكُونَ أَبَيُّ لِّلْعَيْنِ .
(أَذْجُوا) إِذَا خُفَّفَ - مِنْ أَذْجَ يُذْجُ - كَانَ مَعْنَى سَارَ اللَّيْلَ كُلَّهُ ،
وَإِذَا ثَقُلَ - مِنْ أَذْجَ يُذْجُ - كَانَ إِذَا سَارَ آخِرَ اللَّيْلِ
الْفَرَّاشِ (: الطَّائِرُ الَّذِي يَرْمِي نَفْسَهُ فِي الْأَهْمِ
(فَيَقْتَحِمُنْ) الْإِقْتِحَامُ فِي الشَّيْءِ : إِبْقَاءُ النَّفْسِ فِيهِ بَرَقَةً وَإِثَارَةً .
(بِحُجَزِكُمْ) الْحُجَزُ : جَمْعُ حُجَزٍ ، وَهِيَ مَعْقِدُ الْإِزَارِ ، وَحِجْزَةٌ
السَّرَاوِيلُ مَعْرُوفَةٌ .

(هَلُم) بِمَعْنَى : تَعَالِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ .
(الْجَنَادِبُ) : جَمْعُ جُنْدُبٍ ، وَهُوَ طَائِرٌ كَالْجُرَادِ ، يَصِيرُ فِي
الْحَرِّ

(تَفَلَّتُونَ) التَّفَلَّتُ وَالْإِنْفَلَاتُ : التَّخَلُّصُ مِنَ الْيَدِ .
(الْهَدَى) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ : الطَّرِيقَةُ وَالسَّيْرَةُ .
(فَهُوَ رَدٌّ) أَمْرٌ رَدٌّ : إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ السُّنَّةُ .
(رِبْقَةُ الْإِسْلَامِ) أَرَادَ بِرِبْقَةِ الْإِسْلَامِ : عَقْدُ الْإِسْلَامِ ، وَأَصْلُهُ :
بِأَنَّ الرَّبْقَ حَبْلٌ فِيهِ عِدَّةٌ عُرَى . تُشَدُّ بِهَا الْغَنَمُ ، الْوَاحِدَةُ مِنْ
الْعُرَى : رِبْقَةٌ

(مُسْتَنًا) الْمُسْتَنَى : الَّذِي يَعْمَلُ بِالسُّنَّةِ ، سَنَّ وَاسْتَنَّ
(يَنْمِيهِ) كَتَبْتُ الشَّيْءَ أَنْمِيهِ إِلَيْهِ : إِذَا أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِ وَرَفَعْتَهُ

(الواضحة) البينة ، وهي صفة لمحدوف ، تقديره : على الملة
الواضحة الظاهرة

(دين الأعراب) أراد بقوله « دين الأعراب والغلمان والصبيان »
الوقوف عند قبول ظاهر الشريعة ، واتباعها من غير تفتيش عن الشبه ،
وتنقيح عن أقوال أهل الزيغ والأهواء ، ومثله قوله « عليكم بدين
المعجز »

(تقالؤه) التقال : تفاعل من القلة ، كأنهم استقلوا ذلك لأنفسهم
من الفعل ، فأرادوا أن يكثرُوا منه

(رغب عن الشيء) الرغبة في الشيء : إثاره ، والميل إليه ،
والرغبة عنه : تركه ، والصدوف عنه .

(فتَنَزَّه) التَّزَه : التَّباعَد عن الشيء ، أى أنهم تركوه ولم يعملوا
به ، ولا اقتدوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فيه .

(بحسبك) أَحْسَبُهُ هذا الأمر يُحْسِبُهُ : إذا كَفَاهُ .

(هجمت) العين : إذا غارت ودخلت في نُقْرَتِهَا ، من الضعف
والمرض .

(نفِهَتْ) النفس : إذا أعيت وكلت

(ذات حسب) الحسبُ : ما يَعَدُّه الرجل من مفاخر آيائه

ويقال : حَسَبُهُ : دينه . ويقال : ماله . وقيل : الحسب يكون في الرجل

وإن لم يكن له آباء لهم شرف

(كَتَّه) الكِنَّةُ : امِراةُ الإِبنِ أوِ الأخِ

(بعلها) بعل المرأة : زوجها .

(كَنَفًا) لم يَفْتَشْ لنا كَنَفًا . الكنف : الجانب ، أرادت : أنه لم

يقربها ، ولم يستعلم لها حالاً خَفِيتُ عنه .

(فوق بي) وقع بي فلان : إذا لامك وعَنَّفَكَ ، وأما وقعت فيه ،

فهو من الوقعة ، وهى الغيبة .

(فعضلتها) العضل : المنع ، والمراد : أنك لم تعاملها معاملة

الأزواج لنسائهم ، ولا تركتها بنفسها لتزوج ، وتتصرف فى نفسها

كما تريد .

(يَحْجُرُّهُ) حَجَرُهُ يَحْجُرُّهُ : أى يتخذ حجرة وناحية ينفرد

عليه فيها .

(يثوبون) أى يرجعون إليه . ويحتمعون عنده .

(لا يعل حتى تعلوا) المراد بهذا الحديث : أن الله لا يعل أبداً ،

مَلَلْتُمْ أو لم تَعَلُّوا . جرى مجرى قولهم : لا أفعله حتى يشيب الغراب ،

ويبيض القار . وقيل معناه : إن الله لا يطر حكم حتى تتركوا العمل له ،

وترهدوا فى الرعية إليه ، فسمى الفعلين مَلَلًا ، وكلاهما نيس بملل ،

كمادة العرب فى وضع الفعل موضع الفعل إذا وافق معناه ، نحو قوله :

ثم أَفْضَحُوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهرُ يودى بالرجال

حمل إهلاكه أيام لعباً .

وقيل معناه : إن الله لا يقطع عنكم فضله ، حتى تعلموا سؤاله . فسعى
فعل الله ملأً ، وليس ملل ، على جهة الازدواج ، كقوله تعالى : (فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) وكقوله تعالى : (وجزاء سيئه سيئه
مثلها) وهذا شائع في العربية ، وكثير في القرآن .

(سدّدوا) اقصدوا السداد من الأمر ، وهو الصواب
(وقاربوا) اطلبوا المقاربة ، وهي القصد في الأمر الذي لا غلوف فيه
ولا تقصير .

(يتغمدني) تغمده الله برحمته : إذا غفر له ورحمه ، وأصله : كأنه
جعل رحمته له غمداً ستره بها وغشاه .

(اكلفوا) كلفت بهذا الأمر ، أكلف به : إذا أولعت به ،
وكلفه تكليفاً : إذا أمره بما شق عليه ، والمتكلف : المتعرض لما
لا يعنيه ، وتكلفْتُ الشيء : تجشمتُه .

(ديمة) الديمة : المطر الدائم في سكون ، شبهت عمله في دوامه
مع الاقتصاد بديمة المطر .

(واغدوا) الغدو : الخروج بكرة .

(وروحوا) والروح : العود عشيّاً ، والمراد : اعملوا أطراف
النهار وقتاً وقتاً .

(الذلجة) سيز الليل ، والمراد به : العمل في الليل ، وقوله « وشيئاً
من الذلجة » إشارة إلى تقليله .

(والقَصْدُ) العدل في الفعل والقول ، والوَسْطُ بين الطرفين .
 (اليسير) ضد العسير ، أراد به : السَّهِيلُ في الدين ، وترك
 التشديد .

(يَشَادُّ) المشادَّة : مفاعلة من الشدَّة : أى لن يُغَالِبَ، ولن يقاوى
 أحدُ الدينَ إِلَّا غَلَبَهُ .

(يَجِيرُهُ) الإِجَارَةُ : الإِيعَانَةُ والنصره .
 (دقيقة) أراد بقوله « صلاةٌ دقيقة » أى خفيفة لا إطالة فيها ،
 ولا تكلف ولا رياء .

(رهبانية ابتدعوها) الرهبانية ، ترك الملاذ من المطعم والمشرب
 والمنكح والمسكن الحلال ، والاتقطاع في الصوامع ، كما يفعله رهابين
 النَّصَارَى . وابتداعها : فعلها من عند أنفسهم ، من غير أن تفرض
 عليهم ، أو تُسَنَّ لهم .

(باد أهلها) بادَ القومُ : إذا هلكوا وانقرضوا
 (خاوية) خوى البيتُ : إذا سقطَ وإذا خلا .
 (عروشها) عريشُ البيتِ سقفه ، والمعنى : أن البيت إذا سقط
 سقطَ بعضه على بعض ، وأصل ذلك : أن يسقط السَّقْفُ ، ثم تسقط
 الحيطانُ عليه .

(البغى) مجاوزة الحد في الظلم والتعدي
 (فترت) الفتور : ضد النشاط والخفة .

(أَعِيتَ) الإعياء : التعب .

، مَمَّةٌ (مَمَّةٌ) بمعنى : اسكت .

(لَا يَسَامُ) السَّامَةُ : الضَّجَرُ والملل ، والمعنى مثله في قوله « لَا يَلُحُّ » حتى تَمَلُّوا .

(شِرَّةٌ) الشَّرَّةُ : النشاط ، ويقال : شِرَّةُ الشَّبَابِ أَوَّلُهُ .

(نَافَقٌ) النِّفَاقُ . ضد الإخلاص ، وأراد به في الحديث : أننى فى

الظاهر إذا كنتُ عند النِّبىِّ صلى الله عليه وسلم أَخْلَصْتُ ، وإذا انْفَرَدْتُ عنه رَغِبْتُ فى الدنيا ، وتركتُ ما كنتُ عليه ، فكأنه نوع من الظاهر والباطن ، وما كان يَرْضَى أَنْ يُسَامِحَ به نَفْسَهُ ، وكذلك كان الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، يؤخذون أنفُسَهُمْ بأَقْلِّ الأشياء .

(رَأَى عَر) جعلتَ الشَّيْءَ رَأًى عَيْنِكَ : أى بمرأى منك ، وفى مقابلتك ، وهو منصوب بإضمار ترى .

(عَافَسْنَا) الْمُعَافَسَةُ : المعالجة والممارسة والملاعبة

(الضَّيِّعَاتُ) جمع ضَيْعَةٍ ، وهى الصَّنَاعَةُ والحِرْفَةُ .

(الكَتَّابُ) جمع كاتب ، وأرادتِ الحَفَظَةُ الكرام الكاتبين ،

وذلك بمنأى لهم على ترك العمل ، وطلب الاقتصاد .

(خير الأمور أوسطها^(١)) معناه : أن كل خنسلة محدودة ، فإن لها

(١) قال فى كشف الخفاء (ج ١ ص ٢٩١) قال ابن الغرس : ضعيف اهـ .

وقال البخارى فى المقاصد الحسنة : روى ابن السمعاني فى ذيل تاريخ بغداد ، لكن بسند فيه مجهول عن على مرفوعاً وللديلمى بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً

طرفين مذمومين، مثل أن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة
وسط بين الجبن والتهور. والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف
مذموم، وتجنبه بالتعري منه، والتبعد عنه، فكما ازداد منه بُعد
ازداد منه تعرياً، وأبعد الجهات والأماكن والمقادير من كل ضميم
فإنما هو وسطها، لأن الوسط أبعد الجهات من الأطراف، وهو غاية
البعد عنها، فإذا كان في الوسط، فقد تعري عن الأطراف المذمومة
بقدر الإمكان، فلهذا كان خير الأمور أوساها.

کتاب الأمانة

(جَذَرُ) الشيء ، بفتح الجيم وكسرهما : أصله .

(الوَكْتُ) النُّقْطَةُ في الشيء من غير لونه .

(المَجْلُ) غِلَظُ الجِلْدِ من أثر العمل ، وقيل : إِنَّمَا هِيَ النِّفَاطَاتُ

في الجلد .

(مُنْتَبِرًا) الْمُنْتَبِرُ : الْمُتَفَخِّحُ وليس فيه شيء ، وكل شيء رفع شيئًا ،

فقد نَبَرَهُ . ومنه اشتق المنبر .

(سَاعِيَة) السَّاعِي : واحد السُّعَاة وهم الولاة على القوم ، يعنى

أَنَّ المسلمين كانوا مُهْتَمِّينَ بالإسلام ، فيحتفظون بالصدق والأمانة ،

والملوك ذَوُّو عَدْلٍ ، فما كنتُ أبالي مَنْ أَعَامِلُ : إن كان مسلمًا رَدُّهُ إِلَى

بالخروج عن الحقِّ عَمَلُهُ بِمَقْتَضَى الإسلام . وإن كان غير مُسْلِمٍ أَنْصَفْنِي

منه عامله .

(وَسَدَ) بمعنى : أُسْنِدَ .

کتاب الأمر بالمعروف

(ترک ما هنالك) أى ترك ما تمرفه من السنّة التى قد أنكرت

مخالفتى لها .

(حَوَارِيُون) الحواری : الناصر ، والمختص بالرجل المصافى له ،

ومنه الحواریون أصحاب المسيح عليه السلام .

(خُلُوف) جمع خُف ، وهو من يجىء بعد من مضى ، قال الله

تعالى (۱۹ : ۵۹) خلف من بعدهم خُلف)

(فاستتبعن) استتبعن : أخذن معه ، وجمعان تبعاً له .

(أَكِيلَه وَقَعِيدَه) الأكيل والشرب والقميد : المؤاكل

والمشارب ، والمقاعد : المجالس ، وهذا البناء فعيل بمعنى مفاعل .

(لَتَأْطِرُنَّه) الأطار : العطف : أى لتمطفونه . وتردونه إلى الحق

الذى خالفه .

(انْقَصُرْنَه) انْقَصُر : الحبس ، يقال : قصرت نفسى على الشىء أى

حبستها عليه .

(أَوْشَكَ) أسرع ، وقد سبق ذكره فى كتاب الاعتصام .

(فَلْيَنْبَوْا) أى فليتخذ له مباءة ، والمباءة : المنزل .

(الْعَرُزُ) ركاب رخل البعير من جلد ، فإذا كان من خشب أو

حديد : فهو ركاب . كذا ذكره الجوهري .

کتاب الاعتکاف

(یمتکف) العکف : الحبس ، يقال : عکفه یمکفه یمکفه (یمتکف) عکفاً : حبسه ووقفه ، ومنه الاعتکاف فی المسجد ، وهو حبس النفس به ، وعکف علی الشئ یمکف یمکف عکوفاً : أقبل علیه مواظباً .

(یمجاور) المجاورة : الاعتکاف فی المسجد .

(تحرواً) التحری : القصد والاجتهاد فی الطلب .

(قبة) القبة من الأبنية : ذوات الجدران معروفة ، ومن الخيام : بیت صغیر .

(خباء) الخباء : واحد الأخبية من وبر أو صوف ، ولا يكون من شعر ، وهو علی عمودین أو ثلاثة ، وما فوق ذلك فهو بیت . (فقوض) تقويض الخباء والخيمة . رفعها وإزالتها .

(یدنائه) الدنائه : واحد الدنایة ، وهي البیوت التي يسكنها العرب فی الصحراء ، فمنها الطراف ، ويكون من آدم ، والخباء ، وقد ذکر ، والقبة ، وقد ذكرت .

(البر) اسم جامع للخیر کله ، ومنه قوله تعالی (۲ : ۱۷۷) والکن ببر من آمن بالله) الآیة .

(هاجت السماء) إذا تغيّمت ، وكثر ریحها فأمطرت .

(عَرِيش) العریش : سقف من خَشَبٍ وَحَشِيشٍ ونحو ذلك .

(وَأَرْزَنْدَتْهُ) أَرْزَنْبَةُ الأنف : هي طرفه من مقدمه .

(تَرْجُل) الترجيل : تسريح الشعر .

(حَوَائِجُ الْإِنْسَانِ) كثيرة ، والمراد منها هاهنا : كل ما يُضطر

إليه مما لا يجوز له فعله في مُؤْتَمَرٍ كفه .

(لِأَنْقِلَابٍ) الانقلاب : الرجوعُ من حيثُ جِئْتَ .

(عَلَى رِسْلِكُمْ كَمَا) يقال : افعله على رِسْلِكْ - بكسر الراء - : أى على

هَيْئَتِكَ وَمَهْلِكْ .

(بِقَذْفٍ) يُلْقَى وَيُوقَعُ فِي أَنْفُسِكُمْ .

كتاب إحياء الموات

(الموات) الأرض التي لم تزرع ولم تعمّر ، ولا هي ملك أحد ، وإحيائها : مباشرة عمارتها بتأثير^(١) شيء فيها ، من زرع أو عمارة ، أو إحاطة حائط أو نحو ذلك .

(عُمٌّ) جمع عَمِيمة ، وهي التامة في الطول والالتفاف .

(عِرْقٌ ظَالِمٌ) قد ذكر تفسيره وشرحه في متن الحديث ، وفي

الكلام مضاف محذوف ، تقديره : لدى عرقٍ ظالمٍ .

(بِمَهْلَكَةٍ) المهلكة : موضع الهلاك ، أو الهلاك نفسه .

(١) وفي نسخة : بإنشاء .

کتاب الایلاء

(الِإِيْلَاءُ) اليمين . آلى يولى ، إذا حَلَفَ . هذا هو الأصل ، وله فى الفقه أحكام تخصه ، لا يسمى عندهم إِيْلَاءٌ دُونَهَا .

(إِنْفَكْتُ) يقال : سَقَطَ فلان ، فانفَكْتُ قَدَمُهُ : إذا افرجت وزال المِفْصَلُ عن موضعه .

(صُرِعَ) أى سقط عن ظهر دابته .

(جُحِشَ) جُحِشَ جلدُ الإنسان : إذا أصابه شيء فسَلَخَهُ ، أو خَدَشَهُ ، يقال : جُحِشَ فهو مَجْحُوشٌ .

(مَشْرُوبَةٌ) بضم الراء وفتحها : العُرْفَةُ والعِمْلِيَّةُ .

(يَفَى) فاء يَفَى : إذا رجع . أى يرجع إلى امرأته ويترك عيَّنته .

(جَمَلَ الحرام حَلَالًا) قوله : جَمَلَ الحرام حَلَالًا ، يعنى ما كان

قد حرَّمه على نفسه من نسائه بالإيلاء : عاد فأَحَلَّهُ ، وجعل فى اليمين الكفارة .

وكفارة اليمين : تجيء فى كتاب الإيمان ، مِنْ حَرْفِ الياء .

کتاب الأسماء

(أَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ) الحارث : الكاسب ، والاحتراث :
الاكتساب . وهَمَّامٌ : فَعَّالٌ مِنْ هَمَّ يَهْمُ فَهُوَ هَامٌّ ، وَإِنَّمَا كَانَ هَمَّامٌ
أَصْدَقَ الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَاسِبٌ وَهَمَّامٌ بِالطَّبْعِ ، وَلَا يَسْكَادُ يَخْلُو
مِنْ كَسْبٍ وَهَمٍّ .

(وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ) إِنَّمَا كَانَ حَرْبٌ وَمُرَّةٌ أَقْبَحُ الْأَسْمَاءِ :
لِأَنَّ الْحَرْبَ مِمَّا يُتَفَاءَلُ بِهَا ، وَتُسَكَّرُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَذَى .
وَأَمَّا « مُرَّةٌ » فَلِأَنَّ مَعْنَاهَا : الْمُرُّ ، وَالْمُرُّ كَرِيهٌُ بَغِيضٌ إِلَى الطَّبَاعِ ،
أَوَّلَئِكَ كُنْيَةُ إِبْلِيسَ ، فَإِنْ كُنْيَتُهُ أَبُو مُرَّةٍ .

(أَخْنَعَ) أَخْلَانَعُ : الذليل .

(وَأَخْنَى) وَأَخْلَنَا : الفحش .

(جَلَحْتِنَا) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الْجَلْحَةُ : وَاحِدَةُ الْجِلَاحِ ، وَهِيَ
الرُّؤُوسُ ، وَمَعْنَاهُ : وَإِنَّمَا بَعْدُ فِي عِدَادِ أَقْرَانِنَا وَإِخْوَانِنَا ، لَمْ نَدِرْ
مَا يَصْنَعُ بِنَا .

(الَلَّقَحَةُ) - بفتح اللام وكسر ها - ذات اللبن من الإبل ، وجمعها :

لِقَاح ، وقيل : هي الحديثة النتاج .

(فَلَمْ يَقِلْ) عِنْدِي : أَيْ لَمْ يَقْضِ الْقَائِلَةُ عِنْدِي .

(مُتِّمٌ) امْرَأَةٌ مُتِّمٌ : إِذَا كَانَتْ حَامِلًا ، قَدَدْنَا وَلَادَهَا .

(بَقْبَاءُ) قُبَاءٌ - بالمد - موضع بالمدينة، معروف، يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ .

(تَفْلٌ) التُّفْلُ : أن يَبْصُقَ أَقْلُ شَيْءٍ ، وهو فوق النَّفْثِ .

(حَنْكُهُ) التَّحْنِيكَ : أن يُدْلِكَ بِالتَّمْرِ حَنْكَ الصَّبِيِّ .

(وَبَرَكٌ عَلَيْهِ) التَّبْرِيكَ عَلَى الْوَلَدِ : أن يَدْعُوَ لَهُ بِالْبَرَكَةِ .

(أَعْرَسْتُمْ) الإِعْرَاسُ هَاهُنَا ، أَرَادَ بِهِ : الْجَمَاعُ .

(الْمَيْسَمُ) الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَسْمُ بِهَا لِدَوَابٌّ ، تَنْتَرِكُهَا فِي النَّارِ ، حَتَّى

تَحْمَى ثُمَّ تَسْمُ بِهَا .

(الْحَائِطُ) هَاهُنَا : الْبِسْتَانُ مِنْ نَخْلٍ .

(خَمِيصَةٌ جَوْنِيَّةٌ) الْخَمِيصَةُ : ثَوْبٌ خَزِيٌّ ، أَوْ صُوفٌ مُعَلَّمٌ ، وَهُوَ

أَسْوَدٌ ، وَالْجَوْنُ : الْأَسْوَدُ ، نَسَبَهَا إِلَى السَّوَادِ ، هَكَذَا جَاءَ فِي كِتَابِ

الْحَمِيدِيِّ « خَمِيصَةُ جَوْنِيَّةٌ » وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ « خَمِيصَةُ

جَوْنِيَّةٌ » وَفِي نُسْخَةٍ « جَوْنَتَكِيَّةٌ » وَمَا أَعْرِفُ لَهُ مَعْنًى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

قَدْ نَسَبَهَا إِلَى الْقَصْرِ ، فَإِنَّ الْجَوْنَتَكِيَّ : الرَّجُلُ الْقَصِيرُ الْخَطْوُ ، الْمُتَقَارِبُ

فِي الْمَشْيِ ، أَرَادَ : أَنَّهَا خَمِيصَةٌ قَصِيرَةٌ ، كَأَنَّهَا رَجُلٌ جَوْنَتَكِيٌّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فَاحْتَسِبْ ابْنَكَ) إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَلَدٌ ، قِيلَ لَهُ : اخْتَسِبْهُ

عِنْدَ اللَّهِ ، أَيْ اجْعَلْهُ لَكَ عِنْدَهُ ذُخْرًا .

(لَا يَطْرُقُهَا) الطَّرُوقُ : إِتْيَانُ الْمَنْزِلِ لَيْلًا .

(الْمَخَاضُ) الطَّلَقُ عِنْدَ الْإِحْسَاسِ بِالْوِلَادَةِ .

(بِمَجْوَةٍ) الْمَجْوَةُ : نَوْعٌ مِنْ جَيْدِ التَّمْرِ ، مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ .

(يَتَلَمَّظُهَا) التَّلَمُّظُ : تَطْعَمُ مَا يَبْقَى فِي الْفَمِ مِنْ آثَارِ الطَّعَامِ .
 (يَهْنَأُ) هَنَأَتُ الْبَعِيرَ : لَطِخْتُهُ بِالْهَنَاءِ ، وَهُوَ الْقَطِرَانُ .
 (بَعِيرًا) البعير من الإبل الذر والأنثى ، كالإنسان من
 بنى آدم .

(فَلَا كَهَا) لَأَكَّ الْأُقْمَةَ فِي فِيهِ : إِذَا مَضَعَهَا .
 (فَعَرَّ) فَاهُ : إِذَا فَتَحَهُ .
 (فَمَجَّهْ) مَجَّ رِبْقَهُ مِنْ فِيهِ : إِذَا رَمَاهُ .
 (بَرَّةٌ) بَرَّةٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَهُوَ تَأْنِيثُ بَرٍّ ، وَالْبَرُّ : ضِدُّ الْفَاجِرِ .
 (تَزَكَّى نَفْسَهَا) زَكَّى الرَّجُلُ نَفْسَهُ : إِذَا وَصَفَهَا وَأَثْنَى عَلَيْهَا ،
 وَهُوَ مَكْرُوهٌ .

(حُزُونَةٌ) الْحُزُونَةُ : ضِدُّ السُّهُولَةِ ، وَهُوَ مَا خَشِنَ وَغَاطَ مِنْ
 الْأَرْضِ .

(يُنْمَتْنُ) أَيْ يِدَاسُ وَيُهَانَ ، أَوْ مِنَ الْمِهْنَةِ ، يَعْنِي الْخِدْمَةَ .
 (الْعَتْلَةُ) الشَّدَّةُ وَالْغَاطَةُ ، يُقَالُ عَتَلْتُ الرَّجُلَ : إِذَا جَذَبْتَهُ جَذْبًا
 عَنِيفًا ، وَمِنْهُ قِيلَ : رَجُلٌ عَتَلٌ ، وَهُوَ الْجَافِي الْغَلِيظُ .
 (الْحُبَابُ) الْحَيَّةُ ، وَبِهِ يُسَمَّى الشَّيْطَانُ حُبَابًا .
 (عَزِيزٌ) إِنَّمَا كَرِهَ الْعَزِيزُ ، لِأَنَّهُ الْعَبْدُ مَوْصُوفٌ بِالذَّلِّ
 وَالْخُضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى .

(الحِکْم) إنما کره الحِکْم ، لأن الحِکْم : الحاکم ، ولا حکم إلا لله تعالى .

(شهاب) وکره شهاباً ، لأن الشهاب الشُّعْلَة ، ولأنه یرجم به الشیطان .

(غراب) وکره غراباً ، لأن معناه : البعد ، والغراب من أخبث الطیور . وقد أباح قتله فی الحل والحرم .

(عُفْرَة) (العُفْرَة) : من عُفْرَة الأرض ، وهو لونها ، ورویت «عُفْرَة» بالشاء ، وهی التي لا نبات فیها ، إنما هی صعيد قد علاها العشیر ، وهو الغبار .

(فَلَهَى) (فَلَهَى) عن الشَّيْءِ الْهَى : إذا غَفَلَتْ .

(قَلَبْتُ) (الصَّبِيُّ وغيره) - إذا رَدَدْتُهُ من حيث جاء .

(فاستفاق) (الاستِفاقة) : استِفاةٌ من أفاقٍ إذا رجع إلى ما كان قد شغل عنه ، وعاد إلى نفسه ، ومنه إفاقة المريض والمجنون .

(أصرم) إنما کره أصرم ، لما فیهِ من معنى الأصرم ، وهو القطع .

(زُرْعَة) (جعله زُرْعَة ، لأنه من الزرع ، والزرع : النبات ، وهو ضد القطع .

(بنی الزَّنیة) (بنی الزَّنیة) يقال فلان زَنِیةٌ - إذا کان ولد زِنًا ، وفلان

لرِشْدَةٍ إذا کان انسکاح صحیح .

(رَبَّاحًا) لغة فی الربح .

(يسارًا) واليسارُ : الغنى .

(فلنَنْبِؤْا) التَّبَوُّا : اتَّخَاذُ الْمَبَاهَةِ ، وَهِيَ الْمَنْزِلُ .

(وَلَا تُنْعِمُكَ عَيْنًا) : أَيْ لَا نَقُولُ لَكَ : نَعِمَتْ عَيْنُكَ ، بِمَعْنَى

قَرَرْتُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : نَعَمْ ، وَنَعْمَى عَيْنُ .

(وَوَضَعَ الْأَذَى) هُوَ الْمَوْلُودُ : هُوَ أَنْ يُزَالَ مَا عَلَيْهِ مِنْ أَثَرِ

الْوِلَادَةِ ، وَمَا يُخْرِجُ عَلَى جَسَدِهِ مِنْ أَثَرِهَا .

(أَلَمَقُ) هُوَ أَنْ يُخْلَقَ الشَّعْرُ الَّذِي يُخْرِجُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ بَطْنِ

أُمِّهِ ، وَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ وَضَعِ الْأَذَى عَنْهُ ، وَأَنْ يَذْبَحَ شَاةً أَوْ شَاتَانِ ، كَمَا

سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّعَامِ ، مِنْ حَرْفِ الطَّاءِ .

کتاب الآنية

(دِهقان^(۱)) الدهقان : رئیس القرية ، والمقدم على الجماعة من
الفلاحين والثناء^(۲) .

(یَجْرُجِر) أى یُحْدَر فی جوفه ، فجعل للشرب جرجرة ، وهو
ونوع صوت الماء فی الجوف ، وقيل : هى ترددہ فی فیہ ، وقيل : هى
صب الماء فی الحلق .

(نَسْتَمْتِع) الاستمتاع بالشیء : الانتفاع به .

(فَأَرْحَضُوهَا) الرَّحَضُ : الغسل .

(انْقَوْهَا) والإبقاء : المبالغة فی الغسل والتنظيف .

(بالحميم) الماء الحار .

(جَرٌّ نصرانية) الجر : جمع جرة ، وهى الإناء من الخزف ،
وتجمع أيضاً على جرار .

(۱) بكسر الدال وضمها - معرب .

(۲) تنأت بالبلد تنؤوا قَطَنُوه ، والتانى من ذلك وهم تناء البلد .

أى مقيمون ، والاسم القنائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حرف الباء

وفيه أربعة كتب :

كتاب البرّ ، كتاب البيع ، كتاب البخل وزم المال ، كتاب البغيان
والعمارات .

الكتاب الأول

في البرّ^(١) - وفيه : خمسة أبواب

الباب الأول

في برّ الوالدين

(خ م - أبو هريرة رضى الله عنه) قال « جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي^(٢) ؟

(١) البرّ : الإحسان ، وهو في حق الوالدين والأقربين ضد العقوق : الذي
هو الإساءة إليهم ، والتضييع لحقهم ، يقال : برّ يبرّ فهو بارّ ، وجمعه : بَرَرَةٌ ،
وبرّ مثله ، وجمعه : أبرار . وبَرَرْتُهُ أَبرُّهُ وَأَبرُّهُ كَعَلِمْتُهُ وَضَرَبْتُهُ منه
(٢) الصحابة - بفتح الحاء المهملة - مصدر بمعنى الصحبة .

فإن قلت : شرط العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

قلت : في الثاني تأكيد ، كقوله تعالى (كلا سوف تعلمون ، ثم كلا

سوف تعلمون) .

قال : أمك^(١) . قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أبوك .

وفي رواية قال « أمك ، ثم أمك ، ثم أبك ، ثم أذنك أذنك » . أخرجه البخاري ومسلم .

وزاد مسلم في رواية قال : فقال « نعم وأبيك^(٢) ، لتنبأ^(٣) » .

(١ - كليب بن منقعة^(٤) - عن جده) أنه أتى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، من أبر ؟ قال : أمك وأباك ، وأختك

= فإن قلت : لم قدم الأم على الأب ؟ .

قلت : لأنها أضعف ، وكثرة تحمل مناقبها حملاً وفصلاً وتربية وغير

ذلك . قال الله (٣١ : ١٤) حماته أمه وهما على وهن . وفصاه في عامين) وقال

(٤٦ : ١٥) حماته أمه كرها ، ووضعته كرهاً ، وحمله وفصاه ثلاثون شهراً) لهذا

قال الفقهاء : تقدم الأم على الأب في أخذ النفقة .

(١) قوله : أمك ، منصوب بفعل مقدر ، يعلم من قوله : بحسن الصحابة ،

والتقدير : صاحب أمك .

(٢) قوله « نعم وأبيك لتنبأ » قد سبق الجواب مرات على هذا ، وأنه

لا يراد به حقيقة القسم ، بل هي كلمة تجري على اللسان وعامة للكلام ، وقيل :

غير ذلك نوى .

(٣) أي لتجازين ، والعرب تقول للرجل إذا توءد : لأنسانك

ولأعرفك غريبين

(٤) هو كليب بن منقعة بن كليب الحنفي ، روى عن جده كليب ، ولجده

صعبة ، روى عنه ضمضم بن عمرو ، والحارث بن مرة الحنفيان . وقد ذكره في أسد

الغابة . وذكر حديثه هذا .

وأخاك ، ومولاك الذى يلى ذلك ، حَقًّا وَاجِبًا ، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

(ت د - بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رضى الله عنه) قال :
« قلت : يا رسول الله ، مَنْ أَبْرُءُ ؟ قال : أُمَّكَ ، قال : قلت : ثم مَنْ ؟ قال :
أُمَّكَ ، قال : قلت : ثم مَنْ ؟ قال : أُمَّكَ ، قال : قلت : ثم مَنْ ؟ قال :
أَبَاكَ . ثم الْأَقْرَبَ فالأقرب . »

هذه رواية الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

ورواية أبى داود قال « قلت : يا رسول الله ، مَنْ أَبْرُءُ ؟ قال :
أُمَّكَ ، ثم أُمَّكَ ، ثم أُمَّكَ ، ثم أَبَاكَ ، ثم الْأَقْرَبَ فالأقرب - وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم - لَا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلَاهُ مِنْ فَضْلٍ هُوَ عَنْدهُ ،
فِي مَنَمَةٍ إِلَّا دُعِيَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَضْلُهُ الذى مَنَمَهُ : شُجَاعًا أَقْرَعَ » .
قال أبو داود : الْأَقْرَعَ : الذى قد ذهب شعر رأسه مِنَ الشَّيْءِ :

(د - عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما) أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم « أتاه رجل ، فقال : يا رسول الله إن لى مالا وولداً ،
وإن أبى محتاجٌ مالى ، فقال : أنت ومالك لأبيك ، إن أولادكم من
أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم . »
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

(م ت - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « رَغِمَ أَنْفُهُ ، رَغِمَ أَنْفُهُ ، رَغِمَ أَنْفُهُ ، قيل : مَنْ

یا رسول اللہ ؟ قال : مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ عِنْدَ الْكَبَرِ ^(۱) : أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا
ثُمَّ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ . . . هذه رواية مسلم .

(۱) عند الکبر . بالإضافة . و « أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » مرفوعان ، هكذا
هو فی جمیع روایات مسلم ، و فی کتاب الحمیدی و فی بعض نسخ المصابیح . وقد
عبروا فی بعضها إلى قوله « عنده » بالهاء ، و « کِلَاهُمَا » بالنصب .
أعم هو فی الترمذی کذا عن أبی هريرة أنه قال صلی اللہ علیہ وسلم
« رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ أَدْرَكَ عِنْدَهُ أَبَوَاهُ الْكَبَرُ ، فَلَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .
قال الشيخ محي الدين النووي : معناه : أن برهما عند كبرهما وضعفهما بالخدمة
والنفقة وغير ذلك : سبب لدخول الجنة ، فمن قصر في ذلك فاته دخول الجنة .
قال في المظهر : و « عند الکبر » ظرف في موضع الحال ، والظرف إذا
كان في موضع الحال : يرفع ما بعده « فأحدهما » مرفوع بالظرف ، « أَوْ كِلَاهُمَا »
معطوف على أحدهما .

قال الأشرف : يجوز أن يكون أحدهما خبراً لمبتدأ محذوف ، أي مدرکه
أحدهما أَوْ كِلَاهُمَا ، فإن من أدرك شيئاً ، فقد أدركه ذلك الشيء ، وهذه
الجملة بيان لقوله : « مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ » .
أقول : « ثم » فی قوله : « ثُمَّ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ » استبعادية ، یعنی ذلّ وخاب
وخسر مَنْ أَدْرَكَ تلك الفرصة التي هي موجبة للفلاح والفوز بالجنة ، ثم لم
ينتہزها ، وانتہازها : هو ما اشتمل عليه قوله تعالى (۱۷ : ۲۳) وبالوالدين إحساناً
إما يبلغن عندك الکبر : أحدهما أَوْ كِلَاهُمَا . فلا تقل لهما أف ولا تنهيهما وقل لهما
قولا كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة . وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً)
فإنه دل على الاجتناب عن جميع الأقوال المحرمة ، والاثنيان بجميع كرائم الأقوال
والأفعال : من التواضع والخدمة والإنفاق عليهما ، ثم الدعاء لهما في العاقبة .

وأخرجه الترمذی مع فصلین آخرين من غير هذا المعنى ، وهو
مذكور في موضعه .

۱۹۰ (م د ت - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله
ﷺ « لا يَحْزِي وَلَدُ وَالِدٍ : إِلَّا أَنْ يَحْدَهُ مَمْلُوكًا فِشْتَرِيَهُ
فِيْمَتَقَهُ ^(۱) » .

وفي رواية : « لا يَحْزِي وَلَدُ وَالِدًا » .

أخرجه مسلم والترمذی وأبو داود .

۱۹۱ (ت - ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) أن رسول الله
ﷺ قال « رَضِيَ الرَّبُّ فِي رَضَى الْوَالِدِ ، وَسَخَطُ الرَّبِّ
فِي سَخَطِ الْوَالِدِ » .

أخرجه الترمذی .

وأخرجه أيضاً ، ولم يَرْفَعْهُ ، وقال : وهو أَصَحُّ

(۱) لبس معناه استئناف العتق فيه بعد الملك ، لأن الإجماع منعقد على أن
الأب يعتق على الابن بمجرد ملكه إياه في الحال ، وإما معناه : أنه قد اشتراه ،
فدخل في ملكه ، فعتق عليه ، فلما كان الشراء سَبَباً لعتقه : أضيف العتق إلى
عقد الشراء .

وإما كان هذا حِزَاءً له : لأن العتق أفضل ما ينعم به أحد على أحد . إذ
خلصه بذلك من الرق ، وجبر به النقص الذي فيه ، فتكمل له بالعتق أحكام الأحرار
في جميع التصرفات

۱۹۲ - (خمس دس - وغه) قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الجهاد ، فقال : أحيى والذاك ؟ قال نعم قال فتبهما فجاهد^(۱) » .

أخرج الجماعة إلا الموطأ .

وفي رواية لمسلم قال : « أقبل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أبايعك على الهجرة والجهاد ، أبتغي الأجر من الله ، قال فهل من والديك أحد حي قال نعم ، بل كلاهما حي ، قال : فتتبع الأجر من الله ؟ قال نعم ، قال فارجع إلى والديك فأخسن صحبتهم^(۲) » .
وفي أخرى لأبي داود والنسائي قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : جئت أبايعك على الهجرة ، وتركت أبوي يبكيان ، قال : فارجع إليهما ، فأصحكهما كما أنكيتهما^(۳) » .

۱۹۳ (ر - أبو سعيد الخدري رضي الله عنه) أن رجلاً من أهل اليمن هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : هل لك أحد باليمن ؟ قال أبواي ، قال : أذننا لك ؟ قال : لا ، قال : فارجع إليهما فاستأذنهما فإن أذننا لك فجاهد ، وإلا فبرهما^(۴) .
أخرجه أبو داود .

(۱) الجار والمجرور متعلق بمحذوف . تقديره : جاهد ، والمدكور مفسر له .

وتقديره : إن كان لك أبوان فجاهد فيهما كرماني

۱۹۴ (س - مُطَاوِیة بن جَاهِمَة رَضِیَ اللہ عنہما^(۱)) « أَنْ جَاهِمَة جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَدْتُ أَنْ أُغْزُوَ ، وَقَدْ جِئْتُ أُسْتَشِيرُكَ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ أَمْرٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : فَالْزَمِهَا ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلِهَا .
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

۱۹۵ (ت ر - ابن عمر رَضِیَ اللہ عنہما) قَالَ : « كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ أَحِبُّهَا ، وَكَانَ عَمْرُؤُ يَكْرَهُهَا ، فَقَالَ لِي طَلَّقْهَا ، فَأَيْبْتُ ، فَأَتَى عَمْرُؤُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : طَلَّقْهَا .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

۱۹۶ (ت - أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِیَ اللہ عنہ) « أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ . فَقَالَ : إِنْ لِي امْرَأَةٌ ، وَإِنْ أُتِیْتُ تَأْمُرُنِي بِطَلَاقِهَا ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْوَالِدُ أَوْسَطُ^(۲) أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِنْ شِئْتَ فَأَضِعْ ذَلِكَ الْبَابَ أَوْ اخْفِظْهُ .

(۱) هُوَ جَاهِمَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ . ذَكَرَهُ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ . وَذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا . وَفِيهِ « عِنْدَ رِجْلِهَا » .

(۲) أَيْ خَيْرَ الْأَبْوَابِ وَأَعْلَاهَا ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ أَحْسَنَ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَبِتَوَسُّلِ بِهِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا - : مَطَاوِعَةُ الْوَالِدَيْنِ ، وَبِرِّهِنَّ وَمُرَاعَاةَ رِصَالِهِنَّ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ .

أخرجه الترمذی^(۱)

۱۹۷ (م ت د - بربرہ بن الحصب رضی اللہ عنہ) قال : « نینا أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ أتته امرأة . فقالت : إني تصدقتُ على أمي بجارية ، وإنها ماتت ، فقال : وَجَبَ أَجْرُكِ ، وردّها عليك الميراثُ ، قالت : يا رسول الله ، إنَّها كان عليها صَوْمُ شهر ، أفأصومُ عنها ؟ قال : صُومي عنها ، قالت : إنَّها لم تحج قط ، أفأحج عنها ؟ قال : حُجِّي عنها . »

وفي رواية : « صَوْمُ شهرين . »

أخرجه مسلم والترمذی وأبو داود .

وفي أخرى لأبي داود : حديثُ الجاريةِ والميراثِ لاغير .

۱۹۸ (ح م د - أسماء بنت أبي بكر رضی اللہ عنہما) قالت : « قَدِمْتُ على أمي ، وهي مشركة ، في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَاسْتَفْتَيْتُ رسولَ الله ، قلت : قَدِمْتُ على أمي وهي راغبة^(۲) ،

(۱) وقال ابن أبي عمرو : ربما قال سفيان : « إن أمي » ، وربما قال : « أمي » قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح .

(۲) « قدمت راغبة » أي طالبة طامعة مني شيئاً وقد روى في كتاب أبي داود : « على راغبة مشركة » أي كارهة للإسلام ، وقيل : هاربة منه ، وفي رواية : « راغبة أو راهبة » فقيل : راغبة عن الإسلام ، كارهة له ، وقيل : طامعة فيه طالبة له .

أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قال: نعم، صِلِ أُمَّكَ».

زاد في رواية، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا (٦٠): لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ.

وفي رواية: «قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُدَّتْهُمْ»^(١).
هذه رواية البخاري ومسلم.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي رَاغِبَةً، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَى وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ. أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، صِلِ أُمَّكَ».

١٩٩ (ت - ابن عمر رضي الله عنهما) «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ ذَنْبًا عَظِيمًا، فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ لَكَ مِنْ خَالَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِرَّهَا».
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وَيُقَالُ: إِنَّ أُمَّهَا هَذِهِ: قَتِيلَةُ بِنْتِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ قُرَشِيَّةٌ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأُمُّ أُمِّ عَائِشَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَامُ رُومَانَ، وَأُمُّ مُحَمَّدٍ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ وَرَاغِبَةٌ: نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، كَذَا ضَبْطَنَاهُ، وَبِحُجُوزِ رَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأُ الرَّاغِبَةِ: الطَّالِبَةِ. وَالْمُرَادُ أَنَّهَا جَاءَتْ طَامِعَةً، تَسْأَلُنِي شَيْئًا. وَالصَّلَةُ: الْمَعْلُومَةُ وَالْإِنْعَامُ.

(١) أَيِ الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَاهَدَهُمْ عَلَى الْهُدْنَةِ وَوَضَعَ الْحَرْبَ فِيهَا وَهِيَ عَشْرَ سَنِينَ. وَكَانَ ذَلِكَ فِي صَلَاحِ الْحُدُوبِ سَنَةِ سِتٍّ.

۲۰۰ (ت - لہراء بن عازب رضی اللہ عنہما) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْخَالَةُ بِعَمْرَلَةَ الْأُمِّ »

قال الترمذي : وفي الحديث قصة طويلة ، ولم يذكرها .
قلت : القصة : هي حديث بنت حمزة بن عبد المطلب ، وتساخر
على وجعفر وزيد في أيهم يأخذها إليه يكفلها ، والحديث مذكور
في عمرة القضاء من كتاب الغزوات ، من حرف الغين .

۲۰۱ (د - أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدي رضي الله عنه) قال :
« بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ جاءه رجل
من بني سلمة . فقال : يا رسول الله هل بقي من رَأِّي أَوَى شَيْءٌ أَرَاهُما
بعد موتہما ؟ فقال : نعم : الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ، وإنعاد
عهدهما^(۱) من بعدهما ، وصلاة الرِّجَم التي لا تُوصَلُ إلا بهما^(۲) ، وإكرام
صديقهما »

أخرجه أبو داود .

۲۰۲ (سم ت د - ابن عمر رضي الله عنہما) « أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى
مَكَّةَ ، كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَتَرَوَّحُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَ رَكُوبَ الرَّاحِلَةِ ، وَعِمَامَةٌ يَشُدُّ
بِهَا رَأْسَهُ ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْحِمَارِ ، إِذْ مَرَّ بِهِ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ ابْنَ عَمْرٍ

(۱) إنياد عہدہما : إمضاء وصیتہما ، وما عہدا بہ قبل موتہما .

(۲) أي صلاة کل من له صلة بہما من أقارب وغیرہما ، أن يكون خالصاً

لمرضاة الله تعالى

أَلَسْتَ ابْنَ فُلَانٍ ؟ قَالَ : بَلَى ، فَأَعْطَاهُ الْحِمَارَ ، فَقَالَ : ارْكَبْ هَذَا ،
وَالْعِمَامَةَ ، وَقَالَ : اشْدُدْ بِهَا رَأْسَكَ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : غَمَرَ اللَّهُ لَكَ ،
أَعْطَيْتَ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ حِمَارًا كُنْتَ تَرَوِّحُ عَلَيْهِ ، وَعِمَامَةً كُنْتَ تَشْدُ
بِهَا رَأْسَكَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
إِنَّ مِنْ أَبْرَ الْبِرِّ : صَلََةُ الرَّجُلِ أَهْلَ وَدَّ أَيْهِ بَعْدَ أَنْ يُؤَلَّى ^(۱) ، وَإِنْ أَبَاهُ
كَانَ وَدًّا لِعُمَرَ ^(۲) .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« إِنَّ أَبْرَ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدَّ أَيْهِ »
وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ الْمُسْنَدَ مِنْهُ فَقَطْ . مِثْلُ مُسْنَدِ مُسْلِمٍ

(۱) يُولَى : أَيْ يَمُوتُ ، قَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ : هَذِهِ الْكَلِمَةُ « يُولَى » مِمَّا يَتَخَبَطُ
النَّاسَ فِيهَا ، وَالَّذِي أَعْرَفَهُ : هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى أَيْهِ . أَيْ بَعْدَ أَنْ يَغِيْبَ أَبُوهُ
أَوْ يَمُوتَ ، مِنْ وَلَّى يُولَى ، يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي أَسِيدٍ السَّاعِدِيِّ « وَإِنْفَازَ عَهْدِهَا
مِنْ بَعْدِهَا ، وَصَلَةُ الرَّحْمِ الَّتِي لَا تَوْصِلُ إِلَّا بِهِمَا ، وَإِكْرَامَ صَدِيقَيْهَا » وَالْمَعْنَى :
أَنْ مِنْ جُمْلَةِ الْمِيرَاثِ الْفُضْلَى : مَبْرَةُ الرَّجُلِ أَحِبَّاءَ أَيْهِ : أَيْ إِذَا غَابَ الْأَبُ
أَوْ مَاتَ يَحْفَظُ أَهْلُ وَدِّهِ ، وَيَحْسِنُ إِلَيْهِمْ ، فَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَبِ ،
لَأَبِهِ إِذَا حَفِظَ غَيْبَتَهُ فَهُوَ يَحْفَظُ حَضُورَهُ أَوَّلَى وَآخِرَى طَيِّبِي

(۲) هَذَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، تَقْدِيرُهُ : كَانَ
ذَا وَدِّ لِعُمَرَ ، وَالْوُدُّ : الْحُبُّ ، وَالْمُرَادُ : أَنَّهُ كَانَ لَهُ صَدِيقًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ
مَكْسُورَةً ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مُضَافٍ . فَإِنْ الْوُدُّ - بِالْكَسْرِ - الصَّدِيقُ مِنْهُ

۲۰۳ (ر - عمر بن السائب^(۱)) بَلَّغَهُ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ جَالِسًا يَوْمًا ، فَأَقْبَلَ أَبُوهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَوَضَعَ لَهُ بَعْضَ ثَوْبِهِ ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ أُمُّهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَوَضَعَ لَهَا شِقَّ ثَوْبِهِ مِنْ جَانِبِهِ الْآخَرِ ، فَجَلَسَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ أَخُوهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۲۰۴ (ر - أبو الطفيل رضي الله عنه^(۲)) قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ لَحْمًا بِالْجِعْرَانَةِ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ أَتَمِلُّ عَظْمَ الْجَزُورِ ، إِذَا أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ ، حَتَّى دَنَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَسَطَ لَهَا رِدَاءَهُ ، فَجَلَسَتْ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هِيَ ؟ فَقَالُوا : هَذِهِ أُمُّهُ الَّتِي أَرْضَعَتْهُ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۲۰۵ (م - أنس رضي الله عنه) قَالَ « انْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(۱) هو عمر بن السائب بن أبي راشد الزهري المصري ، مولى بني زهرة . ذكره ابن حبان في الثقات . وروى له أبو داود حديثاً واحداً . وقال أحمد بن وزير : توفي سنة ۲۳۴ هـ تهذيب .

(۲) أبو الطفيل : اسمه غامر بن وائلة ، كنانى لبنى : ولد عام أحد . وأدرك ثمان سنين من حياة النبي صلى الله عليه وسلم . وكان شاعراً محسناً . وهو آخر من مات من الصحابة

وسلم إلى أم أيمن، فانطلقت معه فناولته إناء فيه شراب، قال: فلا أدري: أصادفته صائماً، أو لم يردّه، فحطمت تصيب عليه^(۱)، وتذمر عليه^(۲)» أخرجه مسلم.

۲۰۶ (عمر بن السائب) بلغه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شفع أمه التي أرضعته فيما استشفعت إليه فيه من وفد هوازن، وأكرمها وأباه من الرضاعة، بأن بسط لهما رداءه، فأجلسهما عليه». هذا من أحاديث رزين التي لم أجدها في الأصول.

۲۰۷ (زبير بن أرقم رضى الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من حج عن أحد أبويه أجزأ ذلك عنه، وبشر روحه بذلك في السماء، وكتب لأبيه بحج، ولو كان عاقاً^(۳)». وفي رواية قال: «من حج عن أحد أبويه كتب لأبيه بحج، وله بسبع».

وهذا الحديث أيضاً لرزين.

(۱) أى نصيح وترفع صوتها، إنكار الإساءة عن شرب الشراب الذى قدمته و «تذمر» هو بفتح التاء والذال المعجمة والميم، أى تذمر، وتكلم بالغضب، يقال: ذمر يذمر، كقتل يقتل - إذا غضب وإذا تكلم بالغضب، ومعنى الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم رد الشراب عليها، إمّا لصيام وإمّا لغيره، فغضبت وتكلمت بالإنكار والغضب، وكانت تدل عليه صلى الله عليه وسلم، لكونها حنثته وربته، وجاء فى الحديث «أم أيمن بعد أمى» نووى (۲) ولا اعتماد عليه. لأننا لا نعرف منزلته من الصحة. منه.

(۳) العاق: اسم فاعل من عاق والده يعقه، وهو ضد البر. منه.

الباب الثانی

فی برّ الأولاد والأقارب

۲۰۸ (ع م ت - عائنة رضى الله عنها) قالت : « دخلت على امرأة ومعها ابنتان لها ، تسأل فلم تجد عندي شيئاً ، غير تمرّة واحدة ، فأعطيتها إياها ، فقسمتها بين ابنتيها ، ولم تأكل منها ، ثم دمت تخرجت ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته ، فقال النبي : من ابتلي من هذه البنات بشيء ، فأحسن إليهن : كنّ له سترًا من النار .
هذه رواية البخارى ومسلم .

ولمسلم أيضاً « قالت : جاءتنى مسكينة تحمّل ابنتين لها ، فأطعمتها ثلاث تمرات ، فأعطت كل واحدة منهما تمرّة ، ورفعت إلى فيها تمرّة لتأكلها ، فأستطعمتها^(۱) ابنتاهما ، فشقت التمرّة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما ، فأعجبنى شأنها ، فذكرت الذي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن الله عز وجل قد أوجب لها بها الجنة ، وأعتقها بها من النار .

وأخرجه الترمذى بمثل رواية البخارى ومسلم
وأخرجه أيضاً مختصراً « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن : كنّ له حجاباً من النار »

(۱) الاستطعام : طلب الطعام

٢٠٩ (م ت - أنس بن مالك رضى الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ عَالَ جَارَيْتَيْنِ ^(١) حَتَّى تَبْلُغَا : جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ كَذَا ، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ » .
هذه رواية مسلم .

وأخرجه الترمذى قال : « مَنْ عَالَ جَارَيْتَيْنِ ، دَخَلْتُ أَنَا وَهُوَ الْجَنَّةَ كَهَاتَيْنِ ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْهِ » .

٢١٠ (د ت - أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ ، أَوْ بِنَتَانِ ، أَوْ اخْتَانِ ، فَأَحْسَنَ صُحْبَتَهُنَّ ، وَاتَّقَى اللَّهَ فِيهِنَّ ، فَلَهُ الْجَنَّةُ » .
وفى أخرى قال : « لَا يَكُونُ لِأَحَدِكُمْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ ، فَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ » .
أخرجه الترمذى .

وفى رواية أبى داود قال : « مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ، أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ ، أَوْ اخْتَيْنِ ، أَوْ ابْنَتَيْنِ ، فَأَدَّبَهُنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ وَزَوَّجَهُنَّ . فَلَهُ الْجَنَّةُ » .

٢١١ (ن - ابن عباس رضى الله عنهما) قال : قال رسول الله

(١) أى قام عليهما بالمؤنة والتربية ونحوهما ، مأخوذ من العول ، وهو القوت ، ومنه الحديث « إِذَا بَيْنَ نَعُولٍ » ومعناه : جاء يوم القيامة أنا وسو كهاتين . نورى .

صلی اللہ علیہ وسلم « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَنْثَى ، فَلَمْ يَتَّخِذْهَا ^(۱) وَلَمْ يُهْنِهَا ، وَلَمْ يُؤْثِرْ وَلَدَهُ - يَعْنِي الذَّكَرَ - عَلَيْهَا ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۲۱۲ (د - عوف بن مالك الرؤمى رضى الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَنَا وَامْرَأَةٌ سَعْفَاءُ ^(۲) الْخَدَّيْنِ : كَهَاتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ : الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ - : امْرَأَةٌ آمَتْ ^(۳) مِنْ زَوْجِهَا ، ذَاتُ مُنْصَبٍ وَجَمَالٍ ، حَبَسَتْ نَفْسَهَا عَلَى بَنَاتِهَا ، أَوْ يَتَامَاهَا ، حَتَّى بَانُوا أَوْ مَاتُوا ^(۴) » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۲۱۳ (ت - عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه) قَالَ : « زَعَمَتِ الْمَرْأَةُ

(۱) « الواد » دفن الرجل ابنته حية ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية ، وهي الموءودة التي ذكرها تعالى فقال (۸۱ : ۸ ، ۹) وإذا الموءودة سئلت ، بأي ذنب قتلت ؟) وقد يدخل في هذا - والله أعلم - إهمال تربية البنات وتعرضهن للمجتمعات الفاجرة الفاسقة ، كشأن كثير من الناس في المدن المنفرجة يتركون بناتهم تخالط الشبان في دور السينما والملاهي والنوادي والمجتمعات العامة . وقد قتل ذلك فيهن الحياء والعفاف ، واستهترن بكل أدب وخلق ودين فأصبحت حياتهن شراً من موتهن .

(۲) السعفة : السواد ، والمراد : أنها بذلت وجهها حتى اسود ، إدامةً على ولدها ، بعد وفاة زوجها لتلا يضيعوا . منه .

(۳) آمت المرأة : صارت أيتماً ، وهي من لا زوج لها . منه .

(۴) البين : البعد والافتصال ، أراد حتى تفرقوا منها بالزواج أو ماتوا

الصالحۃ ، خَوْلَة بنتُ حکیم ، قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتَ یومٍ - وهو مُحتَضِرٌ أَحَدَ ابْنِی ابْنَتِهِ - وهو یقول : إنکم لتَبَخَّؤُونَ^(۱) ، وَتُحِبُّونَ ، وَتُجْهَلُونَ ، وَإِنکم لَمِنْ رِیْحَانِ اللَّهِ^(۲) .
أخرجه الترمذی .

۲۱۴ (د - البراء بن عازب رضی الله عنهما) قال « دخلتُ مع أبي بکر - أَوَّلَ مَا قَدِمَ مِنَ الْمَدِیْنَةِ عَلَى أَهْلِهِ - فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنَتُهُ مُضْطَجِعَةٌ ، قَدْ أَصَابَتْهَا الْحُمَّى ، فَأَتَاهَا أَبُو بَکْرٍ ، فَقَالَ : کَیْفَ أَنْتِ يَا بُنْدِیَّةُ ؟ وَقَبْلَ خَدَّهَا »
أخرجه أبو داود .

وقد أخرجه البخاری ومسلم فی جملة حدیث .

۲۱۵ (ن - سبیر بن العاص رضی الله عنه^(۳)) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا^(۴) مِنْ نَحْلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنِ » .
أخرجه الترمذی .

(۱) أى تحمون الإنسان على البخل ، وعلى الجبن ، وعلى الجهل ، فإن من كان له ولد بخل بماله لينفقه عليهم وليخلفه لهم ، وجبن عن القتال ليمش لهم يربهم وجهل حفظاً لقلبه ، ورعاية له .

(۲) الریحان : یطلق على الرحمة والراحة والرزق . وسمى الولد ریحاناً ، لأنه من رحمة الله ، وترتاح النفس إليه ، وهو من رزق الله تعالى .

(۳) هو سعید بن العاص بن سعید بن العاص بن أمیة بن عبد شمس . ولد عام الهجرة .

(۴) النحلة : العطية من غیر مقابل ، وتكون على محبة وإكرام .

٢١٦ (ث - مبار بن سمرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَأَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَسَدَّقَ بِصَاعٍ » أخرجه الترمذى .

٢١٧ (ث - عائشة رضى الله عنها) قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم « خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي ، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ » أخرجه الترمذى مُسْنَدًا وَمَرْسَلًا عَنْ عُرْوَةَ .

الباب الثالث

في بر اليتيم

٢١٨ (خ ت د - سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ » هَكَذَا ، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى ، وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . أخرجه البخارى والترمذى وأبو داود .
إِلَّا أَنْ أَبَا دَاوُدَ قَالَ : « وَفَرَّقَ بَيْنَ إِبْصَعَيْهِ : الْوَسْطَى وَالتَّى تَلِي الْإِبْهَامَ » .

٢١٩ (م ط - أبو هريرة رضى الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كَافِلُ الْيَتِيمِ ، لَهُ أَوْ لغيره ، أَنَا وَهُوَ : كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ » .

(١) و « الجنة » خبر « أنا » « وهكذا » نصب على المصدر من متعلق الخبر وأشار بالسبابة والوسطى ، أى أشار بها إلى ما في ضميره عليه الصلاة والسلام من معنى الإيثار ، وهو بيان هكذا . الطيبي .

وقال مالك بن أنس : ياصبعيه السبابة والوسطى .

هذه رواية مسلم .

وأرسله مالك في الموطأ عن صفوان بن سليم^(١)

٢٢٠ (ت - ابن عباس رضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « مَنْ قَبَضَ يَتِيماً مِنْ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ
أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، الْبَتَّةَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ ذَنْباً لَا يُغْفَرُ » .

أخرجه الترمذى

الباب الرابع

في إمطة الأذى عن الطريق

٢٢١ (فتح م ط ت و - أبو هريرة رضى الله عنه) أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : « يَنْبَغِي لِكُلِّ رَجُلٍ يَمْشِي بِطَرِيقٍ : وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ
عَلَى الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَغْفَرَ لَهُ » .

هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والترمذى .

(١) صفوان بن سليم المدني . أبو عبد الله . وقيل : أبو الحرث القرشي

الزهرى . مولاهم النقيه . روى عن ابن عمر وأنس ، وأبي بصرة الغفارى .

ومجد الرحمن بن غنم ، وأبي أمامة بن سهل وغيرهم . قال ابن سعد : كان ثقة كثير

الحديث عابدا . وقال أحمد : هذا رجل يستسقى بحديثه وينزل القطر من السماء

بذكره ، من خيار عباد الله الصالحين . مات سنة ١٣٢ عن اثنين وسبعين سنة .

له تهذيب .

ومسلم أيضاً قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« لقد رأيت رجلاً ينقلب^(۱) في الجنة ، في شجرة قطعها من طريق
المسلمين ، كانت تؤذى الناس » .

وفي أخرى له قال « مرَّ رجل بفصن شجرة على ظهر الطريق ،
فقال : والله لأنحنَّ هذا عن المسلمين ، لا يؤذيه ، فأدخل الجنة » .
وأخرجه أبو داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« نزع رجل لم يعمل خيراً قط غصن شوك عن الطريق - إما قال :
كان في شجرة فقطعه . وإما كان موضوعاً ، فأماطه عن الطريق -
فشكر الله ذلك ، فأدخله الجنة » .

۲۲۲ (م - أبو ذر رضي الله عنه) قال : قال النبي صلى الله عليه
وسلم « عرضت على أعمال أمتي : حسناتها وسببها ، فوجدت في محاسن
أعمالها : الأذى يماط عن الطريق ، ووجدت في مساوي أعمالها :
النخامة تكون في المسجد ، لا تدفن »
أخرجه مسلم .

۲۲۳ (م - أبو برة الأسلمي رضي الله عنه) قال : قلت « يا نبي الله :
إني لا أدرى ، لعسى أن تمضي وأبقي بعدك ، فزودني شيئاً ينفعني الله

(۱) أي يتنعم في الجنة بنعيمها ورضوانها : بسبب قطعه الشجرة . نووي .

به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِفْعَلْ كَذَا ، إِفْعَلْ كَذَا ، وَأَمِرٌّ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ** ^(۱) .

وفي أخرى قال أبو بَرَزَةَ : **قُلْتُ « يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، عَلِمَنِي شَيْئًا أَنْتَفِعُ بِهِ ، قَالَ أَعْزِلِ الْأَذَى عَنِ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ »**
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

الباب الخامس

في أعمالٍ من البرِّ مذمومة

٢٢٤ (م ت س - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ** ^(۲) **وَالْمُسْكِينِ ، كَالْجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَأَخْسِبُهُ قَالَ - وَكَالْقَائِمِ لَا يَفْتُرُ ، وَكَالصَّائِمِ لَا يُفْطِرُ .** »
وفي رواية عن صفوان بن سليم ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(۱) « **أَمِرٌّ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ** » هكذا هو في معظم النسخ ، وكذا نقله القاضى عياض عن عامة الرواة بتشديد الراء ، ومعناه : أزيله ، وفي بعضها « **وَأَمْرٌ** » بزلى مخففة ، وهو بمعنى الأول . نووى .

(۲) « **الْأَرْمَلَةُ** » هي من لا زوج لها ، سواء كانت تزوجت قبل ذلك أم لا ، وقيل : هي التي فارقها زوجها ، قال ابن قتيبة : سميت أرملة . لما يحصل لها من الأرمال ، وهو الفقر ، وذهب الزاد بفقد الرجل ، يقال : أرمِل الرجل ، إذا غنى زاده . نووى .

قال « السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ ، وَيَتَوَصَّلُ اللَّيْلَ »

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ .

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ : « فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

٢٢٥ (خ د - أَبُو كَبْشَةَ السُّلَوِيُّ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَرْبَعُونَ خَصْلَةً . أَعْلَاهَا : مَنِيحَةُ الْعَنْزِ ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءً ثَوَابِهَا ، وَتَصَدِّقَ مَوْعُودِهَا : إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ » .

قال حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ - الرَّاوِي عَنْ أَبِي كَبْشَةَ - : فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ مِنْ : « رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَنَحْوِهِ . فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً » .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

٢٢٦ (خ م - أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ ، قِيلَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ ، قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ؟ قَالَ :

(١) أَبُو كَبْشَةَ الشَّامِيُّ السُّلَوِيُّ . رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَثَوْبَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَسَهْلَ بْنَ الْحَنْظَلِيَّةِ . ذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ فِي تَابِعِي أَهْلِ الشَّامِ . وَقَالَ أَبُو حَاسِمٍ : لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْمَى . اهْتِزَابٌ .
وَسُلَوٌ : فَخْذٌ مِنْ قَيْسَ ، وَهَمْ بَنُو مَرَّةَ بْنِ صَعْمَةَ . وَسُلُولٌ أَمْهَمٌ .

يُعَيِّنُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ^(١) ، قال : قِيلَ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ؟ قال :
يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ الْحَمِيرِ ، قِيلَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قال : يُنَمِّكَ عَنْ
الشَّرِّ ، فَانْهَافَ صَدَقَةٌ .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

٢٢٧ (خ م - أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُلُّ سُلَامَى^(٢) مِنْ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْمَعُ فِيهِ

(١) « الملهوف » عند أهل اللغة : يُطْلَقُ عَلَى الْمُتَحَسِّرِ ، وَعَلَى الْمُضْطَرِّ وَعَلَى
الْمُظْلُومِ . وَقَوْلُهُمْ « يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى كَذَا » كَلِمَةٌ يَتَحَسَّرُ بِهَا عَلَى مَافَاتٍ ، وَيُقَالُ :
لَهْفَ بَكَسَرِ الْهَاءِ ، يَلْهَفُ بِفَتْحِهَا ، لَهْفًا بِاسْكَانِهَا ، أَيْ حَزَنَ وَتَحَسَّرَ ، وَكَذَلِكَ
التَّهْلَفُ .

(٢) « السُّلَامَى » بَضْمُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَخِفَّةُ اللَّامِ مَقْصُورًا : الْمَفْصَلُ ، قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ : السَّلَامِيَّاتُ : عِظَامُ الْأَصَابِعِ . وَالسَّلَامَى فِي الْأَصْلِ : عِظَمٌ يَكُونُ
فِي فَرْشَيْنِ الْبَعِيرِ ، وَاحِدُهُ وَجْمَعُهُ سَوَاءٌ ، وَقَدْ يَجْمَعُ عَلَى سُلَامِيَّاتٍ ، وَقِيلَ : هِيَ
الْأَثْمَلَةُ ، وَقِيلَ : كُلُّ عِظَمٍ مَجُوفٍ مِنْ صَغَارِ الْعِظَامِ ، أَيْ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بَعْدَ تِلْكَ
الْمَفَاصِلِ فِي أَعْضَائِهِ صَدَقَةٌ ، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى ، بِأَنْ جَعَلَ عِظَامَهُ بِمَفَاصِلٍ يَقْدِرُ بِهَا
عَلَى الْقَبْضِ وَالْبَسْطِ وَالْحَرَكَةِ . وَتَخْصِيصُهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَعْضَائِهِ : لِمَا فِي أَعْمَالِهَا مِنْ
دِقَائِقِ الصَّنْعِ ، الَّتِي تَنْتَحِيرُ الْأَفْهَامُ فِيهَا ، قَالَ الْمَالِكِيُّ : حَقُّ الرَّاجِعِ إِلَى « كُلِّ »
الْمُضَافِ إِلَى الذِّكْرَةِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى وَفْقِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (كُلُّ
نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) وَقَدْ جَاءَ عَلَى وَفْقِ « كُلِّ » كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَرَمَانِي

الشمس ، قال : تَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ ^(١) صدقة ، وَتُؤَمِّنُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ ،
فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا ، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ ، صدقة ، قال : وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ
صدقة ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صدقة ، وَتُحِيطُ الْأَذَى عَنْ
الطَّرِيقِ صدقة «

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

٢٢٨ (خ م - مكيم بن مزام رضى الله عنه) قال : « يارسول الله :
أَرَبْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَاةٍ وَعَتَاةٍ ، وَصَدَقَةٍ ،
هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ ؟ » قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أُسَلِّمَتْ عَلَى
مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ ^(٢) »

(١) يَصْلُحُ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ . وَالْجُمْلَةُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ صَدَقَةٌ . وَفَاعِلُهُ
الشَّخْصُ أَوْ الْكَافُ ، أَوْ هُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَدْلِ ، نَحْوُ « تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ
مَنْ أَنْ تَرَاهُ » وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَنْ آيَاتِهِ يَرْيِكُمُ الْبَرْقُ خَوْفًا)
« وَكُلُّ وَمٍ » بِالنَّصْبِ ، ظَرْفٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَبِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ .
وَالْعَائِدُ يَحْوِزُ حَذْفَهُ كَرَمَانِي

(٢) قَوْلُهُ : « أُسَلِّمَتْ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ » اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ .
فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَبِيبٍ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ : ظَاهِرُهُ خِلَافُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ ، لِأَنَّ
الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْقُرْبَةُ ، فَلَا يَثَابُ عَلَى طَاعَةٍ . وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُطِيعًا غَيْرَ
مُتَقَرِّبٍ ، كَنَظَرِهِ فِيمَا يُوَصِّلُ إِلَى الْإِيمَانِ ، فَإِنَّهُ مُطِيعٌ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ مُوَافِقًا
لِلْأَمْرِ . وَالطَّاعَةُ عِنْدَنَا مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَقَرِّبًا . لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ
الْمُتَقَرِّبِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ فِي حِينَ نَظَرِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى
فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، عَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ مُتَأَوَّلٌ ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا .

وفي رواية ، قال عروة بن الزبير : « إن حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية مائة رقبة ، وتحمل على مائة بعير ، فلما أسلم حمل على مائة

= أحدها : أن يكون معناه : اكتسبت طباعاً جميلة ، وأنت تمتنع بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة تمهيداً لك ، ومعونة على فعل الخير .

والثاني : معناه : اكتسبت بذلك ثناء جميلاً ، فهو باق عليك في الإسلام والثالث : أنه لا يبعد أن يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام ، ويكبر أجره لما تقدم له من الأفعال الجميلة ، وقد قالوا في الكافر : إنه إذا كان يفعل الخير فإنه يخفف عنه به ، فلا يبعد أن يزداد هذا في الأجور ، هذا آخر كلام المازري وقال القاضي عياض : قيل معناه : ببركة ما سبق لك من خير هداك الله تعالى إلى الإسلام ، وأن من ظهر منه خير في أول أمره ، فهو دليل على سعادة أخراه وحسن عاقبته ، هذا كلام القاضي .

وذهب ابن بطلال وغيره من المحققين : إلى أن الحديث على ظاهره ، وأنه إذا أسلم الكافر ، ومات على الإسلام يثاب على ما فعله من الخير في حال الكفر ، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه . كتب الله تعالى كل حسنة كان زلفها ، ومحا عنه كل سيئة كان زلفها ، وكان عمله بعدُ : الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها ، إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه » ذكره الدارقطني في غريب حديث مالك ، ورواه عنه من تسع طرق ، وثبت فيها كلها : أن الكافر إذا حسن إسلامه يكتب له في الإسلام كل حسنة كان عملها في الشرك . وقال ابن بطلال ، بعد ذكره الحديث : والله تعالى أن يتفضل على عباده بما شاء ، لا اعتراض لأحد عليه ، قال : وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لحكيم ابن حزام « أسلمت على ما أسلمت من خير » .

امیر ، وأعتق مائة رقبة ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : يا رسول الله ، أشياء كنت أصنعها في الجاهلية ، كنت أنمّنتُ بها - يعني أتبرّرتُ بها - قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسأمت على ما سلف لك من خير - وفي أخرى : أسأمت على ما أسأفت من خير ، قلت : فوالله لا أدع شيئاً صنمته في الجاهلية إلا فعلتُ في الإسلام مثله .
أخرجه البخاري ومسلم .

۲۲۹ (م - عائمة رضى الله عنها) قالت : قلت « يا رسول الله : إن ابن جُدعان^(۱) كان في الجاهلية يصل الرحم ، ويطعم المسكين فهل

= وأما قول الفقهاء : لا يصح من الكافر عبادة ، ولو أسلم لم يعتد بها ، فمراده أنه لا يعتد به في أحكام الدنيا ، وليس فيه تعرض لثواب الآخرة ، فإن أقدم فإل على التصريح : أنه إذا أسلم لا يثاب عليها في الآخرة : ردّ قرأه بهذه السنة الصحيحة . وقد يعتد ببعض أعمال الكافر في أحكام الدنيا . فقد قال الفقهاء : إذا وجب على الكافر كفارة ظهار أو غيرها ، فكفر في حال كفر - أجزأه ذلك . وإذا أسلم لم يجب عليه إعادتها . واختلف أصحاب الشافعي فيما إذا أجنب وانقسل في حال كفره ثم أسلم ، هل يجب عليه إعادة الغسل أم لا ؟ وبالع بعض أصحابنا ، فقال : يصح من كل كافر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم ، فإذا أسلم صلى بها . والله أعلم . نووى .

(۱) كان من رؤساء قريش ، وكان كثير الإطعام ، وكان اتخذ للضيفان جفنة يأكل منها التمام والراكب ، وكانت لعظامها يرقى إليها بسلم ، وكان من بني تميم بن مرة أقرباء عائشة ، واسمه : عبد الله . وربما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحضر طعامه .

ذَلِكَ نَافِعُهُ ؟ قَالَ : لَا يَنْفَعُهُ ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي
يَوْمَ الدِّينِ .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

= قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَقَدْ كُنْتُ أُسْتَظِلُّ بِخَفْنَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
جَدْعَانَ مِنَ الْمَجِيرِ » .

يَحْكِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَدْعَانَ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ صَعْلُوكًا ، وَكَانَ شَرِيرًا
يَفْتَكُ وَيَقْتُلُ ، وَكَانَ أَبَوَاهُ يَعْتَمِلَانِ عَنْهُ ، فَضَجَرَا مِنْ ذَلِكَ وَأَرَادُوا قَتْلَهُ ، فَخَرَجَ
هَارِبًا مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِهِ ، فَتَوَغَّلَ فِي جَبَلٍ ، فَوَجَدَ فِيهِ شَقْمًا فَدَخَلَ فِيهِ ، فَوَجَدَ
فِي صَدْرِهِ شَيْئًا كَهَيْئَةِ الثَّعْبَانِ ، فَدَنَا مِنْهُ وَقَالَ : لَعَلَّهُ يَثْبُ عَلَى الْبَعِيدِ فَيَقْتُلُهُ ،
فِيَسْتَرِيحُ مِنْ هَذِهِ الْحَيَاةِ ، قَالَ : فَدَنَا مِنْهُ ، فَوَثَبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرْهُ ، فَفَنَطَّ عَبْدُ اللَّهِ
الْمَذْكُورُ ، وَخَطَاهُ ثُمَّ رَجَعَ ، فَوَجَدَهُ مُلْتَقًى وَهُوَ مُصْنُوعٌ مِنْ ذَهَبٍ ، وَإِذَا عَيْنَاهُ
بِاقْوَتَيْنِ ، فَكَسَرَهُ وَأَخَذَ عَيْنَيْهِ ، ثُمَّ وَجَدَ مِنْ دَاخِلِهِ يَتَنَا فِيهِ جُثَّةٌ طَوَالُهَا بِالْيَدِ عَلَى
أَسْرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَعِنْدَ رِءُوسِهِمْ لَوْحٌ مَكْتُوبٌ فِيهِ تَارِيخُهُمْ ، وَإِذَا هُمُ رِجَالٌ
مِنْ جَرَاهُمْ ، وَفِي وَسْطِ الْبَيْتِ كَوْمٌ مِنَ الْيَاقُوتِ وَالزُّبُرِ جَدِّ وَالذَّهَبِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالْفِضَّةِ
فَأَخَذَ مِنْهُ قَدْرًا مَا يَحْمَلُ ، وَعَلَّمَ الشَّقَّ ، وَذَهَبَ إِلَى قَوْمِهِ فَأَغْنَاهُمْ ، وَرَجَعَ فَلَمْ يَدِرْ
مَكَانَ الشَّقِّ .

وَقَوْلُهَا : « فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهُ ؟ » قَالَ التَّمَّاضِي عِيَّاضُ : انْعَمَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ
الْكُفَّارَ لَا تَنْفَعُهُمْ أَعْمَالُهُمْ . وَلَا يَثَابُونَ عَلَيْهَا بِنَعِيمٍ وَلَا تَخْفِيفِ عَذَابٍ ، لَكِنْ
بَعْضُهُمْ يَكُونُ أَشَدَّ عَذَابًا مِنْ بَعْضٍ ، بِحَسَبِ جَرَائِمِهِمْ ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْفَقِيه
أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ مِمَّا وَرَدَ فِي الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ مِنْ بَطْلَانِ خَيْرَاتِ
الْكُفَّارِ : أَنَّهُمْ لَا يَتَخَلَّصُونَ بِهَا مِنَ النَّارِ ، وَلَكِنْ يَخْفَفُ عَنْهُمْ مَا يَسْتَوْجِبُونَهُ
بِجَنَائِيَاتِ ارْتِكَابِهَا سِوَى الْكُفْرِ ، وَوَافَقَهُ الْمَازَرِيُّ .

=

۲۳۰ (م - أبو ذرٍّ رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحقرن من المعروف شيئاً ، ولو أن تلقى أخاك بوجه طالق » .
أخرجه مسلم .

۲۳۱ (م - منيفه وجابر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل معروف صدقة » .
أخرجه البخاري ومسلم عنهما .
وأبو داود عن حذيفة وحده .

وأخرجه الترمذي عن جابر ، وزاد : « وإن من المعروف : أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تفرغ من دلوك في إناه أخيك » .

۲۳۲ (م - عمر بن مكرم رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أيمن منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر أشأم » .

— فإن قلت : على ما قاله القاضي : فكيف التوفيق بين هذا الحديث ، وحديث أخرجه مسلم عن العباس أنه قال : « يا رسول الله : إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك ، فهل ينفعه ذلك ؟ قال : نعم » .

أقول : نصرته النبي عليه الصلاة والسلام إنما نفعت من جهة أنها نصير سبباً لشفاعته عليه الصلاة والسلام له ، لا من جهة أنه يثاب عليها ، أو يخفف عنه بها ، يشمر به قوله : « نعم ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » فتلك الشفاعة كانت مختصة به من شرح المشارق ومن النووى .

منه ، فلا يرى إلا ما قَدَّمَ ، وينظرُ بين يديه ، فلا يرى إلا النارَ تلقاءَ وجهه ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ .

زاد في رواية « فمن لم يجد فبكلمة طيبة » .

وفي رواية : « أنه ذكر النار ، فتعوذَ منها ، وأشاحَ بوجهه - ثلاث مرات - ثم قال : اتقوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فان لم تجدوا فبكلمة طيبة »

أخرجه البخاري ومسلم .

وأخرج الترمذي الأولى .

٢٣٣ (أبو هريرة - رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم « الكلمة الطيبة صدقة » .

هذا الحديث ذكره رزين ، ولم أجده في الأصول ^(١) .

٢٣٤ (أبو هريرة رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : « ألا رجلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ تَغْدُوا بِعُسٍّ ^(٢) وَتَرْوَحُ بِعُسٍّ ؟
إِنَّ أَجْرَهَا عَظِيمٌ » .

وهذا الحديث أيضاً لرزين .

(١) قال في كشف الخفاء : رواه الإمام أحمد وأبو الشيخ والقضاعي وغيرهم

عن أبي هريرة مرفوعاً . وهو بعض حديث صححه ابن حزيمة وابن حبان .

(٢) العُسُّ : القدح الكبير ، أراد : أنها تحلب بكرة قدحاً حين تغدو

إلى المرعى ، وعشاء قدحاً حين تغدوا إلى البيت منه

۲۳۵ (م - أبو هريرة رضي الله عنه) يَبْلُغُ بِهِ ^(۱) «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ ^(۲) أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ تَغْدُو بِعِشَاءٍ ^(۳) وَتَرْوُحُ بِعِشَاءٍ؟ إِنَّ أَجْرَهَا لِعَظِيمٍ» .
أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ .

(۱) «يَبْلُغُ بِهِ» معناه : يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه قال : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء . نووى .

(۲) «يَمْنَحُ» بفتح النون : أى يعطيهم ناقة ، يأكلون لبنها مدة ، ثم يردونها إليه ، وقد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها مؤبدة ، مثل الهبة نووى .
(۳) وفي نسخة «تغذو بعس وتروح بعس» وهو بضم العين وتشديد السين المهملة - القدح الكبير ، هكذا ضبطناه ، وروى «بعشاء» بشين معجمة ممدوداً ، قال القاضى : وهذه رواية أكثر رواة مسلم ، قال : والذي سمعناه من متقنى شيوخنا «بعس» وهو القدح الضخم . قال : وهذا هو الصواب المعروف ، قال : وروى من رواية الحميدى «بالعس الكبير» وهو من أهل اللسان ، قال : وضبطناه عن أبي مروان بن سراج : بكسر العين وفتحها معا ، ولم يقيد الحياتى وأبو الحسن بن أبي مروان عنه إلا بالكسر وحده ، هذا كلام القاضى ، ووقع فى كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من صحيح مسلم «بعشاء» بسين مهملة ممدودة ، والعين مفتوحة . نووى .

في البيع

وفي عشرة أبواب

الباب الأول

فی آدابہ

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في الصدق والأمانة

٢٣٦ (ت - أبو - عبد - الخضرى رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « التَّاجِرُ الْأَمِينُ الصَّدُوقُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ » . أخرجه الترمذى .

٢٣٧ (ن- رِ فَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتَّبِعَانِي، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الشُّجَّارِ، فَاسْتَجَابُوا، وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ الشُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِجَارًا^(١) إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، وَبَرَّ وَصَدَقَ^(٢)» .

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .

(١) أصل الفجور : انصداع الأرض والشيء ، والتشقق في عنف وشدة .
وسمى التاجر غير المتق كذا ، لأنهم يذهبون بتكاليفهم على المال مفسدين في
الأرض وممزقين أسباب التعاون والتناصر ، وأسباب الخير .

(٢) بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة، « و بر »: أى =

۲۳۸ (ن ر س - فہم بن ابی غرزہ رضی اللہ عنہ) قال « کُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُسَمَّى - قَبْلَ أَنْ نُهَاجِرَ - الْمَهَاسِرَةَ ^(۱) ، فَرَبَّنَا يَوْمًا بِالْمَدِينَةِ ، فَتَمَّانًا بِأَسْمِهِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ ^(۲) ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ التَّجَّارِ ، إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ وَالْخُلَافُ » .

= أحسن إلى الناس في تجارته ، وقام بمواساة الفقراء فتجاوز لهم « وصدق » أى في يمينه وسائر كلامه ، ولما كان الغرض من التجارة هو جمع المال ، كان الشأن أن يفعل التجار عن مرضاة الله وعن حسابه . فقدر فيهم البر الصدق . وكان الغالب عليهم التهالك على ترويج السلع بما ينفقونها لهم من الأيمان الكاذبة ونحو ذلك من احتكار الطعام وحاجات المعيشة ، ثم يتغالون في أثمانها بلا شفقة على الفقير ، ولا رحمة بالمسلمين ، حكم عليهم بالفجور ، واستثنى منهم النادر . وهو من اتقى وبراً وصدق في نيته وقوله وعمله .

(۱) المهاسرة بالنصب على أنه مفعول ثان ، وهو بفتح السين الأولى وكسر الثانية ، مع صيغة الجمع ، وهم المتوسطون بين البائع والمشتري لإمضاء البيع ، جمع السمسار ، وهو في الأصل : القيم على الشيء الحافظ له ، ثم استعمل في المتوسط ، وقد يطلق على المقوم .

(۲) قيل : لأن اسم التاجر أشرف من اسم السمسار في العرف العام ، ونعل وجه الأحذية : أن السمسرة تطلق الآن على المكاسبين أو لعل هذا الاسم كان يطلق في عهده عليه الصلاة والسلام على من فيه نقص .

والأحسن ما قاله الطيبي : وذلك أن التجارة عبارة عن التصرف في رأس المال طلباً للربح ، والسمسار كذلك ، لكن الله تعالى ذكر التجارة في كتابه غير مرة على سبيل المدح ، كما قال تعالى (٦١ : ١٠ هل أدلكم على تجارة تنجيكم) وقوله (٤ : ٢٩ تجارة عن تراض) وقوله (٣٥ : ٢٩ تجارة لن تبور)

وفي رواية « الحلف والكذب »
وفي أخرى « اللغو والكذب ، فشؤبوه بالصدقة ^(۱) »
هذه رواية أبي داود .

ورواية الترمذی نحوه ، وفيه « إن الشيطان ، انتم يحضران
البيع ، فشؤبوا بيعكم بالصدقة »
ورواية النسائي قال : « كنا بالمدينة نبيع الأوساق ونبتاؤها ،
ونسمى أنفسنا السَّامِيرة ، ويُسمينا الناس ، فخرج إلينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فسَمَّانا باسم هو خير من الذي سَمَّينا به أنفسنا ، فقال :
يا معشر الثَّجَّارَ ، إنه يشهد ببيعكم الحلف واللغو ، فشؤبوه بالصدقة » .
۲۳۹ (م س - أبو قتادة رضي الله عنه) أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول « إياكم وكثرة الحلف في البيع ، فإنه ينفق ، ثم يمتحق » .
أخرجه مسلم والنسائي .

(۱) « فشؤبوه » بضم أوله : أى اخلطوا ببيعكم وتجارتكم بالصدقة ،
فإنها تطفى . غضب الرب (إن الحسنات يذهبن السيئات) كذا قيل ، وهو إشارة
إلى قوله تعالى (۹ : ۱۰۲) وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خلطوا عملاً صالحاً وآخر
سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ، إن الله غفور رحيم)

ولما كان الحرص على المال وشدة الرغبة في جمعه : هو غاية التاجر ، حصم
الرسول صلى الله عليه وسلم على الصدقة ليزكوا بها أنفسهم من الشح والبخل
وفي التنزيل (۱۱ : ۱۱۴) إن الحسنات يذهبن السيئات (أى الحسنة تغسل من
القلب أثر السيئة وتمحوه ، وتعيد القلب نقياً صافياً متى صدقت النية بإرادة وجه الله

٢٤٠ (خ م ر - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الْحَلِفُ مَنْقَعَةٌ لِلسَّلَامَةِ ، مَنْقَعَةٌ لِلْكَسْبِ »
هذه رواية البخارى ومسلم .
وعند أبى داود « مَنْقَعَةٌ لِلْبِرِّ »

٢٤١ (خ م ت ر س - حكيم بن حزام رضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا : بُورِكَ لهما فى بيعهما ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » .

وفى رواية أخرى للبخارى : « فَإِنْ صَدَقَ الْبَيْعَانِ وَبَيَّنَّا : بُورِكَ لهما فى بيعهما ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا : فَغَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا مًا ، وَيَمْحَقَا بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا ، اليمينُ الفاجرةُ : مَنْقَعَةٌ لِلسَّلَامَةِ ، مَنْقَعَةٌ لِلْكَسْبِ »
أخرجه الجماعة ، إلا الموطأ .

الفصل الثانى

فى التَّسَاهُلِ وَالتَّسَامُحِ فى الْبَيْعِ وَالْإِقَالَةِ

٢٤٢ (خ م ت - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رَحِمَ الله رجلاً سَمَحاً ^(١) إِذَا بَاعَ ، وَإِذَا اشْتَرَى ، وَإِذَا اقْتَضَى ^(٢) »

(١) سَمَحًا - بِاسْكَانِ الْمِيمِ ، مِنَ السَّامِحَةِ ، وهى الْجُودُ زركشى

(٢) وَإِذَا اقْتَضَى : أى طلب قضاء حقه زركشى

أخرجه البخارى .

وعند الترمذى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « غفر الله لرجل كان قبله : سهلاً إذا باع ، سهلاً إذا اشترى ، سهلاً إذا اقتضى »
 ۲۴۳ (ت - أبو هريرة رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحبُّ مَنَحَ البيع ، مَنَحَ الشراء ، مَنَحَ القضاء » .
 أخرجه الترمذى .

۲۴۴ (س - عثمان بن عفان رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أدخل الله عزَّ وجلَّ رجلاً كان سهلاً : مُشْتَرِيًا ، وبائِماً ، وقاضياً ، ومُقْتَضِياً - الحنة »
 أخرجه النسائى .

۲۴۵ (خ م - حذيفة ، وأبو مسعود البدرى ، وعقبة بن عامر رضى الله عنهم) قال ربمى بن خراش : قال حذيفة : « أتى الله بعبدٍ من عباده ، آتاه الله مالاً ، فقال له : ماذا عملت فى الدنيا ؟ قال : (٤ : ٤) ولا يكتُمون الله حديثاً) قال : يارب ، آتيتنى مالاً ، فكنتُ أبايعُ الناسَ ، وكان من خلقي الجوازُ ، فكنتُ أتيَسِّرُ على الموسرِ ، وأنظرُ المُعْسِرَ ، فقال الله عز وجل : أنا أحقُّ به منك ، تجاوزوا عن عبدى ، فقال عقبة^(١) بن

(١) قال النووى : هكذا هو فى جميع النسخ « فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود » قال الحفاظ : هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبى مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى البدرى وحده ، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية ، قال الدارقطنى =

عامر الجهني ، وأبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهما : هكذا سمعناه
 مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 أخرجه مسلم ، موفوقاً على حذيفة ، ومرفوعاً عن عتبة بن عامر
 الجهني ، وأبي مسعود الأنصاري .

وقد أخرج البخاري ومسلم عن حذيفة مرفوعاً ، في جملة حديث
 يتضمن ذكر الدجال - وسيجيء في موضعه - هذا (المعنى) ، قال : سمعتُ
 رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلم يقول : « إِنَّ رَجُلًا مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، أَتَاهُ
 الْمَلَكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ . فَقَالَ : هَلْ عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ : مَا أَعْلَمُ ،
 بَلْ لَمْ : انْظُرْ ، قَالَ : مَا أَعْلَمُ شَيْئًا ، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَطَاعُ النَّاسَ فِي
 الدُّنْيَا ، فَأَنْظِرِ الْمَوْتُ ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ ، فَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ » .
 فقال أبو مسعود : وأنا سمعته يقول ذلك .

وأخرج مسلم عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم « حُوسِبَ رَجُلٌ مِّمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ ،

= واليوم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر ، قال : وصوابه « فقال عتبة بن عمرو
 أبو مسعود الأنصاري » كذا رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق ، وتابعه نعيم
 ابن أبي هند ، وعبد الملك بن نعيم ومنصور وغيرهم ، عن ربي عن حذيفة فقالوا
 في آخر الحديث : « فقال عتبة بن عمرو ، أبو مسعود » وقد ذكر مسلم في هذا
 الباب حديث منصور ونيهم وعبد الملك ، والله أعلم . نووي .

إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَاطَبُ النَّاسَ ، وَكَانَ مُوسِرًا ، فَكَانَ بِأَمْرٍ عِلْمَانَهُ : أَنَّ
تَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ ، قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ .
تَجَاوَزُوا عَنْهُ .

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ « تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَقَالُوا : أَعْمَلْتَ مِنَ
الْخَيْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : تَذَكَّرَ . قَالَ : كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ ،
فَأَمُرُ فِتْيَانِي ^(۱) أَنْ يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ ، وَيَتَجَاوَزُوا ^(۲) عَنِ الْمُوسِرِ ،
قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : تَجَاوَزُوا عَنْهُ »

وَلَهُ فِي أُخْرَى قَالَ : « اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ :
رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ ، فَقَالَ : مَا عَمِلْتُ ؟ قَالَ : مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ
رَجُلًا ذَا مَالٍ ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ ^(۳) ،

(۱) أَيْ غُلَامَانِي ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى نَوَوِي

(۲) « التَّجَوُّزُ ، وَالتَّجَاوُزُ » مَعْنَاهُمَا : الْمَسَاحَةُ فِي الْاِقْتِضَاءِ وَالِاسْتِيفَاءِ ،

وَقَبُولُ مَا فِيهِ نَقْصٌ يَسِيرٌ ، كَمَا قَالَ : وَاتَّجَوَّزَ فِي السَّكَةِ

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : فَضْلُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ وَالْوَضْعُ عَنْهُ ، إِمَّا كُلَّ الدِّينِ ، وَإِمَّا
بَعْضَهُ ، مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ . وَفَضْلُ الْمَسَاحَةِ فِي الْاِقْتِضَاءِ وَفِي الْاِسْتِيفَاءِ سَوَاءٌ
اِسْتَوْفَى مِنْ مُوسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ ، وَفَضْلُ الْوَضْعِ مِنَ الدِّينِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ شَيْئًا مِنْ
أَفْعَالِ الْخَيْرِ ، فَلَعَلَّهُ سَبَبُ السَّعَادَةِ وَالرَّحْمَةِ . وَفِيهِ جَوَازُ تَوْكِيلِ الْعَبِيدِ ، وَالِإِذْنِ
لَهُمْ فِي التَّنْصَرِفِ ، وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ : شَرَعَ مِنْ قَبْلَانَا شَرَعَ لَنَا نَوَوِي .

(۳) « الْمَيْسُورُ ، وَالْمَعْسُورُ » أَيْ أَخَذَ مَا تَبَيَّرَ ، وَأَسَامَحَ بِمَا تَعَسَّرَ نَوَوِي

وَأَتَجَاوَزُ عَنْ الْمَسُورِ ، قَالَ : تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِى .

قال أبو مسعود : هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .
وله فى أخرى ، عن حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن رجلاً
مات ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَعْمَلُ ؟ قَالَ : - فِيمَا ذَكَرَ ،
وَأِيمَا ذَكَرَ - فَقَالَ : إِنِّى كُنْتُ أَبَايِعُ النَّاسَ ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ ،
وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ ، أَوْ فِي النَّبْدِ ، فَغَفِرَ لَهُ » .

فقال أبو مسعود : وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
٢٤٦ (ط - عمرة بنت عبد الرحمن رضى الله عنها^(١)) قالت : « أَبْتَاعَ
رَجُلٌ ثَمَرَةً حَائِطٍ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَالَجَهُ . وَقَامَ
فِيهِ ، حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ النِّقْصَانُ ، فَسَأَلَ رَبَّ الْحَائِطِ أَنْ يَضَعَ لَهُ ، أَوْ يُقِيلَهُ ،
فَخَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ ، فَذَهَبَتْ أُمُّ الْمُشْتَرَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَأَلَّى
أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْرًا ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَبُّ الْحَائِطِ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ لَهُ » .
أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ .

(١) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن ررارة الأنصارية المدنية النقيبة .
سيدة نساء التابعين . تروى عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة . وطائفة . وثقها
ابن المدينى وغيرهم . ماتت قبل المائة . اهـ خلاصة

٢٤٧ (د - أبو هريرة رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا : أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ » .
أخرجه أبو داود .

الفصل الثالث

في الكيل والوزن

٢٤٨ (د س - ابن عمر رضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَالْمَكْيَالُ مَكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ^(١) » .
وفي رواية . « وَزْنُ الْمَدِينَةِ ، وَمَكْيَالُ مَكَّةَ » .

(١) أى المعتبر : وزن أهل مكة ، لأنهم أهل تجارات ، فهدىهم لموازين وعلمهم بالأوزان أكثر ، كذا قاله القاضى .

وفي شرح السنة : الحديث فيما يتعلق بالكيل والوزن من حقوق الله تعالى ، كالزكاة والكفارات ونحوها ، حتى لا تجب الزكاة فى الدراهم ، حتى تبلغ مائتى درهم بوزن مكة ، والصاع فى صدقة الفطر : صاع أهل المدينة كل صاع خمسة أرطال وثلاث رطل . لأنهم أهل زراعات ، فهم أدرى بالمكاييل .

وقال الخطابى : معنى هذا القول : أن الوزن الذى يتعلق به حق الزكاة فى النمود - وزن أهل مكة ، وهى دراهم الإسلام ، المعدلة كل عشرة وزن سبعة مثاقيل فإذا ملك رجل منها مائتى درهم ، وجب عليه ربع عشرها . لأن الدراهم مختلفة الأوزان فى البلاد ، كالبلغلى والطبرى والحوارزمى ، وغير ذلك مما يصطلح عليه الناس ، وكان أهل المدينة يتعاملون بالدراهم عند مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعدد ، فأرشدهم إلى وزن مكة ، وهذا هو الوزن المعروف ، فى كل درهم ستة دوانيق ، فى كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأما الدنانير =

أخرجه أبو داود والنسائي .

وأخرجه أبو داود أيضاً عن ابن عباس ، عوض ابن عمر .

٢٤٩ (خ - المفرد من مروي كريب رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ » .
أخرجه البخاري .

٢٥٠ ن - عبر الله بن عباس رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهل الكيل والميزان : « إِنَّكُمْ قَدْ وُأَيْتُمْ أَمْرَيْنِ ، هَآكُتُ فِيهِمَا الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ ^(١) » .

١ = فكانت تحمل إلى العرب من أروم ، وكانت العرب تسميها : الهرقاية ، ثم ضرب عبد الملك بن مروان الدنانير في زمانه ، وهو أول من ضربها في الإسلام ، فأما أوزان الأبطال والأمناء فبمعزل عن ذلك ، وللمناس فيه عادات مختلفة ، قد أقرؤا في أحكام الشرع ، والإفراجات عليها .

(١) يحتمل أن يكون الخطاب في « إِنَّكُمْ » للطائفتين من أهل مكة والمدينة جميعاً ، والمراد بأصحاب الكيل : أهل المدينة ، وبأصحاب الميزان : أهل مكة ، وخاطب كلا منهما في موضعه ، وجمعهم ابن عباس اعتماداً على فهم السامع فيكون كقول الله تعالى (٢٣ : ٥١ يا أيها الرسل كلوا من طيبات) أو الخطاب لمن صنفته التيام بالكيل والوزن للبائع والمشتري .

و « أَيْتُمْ » بضم الواو وتشديد اللام المكسورة و « أَمْرَيْنِ » أى جعلتم حكماً في أمرين ، أجهمه ونكره ليدل على التفخيم ، ومن ثم قيل في حتمهم (٨٣ : ١ و بل للطففين) .

والأمة السابقة : كما حكى الله عن الله قوم شعيب كانوا يأخذون من الناس تاماً ، وإذا أعطوهم أعطوهم ناقصاً .

خرجه الترمذی وقال : وقد رُوی بإسنادٍ صحیحٍ موقوفاً علیہ .

۲۵۱ (د - أم حبيب بنت زؤبیر بن قیس المزنی رضی اللہ عنہا^(۱))

قال ابنُ حرَملة : « وَهَبَتْ لَنَا أُمُّ حَبِيبٍ صَاعًا ، حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ أَخِي صَفِيَّةَ ، عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ صَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ أَنَسٌ : جَرَّبْتُهُ ، فَوَجَدْتُهُ مُدَّيْنٍ وَنِصْفًا بِمُدِّ هِشَامٍ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

۲۵۲ (خ م - جابر بن عبد الله رضی اللہ عنہما) قال : « بَعَثَ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ : أُتِيَ الْمَسْجِدَ ، فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ ، قَالَ : فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ ، فَمَا زَالَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ^(۲) .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

(۱) ذَكَرَهَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالتَّهْذِيبِ « أُمُّ حَبِيبَةَ » قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَيُقَالُ :

حَبِيبٌ . قَالَ الْخُزْرَجِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ : بِمَحَابِبَةٍ لَهَا حَدِيثٌ . وَعَنْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرَمَلَةَ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ : رَوَتْ عَنْ زَوْجِهَا ابْنِ أَخِي صَفِيَّةَ عَنْ عَمَّتِهِ فِي الصَّاعِ . وَعَنْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرَمَلَةَ الْأَسْلَمِيُّ :

(۲) الْحَرَّةُ : الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ السُّودِ . وَحَوْلُ الْمَدِينَةِ حَرَّتَانِ . وَكَانَتْ

الْوَقْعَةُ بِالْحَرَّةِ شَرْقَ الْمَدِينَةِ . وَيَوْمَ الْحَرَّةِ يَوْمٌ مَشْهُورٌ فِي الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ يَوْمُ ابْتِهَابِ لِلْمَدِينَةِ عَسْكَرُ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ، الَّذِينَ جَاءُواهَا تَحْتَ إِمْرَةِ مُسْلِمِ بْنِ عَقْبَةَ الْمُرِّي لِقِتَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، حِينَ امْتَنَعُوا مِنْ بَيْعَةِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ مَعَ مَنْ بَايَعَ مِنَ النَّاسِ . وَكَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ ، وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ : سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ .

وهو طريق من طرق عدة، أخر جأها بأطول من هذا. وسيجيء ذكرها في الفصل الثاني من الباب الثالث، من كتاب البيع.

٢٥٣ (خ - السائب بن يزيد رضى الله عنهما^(١)) قال : كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ اليومَ ، وقد زيد فيه ، في زمن عمر بن عبد العزيز «

٢٥٤ (خ - عثمان بن عفان رضى الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « إِذَا بَعْتَ فَكِّلْ ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ » .
أخرجه البخارى .

الفصل الرابع

في أحاديث متفرقة

٢٥٥ (م - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ ، وَأَبْغَضَ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ » .

أخرجه مسلم .

٢٥٦ (م - سلمة الفارسي رضى الله عنه) قال : « لَا تَكُونَنَّ -

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندى . وقال الزهرى : من الأزد ، عِداده في كِنانة ، ويعرف بابن أخت كَمَر ، صحابي بن صحابي . له أحاديث انفقنا على حديث . وانفرد البخارى بخمسة . وعنه يزيد بن خصيفة وإبراهيم بن قارظ والزهرى ويحيى بن سعيد . حج به أبوه حجة الوداع ، وهو ابن سبع سنين مات بالمدينة سنة ٨٦ هـ خلاصة .

إِنْ اسْتَطَعْتَ - أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا ،
فِيهَا مَعْرَكَةُ الشَّيْطَانِ ، وَبِهَا يَنْصِبُ رَايَتَهُ .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

۲۵۷ (ت - عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قال : « لَا يَبِيعُ فِي
سُوقِنَا ، إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ » .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .

۲۵۸ (أبو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه) قال : « مَا أَوْدَأْتُ لِي مَتَجَرًّا عَلَى
دَرَجَةِ جَامِعِ دِمَشْقَ ، أُضِيبُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسِينَ دِينَارًا ، أَتَصَدَّقُ بِهَا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَتَقْوُتُنِي الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَمَا بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَبَّ
لِللَّهِ ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ لَا أَكُونَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ (۲۴ : ۳۷)
رَجُلٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ،
يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ) » .
هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا رِزِينُ ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْأَصُولِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الباب الثاني

فِيمَا لَا يَحُوزُ بَيْعَهُ وَلَا يَصِحُّ ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول

فِي النِّجَاسَاتِ

۲۵۹ (غ م ن د س - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ - عَامَ الْفَتْحِ - بَكَّةَ « إِنَّ اللَّهَ حَزَمَ بَيْعَ

الحمر والميتة ، والخنزير ، والأصنام ، فقيل : يا رسول الله ، أرايت شعوم الميتة ؟ فإنها تطلّى بها السفن ، وتُدَهَنُ بها الجلود ، ويستَصْبَحُ بها الناس ؟ فقال : لا ، هو حَرَامٌ ^(۱) ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند ذلك : قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا ^(۲) ، ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه .

(۱) قوله « لا ، هو حرام » معناه : لا تبيعوها ، فإن بيعها حرام ، فالضمير في « هو » يعود إلى البيع ، لا إلى الانتفاع ، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه : أنه يجوز الانتفاع بشحوم الميتة في طَلْيِ السفن والاستصباح ، وغير ذلك مما ليس يأكل ، ولا في بدن آدمي . نووي

(۲) جملة الشحم ، وأجملته : إذا أذنته واستخرجت دهنه حتى يصير وَدَّ كما فيزول عنه اسم الشحم - وجملة أفصح من أجملت - والضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذكور ، ويجوز أن يرجع إلى ما هو في معنى الشحوم ، وهو الشحم إذ لم يقل حرم شحمها - لم يُحْلَلْ بالمعنى ، نحو قوله تعالى (۶۳ : ۱۰) فَأَصْدَقُوا كُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ .

وقال الخطاى في معالم السنن (ج ۵ ص ۱۲۹ رقم ۳۴۴۰) من طبعة سمو الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ، أحسن الله مثوبته . وفي هذا بطلان كل حيلة يحتال بها للتوصل إلى محرم ، وأنه لا يتغير حكمه بتغيير هيئته ، وتبديل اسمه . . .

وفيه : جواز الاستصباح بالزيت النجس . فإن بيعه لا يجوز وفي تحريمه ثمن الأصنام : دليل على تحريم بيع جميع الصور المتخذة من الطين والخشب والحديد والذهب والفضة وما أشبه ذلك من اللاب ونحوها . وفي الحديث : دليل على وجوب العبرة واستعمال القياس ، وتعديده معنى الاسم إلى المثل أو النظير ، خلاف ما ذهب إليه أهل الظاهر .

أُخرجہ الجماعة إلا الموطأ .

۲۶۰ (م د س - عائشة رضی اللہ عنہا) قالت : « لما نزلت الآياتُ

من أواخر سورة البقرة (۲ : ۱۷۵ - ۲۸۱) في الربا قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس ، ثم حرّم التجارة في الخمر .

وفي رواية : « لما نزلت : تَلَاهُنَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم

في المسجد ، فحرّم التجارة في الخمر . »

وفي أخرى : « قالت : خرج النبي صلى الله عليه وسلم . فقال :

حُرِّمَتِ التجارة في الخمر . »

أُخرجہ البخارى ومسلم وأبو داود . وأُخرج النسائي الرواية الأولى .

۲۶۱ (م ط س - عبد الرحمن بن وعده رحمه الله^(۱)) سأل ابن عباسٍ

رضي الله عنهما « عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ ؟ فقال : إِنَّ رجلاً أَهْدَى

لرسول الله صلى الله عليه وسلم رَاوِيَةَ خَمْرٍ ، فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم : هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ؟ قال لا : قال : فَسَارَّ إِنْسَانًا

إِلَى جَنْبِهِ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بِمَ سَارَرْتَهُ ؟ قال :

أَمْرَتُهُ يَبِيعُهَا ، فقال : إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا ، فَفَتَحَ

الْمَزَادَ تَيْنِ^(۲) حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا . »

(۱) عبد الرحمن بن وعلة السبئي - بفتح المهملة والموحدة - المصري ،

المعروف بابن أَسْمِيقَع . روى عن ابن عباس وابن عمر . وعنه أبو الخير اليزني

وزيد بن أسلم . وثقه العجلي والنسائي . له في الكتب حديثان . وقال أبو حاتم :

شيخ . اه خلاصة وتهذيب .

(۲) المزايدة : القرية الكبيرة من جلد البعير ونحوه .

أُخْرِجَهُ مُسْلِمًا وَالمَوْطَأَ وَالنِّسَاءَ .

۳۶۲ (ر - أبو هريرة رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الخَمْرَ وَثَمَنَهَا ، وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَثَمَنَهَا ، وَحَرَّمَ الْخَزِيرَ وَثَمَنَهُ » .

أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۳۶۳ (غ م س - ابن عباس رضي الله عنهما) قَالَ : « بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا ، فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لِمَنِ اللَّهُ الْيَهُودُ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَبَاعَوْهَا ، فَبَاعَوْهَا » .

هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

وَأُخْرِجَهُ النَّسَائِيُّ قَالَ : « بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ بَاعَ خَمْرًا ، فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ سَمُرَةَ ، أَلَمْ يَعْلَمْ ؟ - الْحَدِيثُ » .

۳۶۴ (غ م - أبو هريرة رضي الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ ، فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا » .

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

۳۶۵ (ر - ابن عباس رضي الله عنهما) قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا عِنْدَ الرُّكْنِ ، فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، فَضَجَّكَ ، وَقَالَ : لِمَنِ اللَّهُ الْيَهُودُ - ثَلَاثًا - إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ ، فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا » .

آثَمَانَهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ : حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

۲۶۶ (ر - المغيرة بن شعبه رضى الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيُشَقَّصِ الْخَنَازِيرَ ^(۱) » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۲۶۷ (ط - عبد الله بن أبي بكر) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ ، نُهُوا عَنْ أَكْلِ الشَّحْمِ ، فِدَاعِيهِ ، فَأَكْلُوا ثَمَنَهُ » أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ .

۲۶۸ (ت ر - أبو طلحة رضى الله عنه) قَالَ : « يَا بَنِي اللَّهِ : إِنِّي اشْتَرَيْتُمْ خَمْرًا لِأَيَّتَامٍ فِي حَجْرِي ، فَقَالَ : أَهْرِقِ الْخَمْرَ ، وَاكْسِرِ الدَّنَانِ » . هَذِهِ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ خَمْرٌ لِأَيَّتَامٍ » وَهُوَ أَصَحُّ .

(۱) فليشقق الخنازير : أى فليقطعها ، وهو يُفَعَّلُ مِنَ الشَّقَصِ . وَالشَّقَصُ : الطائفة من الشيء ، يعنى : من باع الخمر ، فليكن قصاباً للخنازير ، أى فليقطعها وبيعها كما يبيع القصاب اللحم . فإنها ليست بدون بيع الخمر .

وفى الأحاديث : التوعد الشديد على بيع ما حرم الله . والتحذير الشديد من التشبه باليهود الذين احتالوا على تحليل ما حرم الله بأنواع الحيل ، مخادعة لأنفسهم . فغضب الله عليهم ولعنهم ، وجعل منهم قردة وخنازير وعبد الطاغوت .

ورواية أبي داود : « أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْيَتَامِ وَرِثَتِهِمْ خَيْرًا ؟ فَقَالَ : أَهْرِقْهَا ، أَوْ قَالَ : أَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا ؟
قَالَ : لَا . »

٢٦٦ (ت - أبو سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : « كَانَ عِنْدَنَا خَيْرٌ
يَتِيمٌ ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ (٥ : ٩٠ - ٩٣) سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ ؟ وَقُلْتُ : إِنَّهُ لِيَتِيمٌ ، قَالَ : أَهْرِيقُوهُ . »
وقال : حديث أبي سعيد حديث حسن .

٢٧٠ (عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما) قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَيْرَ الْيَتَامِ فِي حَجْرِي ، قَالَ
أَهْرِقْهَا ، وَكَثِيرَ الدَّنَانِ . »
هذا أخرجه رزين ، ولم أجده في الأصول .

الفصل الثاني

في بيع ما لم يقبض ، أو ما لم يملك

٢٧١ (فتح م ط د س - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا ، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ، »
قال : « وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جُزْأَفًا ، فَهَئَانَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ نَبِيعَهُ ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ . »
« رَوَاهُ إِلَى قَوَائِمِهِ : « حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » . »

وفي رواية قال : « كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نبتاعُ الطعام ، فبيعتُ علينا من يأمرُنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه
فيه ، إلى مكان سواه ، قبل أن نبيعه »

وفي أخرى قال : « كانوا يشترون الطعام من الرُّكبان على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ، فبيعت عليهم مَنْ يمنعهم : أَنْ يبيعوه حيث
اشترَوْهُ ، حتى يَنْقُذُوهُ ، حيث يُباع الطعام » .

وفي أخرى قال : « كنا نتلقى الرُّكبان ، فنشتري منهم الطعام ،
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نبيعه ، حتى نبُلِّغَ به سُوقَ الطعام » .
وفي أخرى قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه » .

وفي أخرى قال : « رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا ابتاعوا الطعام جزافاً ، يُضْرَبُونَ أن يبيعوه في مكانه ، حتى
يُؤْذُوهُ إلى رحلهم »

وفي رواية : « يُحوِّلوه » .

وفي رواية : « أنه كان يشتري الطعام جزافاً ، فيحمله إلى أهله » .
هذه روايات البخاري ومسلم^(۱) .

وأخرج الموطأ منه ثلاث روايات : الثانية ، والثالثة ، والسادسة .

(۱) قال ابن شهاب : وحدثنى عبيد الله بن عبد الله بن عمر « أن أباه

كان يشتري الطعام جزافاً ، فيحمله إلى أهله » لم يذكر البخاري قول

ابن شهاب . قاله عبد الحق الإشبيلي

وأخرج أبو داود الثانية ، والثالثة ، والسابعة .
وله في أخرى : « أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَتَاعُونَ ^(١) الطَّعَامَ فِي أَعْلَى الشُّوقِ ،
فَيَبْعُونَهُ فِي مَكَانِهِ ، فَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ فِي
مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ ^(٢) » .

وأخرج النسائي نحوه من هذه الروايات .

٢٧٢ (ر - ابن عمر رضي الله عنهما) قال : « ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي الشُّوقِ ،
فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ ، فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا ، فَأَرَدْتُ أَنْ
أَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي ، فَانْتَفَتَ ، فإِذَا زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ ، فَقَالَ : لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ ، حَتَّى تَحْوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ ، فَإِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ ، حَتَّى يَحْوزَهَا التَّجَارُ
إِلَى رَحَالِهِمْ » .

أخرجه أبو داود .

٢٧٣ (ت ر س - حكيم بن حزام رضي الله عنه) قال : قلتُ
« يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ الرَّجُلَ لَيَأْتِيَنِي ، فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ ، وَلَيْسَ عِنْدِي مَا يَطْلُبُ ،

(١) « يَتَتَاعُونَ الطَّعَامَ » أي يشترونه « فِي أَعْلَى الشُّوقِ » أي في الناحية
العلوية منها « فَيَبْعُونَهُ » أي الطعام « فِي مَكَانِهِ » أي قبل القبض ، على ما تقدم
القاء التعقيب ، وقبل الاستيفاء ، كما يدل عليه الحديث الآتي . على .

(٢) « حَتَّى يَنْقُلُوهُ » فإن القبض فيه بالنقل عن مكانه ، ذكر الطبيب ، وقال
ابن الملك : وفيه أن قبض المتقول بالنقل ، والتحويل من موضع إلى موضع على .

أَفَأَبِيعُ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتْبَاعُهُ مِنَ السُّوقِ ؟ قَالَ : لَا تَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ .
هذه رواية الترمذی وأبی داود .

وللترمذی فی أخرى قال : « نهانی رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
أَنْ أبيعَ ما ليس عندي » .

وفی رواية النسائی قال : « ابتعتُ طعاماً من طعام الصدقة ،
فَتَرَجَّحْتُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ،
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : لَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ »

وأخرج الرواية الأولى

٢٧٤ (غ م ت د س - ابن عباس رضي الله عنهما) قال : « أَمَّا
الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : فَهُوَ الطَّعَامُ : أَنْ يُبَاعَ حَتَّى
يُقْبِضَ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَا أُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ .. »

وفی رواية قال : « من ابتاعَ طعاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

وفی رواية طاووس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى : أَنْ
يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَاماً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ، قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟
قَالَ : ذَاكَ دَرَاهِمُ بَدْرَاهِمَ ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ ^(١) » .

(١) « مرجأ أي مؤجل ، قال الخطابي : يتكلم به مهموزاً وغير مهموز ،
قال : وذلك مثل أن تشتري منه طعاماً بدينار إلى أجل ، فتبيعه قبل أن تقبضه
منه بدينارين . - فهو غير جائز ، لأنه في التقدير : بيع ذهب بذهب ، والطعام
غائب غير حاضر ، لأن المسلف إذا باعه الطعام الذي لم يقبضه وأخذ منه ذهباً
فكانه قد باعه ديناره الذي أسلفه بدينارين ، وذلك غير جائز ، لأنه ربياً ، ولأنه
بيع غائب بناجز ، ولا يصح .

وفي رواية : « مَنْ ابْتاعَ طعامًا ، فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ »
ومنه من قال : « حَتَّى يَكْتَالَهُ »^(١) .

هذه روايات البخاري ومسلم .

وأخرجه الترمذي مثل الرواية الأولى ، وأخرجه أبو داود مثل
الأولى أيضًا .

وله في أخرى : « مَنْ ابْتاعَ طعامًا ، فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ »

وفي أخرى له قال : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : « لِمَ قَالَ : أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
يَتَتَاعُونَ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَالسُّلَامُ مُرَجَأٌ ؟ » .
وأخرج النسائي الرواية الأولى والرابعة .

٢٧٥ (ط - القاسم بن محمد^(٢)) قال : سمعتُ عبدَ الله بنَ عباسٍ رضي الله عنهم

(١) « حَتَّى يَكْتَالَهُ » أي يأخذه بالكيل ، قال ابن ملك : أي من اشترى
طعامًا مكيالًا ، فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ ، وإِنَّمَا قِيدْنَا الشَّرَاءَ بِالسَّكَايِلَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
مَعْرَافًا لَمْ يَشْتَرِ السَّكِيلَ ، وفهم منه أنه ولو ملك المكيل بهبة أو إرث أو غيرها -
جاز أنه أن يَبِعَهُ قَبْلُ ، وهو قول محمد ، وإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ السَّكِيلِ ، لِأَنَّ
السَّكِيلَ قِيَا يَبَاعُ مَكَايِلَةً مِنْ تَمَامِ قَبْضِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَحْضَرَةِ الْمُشْتَرَى لَا يَكْفِي ،
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ كَيْلٍ آخَرَ بَعْدَ قَبْضِهِ ، لَسَكَنَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِهِ ، لِأَنَّ كَيْلَ الْبَائِعِ
بِمَحْضَرَةِ الْمُشْتَرَى كَيْلٌ لَهُ .

(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أبو محمد المدني ،
أحد الفقهاء السبعة ، وأحد الأعلام ، روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس
وابن عمر وطائفة . قال ابن المديني : له مائتا حديث . وقال أبو الزناد : ما رأيت
أحدًا أعلم بالسنة من القاسم . مات سنة ١٠٦ هـ خلاصة

ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب^(١) فأراد يبعها قبل أن يقبضها ، فقال ابن عباس : تلك : الورق بالورق ، وكره ذلك .
أخرجه الموطأ .

٢٧٦ (ط - نافع رحمه الله^(٢)) قال : « إن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً ، أمر به عمر للناس في أعطياتهم ، قبل أن يستوفيه ، فسمع به عمر رضى الله عنه فردّه عليه ، وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه » .
أخرجه الموطأ .

٢٧٧ (م - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا ابتعت طعاماً ، فلا تبعه حتى تستوفيه » .
أخرجه مسلم .

٢٧٨ (م - سليمان بن يسار رحمه الله^(٣)) قال : إن أبا هريرة قال لروان ابن الحكم : « أخللت بيع الربا ؟ فقال : ما فعلت ، قال أبو هريرة : »

(١) السبائب : جمع سبيبة . وهى شقة من الثياب أى نوع كان ، وقيل : هى من الكتان . اهـ نهاية .

(٢) نافع العدوى ، مولاهم ، أبو عبد الله المدنى أحد الأعلام . روى عن مولا عبد الله بن عمر ، وعائشة وابي لبابة وأبى هريرة وخلق . قال البخارى : أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر . مات سنة ١٢٠

(٣) سليمان بن يسار المدنى ، مولى ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها ، أحد الفقهاء السبعة . روى عن زيد بن ثابت وعائشة وأبى هريرة ، ومولاته ميمونة . مات سنة ١٠٧ . اهـ خلاصة

أَحَلَّتْ بَيْعَ الصُّكَّاكِ^(١) ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ بَيْعِ الصُّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى ، نَحْطِبَ مَرْوَانَ ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهِ .
قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ : فَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِيهِ
النَّاسِ »

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرًا : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ
اشْتَرَى طَعَامًا ، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

٢٧٩ (ط - مالك بن أنس رحمه الله^(٢)) بَلَّغَهُ « أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ
لِلنَّاسِ فِي زَمَنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ طَعَامِ الْجَارِ ، فَتَبَاعِ النَّاسُ تِلْكَ
الصُّكُوكَ بَيْنَهُمْ ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَوْهَا ، فَدَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَجُلٌ
مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَقَالَا :
أَتُحِلُّ بَيْعَ الرِّبَا يَا مَرْوَانَ ؟ فَقَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ ، وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَا : هَذِهِ
الصُّكُوكُ ، تَبَاعِيهَا النَّاسُ ، ثُمَّ بَاعُوهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَوْهَا ، فَبِعْتَ مَرْوَانَ
الْحَرَسَ ، يَتَّبِعُونَهَا ، يَنْتَزِعُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، وَيَرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا » .

(١) الصُّكَّاكُ : جَمْعُ صَكٍّ وَهُوَ الْكِتَابُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتُبُونَ
لِلنَّاسِ بِأَرْزَاقِهِمْ ، فَيَبِيعُونَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضُوهَا ، وَيَعْطُونَ الْمُشْتَرِيَ الصَّكَّ عَمَّا ابْتِاعَهُ
فَمَنْعُوا مِنْ ذَلِكَ . مِنْهُ .

(٢) هُوَ إِمَامُ دَارِ الْمِجْرَةِ ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : مَالِكٌ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى
خَلْقِهِ . قَالَ ابْنُ الْمَدِينِ : لَهُ نَحْوُ أَلْفِ حَدِيثٍ رَوَاهُ سَنَةَ ٩٣ : وَمَاتَ سَنَةَ ١٧٩ .
وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

قال ابن وَضَّاحٍ : « الرجل الصحابي رافعُ بن خديج » .
أخرجه الموطأ

٢٨٠ (ط - مالك بن أنس رحمه الله) بلغه « أن رجلاً أراد أن يبتاع طعاماً من رجلٍ إلى أجلٍ ، فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه الطعام إلى السوق ، فجعل يُريه الصبرَ ، ويقول له : مِنْ أَيِّهَا تُحِبُّ أَنْ أَتَّبَعَ لَكَ ؟ فقال المبتاع : أتبيعني ما ليس عندك ؟ فأتيا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فذكرا ذلك له ، فقال عبد الله بن عمر للمبتاع : لا تتبع منه ما ليس عنده ، وقال للبائع : لا تبع ما ليس عندك » .
أخرجه الموطأ .

٢٨١ (خ - ابن عمر رضى الله عنهما) قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرٍ ، فكُنْتُ على بَكْرِ صَعْبٍ لِعُمَرَ ، فكان يَغْلِبُنِي ، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ ، وَيَرُدُّهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ ، ويقول لى : أُمْسِكْهُ ، لا يَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بِعْنِيهِ يَا عُمَرُ ، فقال : هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَبَاعَهُ مِنْهُ ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ » .
أخرجه البخارى .

الفصل الثالث

في بيع النمار والزروع وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول

في بيعها قبل إدراكها وأمنها من العاهة

٢٨٢ (خ م د س ن ط - ابن عمر رضی الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَبِيعُوا الشَّعْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ ، وَلَا تَبِيعُوا الشَّعْرَ بِالشَّعْرِ »

قال سالم : وأخبرني عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رَخَّصَ بعد ذلك في بيع العَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ ^(١) أَوْ بِالشَّعْرِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِهِ »

(١) كان من لا نخل له من ذوى الحاجة ، يفضل له من قوته تمر ، فيدرك الرطب ، ولا نقد في يده يشتري به الرطب لعياله ، ولا نخل له ، فيجىء إلى صاحب النخل ، ويقول له : بمعنى ثمرة نخلة أو مخلتين بخزصها تمراً ، فيعطيه ذلك الفضل من التمر الذى فضل عنده بشعر تلك النخلات . ليصيب رطبا مع الناس - وهى العريّة - رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها .

وَوَاحِدَةُ الْعَرَايَا ، عَرِيَّةٌ ، فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ ، مِنْ عَرَاهُ يَمْرُوهُ - إِذَا قَصَدَهُ وَغَشِيَهُ ، أَوْ مِنْ أَعْرَى يُعْرَى ، كَأَنَّهَا عُرِّيَتْ مِنْ جَهْلَةِ التَّحْرِيمِ ، فَعَرِيتُ : أَيْ خَلْتُ وَخَرَجْتُ ، فَهِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ .

وقيل العريّة : النخلة التى يعربها الرجل للمحتاج إليها ، أى يجعل له ثمرتها ،

وفي رواية : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْبَاتِعَ » .

وفي أخرى : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الشَّعْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا ؟ قَالَ : حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ ^(۱) »
هذه رواية البخارى ومسلم .

ووافقه الموطأ وأبو داود على الرواية الثانية ، وقال : « نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرَى » .

ووافقه النسائي على الأولى والثانية .

وفي رواية لمسلم والترمذى وأبى داود والنسائي : « أَنَّ النَّبِيَّ

ص فرخص للمُعْرِى أَنْ يَبْتَاعَ ثَمَرَهَا مِنَ الْمُعْرِى بِثَمَرِهَا لِمَوْضِعِ حَاجَتِهِ ، وَسَمِيَتْ عَرِيَّةً : لِأَنَّهُ إِذَا وَهَبَ ثَمَرَهَا ، فَكَانَ جَرْدَهَا مِنَ الثَّمَرِ ، وَعَرَّاهَا مِنْهَا .

وقال النووى قوله « بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ » فِيهِ دَلَالَةٌ لِأَحَدِ أَوْجِهٍ أَصْحَابُنَا : أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِالرُّطْبِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ : بَطْلَانُهُ ، وَيَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ عَلَى أَنَّ « أَوْ » لِلشَّكِّ ، لَا لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ ، بَلْ مَعْنَاهُ ؟ رَخَّصَ فِي بَيْعِهَا بِأَحَدِ النَّوَاعِينِ ، وَشَكَّ فِيهِ الرَّاوى ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ : الثَّمَرُ ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي سَائِرِ الرَّوَايَاتِ .

(۱) العاهة : الآفات والأمراض التى تصيب الثمار والزروع قبل نضوجها فتنفيسها ، أو تهلكها . يقال : عاه القوم ، وأعوهوا : إذا أصابت نمارهم أو زرعهم أو ما شبتهم العاهة . اهـ نهاية

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهُو^(۱) ، وعن السنبُل حتى يَبْيَضَ ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ ، نهى البائع والمشتري .

وفي أخرى لمسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَبْتَاعُوا^(۲) الثَّمرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ ، قال : يَبْدُوَ صَلَاحُهُ : حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ . »

وفي أخرى له والنسائي : « حتى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ » ولم يَزِدْ .

۲۸۳ (ف م ط س - أنس بن مالك رضى الله عنه) « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهُو ، فقلنا لأنس : ما زهُوها ؟ قال : تحمرُّ وتصفُرُّ ، قال : أرايت إن منع الله الثمرة ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مال أخيك ؟ » .

وفي رواية : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن لم يُشْمِرْها الله ، فبِمَ تَسْتَحِلُّ مال أخيك ؟ » .

أخرجه البخارى ومسلم والموطأ والنسائي .

(۱) زها النخل يزهُو - إذا ظهرت ثمرته ، وروى : حتى يزهى ، يقال : أزهى البسر ، إذا احمر أو اصفر ، وذهب قوم إلى أنه لا يقال فى النخل : يزهُو ، وإنما يقال : يزهى لا غيره .

قال الخطابي : هكذا روى الحديث « يزهُو » : والصواب فى العربية « يزهى » . قلت : هذا القول منه ليس عند كل أحد ، فإن اللتين قد جاءتا . وعند بعضهم : لا يعرف فى النخل إلا أزهى ، كما قال : إذا احمر واصفر ، ومنهم من قال : زهى النخل : إذا طال واكتمل ، وكذلك النبات . منه .

(۲) وفى نسخة « لا تبايعوا » . منه .

۲۸۴ (م س - أبو هريرة رضي الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ » .

۲۸۵ (غ م د س - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَهَى أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقِّحَ ^(۱) » ، قِيلَ : وَمَا تُشَقِّحُ ؟ قَالَ : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ ، وَيُؤْكَلُ مِنْهَا .

هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود .
إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا زَادَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةً تَجِسُّ فِي الْفَرْعِ الثَّلَاثَ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ مَعَ الْحَدِيثِ تَامًا .

ورواية النسائي قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُطْعِمَ » .

وفي رواية لمسلم قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ » .

وفي أخرى قال : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ » .

وفي أخرى لأبي داود قال : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ » .

(۱) « تُشَقِّحُ » بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ : إِذَا تَغَيَّرَتِ الْبَسْرَةُ إِلَى الْحُمْرَةِ أَوْ الصَّفَرَةِ ، قِيلَ : أَشَقَّقْتُ . وَفَالِ صَاحِبِ الْجَمَلِ : أَشَقَّقِ النَّخْلَ زَهْوَهُ ، وَضَبَطَهُ أَبُو ذَرٍّ بِقَافٍ ، قَالَ الْقَاضِي : فَإِنْ كَانَ هَذَا ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُشَدَّدَةً وَالتَّاءُ مُفْتُوحَةً ، بِوَزْنِ تَفَعَّلَ مِنْهُ . زَرَكَشِي .

صَلاَحُهُ ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالْذِّينَارِ وَالدرْهَمِ ، إِلَّا الْعَرَايَا »

۲۸۶ (غ د - زبر بن ثابت رضي الله عنه) قال : « كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثَّمارَ ، فإذا جَدَّ^(۱) الناسُ ، وحصر تقاضيتهم ، قال المبتاع : إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدِّمَانُ^(۲) أَصَابَهُ مُرَاضٌ ، أَصَابَهُ قُشَامٌ^(۳) ، عَاهَاتٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ - : إِمَالًا^(۴) ، فَلَا تَبَايَعُوا

(۱) « فإذا جد الناس » بفتح الجيم وتشديد الدال المهملة مفتوحة : أى قطعوا ثمارهم ، فهو جداد . اه زركشى .

(۲) « الدِّمَان » بضم الدال وتخفيف الميم ، وآخره نون : فساد التمر وعفنه قبل إدراكه حتى يسود ، من الدَّمَن وهو السَّرْقِين ، ويقال : الدمال باللام بدل النون ، وقيده الجوهري وابن فارس في الحمل بفتح الدال ، وجاء في غريب الخطابي بالضم ، قال ابن الأثير في النهاية : كأنه أشبه . لأن ما كان من الأدوية والعاهات فهو بالضم . كالسعال والزكام .

قال الخطابي : ويروى « الدبان » بالباء ، ولا معنى له .

(۳) مُرَاض - بضم الميم وتخفيف الراء المهملة ، وضاد معجمة ، وكسر يعضهم الميم - : داء يصيب النخل .

وقشام - بضم أوله - أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا .

وقوله : كالمشورة - بفتح الواو ، ويقال بضم الشين ، ذكره الجوهري . زركشى .

(۴) أصل قولهم « إِمَالًا » : إن وما ولا ، فأدغمت النون في الميم ، و« ما » في

اللفظ زائدة لا حكم لها ، وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : وهى بكسر أوله وتشديد

الميم وفتح اللام . ونسبته الأصيلي بكسر ما . وخطأ ابن أبي حاتم من كسر ما ، =

حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الشَّرِّ ، كَالْمَشْوَرَةِ يُشِيرُ بِهَا ، لَكثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ » .
هذه رواية البخارى .

وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله ، بعد قوله « يتبايعون الثمار » ،
فقال : « قبل أن يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » وزاد في آخره بعد قوله « وَخُصُومَتِهِمْ »
فقال : « واختلافهم » .

٢٨٧ (ف م - ابن عباس رضى الله عنهما) سَأَلَهُ سَعِيدُ بْنُ
فَيْرُوزَ « عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ ؟ » فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ ، أَوْ يُؤْكَلَ ، وَحَتَّى يُوزَنَ ، قَالَ :
فَقُلْتُ : مَا يُوزَنُ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ : حَتَّى يُخْرَزَ ^(١) .
أخرجه البخارى ومسلم .

٢٨٨ (ط - عمرة رحمها الله ^(٢)) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُوَ مِنَ الْعَاهَةِ » .
أخرجه الموطأ .

= نسبة إلى العامة ، لكن خرج على الإمامة ، وجعل الكلمة كلها واحدة ، والمعنى :
إن كنت لا تفعل كذا فافعل غيره . وكأنهم اكتفوا بذكر « لا » عن ذكر الفعل .

(١) « حَتَّى يُخْرَزَ » بتقديم الزاى على الراء ، أى يُخْرَصُ ، ووقع في بعض
النسخ بتقديم الراء ، وهو تصحيف ، وإن كان يمكن تأويله لو صح . وهذا
التفسير - عند العلماء ، أو بعضهم - فى معنى المضاف إلى ابن عباس ، لأنه
أقر ذلك عليه . ولم ينكره ، وتقريره له : كقوله . والله أعلم . نووى .

(٢) عمرة بنت بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية : كانت =

٢٨٩ (ت د - أنس رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » .
أخرجه الترمذي وأبو داود .

٢٩٠ (ط - فارصة بن زبير رضي الله عنه) « أن أباه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريّا » .
أخرجه الموطأ .

= في حبر عائشة . رضي الله عنها . روت عن عائشة . وأختها لأُمها أم هشام بنت حارثة بن النعمان ، وحبيبة بنت سهل . وأم حبيبة بنت جهمس . وروى عنها ابنها أبو الربيع ، وأخوها محمد بن عبد الرحمن الانصاري ، وابن أخيها يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن ، وابن ابنها حارثة بن أبي الرجال . وابن أخيها أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابنه عبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن سعيد وعبد ربه أولاد سعيد بن قيس الانصاري ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار والزمرى وعمرو بن دينار وآخرون . قال ابن معين : ثقة حجة . وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر الملقب : سمعت ابن المديني ذكر عمرة بنت عبد الرحمن فقسم أمرها . وقال عمرة : أحد الثقات ، العلماء بعائشة ، الأثبات فيها . مات سنة ١٠٣

الفرع الثاني

في بيع العرايا^(١)

٢٩١ (مخبر من دس - سهل بن أبي صمّة^(٢) رضى الله عنه) « أَنْ

(١) قال مالك : العريّة أن يعرى الرجل الرجل النخلة ، ثم يتأذى بدخوله عليه ، فرخص له أن يشتريها منه بتمر .

وقال الشافعي : العريّة : لا تكون إلا بالكيل من التمريد أبيض ، لا تكون بالجفاف ، ومما يقويه قول سهل بن أبي حنيفة : « بالأوسق الموسفة » .

وقال ابن اسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر « كانت العرايا : أن يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين » .

وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا : النخلة كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروها ، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر اه بخارى . ومعنى قول مالك : أن يكون للرجل بستان فيهب منه نخلة لرجل ، فأنهية عنده تلزم بنفس العقد ، وكان يشق على الواهب دخول الموهوب له إلى البستان لا لتقاط الثمرة ، فيجوز للمواهب أن يشتري من الموهوب له الرطب الذي على النخلة التي وهبها له بالتمر ، ولا يجوز لغيره أن يتعاطى ذلك ، فهي فعيلة بمعنى مفعولة ، عريّة من ماله . أى أخرجه منه ، أو من تحريم المزابنة ، أو بمعنى فاعله لخروجها من ذلك .

وقال الشافعي معناه : أن يبيع الرطب على رأس النخل بالتمر على الأرض بالحرص فيما دون خمسة أوسق ، فأما ما زاد فلا يجوز ، وكأنه اعتمد على تفسير يحيى بن سعيد روى الحديث ، فإنه فسره بهذا ، وقوى البخارى مذهب الشافعي بقول سهل « بالأوسق الموسفة » وبحديث « رخص في العرايا » فقد أجاز بيعها على العموم ، ومالك يحيزه على الخصوص من المعرى دون غيره . زر كشي

(٢) وكنية سهل أبو يحيى ، وقيل : أبو محمد ، واختلف في اسم أبيه . فقيل : =

رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر^(۱)، ورخص في العريّة أن تباع بخرصها، يأكلها أهلها رطباً»

وفي رواية عن سهل ورافع بن خديج رضى الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة : بيع الثمر بالتمر، إلا أصحاب المرايا، فإنه أذن لهم »

وفي رواية عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أهل دارهم - منهم سهل بن أبي حنيفة - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر، وقال : ذلك الربا، تلك المزابنة، إلا أنه رخص في بيع العريّة : النخلة والنخلتين، يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا، يأكلونها رطباً »

وفي أخرى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم قالوا « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العريّة بخرصها تمرًا »
هذه روايات البخارى ومسلم

== عبدالله . وقيل : عبيد الله . وقيل : عامر بن ساعدة ، ينتهى نسبه إلى النبيت بن مالك بن الاوس ، الانصارى الاوسى . ولد سنة ثلاث من الهجرة . توفى النبي صلى الله عليه وسلم . وهو ابن ثمان سنين وتوفى : أول أيام معاوية .

(۱) « عن بيع الثمر بالتمر » بالمثلثة . أى الرطب بالرطب ، ذله الزركشى ر « بالتمر » بالفوقية . هكذا ضبط فى نسخة السيد وغيرها من الأصول المصححة بالمثلثة فى الأولى ، وبالتوفائية فى الثانى ، وكذا ضبطه الزركشى ، وقال ابن حجر المسفلات : الأول بالمشاة ، والثانى بالمثلثة وعكسه . على القارىء .

ولمسلم عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ أَهْلِ دَارِهِ « أَنْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى » - فذكر مثله - إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ مَكَانَ
« الرَّبَّاءِ » : « الزَّيْنِ »

ووافقهما أبو داود على الأولى .

وأخرجه الترمذی ، وهذه روايته : قال « إن رافع بن خديج
وسهل بن أبي حنمة حدثنا بُشَيْرٌ ^(۱) بْنُ يَسَارٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ : الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا ،
فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ ، وَعَنِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ ، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ بِخَرْصِهَا »

(۱) قال مسلم : حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب القعنبي عن سليمان - يعني : ابن
بلال - عن يحيى ، وهو ابن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ ، مِنْهُمْ : سهيل بن أبي حنمة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ » الحديث .

أَمَّا بُشَيْرٌ : فبضم الباء الموحدة وفتح الشين ، وَأَمَّا يَسَارٌ فبالمثناة من تحت
والسين المهملة ، وهو بشير بن يسار المدني الأنصاري الحارثي مولاهم ، قال يحيى
ابن معين : ليس هو بأخي سليمان بن يسار ، قال محمد بن سعد : كان شيخاً كبيراً
فقيهاً ، قد أدرك جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قليل الحديث .

فقوله : « مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ » يعني من بنى حارثة ، والمراد بالدار : المحلة .

قوله « عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » أى عن جماعة
منهم ، ثم ذكر بعضهم فقال : « مِنْهُمْ سهيل بن أبي حنمة » والبعض يطلقه

على القليل والكثير

نووى

وأخرج النسائي ، الرواية الأولى ، ورواية مسلم وترمذى .

٢٩٢ (غ م د س ط - زبير بن ثابت رضى الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ : أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ » .

وفى أخرى « رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ مَخْرُصَهَا تَمْرًا . يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا » .

قال يحيى بن سعيد « وَالْعَرِيَّةُ : النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا » .

وقال فى أخرى « الْعَرِيَّةُ : أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ تَمْرَ النَّخْلَاتِ لَطْعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا » .

هذه روايات البخارى ومسلم .

ووافقهما الترمذى على الرواية الأولى

وللترمذى أيضا « أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ أَذِنَ لِأَهْلِ التَّمَرِ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرْصِهَا »

ورواية أبى داود « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ التَّمَرِ بِالرُّطْبِ »

وأخرج النسائي نحوه من هذه الروايات .

٢٩٣ (غ م د س ط - أبو هريرة رضى الله عنه) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ^(١) فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ »

شَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَيْنِ فِي «خَمْسَةِ» أَوْ «دُونَ خَمْسَةِ» أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ .

الفرع الثالث

فِي الْحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَمَا يَجْرَى مَعَهَا

٢٩٤ (ف خ م ط س - أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ « نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُزَابِنَةِ وَالْمُحَاقِلَةِ^(٢) . وَالْمَزَابِنَةُ :

اِشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ ، وَالْمُحَاقِلَةُ : كِرَاءُ الْأَرْضِ » .

هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

وَعِنْدَ الْمُوطَّأِ « الْمَزَابِنَةُ : اِشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ ،

وَالْمُحَاقِلَةُ : كِرَاءُ الْأَرْضِ الْخَنْطَةُ »

(١) « رَخَّصَ » بِالتَّشْدِيدِ : أَيْ جَوَّزَ بِطَرِيقِ الرِّخْصَةِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْمَزِيْمَةِ .

فِي بَيْعِ الْعَرَايَا : أَيْ نَمْرُهَا بِمُخْرَصِهَا : أَيْ بِسَبَبِ حَزْرِهَا وَتَحْمِينِهَا مِنَ الثَّمَرِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ

« مِنْ » بَيَانِيَّةٌ ، تُمَيِّزُ الْمَخْرُوصَ ، قَالَ الطَّبْطَبِيُّ : مُتَعَلِّقٌ بِبَيْعِ الْعَرَايَا ، وَالْبَاءُ فِي « بِمُخْرَصِهَا »

لِلْسَّبَبِيَّةِ : أَيْ رَخَّصَ فِي جَعْلِ الثَّمَنِ فِي بَيْعِ رَطْبِهَا مِنَ الثَّمَرِ بِوَاسِطَةِ خَرْصِهَا . عَلَى

(٢) مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَقْلِ : وَهُوَ الْأَرْضُ الْمَعْدَّةُ لِلزَّرَاعَةِ ، وَيُسَمَّى الْعِرَاقِيُّونَ :

الْقِرَاحَ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « أَنَّهَا كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْخَنْطَةِ » وَقِيلَ : هِيَ

لِلزَّرَاعَةِ بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ ، وَأَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ ، وَقِيلَ : هِيَ بَيْعُ الطَّعَامِ فِي

سَنِهِ بِالْبُرِّ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْحُظْرُ فِي الْحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ : لِأَنَّهُمَا مِنَ الْكَبْلِيِّ ، وَلَا يَجُوزُ

شَيْءٌ مِنَ الْوِزْنِيِّ وَالْكَبْلِيِّ ، إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا مَثَلًا بِمَثَلٍ ، وَيَدَأُ بِيَدٍ

وَهَذَا مَجْهُولٌ لَا يُذَرَّى أَحَدُهُمَا أَكْثَرُ؟ وَفِيهِ النَّسَاءُ .

وعند النسائي « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة ولم يَرُدْ »

٢٩٥ (ص ٢٥ - أبو هريرة رضي الله عنه) قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة » .
أخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٢٩٦ (خ - ابن عباس رضي الله عنهما) قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة » .
أخرجه البخاري .

٢٩٧ (خ م د س ط عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ، والمزابنة : يَبْعُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ كَيْلاً^(١) ، وَيَبْعُ الْكَرْمَ بِالزَّيْبِ كَيْلاً »

وفي رواية قال « نهى عن المزابنة : أن يَبْعَ الرجلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ ، إِنْ كَانَ نَخْلًا بَثْمَرٍ كَيْلاً ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا : أَنْ يَبْعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلاً ،

= وقيل : الحقل : الزرع إذا تشعب قبل أن تغلظ سوقه ، فَإِنْ كَانَتْ المحاقلة من هذا : فهو بيع الزرع قبل إدراكه منه .

(١) قوله : « بيع الثمر بالتمر » الأول مثلثة والثاني مثناة ، وعكسه إن أريد بالبيع الشراء ، ماخوذ من الزبن ، وهو الدفع ، وكأن كل واحد من المتبايعين في الغبن يدفع الآخر عن حقه ، وحاصلها عند الشافعي : بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس محرم الربا في نقده ، وخالفه مالك في القيد الآخر . فقال : سواء كان رِبَوِيًّا أو غير رِبَوِيٍّ . زر كشي .

وإن كان ذرعاً : أن يبيعه بكل طعم ، نهى عن ذلك كله ،
وفي أخرى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة
قال : والمزبنة : أن يباع ما في رؤوس النخل بتمر مُسَمَّى ، إن زاد فلي
: وإن نقص فعلى »

هذه روايات البخارى ومسلم .

وزاد مسلم فى بعضها « وعن كل تمرٍ بخَرْصِه »
وأخرجه الموطأ قال « نهى عن المزبنة : والمزبنة : أن يبيع
التمر بالتمر كيلاً ، والكرم بالزبيب كيلاً »
وأخرجه الترمذى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
المحاولة والمزبنة ولم يرد » .

وأخرجه أبو داود قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
التمر بالتمر كيلاً ، وعن بيع العنب بالزبيب كيلاً ، وعن بيع الزرع
بالحنطة كيلاً » .

وأخرج النسائى الرواية الأولى والأخيرة من روايات البخارى ومسلم .

٢٩٨ (فحتمت دس - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال :

« نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المُخَابَرَةِ ^(١) والمحاولة ، وعن

(١) المخارة: المزارعة على نصيب معين، مأخوذة من الخبار، وهى الأرض اللينة،
وقيل: إن أصلها من خير . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرَّ خير في يد أهلها،
على النصف من ثمارهم وزرعهم ، فقيل : خابرم : أى عاملهم فى خير . منه

المزبنة ، وعن بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه ، وأن لا يباع إلا بالدينار والدرهم ، إلا المرأيا .

وفي رواية : « وَعَنْ يَبَعِ الثَّمَرَةَ حَتَّى تُطْعِمَ ^(١) » .

قل عطاء : فسر لنا ذلك جابر قال : « أَمَّا الْمُخَابَرَةُ : فَالْأَرْضُ لِبَيْضَاءٍ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ، فَيَنْفِقُ فِيهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ . وَزَيْتَمَ أَنَّ « الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا . وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ : عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا . وَفِي أُخْرَى قَالَ : « نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ النَّخْلَ حَتَّى يُشْقِيَهِ » .

و«الْإِشْقَاءُ» : أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَالْمُحَاقَلَةُ : أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ ^(٢) بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ . وَالْمُزَابَنَةُ : أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ . وَالْمُخَابَرَةُ ^(٣) : بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

(١) أطعم النخل : أدرك ثمرها . قاموس .

(٢) الحقل : وهو القراح من الأرض يزرع فيه ، وهي الطيبة الخالصة من شوب التسبخ ، الصالحة للزرع ، ومنه حَقْلٌ يَحْقِلُ - إذا زرع ، والمُحَاقِلُ : المزارع . والمُحَاقَلَةُ : مفاعلة من ذلك . كما في القاموس والفائق .

(٣) والمُخَابَرَةُ : كراء الأرض أى إجارتها بالثلث والرابع ، والواو بمعنى أو ، قال ابن حجر : والمعنى : أن يعطى الرجل أرضه لغيره ليزرعها ، والبذر والعمل من الزارع ، لياخذ صاحب الأرض ربع الغلة أو ثلثها ، من الحضرة - بالضم - أى النصيب ، وإنما فسد لجهالة الأجرة ، ولكونها معدومة .

قال زيد بن أبي أنيسة : قلت لعطاء : « أَسَمِعْتَ جَابِرًا يَدْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؟ » .

هذه روايات البخاري ومسلم

ومسلم أيضاً قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاقلة والمخابرة ، وعن بيع الثمر حتى يُشَقَّحَ ، قال : قالت لسعيد : مَا يُشَقَّقُ ؟ قال : يَحْمَارٌ ، أَوْ يَصْفَارٌ ، أَوْ يُؤْكَلُ مِنْهَا »

ووافقه البخاري على الفصل الأخير ، دون الأول من هذه الرواية .

وفي أخرى له قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمُعَاوِمَةِ ^(١) ، والمخابرة - قال : بيع السنين هي المعاومة - وعن الثُّنْيَا ^(٢) ، ورخص في العرايا » .

وفي أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين » : وأخرجه الترمذي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والثُّنْيَا ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ » .

(١) المعاومة : بيع النخل والشجر الممر سنتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك ، أو أن تزيد على الدين شيئاً وتؤخره يقال : عاومت النخلة ، وعومت : إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى . وعومت فلانا : عاملته بالعام . اهـ من القاموس .

(٢) الثُّنْيَا : أن يستثنى من المبيع شيئاً مجهولاً . فيفسد البيع ، وقيل : هو أن يبيع الشيء جزافاً ، فلا يجوز أن يستثنى منه شيئاً ، قلّ أو كثر ، وتكون الثنيا في المزارعة : بأن يستثنى بعد النصف أو الثلث كيلاً معلوم . . اهـ نهاية .

وفي أخرى قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ،
والمعاومة ، ورخص في المرايا » .

وأخرجه أبو داود « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيع
السنين ^(١) ، وَوَضَعَ الْجَوَائِمَ ^(٢) »

وفي أخرى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن المعاومة »
وقال أحد رَوَاتِهِ « بيع السنين » .

وفي أخرى له قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المحاقلة . والمخابرة ، والمزابنة ، والمعاومة » .

زاد في رواية : « وَيَنْعِي السِّنِينَ » ثم اتَّفَقَا « وعن الثُّنْيَا ، ورخص
في المرايا » .

وفي أخرى له وللنسائي قال : « نهى عن المزابنة والمحاقلة ، وعن
الثُّنْيَا ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ » .

وفي أخرى للنسائي « نهى عن المزابنة والمحاقلة وبيع الثمر حتى
يُطْعِمَ ، إِلَّا الْعَرَايَا » .

(١) « السنين » بكسر السين جمع السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد :
بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلاً سنة فأكثر . علي القاري .
(٢) « الجوائم » بدخ الجيم جمع جائحة ، وهي الآفة المستأصلة . نصيب
الثمار ونحوها بعد أن هوفت ملكها ، يترك البائع ثمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا
أمر رذيل عند الأكثرين ، لأن ما أصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان
المشتري . قال الطحاوي : هذا في الأراضي الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع
الجوائم عنهم ، لما فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العمارة . علي قاري .

وفي أخرى له قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن المزانية ، والمحاقلة ، والمُخَاضِرَةِ ، والمخابرة » .
قال : « المخاضرة : بيع الثمر قبل أن يزهو ، والمخابرة : بيع الكُتُس^(١) بكذا وكذا صاعاً » .

وله في أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يزد وأخرج نحو الرواية الأولى .

وفي أخرى : « نهى عن بيع السنين » .

٢٩٩ (غ - أنس بن مالك رضى الله عنه) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمُخَاضِرَةِ ، والمُتَلَامِسَةِ ، والمنابذة » .
أخرجه البخارى

٣٠٠ (س - رافع بن خديج رضى الله عنه) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزانية »
أخرجه النسائى .

٣٠١ (م س - سعيد بن المسيب رحمه الله) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نهى عن المزانية والمحاقلة ، والمزانية : اشتراء الثمر بالتمر ، والمحاقلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واشتراء الأرض بالقمح » .
قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ »

(١) الكدس - بضم الكاف وفتحها - العرمة من الطعام والتمر ومحوه

وقال سالم : أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ ، أَوْبِالتَّمْرِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ » .
أخرجه مسلم .

وفي رواية النسائي « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنْ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابَةِ » .

الفصل الرابع

في أشياء متفرقة ، لا يجوز بيعها
أمهات الأولاد

٣٠ (ط - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَيْمًا وَلَيْدَةً وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا ، وَلَا يَهَبُهَا ، وَلَا يُورِثُهَا ، وَيَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا عَاشَ ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ » .
أخرجه الموطأ .

٣٠٣ (جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قَالَ : « بَعَيْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَيُّ بَكَرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا » .

ذَكَرَهُ رَزِينٌ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ ^(١)

(١) رواه أبو داود عن عطاء عن جابر . ورواه أحمد . وقال المنذرى في مختصر سنن أبي داود (٣٧٩٩ ج ٥ ص ٤١٠ طبعة سمر الأمير - ود المعظم) وأخرج النسائي وابن ماجه من حديث أبي الزبير عن جابر « كنا نبيع سراريينا أمهات أولادنا ، =

الْوَلَاءُ

٣٠٤ (خ م د س ن ط - ابن عمر رضی اللہ عنہما) « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ ^(١) » .
أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَأَنْكَرَ ابْنُ وَصَّاحٍ أَنْ يَكُونَ « وَعَنْ هَبْتِهِ » .
مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المَاءُ وَالْمِلْحُ وَالْكَلَاءُ وَالنَّارُ

٣٠٥ (ت د س - إياس بن عبد ^(٢) رضى الله عنه) قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ » .
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، غَيْرَ أَنْ زَيْدًا الْعَمِيُّ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ . وَانْظُرْ تَحْقِيقَ ابْنِ الْقَيْمِ .
(١) لِأَنَّهُ كَالنَّسَبِ ، فَكَمَا أَنَّ النَّسَبَ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِ ، كَذَلِكَ الْوَلَاءُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِ الْمَعْتَقِ ، لِأَنَّهُ مِنْ حَقِّقِ الْعَتَقِ ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَلِكٍ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : فِيهِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتِهِ ، لِأَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ ، فَإِنَّهُ لِحِمَّةٍ كَلْحِمَةِ النَّسَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُورُ الْعَتَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، وَأَجَازَ بَعْضُ السَّلَفِ نَقْلَهُ ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ الْحَدِيثُ . عَلِيُّ الْقَارِي .

(٢) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي سَائِدِ الْقَابَةِ : إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ . أَبُو عَوْفٍ الْمَزْنِيُّ . وَقِيلَ : أَبُو الْفَرَاتِ . كُوفِي . تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ أَبُو الْمُنْهَالِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَطْعَمٍ - ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ الَّذِي هُنَا سَنَدُهُ - ثُمَّ قَالَ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : قُلْتُ لِسَفِيَّانَ : إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَزْنِيِّ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْمُنْهَالِ ، يَعْرِفُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْوَلِيدِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ بْنُ مَقْرَنٍ عَنْهُ ؟ فَقَالَ : هُوَ جَدِّي أَبُو أُمَى . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ =

وقال في رواية أخرى : « نهى عن بيع فضل الماء » .
 ۳۰۶ (م س - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال : « نهى
 ول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء » .
 أخرجه مسلم والنسائي .

۳۰۷ (خ م - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم « لا يُباع فضل الماء ، ليُباع به الكلاء »
 أخرجه البخاري ومسلم .

۳۰۸ (خ م ط ت د - وعنه رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال : « لا تمنعوا فضل الماء ، لتمنعوا به الكلاء » .
 أخرجه الجماعة إلا النسائي .

۳۰۹ (ط - عمرة بنت عبد الرحمن رضى الله عنها) قالت : إن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يُمنعُ نفعُ البئر^(۱) » .
 أخرجه الموطأ .

۳۱۰ (د - رجل من المهاجرين رضى الله عنهم) من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا ، أَسْمَعُهُ يَقُولُ » .

= ابن عبد البر النمرى : هو حجازى ، روى عنه أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم .
 وروى أبو المنهال - هذا - عن ابن عباس والبراء - إلى أن قال : كذا ذكره
 الثلاثة ابن عبد البر وأبو نعيم وابن منده - بإسناد ابن عبد - غير مضاف إلى
 اسم الله . والذي ذكره الترمذي : عبد الله . وكلهم رَوَوْا عنه النهى عن بيع الماء .
 (۱) « نفع » بالفاء . وهو فضل ما يخرج من مائها ، ويزيد على حاجة صاحبها .

وفی آخری « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ : فِي الْمَاءِ ، وَالْأَكْلِ ، وَالنَّارِ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

۳۱۱ (د - بهیسة ^(۱)) قَالَتْ : « اسْتَأْذَنَ أَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ ، فَعَمِلَ يُقْبِلُ وَيَلْتَزِمُ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَدِّثْنِي : مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ : الْمَاءُ ، قَالَ : مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ : الْمَالُ ، قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : النَّارُ ، قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ : أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ » .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

الْقِيَنَاتُ

۳۱۲ (ت - أَبُو أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الْقِيَنَاتِ الْمُغَنِّيَاتِ ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ . وَفِي مِثْلِ » .

(۱) بهیسة - بالسین المهملة - بضم الباء وفتح الهاء وسكون الیاء ، والفزارية . قال الحافظ فی الإصابة : قال ابن حبان : لها صحبة ولولا قول ابن حبان لما كان فی الخبر ما يدل علی صحبتها لأن سباق ابن مندہ : « أن أباهما استأذن النبی صلی اللہ علیہ وسلم » وسبق أبي داود والنسائي عن أبيها « أنه استأذن وهو المتمد . وقال فی ترجمة أبيها :

أبو بهیسة الفزاری . ذکره أبو بشر الدولابی فی الکنی وأورد له من =

هذا : أنزلت (٣١ : ٦) ومن الناس من يشتري لهو الحديث - الآية) :

أخرجه الترمذی

الْفَنَائِمُ

٣١٣ (ت - أبو عبد الحمزى رضى الله عنه) قال «نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن شراء الفنائم حتى تقسم»

أخرجه الترمذی

= طريق كمس عن يسار بن منظور عن أبيه عن أبي هريرة « أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث » هكذا أورد . وهو عند أبي داود من هذا الوجه . لكن قال : عن هريرة عن أبيها « أنه استأذن » وأخرجه ابن منده ، لكن قال : عن يسار عن أبيه عن هريرة قالت « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بده الله وبين ثيابه - الحديث » وذكر ابن عبد البر أن اسم والده غير . وذكرها ابن الأثير في أسد الغابة ، وقال : أدركت النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن أبيها . ثم روى عن كمس بن الحسن عن يسار بن منظور عن أمه عن امرأة يقال لها هريرة : قالت « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بينه وبين قميصه . فأذن له . فدخل بينه وبين قميصه من خلفه ، وجعل يمسح صدره بظاهر النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ، ما الذى لا يحل منعه ؟ قال : الماء . قال : يا رسول الله ، ما الذى لا يحل منعه ؟ قال : الملح . فكان ذلك الرسل لا يمنع شيئا من الماء وإن قن . »

ومال الحافظ في التهذيب : قال ابن القطان : قال عبد الحق : محمولة ، وهى كذلك .

ونال الخطاى : معنى الحديث : الملح إذا كان فى معدنه فى أرض أو جبل

غير مملوك . فان أحدا لا يمنع من أخذه . فأما إذا صار فى حيز ما لكه فهو أولى

به . وله منعه وبيعه والتصرف فيه كسائر أملاكه . اهـ

٣١٤ (د - أبو هريرة رضي الله عنه) قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن بيع الغنائم حتى تُقَسَم ، وعن بيع النحل حتى يُحْرَزَ من كل عارضٍ ، وأن يُصَلَّى الرجل بغير حزام ^(١) »
أخرجه أبو داود .

حَبْلُ الْحَبَلَةِ ^(٢)

٣١٥ (ف م د س ن ط - ابن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع حَبْلِ الْحَبَلَةِ ، وكان يَبْعُ يَتَبَاعُهُ أهلُ الجاهلية ، وكان الرجلُ يَتَبَاعُ لَحْمَ الْجَزُورِ إلى أن تُنْتَجِجَ الناقةُ ، ثم تُنْتَجِجَ التي في بطنها .
هذه رواية الموطأ .

وفي رواية البخاري ومسلم قال : « كان أهلُ الجاهلية يَتَبَاعُونَ لَحُومَ الْجَزُورِ إلى حَبْلِ الْحَبَلَةِ . وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ . أَنْ تُنْتَجِجَ الناقةُ ما في

(١) هذا مثل الحديث الآخر « لا يصابين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » وإنما أُمِرَ بِهِ لأنهم كانوا قَلَمًا يَتَسَرَّوْنَ ، ومن لم يكن عليه سراويل وكان جَنْبُهُ وَاسِعًا ، ولم يَتَلَبَّبْ ، ربما وقع بصره أو بصر غيره على عورته .

(٢) الحبل : مصدر سمي به المحبول ، كما سمي بالحمل ، وإنما أدخلت عليه التاء للاشعار بمعنى الأنوثة فيه ، معناه : أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن سيكون أنثى ، وإنما نهى عنه لأنه غرر ، والحبل الأول براد به : ما في بطون النوق ، والثاني : حبل الذي في بطون النوق .

بطنها ، ثم تحمِل التي تُتَجَّتْ ، فَنَهَا نَحْمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ «
وَفِي أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ ، وَقَالَ : « ثُمَّ تُتَجَّجُ الَّتِي فِي بَطْنِهَا » .
وَفِي أُخْرَى لَهُ قَالَ : « كَانُوا يَتَنَاقَعُونَ الْجُزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ ،
فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ » .

ثُمَّ فَسَّرَهُ نَافِعٌ « أَنْ تُتَجَّجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا » .
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ مُخْتَصِرًا : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ » .

وَلَأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا مِثْلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ تَامًّا
وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ رِوَايَةَ الْمَوْطَأِ . وَأَخْرَجَ الرِّوَايَةَ الْآخِرَةَ
٣١٦ (س - ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « السَّلَفُ فِي الْحَبْلَةِ رَبًّا » .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ

خِرَابُ الْجَمَلِ

٣١٧ (م س - جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ : « نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ خِرَابِ الْجَمَلِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ ،
وَكِرَاءِ الْأَرْضِ لِخَيْرُهَا ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

الصَّدَقَةُ

٣١٨ (غ - أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « بَاعَ حَسَّانٌ

حِصَّةً مِنْ بَرَحًا^(١) ، مِنْ صَدَقَةِ أَبِي طَالِحَةَ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَبِيعُ صَدَقَةَ
أَبِي طَالِحَةَ ؟ فَقَالَ : أَلَا أُبِيعُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِصَاعٍ مِنْ دَرَاهِمٍ ، قَالَ :
وَكُنْتَ تَلِكَ الْحَدِيقَةَ فِي مَوْضِعٍ قَصْرٍ بَنَى جُدَيْلَةُ الَّذِي بَنَاهُ مَعَاوِيَةُ ، قَالَ :
فَبَاعَ حِصَّتَهُ مِنْهَا ، وَاشْتَرَى بِشَمْنِهَا حُدائقَ خَيْرٍ مِنْهَا مَكَانَهَا .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

الحيوان باللحم

٣١٩ (ط - - مبر بن الميبر رحمه الله) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ » .
أَخْرَجَهُ الْمُوطَّأُ^(٢) .

() قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (ج ٣ ص ٢٠٩) .

« بَرَحًا » بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْمَدِّ .
وَجَاءَ فِي ضَبْطِهِ أَوْجُهُ كَثِيرَةٌ - جَمَعَهَا ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ - فَقَالَ : يَرَوَى بَفَتْحِ
الْيَاءِ ، وَبِكُسْرِهَا : وَبَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَبِضَمِّهَا ، وَبِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ . فَهَذِهِ ثَمَانُ لُغَاتٍ .
وَفِي رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَامَةَ « بَرِيحًا » بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكُسْرِ الرَّاءِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى التَّحْتَانِيَةِ
وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ « بَارِيحًا » مِثْلُهُ ، وَلَكِنَّهُ بَزِيَادَةِ أَلْفٍ . وَقَالَ الْبَاجِي : أَفْصَحُهَا
بَفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْيَاءِ ، وَفَتْحِ الرَّاءِ مَقْصُورًا . وَكَذَا جَزَمَ الصَّغَانِيُّ ، وَقَالَ :
إِنَّهُ فَيَعْمَلِي مِنَ الْبَرَاكِ . قَالَ : وَمَنْ ذَكَرَهُ بِكُسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَظَنَّ أَنَّهَا بِئْرٌ مِنْ
أَبَارِ الْمَدِينَةِ . فَقَدْ صَحَّفَ .

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ : أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ فَيَعْمَلِي مِنَ الْبَرَاكِ .
وَهُوَ الْأَرْضُ الظَّاهِرَةُ .

(٢) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ ،
بِلَفْظِ « نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً »

الباب الثالث

فيما لا يجوز فعله في البيع ، وفيه ثمانية فصول

الفصل الأول

في الخداع - وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول : في مطلق الخداع

٣٢٠ (ن خ م ر س ط - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) « أن رجلاً ذكرَ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم : أنه يُخدَعُ في البُيُوعِ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ ^(١) »

= قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح . وسماع الحسن من سمرة صحيح . وهكذا قال على بن المدينى .

وقال الشافعى : أما قولهم « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً ، فعزّت الإبل ، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة . فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة » .

قال المنذرى : في إسناد محمد بن إسحاق بن يسار . وقد اختلف أيضاً على محمد بن إسحاق في هذا الحديث . ذكر ذلك البخارى وغيره .

() أما قوله صلى الله عليه وسلم « قل لا خِلاَبَةَ » فهو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالياء الموحدة ، وقوله : فكان إذا بايع قال « لا خِياَبَةَ » فهو بياء مثناة من تحت ، بدل اللام ، هكذا هو في جميع النسخ ، قال القاضى عياض : =

زَادَ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ « فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ : لَا خِلَابَةَ »
وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ « فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ : لَا خِيَابَةَ »
وَأَخْرَجَهُ الْمُوطَّأُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِثْلَهُمَا .

٣٢١ (ت ر - أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) « أَنَّ رَجُلًا كَانَ
يَبْتَاعُ : عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ ، فَأَتَى
أَهْلَهُ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، احْجُرْ عَلَى فُلَانٍ
فَإِنَّهُ يَبْتَاعُ وَفِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ ، فَتَهَاؤُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنِّي لَا أَصْبِرُ مِنْ

= ورواه بعضهم : لا خيانة . بالنون ، قال : وهو تصحيف ، قال : ووقع في بعض
الروايات في غير مسلم « خذابة » بالذال المعجمة ، والصواب الأول ، وكان
الرجل أثلج ، فكان يقولها هكذا . ولا يمكنه أن يقول : لا خلابة .
ومعنى « لا خلابة » لا خديعة . أي لا يحل لك خديعتي . أو لا تلزمني
خديعتك .

وهذا الرجل هو حبان - بفتح الحاء المهملة وبالموحدة - ابن منقذ بن عمرو
الأنصاري والد يحيى ، وواسع ابني حبان ، شهد أحداً ، وقيل : بل هو والده : منقذ
بن عمرو ، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي صلى الله
عليه وسلم ، في بعض الحصون بجعر ، فأصابته في رأسه جائفة فتغير بها لسانه
وعقله ، ولكنه لم يخرج عن التمييز ، وذكر الدارقطني : أنه كان ضريراً ، وقد جاء
في رواية ليست بثابتة « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل له مع هذا القول الخيار
ثلاثة أيام في كل سلعة يبتاعها » شرح مسلم للنووي

البيع ، فقال : إن كنت غير تارك للبيع ، فقل هاء هاء^(١) ، ولا خلافة »
وأخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى ، ولم يذكر النسائى « هاء
وها » .

٣٢٢ (خ ت - العراء بن خالد^(٢)) قال عبد المجيد بن وهب :

(١) هاء وها : هو أن يقول كل واحد من المتبايعين « هاء » فيعطيه ما فى يده ،
وقيل : معناه : هاك وهات ، أى خذ وأعط ، مثل الحديث الآخر « إلا يداً »
بيد « قال الخطابى : أصحاب الحديث يروونه « هاوها » ساكنة الألف ،
والصواب : مدها وفتحها ، لأن أصلها : هاك ، أى خذ . فحذفت الكاف وعوضت
منها المدة ، يقال : للواحد هاء ، وللآخرين هاؤما ، بزيادة الميم ، وللجمع هاؤم .
(٢) العداء : بفتح العين وتشديد الدال المهملة من آخره همز ، صحابى قليل الحديث ،
أسلم بعد حنين ، وهو من أعراب البصرة من بنى ربيعة . وفد على النبي صلى الله
عليه وسلم . روى عنه أبو رجاء العطاردى ، وعبد المجيد بن وهب ، وجهضم بن
الضحاك . وهو القائل « قاتلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، فلم
يظهرنا الله ولم ينصرنا » ثم أسلم وحسن إسلامه . وقد ساق بن الأثير الحديث
كما هنا . بسنده من طريق أبى عيسى الترمذى - تم قال : قال الأصمعى : سألت
سعيد بن أبى عروبة عن « الغائلة » فقال : الإباق والسرقة والزنا . وسأله عن
« الخبيثة » فقال : بيع أهل عهد المسلمين .

وقال ابن حجر فى الإصابة « عداء » بوزن عطاء . أسلم بعد حنين مع أبيه
وأخيه حرملة - وقد تقدم ذكرهما - وللعداء أحاديث . وكأنه عمر . فإن عند أحمد :
أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب - وكان ذلك سنة إحدى أو اثنتين
ومائه - وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقطعه مياها كانت لبني عامر ، يقال
لها « الملاخيخ » بخاءين معجمتين مصغراً . وكان ينزل بها .

قال لى العداء بن خالد بن هوذة « أَلَا أَقْرَبُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، فَأَخْرَجَ إِلَى كِتَابًا : هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أُمَّةً ، لَادَاءٍ ، وَلَا غَائِلَةٍ ، وَلَا خَبِثَةٍ ، يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ ^(١) » أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ : وَيُذَكَّرُ عَنْ الْعَدَاءِ ^(٢) بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ :

(١) قوله : يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ ، نصب على المصدر ، أى إنما باعه بيع المسلم من المسلم ، أضاف إلى الفاعل ونصب به المفعول ، ذكره الطيبي ، وفى نسخة برفع « بيع » على أنه خبر مبتدأ محذوف هو هو ، أو هذا أو عكسه ، قال التوربشتي : ليس فى ذلك ما يدل على أن المسلم إذا بايع غير أهل ملته جاز له أن يعامله بما يتضمن غبنًا أو عيبًا ، وإنما قال ذلك على سبيل المبالغة فى النظر له ، فإن المسلم إذا بايع المسلم يرى له من النصيح أكثر مما يرى لغيره ، أو أراد بذلك بيان حال المسلمين إذا تعاقدوا ، فإن من حق الدين وواجب النصيحة : أن يصدق كل واحد منهما صاحبه ، ويبين له ما خفى عليه ، ويكون التقدير : باعه بيع المسلم المسلم ، واشتراه شراء المسلم المسلم ، فاكتفى بذكر أحد طرفى العقد على الآخر انتهى . على القلرى .

(٢) وقال الزركشى : العداء بن خالد - بفتح العين وتشديد الدال - قال المطرزي : فرس عداء على وزن فعال ، وبه سمي العداء الذى كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب المشهور ، قال : وهو المشتري ، لا النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا ثبت فى الفائق للزمخشري ، ومشكل الآثار للطحاوى ، ومعجم الطبرانى ، ومعرفة الصحابة لابن منده والدغولى والفردوسى بطرق كثيرة . =

• كتب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم - هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العدا بن خال. بيع المسلم المسلم ، لا داء ولا خبيثة ولا غائلة .

قال قتادة : الغائلة : الزنا والسرقة والإباق .

٣٢٣ (خ - ابن أبي أوفى رضى الله عنه) « أن رجلاً أقام سِلْمَةً في السوق ، فحلف بالله لقد أُعْطِيَ بها مَالٌ يُعْطَى ، لِيُوقَعَ فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت (٣ : ٧٧) إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً - إلى آخر الآية »
وأخرجه البخاري .

الفرع الثاني : في إخفاء العيب

٣٢٤ (خ - عمرو بن دينار رحمه الله) قال « كان ههنا رجل اسمه

قلت : وكذا الترمذي ، قال : حسن ، وهو عكس ما ذكره البخاري هنا ، ولهذا قال القاضي : قيل إنه مقلوب ، وصوابه « هذا ما اشترى العدا بن خالد من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال : ولا يبعد صواب ما في البخاري واتفاقه مع باقي الروايات الأخرى ، إذا جعلت « اشترى » بمعنى باع ، قال المطرزي : والداكل عيب باطن ، ظهر منه شيء أم لا ، كوجع الكبد والسعال ، و« الخبيثة » بكسر الخاء المعجمة وإسكان الباء ، ثم ثناء مثلية - أن يكون سبياً من قوم لهم عهد ، وفسرها غيره بالحرام ، كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقيل : الأخلاق الخبيثة كالإباق ، وقال صاحب العين : هي الريبة .
زر كشي

نَوَاسٌ^(١)، وكان عنده إِبِلٌ هَيْمٌ^(٢)، فذهب ابنُ عمر واشترى تلك الإبل من شريك له، فجاء إليه شريكه، فقال: بئنا تلك الإبل، قال: مَمْنُ؟ قال: من شيخ كذا وكذا، قال: ويحك، والله ذاك ابنُ عمر، فجاءه، فقال: إنَّ شريكي بَاعَكَ إِبِلًا هَيْمًا ولم يُعَرِّفَكَ، قال: فاستَقَهَا. فلما ذهب لِيَسْتَأْقَهَا، قال: دَعَهَا، رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا عَدْوَى^(٣)»
أخرجه البخاري.

٣٢٥ (ممتد - أبو هريرة رضي الله عنه) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ فِي السُّوقِ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا،

(١) «نواس» بفتح النون وتشديد الواو لا كثرهم، وعند القاضي بكسر النون وتخفيف الواو، وعند بعضهم: نواسي بعد السين ياء نسب. زركشي
(٢) والهيام: داء يأخذ الإبل فتعطش وتهلك منه.

والإبل الهيم: بكسر الياء. قال أهل اللغة: الهيم: الإبل التي يصيبها داء يقال لها الهيام، يكسبها العطش، فلا تروى من الماء حتى تموت، واحده هيم وهائم وهيمان، ومنه حديث ابن عمر «أن رجلاً باع إبلًا هيمًا، أي مِرَاضًا، فهي تمص الماء مَصًّا، فلا تروى، وقيل: عطاشا. غريبين للهروي

(٣) مضاه: رضيت بهذا البيع على ما فيه من التدليس والعيب، ولا أعدى عليك وعليه حاكما، ولا أرفعكما إليه، ولم يقف الخطأ على هذا المعنى، وحمل العدوى على ظاهرها، فقال: لا أعرف للعدوى في الحديث معنى، إلا أن يكون ذلك: إذا رعت مع سائر الإبل، أو تركت معها، ظن بها العدوى أي ما يعدي من الأمراض، كالجرب ونحوه. زركشي

فَنَالَتْ أَصَابِعَهُ بِلَلًا ، فَقَالَ : مَا هَذَا ، يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ ، قَالَ : أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ ، حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ ، وَقَالَ : مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا .

هذه رواية مسلم والترمذی .

وفی رواية أبي داود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ برجلٍ يَبِيعُ طَعَامًا ، فَسَأَلَهُ : كَيْفَ تَبِيعُ ؟ فَأَخْبَرَهُ ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ : أَنْ أَدْخِلْ يَدَكَ فِيهِ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ ، فَإِذَا هُوَ مَبْلُولٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ »

۳۲۶ (خ - غيبة بن عمار رضى الله عنه) قَالَ « لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَرَى مُسْلِمًا يَبِيعُ سَاعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلَّا أَخْبَرَ بِهِ »
ذكره البخارى فى ترجمة باب .

۳۲۷ (خ م د س ن ط - أبو هريرة رضى الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُصْرُؤُوا ^(۱) »

(۱) الصَّرُّ : الجمع والشد ، وقد تقدم شرحها فى متن الحديث ، وقال الأزهري : ذكر الشافعي المصراة ، وفسَّرَهَا : التى تصر أخلافها ولا تحلب أياها ، حتى يجتمع اللبن فى ضرمها ، فإذا حلبها العُشْرَى استغزرت .
قال الأزهري : جائز أن تكون صميت مصراة ، من صرَّ أخلافها كما ذكر ، إلا أنهم لما اجتمع لهم فى الكلمة ثلاث راءات . قلت إحداها ياء ، كما قالوا فظنبت فى ظننت من الظن ، فظنوا إحدى النونات ياء .

وفي رواية « لا تُصَرُّوا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها فهو بخير
الظرين ، بعد أن يحلبها ^(١) ، إن شاء أمسك ، وإن شاء ردّها وصاعاً
من تمر »

وفي رواية للبخاري قال : « من اشترى غنماً مُصَرَّةً فاحتلبها ، قال
رضيها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر » .

وفي أخرى لمسلم قال « مَنْ اشترى شاةً مُصَرَّةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا
فَلْيَحْلِبْهَا ، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا ، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ »
وفي أخرى له قال « مَنْ اشترى شاةً مُصَرَّةً فهو فيها بالخيار ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا ، وَمَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ »
وفي أخرى له « رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ ، لَا سَمَرَاءَ ^(٢) »

== قال : وجائز أن تكون سميت مصرة من الصرى ، وهو الجمع ، يقال :
صريت الماء في الحوض إذا جمعته ، ويقال كذلك صرّى .

وقال أبو عبيدة المصرة : هي الناقة أو البقرة أو الشاة يُصَرِّى اللبن في ضرعها
أى يجمع ويحبس ، فإن كان من الأولى فيكون . لا تُصَرُّوا - بفتح التاء وضم
الصادر . وإن كان من الثانى ، فيكون بضم التاء وفتح الصاد ، وقوله : لا تصروا
الإبل : أى لا تفعلوا بها ذلك ، وإنما نهى عن بيعها لأنه خداع .

(١) الحلاب والحلب : الإناء الذى تحلب فيه الألبان ، وإنما أراد به فى

الحديث : اللبن نفسه منه .

(٢) وأما السمرء : فهي الحنطة ، وحيث استثنائها فقد أطلق الصاع فى باقى

الأطعمة إلا أنه لم يرد به إلا التمر لأمرين .

==

وفي أخرى « من تمر ، لا سمراء »
وفي أخرى لهما زيادة في أوله قال « لا تُلَقَّى الرُّكْبَانُ لِلْبَيْعِ ، ولا يَبِيعُ »^(١)

= أحدهما : أنه كان الغالب على أطعمتهم .

والثاني : أن معظم روايات الحديث إنما جاءت « وصاعاً من تمر » وفي بعضها قال « من طعام » ألا ترى أنه لما قال « من طعام » استثنى فقال « لا سمراء » حتى إن الفقهاء قد ترددوا فيما لو أخرج بدل التمر زبدًا وقوتًا آخر ، فمنهم من تبع التوقف ، ومنهم من رآه في معناه ، إجراء له مجرى صدقة الفطر ، وهذا الصاع الذي يرده مع المصراة فهو يدل عن اللبن الذي كان في الضرع عند العقد ، وإنما لم يجب رد عين اللبن أو مثله أو قيمته ، لأن عين اللبن لا تبقى غالباً ، وإن بقيت فتمتزج بآخر اجتماع في الضرع بعد جريان العقد إلى تمام الحلب ، وأما المثلية فلأن القدر إذا لم يكن معلوماً بمقياس الشرع ، كانت المقابلة من باب الربا ، وإنما قدر من التمر لا من جنس النقد ، لفقد النقد عندهم غالباً ، ولأن التمر يشارك اللبن في المالية ، وكونه قوتاً ، وهو قريب منه إذ يؤكل معه بلادهم ، ولفهم هذا المعنى نص الشافعي على أنه رد الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية ، رد صاعاً من التمر لأجل اللبن . منه

(١) وقال في موضع « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » وقال في موضع آخر « لا يبيع بعضكم على بيع أخيه » والمعنى فيهما واحد ، وفيه قولان .

أحدهما : أن يشتري الرجل السلعة ويتم البيع ، ولم يفتروا المتبايعان عن مقامهما ذلك ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سلعة أخرى على ذلك المشتري ، تشبه السلعة التي اشتراها ليبيعها ، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول ، إذ لعله يرد السلعة التي اشتري أولاً ، ويميل إلى هذه ، وهما وإن كان لهما الخيار ما لم يتفرقا على هذا المذهب ، فهو نوع من الإفساد . =

بعضكم على بيع بعض ، ولا تَنَاجَشُوا^(١) ، ولا يَبِيعُ حَاضِرٌ^(٢) لِبَادٍ ،
ولا تُصَرُّوا الإبل والغنم » الحديث .

= والقول الثانى : أن يكون المتبايعان يتساومان فى السعة ، ويتقارب الانعقاد ولم يبق إلا اشتراط النقد أو محوه ، فيجبىء رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة لما فيه من الإفساد ، ومباخ أول العرض والمسلومة ، هذا تأويل أصحاب الغريب ، وهو تأويل للفقهاء ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا كان المتعاقدان فى مجلس العقد ، فطالب طالب السلعة بما كثر من الثمن ، ليرغب البائع فى فسخ العقد ، فهذا هو البيع على بيع الغير ، وهو محرم ، لأنه إضرار بالغير ، ولكنه منعقد ، لأن نفس البيع غير مقصود بالنهى ، فإنه لا خلل فيه ، وكذلك إذا رغب المشتري فى النسخ بعرض سلعة أجود منها بمثل ثمنها ، أو مثلها بدون ذلك الثمن ، فإنه مثله فى النهى ، وأما السوم على سوم أخيك : فإن تطلب السلعة بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين قبل البيع ، وإنما يحرم على من بلغه الخبر ، فإن تحريمه حتى قد لا يعرفه (١) النحش فى الأصل : المدح والإطراء ، وللمراد به فى الحديث الذى ورد النهى عنه : أنه لا يمدح السلعة ، يزيد فيها وهو لا يريد لها ، لسمعه غيره فيزيد فيها وهذا خداع محرم ، ولكن العقد صحيح من العاقلين والأنهم هو غيرهما .

وقيل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والاول : هو النصحيح ، وهو تأويل الفقهاء وأهل العلم .

(٢) الحاضر : المقيم فى القرى ، والبادى : المقيم بالبادية ، والمنهى عنه هو أن يأتى البدوى البلية ومعه قوت يبنى التسارع إلى بيعه رخيصة ، فيقول له : اتركه عندى لأغالى فى بيعه ، فهذا الصنيع محرم ، لما فيه من الإضرار بالغير ، والبيع إذا جرى مع الغفلة منعقد ، فهذا إذا كانت السلعة بما هم الحاجة إليها ، فإن =

أخرج الموطأ هذه الرواية الآخرة .

وأخرج الترمذی وأبو داود والنسائی بنحو من هذه الطرق
إِلَّا أَنَّ لِلنَّسَائِي فِي بَعْضِ طَرَفِهِ « مَنْ ابْتَاعَ مُحَفَّلَةً أَوْ مُصَرَّاءَ » الْحَدِيثُ
وَفِي أُخْرَى لَهُ : « إِذَا بَاعَ أَحَدُكُمْ الشَّاةَ أَوْ النَّعْجَةَ فَلَا يُحَفِّلُهَا »

٣٢٨ (غ م - عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) قال : « مَنْ
اشْتَرَى مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا ، فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا ، قَالَ : وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنْ تَلْقَى الْبَيْوعِ »

أخرجه البخارى ووافقه مسلم على « تلقى البيوع » وحده .

٣٢٩ (د - عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ بَاعَ مُحَفَّلَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ
مَعَهَا مِثْلًا ، أَوْ مِثْلَيْنِ ، لَبَنِيهَا قَمَحًا » .
أخرجه أبو داود .

الفرع الثالث : فى النجش

٣٣٠ (غ م ت د - أبو هريرة رضى الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَنَاجَشُوا » .
هذا لفظ الترمذی وأبى داود .

= كانت سلعة لاتتم الحاجة إليها ، أو كثر القوت واستغنى عنه . فى التحريم تردد
وقول فى أحدهما على عموم ظاهر النهى ، وحسم باب الضرر ، وفى الثانى على
معنى الضرورة ، وقد جاء فى بعض الأحاديث عن ابن عباس أنه سئل عن معنى
« لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » قَالَ « لَا يَكُونُ لَهُ سَمَارًا » .

وقد أخرج هذا القَدْرَ البخاريُّ ومسلمٌ في الحديث الطويل الذي في الفرع الثاني قبل هذا ، فيكون هذا القدر أيضاً متفقاً عليه بينهم .

٣٣١ (ف م ط س - ابن عمر رضي الله عنهما) قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النَّجْشِ ، قال : والنَّجْشُ أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدى بك غيرك .

أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي

٣٣٢ (ف م - عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه) قال : « النَّاجِشُ آكل الربا خائنٌ ، وهو خِدَاعٌ باطل ، لا يحلُّ » ذكره البخاري تعليقاً .

الفصل الثاني

في الشرط والاستثناء

٣٣٣ (ط - ابن مسعود رضي الله عنه) « اشترى جارية من امرأته زينب الشَّقْفِيَّةَ ، واشترطت عليه : أَنَّكَ إِن بَعَثْتَهَا فَهِيَ لِي بِالثَّمَنِ الَّذِي تَبِيعُهَا بِهِ ، فاستفتى في ذلك ابنُ مسعود عُمرَ بنَ الخطَّابِ ، فقال له عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحدٍ . » أخرجه الموطأ .

٣٣٤ (ط د - عمرو بن شعيب) عن أبيه عن جده رضي الله عنهما

قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العُزْبَانِ ^(١) » .
 قال مالك : وذلك - فيما نرى والله أعلم - أن يشتري الرجل العبد أو
 الوليدة ، أو يتسكّر الدابة ، ثم يقول للذي اشترى منه أو تسكّر
 منه : أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل ، على أني إن
 أخذت السلعة ، أو ركبت ما تسكّرت منك ، فالذي أعطيتك هو
 من ثمن السلعة ، أو من كراه الدابة . وإن تركت ابتياع السلعة ، أو
 كراه الدابة ، فما أعطيتك باطل بغير شيء » .
 أخرجه الموطأ وأبو داود .

٢٣٥ (ط - عبد الله بن أبي بكر رضى الله عنه ^(٢)) « أن جده
 محمد بن عمرو باع ثمر حائط له ، يقال له : الأفراق ، بأربعة آلاف درهم ،
 واستثنى ثمانمائة درهم » .
 أخرجه الموطأ .

(١) يقال : عُزْبَان ، وَعُربون ، وَعُربون ، وهو أن يشتري شيئاً ، فيدفع إلى البائع
 مبلغاً ، على أنه إن تم البيع احتسب من الثمن ، وإن لم يتم كان للبائع ولم يرتفع
 منه ، يقال : أعرب : عن كذا ، وعرب ، عُزْبَان . كاهن سمي بذلك لأن فيه إعراباً
 لعقد البيع : أى إصلاحاً وإزالة فساد ، وقد ذكر تفسيره أيضاً في متن الحديث .

(٢) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، أبو محمد
 المدني . روى عن أبيه وأتس وعباد بن تميم . وعنه الزهري والسيبان وهشام
 ابن عروة . مات سنة ١٣٥ .

٣٣٦ (ط - مالك بن أنس رضي الله عنه) بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يبيع وسلف » .
قال مالك : وتفسير ذلك : أن يقول الرجل للرجل : « آخذ سِلْمَتَكَ بكذا وكذا ، على أن تسلفني كذا وكذا ، فإن عقداً يبيعهما على هذا ، فهو غير جائز » .
أخرجه الموطأ .

٣٣٧ (فتح ممتد بس - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وكنت على جمل يقال ^(١) ، إنما هو في آخر القوم ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من هذا ؟ قلت : جابر بن عبد الله ، قال : مالك ؟ قلت : إني على جمل يقال ، قال : أمعك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطنيه ، فأعطيته ، فضربه فزجره ، فكان من ذلك المكان في أول القوم ، قال : بعنيه ، فقلت : بل هو لك يا رسول الله ، قال : بل بعنيه ، قد أخذته بأربعة دنانير ، ولك ظهرك ^(٢) إلى المدينة ، فلما دنونا من المدينة

(١) جمل يقال : أي بطيء في سيره . منه .

(٢) « ولك ظهرك » أي لك أن تركبه إلى المدينة وهذا إغارة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإباحة للانتفاع ، لأنه شرط للبيع .

و « خلا منها زوجها » مات عنها ، ومضى « وجارية » منصوب بفعل محذوف ، أي هلا تزوجت جارية « وجربت » أي اختبرت حوادث الدهر ، وصارت ذات تجربة ، تقدر على تعهد أخواته وتفقد أحوالهن .

و « ذلك » مبتدأ خبره محذوف أي مبارك أو نحوه . كرماني

أَخَذْتُ أُرْتَحِلُ ، قَالَ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قُلْتُ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا ^(۱) ،
قَالَ : فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ قُلْتُ : إِنَّ أَبِي تُوَفِّي وَتَرَكَ بَنَاتٍ ،
فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبْتُ ، وَخَلَا مِنْهَا ، قَالَ : فَذَلِكَ ، قَالَ :
فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، قَالَ : يَا بِلَالُ ، اقْضِهِ ^(۲) ، وَزِدْهُ ، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ
دِينَائِرٍ ، وَزَادَهُ قِيرَاطًا ، قَالَ جَابِرٌ : لَا تَهَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمْ يَكُنِ الْقِيرَاطُ يُفَارِقُ قِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

هذا لفظ البخاري .

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ وَلِمُسْلِمٍ قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَتَلَا حَقَّ بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا عَلَى نَاصِحٍ لَنَا قَدْ أَعْيَى ، قَالَ :
فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ ، فَمَا زَالَ بَيْنَ
يَدَيِ الْإِبِلِ ، قُدَّامَهَا يَسِيرُ ، فَقَالَ لِي : كَيْفَ تَرَى بِعِيرِكَ ؟ فَقُلْتُ : بِخَيْرٍ ،
قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ ، قَالَ : أَفَتَبِيعُنِيهِ ؟ قَالَ : فَاسْتَحْيَيْتُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا
نَاصِحٌ غَيْرُهُ ، قَالَ : فَقُلْتُ : نَعَمْ ! فَبِيعْتُهُ إِيَّاهُ ، عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ ، حَتَّى
أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ . قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي عَرُوسٌ ، فَاسْتَأْذِنْتَهُ ، فَأَذِنَ

(۱) قوله : خلا منها مقصورا : أي ذهب شبابها . مقدمة فتح الباري .

(۲) اقضه : أي اقض دينه ، وهو ثمن الجمل .

« فلم يكن القيراط » هو من قول عطاء ، والقيراب بكسر القاف : هو
وعاء شبه الجراب ، يطرح فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه . وقد يطرح فيه زاده
من تمر ونحوه .

لى ، فتقدمتُ الناسَ إلى المدينة ، حتى أتيتُ المدينة ، فلقينى خالى ،
فسألنى عن البعير ، فأخبرته بما صنعتُ فيه فلامننى ، قال : وقد كان قال
لى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم - حين استأذنته - هل تزوجتَ بكراً
أم ثيباً ؟ قلت : تزوجتُ ثيباً ، فقال : هلاً تزوجتَ بكراً تُلَاعِبُهَا
وتُلَاعِبُكَ ؟ قلتُ : يارسول الله ، تُؤْفَى والدى ، أو استشهد ، ولى
أخوات صغار ، فكرهتُ أن أتزوجَ مثلهنَّ ، فلا تؤدِّبهنَّ ، ولا تقوم
عليهن ، فتزوجتُ ثيباً لتقوم عليهن ، وتؤدِّبهن ، قال : فإما قدمَ
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم غدوتُ عليه بالبعير ، فأعطانى ثمنه
وردهُ علىَّ »

وفى أخرى « أنه كان يسير على جمل له ، قد أعْيى ، فمرَّ به النبيُّ
صلى الله عليه وسلم ، فضرَبَهُ ، ودَعَا له ، فسَارَ بِسِيرٍ ^(١) ليس يسيرُ مثله ،
ثم قال : بعْنِيه بأوقية ، قلتُ : لا ، ثم قال : بعْنِيه بأوقية فبعتهُ ،
واستثنيتُ حملانهُ إلى أهلى ، فإما قدما أتيتُهُ بالجمل ، وتقَدَّنى ثمنهُ ،
ثم انصرفْتُ ، فأرسلَ على أثرى ، فقال : ما كنتُ لآخذَ جملَكَ ، فُخِذْ
جَمَلَكَ ، فهو مَالُكَ »

قال البخارى : قال جابر : « أفقرَنى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
ظَهْرَهُ ، حتى أبلغَ المدينة ^(٢) »

وقال فى أخرى « فبعتهُ على أن لى فتتارَ ظَهْرِهِ حتى أبلغَ المدينة »

(١) فى نسخة « سيراً » (٢) فى نسخة « إلى المدينة » .

وقال في أخرى « لَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ »
وفي أخرى « وَشَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ »
قال البخاري : الاشتراط أكثر وأصح عندى
ذاك : وفي رواية « أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِأُوقِيَةٍ » .
وفي أخرى « بِأَرْبَعَةِ دنانير »
قال البخاري : وهذا يكون أوقية ، على حساب الدينار بعشرة .
وقال في رواية « أُوقِيَةٌ ذَهَبٍ »
وفي أخرى « مائتي درهم » .
وفي أخرى قال : « اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ تَبُوكَ ، أَخْسِبُهُ قَالَ : بِأَرْبَعِ
أُوقِيَةٍ » .

وفي أخرى « بِمَشْرَيْنِ دِينَارًا »
قال البخاري : وقولُ الشَّعْبِيِّ « بِأُوقِيَةٍ » أكثر .
وفي رواية للبخاري ومسلم نحو الرواية الأولى ، وفيه « فَنَزَلَ
فَتَحَنَّنَهُ بِمَشْرَيْنِ » ، ثم قال : أَرَاكَ كَبُ - وذكر نحوه - وقال فيه : أَمَّا
إِنَّكَ قَدِيمٌ ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ ^(١) » . وفيه « فَاشْتَرَاهُ مِنِّي
بِأُوقِيَةٍ » وفيه « فَقَدِمْتُ بِالْعَدَاةِ فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ
ذَقَالَ : الْآنَ قَدِمْتَ ؛ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَدَعُ جَمَلَكَ وَادْخُلْ ، فَصَلَّ

(١) الكيس - بفتح الكاف وسكون الياء - : العقل والعطانة والرشد .
يوصيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يعاشر زوجته بالحكمة والرشد والهدوء ، والثاني
في الأسرار لئلا تنعم الزوجية بالسكون والمودة والرحمة .

ركعتين ، فدخلتُ فصليتُ ، ثم رجعت ، فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية ، فوزن لي بلال ، فرجح الميزان ، فانطلقتُ ، فلما ولّيتُ قال : ادع لي جابراً ، فدعيتُ ، فقلتُ : الآن يردُّ عليَّ الحملُ ، ولم يكن شيء ، أبغض إلى منه . فقال : خذ جملك ، والاك ثمنه .

وفي رواية لها أيضاً ، قال « كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة ، فلما أقبلنا تعجّلتُ على بئير لي قطوف^(١) ، فاحتني راكب من خلفي ، فنحس بعيرى بعزّة^(٢) كانت معه ، فانطلق بعيرى كأجود ما أنت راء من الإبل ، فالتفتُ ، فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما يُعجلك يا جابر ؟ قلتُ : يا رسول الله ، إني حديث عهد بعُرسٍ ، قال : أبكرًا تزوجتها ، أم ثيبا ؟ — فذكره — قال : فلما ذهبنا لنَدْخُلَ قال : أمهلوا^(٣) ، حتّى ندخلَ ليلاً ، أرى عشاءً ، كنّ تَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ ، وتَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةَ . »

(١) جمل قطوف ، وفي رواية « وكان جمل فيهِ قطاف » القُطَاف : تقارب الخطو في سرعة . من القُطَف ، وهو القطع . وقد قُطِفَ يَقْطِفُ قَطْفاً وقُطَافاً . والقُطُوف : فعول منه . اهـ نهاية . يريد أنه سبى المشى ضيق الخطو .

(٢) العزّة : شبه العكازة ، يكون في طرفها الواحد شبه الحربة . منه

(٣) « الاستحداد » استعمال الحديد في شعر العانة ، وهو إزالته كيف

كانت و « المغيبة » بضم الهم وكسر الغين وإسكان الياء : وهي التي غاب عنها زوجها

وفي الحديث : استعمال مكارم الأخلاق والشفقة على المسلمين ، والاحتراز من تتبع العورات ، واختلاف ما يقتضى دوام الصحبة ، وليس في هذا الحديث معارضة =

زاد مسلم « فإذا قدمت فالكنس »

وفي رواية لمسلم قال « أقبلنا من مكة إلى المدينة ، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعني جملي - وذكر نحو حديث قبله - وفيه : ثم قال لي : بعني جمالك هذا ، قلت : لا . بل هو لك ، قال : لا ، بل بعنيه ، فقلت : لا ، بل هو لك يا رسول الله ، قال : لا ، بل بعنيه ، قلت : فإن لرجل علي أوقية ذهب . فهو لك بها ، قال : قد أخذته ، فتبلغ عليه إلى المدينة ، فلما قدمت المدينة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال : أعطه أوقية من ذهب وزدّه ، فأعطاني أوقية من ذهب ، وزادني قيراطاً ، قال : فقلت : لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فكان في كيس لي ، فأخذه أهل الشام يوم الحرّة »

وفي أخرى لمسلم نحر ذلك ، وفيه قال « أتبيعني بكذا وكذا ، والله ينقر لك ؟ قلت : هو لك يا نبي الله - قال ذلك ثلاثاً - وذكر الحديث » .

وفي أخرى له : قال لي « اركب بسم الله - وفيه - فما زال يزيدني ويقول : والله ينقر لك »

وفي أخرى له قال : فنخسه ، فوثب ، فكنت بعد ذلك أحبس

للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً ، لأن ذلك فيمن جاء بفتة ، وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم ، وعلم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشياً فتستعد لذلك المخيبة والشعنة ، وتصلح من شأنها وتتأهب للقاء زوجها ، والله أعلم . نووي

خطامه ، لأشتم حديثه ، فما أقدرُ عليه ، فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : بعنيهِ ، فبعتهُ ، بخمسين أواقاً ، قال : قلت : على أن لي ظهري إلى المدينة ، فلما قدمتُ المدينة أتيتُهُ به ، فزادني أوقيةً ، وَوَهَبَهُ لِي .

وفي رواية لهما قال : « سافرتُ معه في بعض أسفاريهِ - قال أبو المتوكل ، لا أذكرى غزوةً ، أو عُمرةً - فلما أن أقبلنا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ إلى أهله فَلْيَتَعَجَّلْ ، قال جابر : فأقبلنا ، وأنا على جمل لي أرْمَكُ^(١) ليس فيه شِيَّةٌ^(٢) ، والناسُ خلفي ، فبينما أنا كذلك إذ قام عليٌّ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا جابر ، اسْتَمْسِكْ ، فضربه بِسَوْطِهِ ، فوثبَ البعير مكانه ، فقال : أتبيع الجملَ ؟ فقلت : نعم ، فلما قدمنا المدينة ، ودخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد في طوائف من أصحابه ، دخلتُ إليه ، وعَقَلْتُ الجمل في ناحية البَلَاطِ^(٣) ، فقلت له : هذا جملُك ، فخرج فجعل يُطِيفُ بالجمل^(٤) ، ويقول . الجملُ

(١) الأرمك : الذي يضرب لونه إلى الكدرة .

(٢) الشية - بكسر الشين - كل لون يخالف معظم اللون . وأصله من الوشي . والهاء عوض عن الواو المحذوفة . نهاية

(٣) البلاط : ما يفرش به الأرض من حجر أو غيره ، ثم سمي المكان ببلاط على المجاز . وهو موضع معروف بالمدينة . نهاية

(٤) أطاف بالشيء : أَلَمَّ به وقاربه . قاموس

جملنا ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليه بأواقٍ من ذهبٍ ، فقال .
أعطوها جابرًا ، ثم قال : استوفيت الثمن ؟ قلتُ : نعم ؛ قال : الثمنُ
والجملُ لك .

وفي رواية قال : « اشترى مني النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا
بوقيتين ودرهم ، أو درهمن ، فلما قدم صِرَارًا ^(١) أمرَ ببقرة فذبحت ،
فأكلوا منها ، فلما قدموا المدينة ، أمرني أن آتي المسجد ، فأصلي لله
ركعتين ، ووزن لي ثمن البعير . »

ومن الرواة من اقتصر على ذكر الركعتين في المسجد

وفي رواية : « أنه لما قدم المدينة نحر جزورًا »

هذه روايات البخاري ومسلم التي ذكرها الحميدي في كتابه في
ذكر بيع الجمل والاشتراط .

وقد أضاف إليها روايات أخرى لها ، تتضمن ذكر تزويج جابر ،
وسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه عنه ، وذكر دخول الرجل
على أهله طروقًا ^(٢) ، ولم يذكر فيها بيع الجمل ، فلهذا لم نذكرها نحن ههنا ،
وأخبرناها لتجبيء في كتاب النكاح من حرف النون ، وفي كتاب
الصحبة من حرف الصاد ، إن شاء الله .

والمراد من ذكر هذا الحديث بطوله : ذكر الاشتراط في البيع ،

(١) حرارا : بكسر الصاد ، والراء من المهملات . هي بئر قديمة على ثلاثة
أميال من المدينة من طريق العراق . وقيل : موضع قريب من المدينة .

(٢) الطروق : مفاجأة الأهل بالقدوم ليلا .

ولأجل ذلك أخرجوه . ولهذا السبب لم يخرج منه الترمذى وأبو داود إلا ذكر الاشتراط .

وهذا لفظ الترمذى « أَنَّ جَابراً بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعيراً ، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ » .

وهذا لفظ أبي داود « قَالَ جَابِرٌ : بَعْتُهُ - يَعْنِي بَعِيرَهُ - مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاشْتَرَطْتُ خُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي » .
وقال فى آخره : « تُرَانِي إِنَّمَا مَا كَسْتُكَ ^(١) لِأَذْهَبَ بِحِمْلِكَ ؟ خُذْ حِمْلَكَ وَثَمَنَهُ ، فَهَمَّا لَكَ »

وحيث كان المقصود من الحديث : ذكر الاشتراط ، وهو متفق عليه بين البخارى ومسلم والترمذى وأبى داود ، عامنا عليهم علاماتهم الأربع ، وإن لم يكن جميع الحديث متفقاً عليه .
وأخرج النسائى روايات متفرقة نحو هذه الروايات المتقدمة .

٣٣٨ (ف م ط د س ت - عائشة رضى الله عنها) قالت : « جاءت بَرِيرَةُ تَسْتَعِينُ بِهَا فِي كِتَابَتِهَا ^(٢) » . ولم تكن قصت من كتابتها شيئاً ،

(١) ما كس : فاعل من المكس : وهو انتقاص الثمن ، وذكر الزمخشري فى كتابه الفائق هذا الحديث فى « كَيْسٍ » قال : ومعناه : ظاهر ، وقال : وروى إنما كَسْتُكَ ، وهو من كَاسَتَهُ فِكِسْتَهُ : أى كنت أ كِيسَ منه محو : بايضته ، بِيَضْتَهُ : إذا كنت أبيض منه . وقد روى ما كَسْتُكَ من المكاس
(٢) الكتانة والكتابة . أن يقول الرجل لعبده : كاتبتك على ألف درهم مثلاً ، فإذا أديتها عتقت ، ومعناه : كتبت لك على نفسك أن تصير أحرّاً من ملكى إذا أوميت المال ، وكتبت لك على العتق على ذلك المال فيعتق بأدائه .

فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : إِرْجِي إِلَى أَهْلِكَ ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي ، فَعَمِلْتُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبْرَةِ لِأَهْلِهَا ، فَأَبَوْا . وَقَالُوا : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ ^(۱) ، فَلْتَفْعَلْ ؛ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا ^(۲) ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ابْتَاعِي وَأَعْتِقِي ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ^(۳) ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ ، شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ «

هذه رواية البخاري ومسلم .

-
- (۱) أَيِ تَحْتَسِبُ عِنْدَ اللَّهِ مَا تَدْفَعُهُ ثَمَنًا نَاكَ ، لِتَفْكَ رَقَبَتَكَ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ
(۲) وَلَا لِمَنْ أَعْتَقَ : هُوَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ وَلَمْ يَخْلَفْ وَارِثًا سِوَى مَعْتَقِهِ وَرَثَهُ .
(۳) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ كَثِيرُ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ ، وَفِيهِ مَوَاضِعٌ تَشَعَّبَتْ فِيهِ الْمَذَاهِبُ .
أَحَدُهَا : أَنَّ بَرِيرَةَ إِنَّمَا كَانَتْ مَكَاتِبَةً وَبَاعَهَا الْمَوَالِي ، وَاشْتَرَاهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَأَقْرَبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ . وَاحْتِجَّ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَكَاتِبِ ، وَمِنْ جُوزِهِ : عَطَاءُ وَالنَّخْعِيُّ وَأَحْمَدُ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : يَجُوزُ بَيْعُهُ لِلْعَتِيقِ لَا لِلْإِسْتِخْدَامِ .

وَأَجَابَ مَنْ أَبْطَلَ بَيْعَهُ عَنْ حَدِيثِ بَرِيرَةَ بِأَنَّهُا عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَفَسَخَوُا الْكِتَابَةَ وَفِيهِ ثَلَاثُونَ فَائِدَةً كَتَبْتُ مِنْهَا فَائِدَةً وَاحِدَةً .

وأخرج الموطأ والترمذی وأبو داود والنسائي نحوها .
 وفي أخرى للبخاری ، من حديث أيمن المسكي^(١) قال : « دخلت
 على عائشة ، فقلت : كنت غلاماً لعتبة بن أبي لهب ، ومات ، وورثني
 بنوه ، وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو ، واشترط بوعتبة الولاء ،
 فقالت : دخلت على بريرة . فقالت : اشتريني وأعتقيني ، قلت : نعم !
 قالت : لا يبيعوني حتى يشترطوا ولأبي ، قلت : لا حاجة لي بك ،
 فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بلغه ، فقال : ما شأن
 بريرة ؟ فذكرت عائشة ما قالت ، فقال : اشتريها فأعتقها ، وليشترطوا
 ما شاءوا . قال : فاشتريتها وأعتقتها ، واشترط أهلها ولأها ، فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعتق ، وإن اشترطوا مائة شرط .
 وللبخاری ومسلم وغيرهما روايات أخر لهذا الحديث بزيادة
 تتضمن ذكر تخييرها في زوجها لما عتقت ، وذكر حرم تصدق به عليها ،
 من كتاب الفرائض ، والكتابة ، والصدقة ، والنكاح ، والطلاق .
 وذكر قدر ما كُتِبَتْ عليه ، وقد تركنا ذكرها لتجبيء في مواضعها

(١) هو أيمن الحبشي الخزومي ، مولاهم المسكي . روى عن جابر وعائشة . وعنه
 ابنه عبد الواحد . وهو مولى ابن عمرو الخزومي . وقيل : مولى ابن أبي عمرة .
 قال البخاری في صحيحه : حدثنا أبو نسيم عن عبد الواحد عن أبيه قال « دخلت على
 عائشة . فقلت : كنت غلاماً لعتبة بن أبي لهب ، ومات ، وورثني بنوه ، وأنهم
 باعوني من عبد الله بن أبي عمرو بن عمر الخزومي فأعتقني - وذكر الحديث »
 اهـ من التهذيب .

٣٣٩ (غ م - عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) « أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعتقها ، فقال أهلها : نبيكم كرها على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق . »

قال الحميدى : ذكره أبو مسعود الدمشقي في المتفق عليه ، وهو في كتاب البخارى هكذا .

وفي كتاب مسلم عن ابن عمر عن عائشة .

فلا يكون حينئذ متفقا عليه بينهما .

قال الحميدى : ولعله قد وجده في نسخة « أن عائشة » بدل « عن عائشة » .

وفي رواية البخارى أيضا عن ابن عمر « أن عائشة ساومت بريرة ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، فلما جاء قالت : إنهم أبوا أن يبيعوها إلا أن يشتروا الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الولاء لمن أعتق ، قيل لنافع : حرا كان زوجها أو عبدا ؟ قال : ما يدرينى ؟ »

أخرجه البخارى ومسلم .

الفصل الثالث

في النهي عن بيع الملامسة والمنابذة

٣٤٠ (خ م د س - أبو سعيد الخدري رضى الله عنه) قال :
 « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين ، وعن بيعتين ^(١) ،
 ونهى عن الملامسة والمنابذة في البيع ، واللامسة : لمس الرجل ثوب
 الآخر يده بالليل أو بالنهار ، ولا يُقلِّبه إلا بذلك . والمنابذة : أن يَنْبُذَ
 الرجلُ إلى الرجلِ ثوبَهُ ، وينْبُذَ الآخرُ بثوبِهِ ، ويكون ذلك بينهما
 عن غير نظرٍ ، ولا تراضٍ ^(٢) ، واللَّبْسَتَانِ : اشتمال الصماء . والصَّماءُ :
 أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه ، فيبذو أحد شقيه ، ليس عليه ثوب ،
 واللِّبْسَةُ الأخرى : احتبأؤه بثوبه وهو جالس ، ليس على فرجه منه
 شيء . »

هذه رواية البخاري ومسلم ، إلا أن اللفظ للبخاري ، وهو أتم .
 وفي رواية أبي داود قال : « نهى عن بيعتين وعن لبستين ، أما
 البيعتان : فاللامسة والمنابذة ، وأما اللبستان : فاشتمال الصماء ، وأن يحتبى
 الرجل في ثوب واحدٍ ، كاشفاً عن فرجه ، وليس على فرجه منه شيء ،
 واشتمال الصماء : أن يشتمل في ثوب واحدٍ ، يضع طرفي الثوب على

(١) بيعتين : بفتح الموحدة ويجوز كسرها على إرادة الهيئة . فتح

(٢) يعنى : من غير تأمل ولاخص يجعل للرضى قيمة وحقيقة .

عنه الأيسر ، ويُبرِزُ شِقَّهُ الأيمن . قال . والمنابذة - وذكر مثل البخاري ومسلم .

وفي رواية النسائي : « نهى عن الملامسة ، وهو لمس الثوب لا ينظر إليه ، وعن المنابذة . وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقلِّبه ، أو ينظر إليه . »

وله في أخرى مختصراً قال : « نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع »
وله في أخرى قال : « عن لبستين وعن بيعتين ، أما البيعتان : فالملايسة والمنابذة ، والمنابذة : أن يقول : إذا نبذتُ هذا الثوب فقد وجب البيع ، والملايسة : أن يمسَّه بيده ولا ينشره ولا يُقلِّبه ، إذا مَسَّ وجب البيع . »

٣٤١ (مخ م ط ت س - أبو هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن الملامسة والمنابذة » .

وفي رواية قال : « نهى عن بيعتين : الملامسة والمنابذة ، أما الملامسة : فإن يمس كل واحدٍ منهما ثوب صاحبه بغير تأمل . والمنابذة : أن ينبذ كل واحدٍ منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر أحدٌ منهما إلى ثوب صاحبه . »

وفي أخرى قال : « نهى عن صيامين وبيعتين : الفطر والنحر ، واللامسة والمنابذة . »

أخرج الرواية الأولى الجماعة إلا أبا داود ، والثانية البخارى ومسلم والنسائى ، والثالثة البخارى .

٣٤٢ (س - عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن المنابذة والملازمة ، وهى ييوع كانوا يتبايعون بها فى الجاهلية » .
أخرجه النسائى .

الفصل الرابع

فى النهى عن بيع الغرر والمضطر والحصاة

٣٤٣ (م ت د س - أبو هريرة رضى الله عنه) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، وبيع الحصاة » .
أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى .

٣٤٤ (ط - سعد بن المسيب رحمه الله) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر » .
أخرجه الموطأ

٣٤٥ (د - سبيع من بنى نعيم) قال : « خطبنا على بن أبى طالب ، أو قال : قال لى على : سيأتى على الناس عضو ضئ ، يعرض الموسر فيه على ما فى يده ، ويبيع المضطرون ، ولم يؤمروا بذلك ، قال الله تعالى : (٢ : ٢٣٧) ولا تنسوا الفضل بينكم) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومسلم عن بيع المضطر ، وعن بيع الفرر ، وعن بيع الثمرة قبل أن تُذرك ،
أخرجه أبو داود^(۱)

الشغل الخامس

في النهي عن بيع الحاضر للبادي : وتلقى الركبان

۳۴۶ (م ت د س - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال : قال ،
رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع حاضر لباد ، ودعوا الناس
يرزق الله بعضهم من بعض » .
أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي .

۳۴۷ (ف م د س - أنس بن مالك رضي الله عنه) قال : « سئى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر^(۲) لباد ، وإن كان أخاه
لأبيه وأمه » .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وفي رواية أبي داود والنسائي قال : « لا يبيع حاضر لباد ، وإن كان
أخاه وأباه » .

(۱) قال المنذرى : في إسناده رجل مجهول . يعني وهو شيخ من بني تميم .
(۲) قال النووي : هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي ،
وبه قال الشافعي والأكثر ، قال أصحابنا ، والمراد به : أن يقدم غريب من
البادية أو من بلد آخر بمتاع نعم الحاجة إليه ، ليبيعه بسعر يومه ، فيقول له بلدي :
اتركه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى سعر من سعر اليوم ، قال أصحابنا : وإنما =

وفي أخرى لأبي داود عن أنس قال : « كان يقال : لا يبيع حاضر لباد ، وهي كلمة جامعة : لا يبيع له شيئاً ، ولا يتاع له شيئاً » .

٣٤٨ (خ - عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد » .
أخرجه البخاري .

٣٤٩ (خ م د س - ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما) قال :
« نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى البيوع » .
هذه رواية مسلم .

وله للبخاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُوا السَّلْعَ ، حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ » .
وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تَلَقُوا السَّلْعَ » الحديث .

= يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون علماً بالنهي ، فلو لم يعلم النهي ، أو كان المتاع مما لا يحتاج إليه في البلد ، أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب — لم يحرم ، ولو خالف وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت ، وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر البادي مطلقاً لحديث « الذين النصيحة » قال : رحديث النهي عن بيع حاضر لباد منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة التنزيه ، بمجرد الدعوى

وأخرجه النسائي وقال : « الْجَلْبَ » عَوْضَ هِ السِّلْعِ .
وله في أخرى : « نَهَى عَنِ النَّجْشِ وَالتَّلَقُّي . أَوْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .
وفي أخرى : « نَهَى عَنِ التَّلَقُّي » ولم يَرِدْ

۳۵۰ (خمس رس - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَلْقُوا الرِّكَازَ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، فَقَالَ لَهُ طَاوُسٌ : مَا قَوْلُهُ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » قَالَ : « لَا يَكُونُ لَهُ سِتْسَارًا »^(۱) .

(۱) « السِّمَار » تَهْمِينٌ هُوَ فِي الْأَصْلِ : الْقِيمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ ، نَحْمُ اسْتَعْمَلَ فِي مَتَوَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلْفَيْزِ ، وَفِي هَذَا التَّحْقِيقِ تَعْقِيبٌ عَلَى مَنْ فُسِّرَ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي ، بِأَنَّهُ الْمُرَادُ : هِيَ الْحَاضِرُ أَنْ يَبِيعَ لِلْبَادِي فِي زَمَنِ الْعِلَاءِ شَيْئًا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَلَدِ ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْخَنْسِيَةِ ، وَفِي غَيْرِهِمْ : صَوْرَتُهُ : أَنْ يَبِيعَ الْبَادِي غَرِيبَ سِلْعَةٍ يَرِيدُ بِهَا سَعْرَ الْوَقْتِ فِي الْحَالِ ، فَيَنْتَبِهُ بِلَدِي يَقُولُ لَهُ : ضَعْفُهُ عِنْدِي لِأَتَبِعَهُ لَكَ عَلَى التَّدرِجِ بِأَعْلَى مِنْ هَذَا السَّعْرِ ، فَجَاءُوا بِالْمَسْكُومِ مَبْنُوطًا بِالْبَادِي وَمِنْ شَارَكَهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبَادِي فِي الْحَدِيثِ لِيَكُونَ الْعَالَمُ ، فَالْحَقُّ بِهِ مِنْ شَارَكَهُ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَسِيَّةِ ، وَجَعَلَ الْمَالِكِيَّةُ الْمَدَاوِذَ قِيَرًا ، فَالْمَادَةُ : وَمَا أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ يَعْرِفُونَ أَسْمَاءَ السِّلْعِ وَالْأَسْوَاقِ ، فَلَبَسُوا دَوَائِلَ فِي ذَلِكَ .

وَلِأَنَّ الْمَذْهَبَ : وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا النَّهْيِ ، فَالْجَهْلُورُ عَلَى التَّحْرِيمِ شَرْطُ الْعِلْمِ بِالْمَالِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَحْلُوبُ مِمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَعْرِضَ الْخَضِرَى عَلَى الْبَادِي ، وَلَهُ عَرَضُ الْبَادِي عَلَى الْخَضِرَى لَمْ يَمْنَعْ .

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيهَا إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ مَعَ وَجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَصَحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ ؟ أَمْ لَا يَصَحُّ ؟ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ . فَتَحَ الْبَارِي .

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى . إِلَّا أَنْ أَبَا دَاوُدَ
لَيْسَ عَنْده قَوْلُهُ : « لَا تَلَقُّوا الرِّكْبَانَ » .

٣٥١ (ت - عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) قال : « نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تَلَقُّى البيوع »
أخرجه الترمذى .

٣٥٢ (ر - سالم المكي ^(١) رضى الله عنه) « أَنَّ أَعْرَابِيًّا حَدَّثَهُ أَنَّهُ
قَدِمَ بِحُلُوبَةٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَتَزَلَّ
عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ طَلْحَةُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ إِلَى السُّوقِ ، فَانْظُرْ مِنْ
يُبَايِعُكَ ، وَشَاوِرْنِي ، حَتَّى آمُرَكَ وَأَنْهَاكَ » .
أخرجه أبو داود .

٣٥٣ (ف م ت ر س - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : « نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلْتُ ، فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ ،
فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ » .

(١) قال الحافظ فى التهذيب : سالم المكي ، وليس بالخياط . روى عن
أعرابي . له صحبة . وعن موسى بن عبد الله بن قيس الأشعري . وعنه محمد بن
إسحاق . روى له أبو داود حديثا واحدا فى بيع الحاضر للبادى . قال المزى :
خلطه صاحب الكمال بسالم الخياط ، وهو وهم . وأما هذا فيحتمل أن يكون سالم
بن شوال المكي ، مولى أم حبيبة . قال النسائى : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات .

هذه رواية مسلم والترمذی وأبی داود
وفي رواية البخاری والنسائی قال : « نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن التلقی ، وأن يبيع حاضر لباد » .
وفي رواية الترمذی أيضاً : أن النبی صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يبيع حاضر لباد » .

الفصل السادس

في النهی عن بيعتين في بيعة
٣٥٤ (ط ب د س - أبو هريرة رضى الله عنه) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم نَهَى عَنْ يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ » .
أخرجه الترمذی .

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : نهى عن بيعتين في بيعة » .

وأخرجه أبو داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« من باعَ يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ : فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا ، أَوْ الرَّبَا » .
وأخرج النسائی الرواية الأولى .

٣٥٥ (ط - مالك رضى الله عنه) بلغه « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ :
ابْتَغْ لِي هَذَا الْبَعِيرَ بِنَقْدٍ ، حَتَّى أَتْبَاعَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ؟ فَكَرِهَهُ ، وَنَهَى عَنْهُ » .
أخرجه الموطأ .

الفصل السابع

في أحاديث تتضمن منهيّاتٍ مشتركة

٣٥٦ (خ م ط ت د س - عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله
عنهما) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى
بِيعِ بَعْضٍ » .

هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والنسائى .
وفي رواية أخرى للبخارى والترمذى قال : « نهى النبي صلى الله
عليه وسلم أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، أَوْ يَخْطُبَ »
وفي أخرى لمسلم والنسائى وأبى داود : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ
أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ »
وفي أخرى للنسائى قال : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، حَتَّى
يَبْتَاعَ أَوْ يَدَّرَ »

٣٥٧ (خ م ط ت د س - أبو هريرة رضى الله عنه) قال : « نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ
الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ
طَلَاقَ أَخْتِهَا لَتَكْفًا مَا فِي إِنْأَاهَا » .

وفي رواية : « وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ » .
وفي رواية : « وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوِّمِ أَخِيهِ » .
وفي أخرى قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عَنْ التَّلَقِّيِّ ،

وَأَنْ يَبْتَاعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ ، وَأَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ وَالتَّضْرِيَةِ .

هذه روايات البخاري ومسلم

إِلَّا أَنْ مُسْلِمًا قَالَ فِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ : « نَهَى عَنِ التَّلَقُّ ، وَأَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ،

وَفِي أُخْرَى لَهَا وَلِلْمَوْطَأِ قَالَ : « لَا تَلَقُّوا الرِّكْبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ : فَهُوَ بِخَيْرِ الظَّرِّينِ ، بَعْدَ أَنْ يَمْلِكُهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ . »
وَأَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي رَوَايَتِهِ : « وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ »

وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ . »

وَلَهُ فِي أُخْرَى : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . »

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالرِّوَايَةَ الَّتِي فِيهَا « وَأَنْ يَبْتَاعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ » .

وَأَخْرَجَ أَيْضًا الْأُولَى مَرَّةً أُخْرَى ، وَزَادَ فِيهَا : « فَإِنَّمَا لَهَا مَا كُتِبَ لَهَا . »

٣٥٨ (م - عَفِيَّةُ بْنُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم قال : « المؤمنُ أخو المؤمن ، فلا يحِلُّ للمؤمن أن يتاع على بيع أخيه ، ولا يخطبَ على خطبة أخيه ، حتى يذَرَ »
أخرجه مسلم .

٣٥٩ (ب - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تستبِلُوا الشوقَ ، ولا تحفلُوا ، ولا ينفقَ بعضكم لبعض » .

أخرجه الترمذی .

٣٦٠ (س ب د - عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحِلُّ سَلَفٌ وبيعٌ ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربحٌ ما لم يُضمَّن ^(١) ، ولا بيعٌ ما ليس عندك » .
أخرجه الترمذی وأبو داود والنسائي .

٣٦١ (م س - جابر بن عبد الله رضي الله عنه) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصُّبْرَةِ من التمر لا يُعلمُ مَكِيلُهَا بالكيلِ المُسمَّى من التمر » .
أخرجه مسلم والنسائي .

وللنسائي : « لا تباعُ الصبرة من الطعام بالصُّبْرَةِ من الطعام ، ولا الصُّبْرَةُ من الطعام بالكيل المسمى من الطعام » .

(١) هو أن يديه سلعة قد اشتراها ، ولم يكن قبضها ، فهي في ضمان البائع البائع الأول ، ليس من ضمانه .

الفصل الثامن

في التفريق بين الأقارب في البيع

۳۶۲ (ت - أبو أيوب الأنصاري - خالد بن زيد - رضي الله عنه) قال

« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ
وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

أخرجه الترمذي

۳۶۳ (د - علي بن أبي طالب رضي الله عنه) « أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ

وَوَلَدِهَا ، فَتَهَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، وَرَدَّ الْبَيْعَ »

أخرجه أبو داود .

۳۶۴ (ت - وعنه رضي الله عنه) قال : « وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَبَيْعْتُ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فَعَلَ غُلَامَاكَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : رُدَّهٗ . رُدَّهٗ »

أخرجه الترمذي .

الباب الرابع

في الربا ، وفيه فصلان

الفصل الأول

في ذمِّه وذمِّ آكله وموكله

٣٦٥ (م ت ر - عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما) قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله »
قال مغيرة : قلت لإبراهيم « وشاهديته وكاتبته ؟ فقال : إنما نحدث بما سمعنا » .

هذه رواية مسلم .

وفي رواية الترمذي وأبي داود : « لعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبته » .

٣٦٦ (م - جابر بن عبد الله رضي الله عنه) مثل رواية مسلم عن ابن مسعود ، إلا أنه لم يذكر مغيرة وإبراهيم .
أخرجه مسلم .

٣٦٧ (د س - أبو هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ ، لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ^(١) »

(١) « آكل الربا » يروى بصيغة اسم الفاعل وبصيغة انفعال الماضي ، والمستثنى صفة لأحد ، والمستثنى منه محذوف . والتقدير : لا يبقى أحد له وصف إلا وصف كونه آكل الربا ، فهو كناية عن انتشاره في الناس ، بحيث إنه يأكله كل أحد =

الربا، ثم لم يأكل أصابته من بخاره - قال ابن عيسى^(١): أصابه من غباره»
أخرجه أبو داود والنسائي.

٣٦٨ (د - سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي^(٢) رضى الله عنه)
عن أبيه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة
الوداع: أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبٍّ مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ (٢: ٢٧٩) لَكُمْ
رِءُوسُ أَمْوَالِكُمْ، لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) أَلَا وَإِنَّ كُلَّ دَمٍ مِنْ دَمَاءِ

= يأكله أصابه من بخاره، ويروى «من غباره» أى يصل إليه أثره، بأن يكون
شاهداً في عقد الربا، أو كاتباً أو آكلًا من ضيافة آكله، أو هديته، والمعنى: أنه
لو فرض أن أحداً سلم من حقيقته لم يسلم عن آثاره، وإن قلت جداً.

قال الطيبي: المستثنى منه أعم، عام الأوصاف، نفى جميع أوصاف الآكل،
ونحن نرى كثيراً من الناس لم يأكله حقيقة، فينبغي أن يحرى على عموم المجاز،
فيشمل الحقيقة والمجاز، فلذلك اتبعه بقوله التفصيلي، فإن لم يأكله حقيقة يأكله
مجازاً، والبخار والعبارة: مستعاران لما يشبه الربا به من النار والثراب. على القارىء.

(١) هو محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو جعفر ابن الطيب - شيخ
أبي داود - قال أبو حاتم: ما رأيت من الحديث أحفظ للأبواب منه. اهـ من
من التهذيب. وقال المنذرى الحديث منقطع. لأنه من رواية الحسن عن
أبي هريرة. والحسن لم يسمع من أبي هريرة.

(٢) سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي، ويقال: الأزدي الكوفي
روى عن أبيه وأمه أم جندب، ولها صحبة. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال
ابن القطان: مجهول. وأبوه عمرو بن الأحوص بن جعفر بن كلاب الجشمي.
حديثه عند سليمان ابنه في حجة الوداع.

الجاهلية موضوع، وأولاً ثم أضعة دم الحارث بن عبد المطلب - وكان مسترضعاً في بني ليث، فقتلته هذيل - اللهم قد بلغت؟ قالوا: نعم، ثلاث مرات، قال: اللهم أشهد: ثلاث مرات. أخرجه أبو داود^(١)

قال الخطابي: هكذا رواه أبو داود «دم الحارث بن عبد المطلب» وإنما هو «دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب» في سائر الروايات.

الفصل الثاني

في أحكامه . وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول

في المكبل والموزن

٣٦٩ (نسخ م ط ت د س - عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالورق رباً، إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء وهاء».

وفي رواية: «الورق بالورق رباً، إلا هاء وهاء. والذهب بالذهب رباً. إلا هاء وهاء».

(١) قال المنذرى: وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى:

حسن صحيح . وهذا مذكور في حديث جابر بن عبد الله الطويل في حجة الوداع وقد أخرجه مسلم وأبو داود في الحج .

هذا حديث البخارى ومسلم .

روى روايه البخارى والموطأ « قال مالك بن أوس بن الحدثان
النضري : إنه التمس صرفاً مائة دينار ، قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله ،
فترأوسنا حتى اضطرَفَ مِنِّي ، وأخذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ :
حتى يأتيني خازني من الغابة ، ومُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ ، فقال عمر :
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه . ثُمَّ قَالَ : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا ، إِلَّا هَا وَهَاءُ . وذكر الحديث مثل
الرواية الأولى . « لِأَنَّهُ قَدَّمَ التَّمْرَ عَلَى الشَّعِيرِ »

وفى رواية لمسلم والترمذى « قال مالك : أقبِلْتُ أُقُولُ : مَنْ
يَعْطُرُ الدَّرَاهِمَ ؛ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - :
أَرْنَا ذَهَبًا ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِيكَ وَرِقًا ، فقال عمر : كَلَّا
والله ، لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقُهُ ، أَوْ أَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رَبًّا ، إِلَّا هَا ، وَهَاءُ ، « وذكر مثل الأولى .

وفى رواية أبى داود . مثل الرواية الأولى .

وأخرج النسائى الرواية الأولى .

٣٧٠ (ف م ط ت س - أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه) قال :
« كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَهُوَ
الْخُلَطُ مِنَ التَّمْرِ ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا صاعين تمرأ بصاع ، ولا صاعين حنطة بصاع ، ولا درهما بدرهمين .

وفي رواية قال : « جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برئت ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : من أين هذا ؟ فقال بلال : كان عندنا تمر رديء فبعت منه صاعين بصاع ، لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عَيْنُ الرَّبَا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبيع التمر بيعاً آخر ، ثم اشتر به . »

هذه رواية البخاري ومسلم .

ولمسلم عن أبي نضرة^(٢) قال : « سألت ابن عمر وابن عباس عن الصَّرف ؟ فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعدٌ عند أبي سعيد الخدري ، فسألتُهُ عن الصرف ؟ فقال : ما زاد فهو رباً ، فأنكرتُ ذلك لقولهما ، فقال : لا أحَدُكَ إِلَّا ما سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاءه صاحبُ نخلةٍ بصاعٍ من تمرٍ طيبٍ ، وكان تمرُ النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أَيْ لَكَ هذا ؟ قال : انطلقتُ بصاعين فاشتريتُ به هذا الصاع ، فإنَّ سعرَ هذا في السوقِ

(١) قوله « أوه » بتشديد الواو ، بلا مد ، والهاء ساكنة : كلمة يقولها

الرجل عند الشكاية مما يتوجع منه مقدمة فتح الباري .

(٢) هو المنذر بن مالك العبدي العوفي البصري . مات سنة ثمان ومائة .

كذا، وسِعَرَ هذا كذا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وَيْلَكَ، أَرَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ: فَبِيعَ تَمْرَكَ بِسِلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرِ بِسِلْعَتِكَ أَيْ تَمْرَ شَتَّ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالْتَمَرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا، أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَمْرِو بَعْدُ، فَهَانِي، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخَذَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ^(١): أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ؟ فَكَرِهَهُ.

ومسلم من رواية أخرى عن أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَا يَدٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: لَا بَأْسَ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: يَدَا يَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنْ أَسْنَكْتَبَ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمْوهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فَتَيَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَأَنْكَرَهُ، قَالَ: كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا، قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا، أَوْ فِي تَمْرِنَا، الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: أَضَعَفْتُ، أَرَيْتَ، لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءٌ فَبِيعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ». ٤٥٦

وفي رواية للبخاري ومسلم عن أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا «الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم».

زاد في أخرى: «مثلاً عثل، مَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى»

(١) هو صهيب الهذلي المدي مولى ابن عباس. وثقه أبو زرعة وضمه الساجي

قال راويه : « فقلتُ له : فإنَّ ابنَ عباسٍ لا يقوله ، فقال أبو سعيد : سألتُه : فقلتُ : سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو وجدته في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني ، ولكنني أخبرني أسامةُ بن زيد : أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ربا إلا في النَّسِيئةِ ^(١) »

وفي أخرى لمسلم : أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعُوا الذهبَ بالذهبِ ، ولا الورقَ بالورقِ ، إِلَّا وَزْنًا بِوِزْنٍ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سِوَاءٍ بِسِوَاءٍ » .

وفي أخرى له وللبخاري والموطأ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، ولا تُشِفُّوا ^(٢) بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، ولا تبيعوا الورقَ بالورقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، ولا تشفوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، ولا تبيعوا منها غائبًا بِنَاجِزٍ ^(٣) » .

زاد في رواية البخاري « إِلَّا يَدًا بِيَدٍ » .

وفي أخرى للبخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما « أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا سَعِيدٍ ، فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ »

(١) بفتح فكسر فسكون فهمزة فهاء : أي في البيع النسيئة على القارىء .

(٢) « الشَّفُّ » الزيادة والنقصان فهو من باب الأضداد . أي لا يفضل

واحد منكم ذهبه وينقص ذهب الآخر .

(٣) الناجز : المعجل الحاضر . منه

فقال أبو سعيد : في الصَّرفِ ، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول : الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والورق بالورق مثلاً بمثل .

وفي أخرى لمسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب

بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ،

والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، ولاخذ

والمنطى فيه سواء . »

وفي رواية الترمذى : قال نافع « انطلقنا أنا وابن عمر إلى أبي سعيد ،

فحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - سَمِعْتُهُ أَذْنَاي هَاتَانِ

يقول - : لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة إلا

مثلاً بمثل ، لا تُشِفُّوا بعضه على بعض ، ولا تبعوا منه غائباً بناجز . »

وأخرج النسائي الرواية الأولى والثانية ، وأخرج رواية مسلم

المفردة والتي بعدها ، وله روايات أخرى نحو ذلك .

وأخرج قول أبي سعيد لابن عباس .

٣٧١ (ف م ط س - أبو سعيد وأبو هريرة رضى الله عنهما) « أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على حَبِيرٍ ، فجاءهم بتمر حَنِيْبٍ ^(١)

(١) « حَنِيْب » بفتح الجيم وكسر النون وآخره ناء ، نقطة واحدة : نوع

من جيد التمر ، كأنه لجودته يعزل جانباً عن غيره . - من لذلك حَنِيْباً . ولذلك سمي

أنواع الردي حَمِئاً ، لأنها تجمع مع بعضها .

و « بتمر حَنِيْب » يقرأ بالإضافة على الصفة وعلى الصفة أصح .

فقال : أَكَلَّ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا ؟ قَالَ : إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ ،
وَالصَّاعِينَ بِالثَّلَاثِ ، قَالَ : لَا تَفْعَلْ : بَيْعُ الْجَمْعِ ^(١) بِالدِّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَغَ
بِالدِّرَاهِمِ جَنْيِبًا ، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ ^(٢) : مِثْلُ ذَلِكَ ^(٣) «
هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والنسائى

٣٧٢ (ط - عطاء بن يسار رحمه الله ^(٤)) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ عَامِلَكَ عَلَى خَيْبَرَ يَأْخُذُ
الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ادْعُوهُ لِي ،
فَدُعِيَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَأْخُذُ الصَّاعَ
بِالصَّاعِينَ ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا يَدْعُونَنِي الْجَنْيِبَ بِالْجَمْعِ صَاعًا بِصَاعٍ ،

(١) الجمع : تمر مختلط من أنواع التمر وما يخالط إلا لرداءته ، فإنه متى كان
نوعاً جيداً أورد على حدته ليرغب فيه ، وقال الهروى : كل لون من النخل لا يعرف
اسمه فهو جمع ، يقال كثر الجمع فى أرض بنى فلان
(٢) أى فيما يوزن من الرويات .

(٣) « مثل ذلك » بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر ، وفى بعض النسخ بالنصب ،
على أنه صفة مصدر محذوف : أى قال فيه قولاً مثل ذلك القول الذى قاله
فى الكيل : من أن غير الجيد يباع ، ثم يشتري بثمنه الجيد ، ولا يؤخذ جيد
بردى . مع تفاوتهما فى الوزن واتحادهما فى الجنس على القارىء .

(٤) عطاء بن يسار الهلالى ، أبو محمد المدنى . أحد الاعلام . روى عن مولاته
ميمونة أم المؤمنين وابن مسعود ، وأبى بن كعب وأبى ذر وخلق رضى الله عنهم .
مات سنة سبع وتسعين ، أو ثلاث ومائة . خلاصة .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بَعِ الْجَمْعَ بِالدِّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَغِ
بِالدِّرَاهِمِ جَنِيْبًا .
أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ .

٣٧٣ (س - أَبُو صَالِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١)) أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا لَا نَجِدُ الصَّيْحَانِيَّ وَلَا الْعَذَقَ
يَجْمَعُ التَّمْرَ ، حَتَّى يَرِيدَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : بَعُهُ بِالْوَرِقِ ، ثُمَّ اشْتَرِ
بِذَلِكَ .
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

٣٧٤ (م ط س - أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنْتَا بوزنٍ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْفِضَّةُ
بِالْفِضَّةِ وَزَنْتَا بوزنٍ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رَبًّا »
وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لِأَفْضَلٍ بَيْنَهُمَا ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ
لِأَفْضَلٍ بَيْنَهُمَا » .

(١) هُوَ أَبُو صَالِحٍ ذَكَوَانُ السَّمَانِ الزِّيَاتِ الْمَدَنِي ، مَوْلَى جَوِيرِيَّةَ بِنْتِ
الْأَحْمَسِ الْعَطْلَقَانِي . شَهِدَ الدَّارَ زَمَنَ عُثْمَانَ . وَسَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ
فِي الزَّكَاةِ . وَرَوَى عَنْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَقِيلِ
ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَجَابِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَمَعَاوِيَةَ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ
وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : ثِقَةٌ ثِقَةٌ مِنْ أَجْلِ الدَّاسِ وَأَوْثَقُهُمْ .
وَكَانَ يَتَأَبَّأُ الزَّيْتَ إِلَى الْكَوْفَةِ . مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ .

وفي أخرى قال : « التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدأ بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، إلا ما اختلفت ألوانه » .
أخرجه مسلم .

وفي رواية الموطأ قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لأفضل بينهما » .

وأخرج النسائي الرواية الأولى ، ورواية الموطأ .

٣٧٥ (م ت د س - عبادة بن الصامت رضى الله عنه) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواءً بسواء ، يدأ بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم - إذا كان يدأ بيد » .

في رواية أبي قلابة^(١) قال : « كنت بالشام في حلقة فيها مسلم ابن يسار ، فجاء أبو الأشعث^(٢) ، فقالوا : أبو الأشعث ، أبو الأشعث ،

(١) هو عبد الله بن زيد بن عمر الجرمي البصري ، أحد الأعلام .

(٢) هو أبو الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني . روى عن شداد بن أوس

وثوبان وأوس بن أوس الثقفي وعبادة بن الصامت وغيرهم رضى الله عنهم : ذكره ابن حبان في الثقات اهتذيب .

لجلس ، فقلت له : حَدَّثَ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ . فقال : نعم ؛ غَزَوْنَا غَزَاةً ، وَعَلَى النَّاسِ مَعَاوِيَةُ ، فَغَنِمْنَا غَنِيمًا كَثِيرَةً ، فَكَانَ فِيهَا غَنِيمًا آتِيَةً مِنْ فِضَّةٍ ، فَأَمَرَ مَعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيْعَهَا فِي أُعْطِيَاتِ النَّاسِ ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، فَقَامَ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ ، وَالْمَلْحَ بِالْمَلْحِ ، لَا سِوَاءَ بِسِوَاءٍ ، عَيْنًا بَعَيْنٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرْدَادَ فَقَدْ أَرَى ، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مَعَاوِيَةَ ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ : أَلَا ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنَصْحَبُهُ ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ ، فَقَامَ عُبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ ، فَأَعَادَ الْقِصَّةَ ، وَقَالَ : لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ كَرِهَ مَعَاوِيَةُ ، أَوْ قَالَ : وَإِنْ رَغِمَ ، مَا أَبَالِي إِلَّا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةَ سُودَاءَ .

هذه رواية مسلم .

وفي رواية الترمذي : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرْدَادَ فَقَدْ أَرَى ، يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَايِدُ ، وَيَبِيعُوا الْبُرَّ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَايِدُ ، وَيَبِيعُوا الشَّعِيرَ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَايِدُ . »

وفي رواية أبي داود : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الذَّهَبُ

بالنهب تَبْرُهَا وَعَيْنُهَا ، والفضة بالفضة تبرها وعينها : والتبر بالبر
مُدَّين بمدَّين والشعير بالشعير مُدَّين بمدَّين ، والتمر بالتمر مُدَّين بمدَّين ،
والملاح بالملاح مدَّين بمدَّين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى .

وأخرج النسائي نَحْوَ روايات مسلم وأبي داود .

٢٧٦ (ف م س - أبو المنهال رحمه الله ^(١)) قال « سألت زيد بن
أرقم ، والبراء بن عازب عن الصَّرْفِ ، فكلُّ واحد منهما يقول : هذا
خير مني ، وكلاهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الذهب بالورق دَيْنًا »

وفي رواية قال أبو المنهال « باع شريك لي ورَقًا بنسيئةٍ إلى الموسم
أو إلى الحج ، فجاء إلى . فأخبرني . فَقُلْتُ : هذا أمرٌ لا يصلح ، قال :
قد بعته في السوق ، فلم ينكر ذلك عليَّ أَحَدٌ ، قال : فأتى البراء بن
عازب ، فأتيته ، فسألته ؟ فقال : قدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن
نبيع هذا البيع . فقال : ما كان يدًا بيدٍ فلا بأس به ، وما كان نسيئةً
فهو ربًا ، وأنت زيد بن أرقم ، فإنه أعظمُ تجارةً مني ، فأتيته فسألته ؟
فقال : مثل ذلك »

(١) هو عبد الرحمن بن مطعم البناني - بموحدة ونونين - أبو المنهال المكي .

قيل : أصله من البصرة . روى عن ابن عباس والبراء بن عازب وزيد بن أرقم .
وثقه أبو زرعة . مات ست ومائة .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وللبخاري عن سليمان بن أبي مسلم قال : « سألت أبا المنهال عن الصرف يدأ بيد ، فقال : اشتريتُ أنا وشريكٌ لي شيئاً يدأ بيد ونسيئةً فجاءنا البراء بن عازب ، فسألناه ؟ فقال : فعلته أنا وشريكي زيد بن أرقم فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : أمّا ما كان يدأ بيد نخذوه ، وما كان نسيئةً فردّوه . »

وأخرج النسائي الرواية الثانية .

وفي أخرى « سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم ؟ فقالا : كنا تاجرین علی عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألنا نبي الله عن الصرف ؟ فقال : إن كان يدأ بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئةً فلا يصلحُ »
 ٣٧٧ (م ت د س - فضالة بن عبيد رضى الله عنه) قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخير قِلادة ، فيها خرزٌ وذهبٌ ، وهى من المغانم تباع ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب ، الذى فى القِلادة ، فزيع وحده ، ثم قال هم رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب وزناً بوزنٍ

وفي رواية قال « اشتريتُ يوم خير قِلادة بائني عشر ديناراً ، فيها ذهبٌ وخرزٌ ففصّلتها ، فوجدتُ فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرتُ ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : لا تباعُ حتى تُفصّلَ »
 وفي أخرى قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير

نَبَّاعُ الْيَهُودِ الْوَقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارِينَ وَالثَّلَاثَةَ^(١) ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَبْدَعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ ،
وَفِي أُخْرَى قَالَ حَنْشُ الصَّنْعَانِيِّ^(٢) « كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ فِي غَزْوَةٍ .
فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ ، فِيهَا : ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ
أَشْتَرِيهَا ، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ ؟ فَقَالَ : انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ
وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ^(٣) ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ

(١) يَحْتَمِلُ أَنْ مَرَادَهُ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَتْبَاعُونَ الْأَوْقِيَّةَ مِنْ ذَهَبٍ وَخَرَزٍ وَغَيْرِهِ
بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِلَّا فَالْأَوْقِيَّةُ وَزْنٌ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَتْبَاعُ
هَذَا الْقَدْرَ مِنْ ذَهَبٍ خَالِصٍ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَهَذَا سَبَبُ مَبَايَعَةِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، ظَنُّوا جَوَازَ اخْتِلَاطِ الذَّهَبِ بِغَيْرِهِ ، فَبَيْنَ لَهُمُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ حَتَّى يُمَيِّزَ ، وَيَبَاعَ الذَّهَبُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا .
وَوَقَعَ هُنَا فِي النَّسِخِ « الْوَقِيَّةُ الذَّهَبُ » وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، إِذَا الْأَشْهُرُ « أَوْقِيَّةٌ »
بِالْحِزْفِ فِي أَوَّلِهِ . نَوَوِي

(٢) هُوَ حَنْشُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَقِيلَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - السَّبَّيِّيُّ ، أَبُو رَشْدِينَ
الصَّنْعَانِيُّ ثُمَّ الْفَرِيقِيُّ . رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ . قَالَ الْعَجَلِيُّ
وَأَبُو زُرْعَةَ : ثَقَّةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَالِحٌ . مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ . خِلَاصَةٌ .

(٣) « كِفَّةٌ » هِيَ بِكَسْرِ الْكَافِ ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : كِفَّةُ الْمِيزَانِ وَكُلُّ
مُسْتَدِيرٍ بِكَسْرِ الْكَافِ ، وَكُفَّةُ الثُّوبِ وَالصَّائِدُ بَضْمُهَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُسْتَطِيلٍ ،
وَقِيلَ : بِالْوَجْهِينِ فِيهِمَا جَمِيعًا . نَوَوِي

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يأخذن إلا مثلاً بمثل .

هذه روايات مسلم

وأخرج الترمذی الرواية الثانية ، وأبو داود الرواية الثانية والثالثة
ولأبي داود أيضاً قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر
بقلادة فيها ذهب وخرز : أيتاعها رجل بتسعة دنانير ، أو بسبعة دنانير ،
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا ، حتى تُمَيِّزَ بينه وبينه ، فقال : إنما
أردتُ الحجارة - وفي رواية : التجارة - فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
لا ، حتى تُمَيِّزَ بينهما ، قال : فردّه ، حتى ميّزَ بينهما .

وأخرج النسائي الرواية الثا

وفي أخرى قال : « أصبتُ يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخرز ،
فأردتُ أن أبيعها ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : أفصل
بعضها من بعض ، ثم بَعْها » .

۳۷۸ (غ م س - أبو بكرة رضى الله عنه) قال : « نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ،
إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ،
ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا ، قال : فسأله رجل ؟ فقال : يدا
قال : هكذا سمعتُ » .

أخرجه البخاري ومسلم .

وأخرج النسائي إلى قوله : « كيف شئنا » .

٣٧٧ (ص ط - أبو هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدينار بالدينار لا فضل بينهما ، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما » .

أخرجه مسلم والموطأ

٣٨٠ (ص ط - عثمان بن عفان رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - وفي رواية قال لى - « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين » .

أخرجه مسلم والموطأ .

٣٨١ (ط - يحيى بن سعيد رحمه الله) قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السَّعْدَيْنِ ^(١) يوم خيبر أن يبيعا آنيةً من المغنم من ذهب أو فضة ، فباعا كل ثلاثة بأربعة عُيْنًا ، أو كل أربعة بثلاثة عَيْنًا ، فقال لهما : أَرَيْتُمَا ، فَرُدَّا » .

أخرجه الموطأ .

٣٨٢ (ط س - مجاهد بن . رحمه الله) قال « كنت مع ابن عمر فجاءه صائغٌ ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إني أصوغ الذهب ، فأبيعه بالذهب

(١) المشهور إذا قيل « السعدان » أنه يراد بهما : سعد بن معاذ الأوسى الأنصارى ، وسعد بن عباد الخزرجى الأنصارى ، وهذا بعيد هنا . فإن سعد بن معاذ كان قد استشهد قبل غزوة خيبر ، من مهم أصابه فى غزوة الأحزاب . وقد قال محمد بن وضاح : يعنى سعد بن عباد وسعد بن أبى وقاص .

بأكثر من وزنه ، فأستفضل قدر عمل يدي في صنعيه ، فنهاه عن ذلك ،
فجعل الصائغ يردد عليه المسألة ، وابن عمر ينهاه ، حتى انتهى إلى باب
المسجد ، أو إلى دابته ، يريد أن يركبها ، فقال له - آخر ما قال - :
الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا
وعهدنا إليكم «
أخرجه الموطأ .

وأخرج النسائي المسند منه فقط ، وجعله من مسند عمر .
٣٨٣ (ط س - عطاء بن يسار رحمه الله) « أن معاوية بن أبي سفيان
باع سقاية من ذهب ^(١) ، أو ورق ، بأكثر من وزنها ، فقال
أبو الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ،
إلا مثلاً بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى بمثل هذا بأساً ، فقال أبو الدرداء :
من أمثرتني من معاوية ؟ أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وهو يخبرني عن رأيه : لا أساك كنك بأرض كنت بها ، ثم قدم
أبو الدرداء على عمر بن الخطاب ، فذكر له ذلك ، فكتب عمر بن الخطاب
إلى معاوية : أن لا تبع ذلك إلا مثلاً بمثل ، وزناً بوزن .
أخرجه الموطأ .

وأخرج النسائي منه إلى قوله : « مثلاً بمثل » .
٣٨٤ (ط - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن عمر بن الخطاب

رضى الله عنه قال : « لا تبیعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبیعوا الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض . ولا تبیعوا الورق بالذهب ، أحدها غائب والآخر حاضر . وإن استنظرَكَ إلى أن يلبِجَ بينَهُ فلا تُنْظِرْهُ ، إني أخافُ عليكم الرِّمَاءَ ، والرماءُ : هو الربا . »

وفي روايةٍ عن القاسم بن محمد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، والعصاع بالعصاع . ولا يُبَاعُ كاليُّ بناجر . »
أخرجه الموطأ .

٣٨٥ (خ م س - أسامة بن زبر رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الربا في النسيئة . »
وفي رواية : « إنما الربا في النسيئة . »
وفي أخرى قال : « لا ربا فيما كان يداً بيد . »
أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٣٨٦ (ت د س - ابن عمر رضي الله عنهما) قال : « كنت أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيعُ بالدنانير ، فأخذ مكانها الورق ، وأبيع بالورق ، وأخذ مكانها الدنانير ، فأتيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدته خارجاً من بيت خفصة ، فسألتُه عن ذلك ؟ فقال : لا بأسَ به بالقيمة . »
هذه رواية الترمذي . وقال الترمذي : وقد روى موقوفاً على ابن عمر .

وفي رواية أبي داود قال : « كنت أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه من هذه . وأعطى هذه من هذه ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في بيت حفصة ، فقلت : يا رسول الله ، رويدك أسألت ، إني أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه من هذه ، وأعطى هذه من هذه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ، ما لم تفترقا وبينكما شيء » .

وفي أخرى له بمعناه ، والأول أتم ، ولم يذكر « بسعر يومها » . وأخرج النسائي نحوه من هذه الروايات .
وله في أخرى : « أنه كان لا يرى بأساً في قبض الدراهم من الدنانير ، والدنانير من الدراهم » .

٢٨٧ (م - معمر بن عبد الله بن نافع رضي الله عنه ^(١)) « أرسلت غلاماً بصاع قمح ، فقال : بعه ، ثم اشتري به شعيراً ، فذهب الغلام . فأخذت ما زاد ، بعمد صاع ، فلما جاء معمر خبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ أعلق فرسه ، ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فإني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام

(١) معمر بن عبد الله بن نافع القرشي العدوي . صحابي . هاجر إلى الحبشة . له في الكتب حديثان . يروى عنه ابن المسيب . خلاصة .

مثلاً بمثل ، وكان طامناً يومئذ الشعير ، قيل له : فإنه ليس بمثله . قال :
إني أخاف أن يضارع^(١) .

أخرجه مسلم .

٣٨٨ (ط - مالك رحمه الله) بَلَّغَهُ : أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَّارٍ قَالَ :

« فَنِي عَافُ حَمَارٍ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، فَقَالَ لَغَلَامِهِ : خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ
أَهْلَكَ فَابْتِعْ بِهِ شَعِيرًا ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ » .

أخرجه الموطأ .

٣٨٩ (ط - سليمان بن يسار رحمه الله) « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ

بْنِ عَبْدِ يَغُوثٍ فَنِي عَافُ دَابَّتَهُ ، فَقَالَ لَغَلَامِهِ : خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلَكَ
طَامَنًا ، فَابْتِعْ بِهِ شَعِيرًا ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ » .

(١) قوله : إني أخاف أن يضارع : أي يشابهه . واحتج مالك بهذا الحديث

في كون الحنطة والشعير صنفًا واحدًا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا .

ومذهبنا ومذهب الجمهور : أنهما صنفان يجوز التفاضل بينهما كالحنطة

مع الأرز .

ودليلنا : ما سبق من قوله صلى الله عليه وسلم « فإذا اختلفت الأجناس

فبيعوا كيف شئتم » مع ما رواه أبو داود والنسائي ، في حديث عبادة بن الصامت

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما ،

يداً بيد » .

وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه . لأنه لم يصرح بأنهما جنس واحد ،

وإنما خاف من ذلك ، فتورع عنه احتياطاً . نووى

أخرجه الموطأ .

قال مالك : بلغني عن القاسم بن محمد عن بن مُعَيْقِبٍ مثله .
 ٣٩٠ (ط ن د س - أبو عباس رضي الله عنه) - واسمه زيد - أنه
 « سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسُّلَمِ ، فقال له سعد : أَيَّتُهُمَا
 أَفْضَلُ ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : أَيْنَقَصُ^(١) الرطب إذا يَبَسَ ؟ قالوا : نعم ! فنهاه عن ذلك .
 أخرجه الموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي .

وفي أخرى لأبي داود : « أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول :
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة^(٢) » .

(١) قال الخطابي في معالم السنن (ج ٥ ص ٢٢ رقم ٣٢٢٠) هذا لفظه
 لفظ الاستفهام ، ومعناه : التقرير ، والتنبيه على نكتة الحكم وعقلته ، ليكون
 معتبراً في نظائرها وأخواتها ، فلا يجوز أن يخفى مثل هذا على النبي صلى الله
 عليه وسلم ، ونحو من هذا قوله تعالى (٢٩ : ٣٦) أليس الله بكاف عبده) وأمثاله
 في القرآن كثير ، وكقول جرير :

ألسنم خير من ركب المطايا وأندي العالمين بطوناً راح ؟
 ولو كان هذا استفهاماً لم يكن فيه مدح .

وهذا الحديث أصل في أبواب كثيرة من مسائل الربا . وانظر شرح العلامة
 ابن القيم عليه في تهذيب سنن أبي داود .

(٢) نسات الشيء ، وأنساته إنساء : إذا أخرته ، والنساء الاسم ، ويكون
 في العمر والدين . وبيع النساء : البيع إلى أجل معلوم .

وفي أخرى له عن مولى لبني مخزوم عن سودة رضى الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

الفرع الثانى

فى الحيوان

٣٩١ (م ت د س - جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) « جاء عبد
فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ، ولم يشعر أنه عبد ،
فجاء سيده يريدُه . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : بعنيه ، فاشتراه
بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، ثم لم يُبَايِعْ أحداً بعد ، حتَّى يسأل : أَعَبْدُ هو ؟ » .
أخرجه مسلم والترمذى والنسائى
واختصره أبو داود فقال : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى
عَبْدًا بَعْدَيْنِ ^(١) » .

٣٩٢ (د - عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما) أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا ، فَفَقِدَتِ الْإِبِلُ ،
فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قِلَاصِ الصَّدَقَةِ ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى
إِبِلِ الصَّدَقَةِ ^(٢) » .

(١) قال الشيخ ابن القيم : وقد روى مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم اشترى صفيية من دحية الكلبي بسبعة أروس » وقال الشافعى : « سئل ابن
عباس عن بعير ببعيرين ؟ فقال : قد يكون البعير هذا خيرا من البعيرين » .

(٢) القلوص : الناقة ، وتجمع على قلاص وقلائص .

قال الخطابى : وفى إسناده مقال ، قال المنذرى : وقد اختلف فيه على محمد
بن إسحاق ، ذكر ذلك البخارى وغيره .

أخرجه أبو داود .

٣٩٣ (ط - علي بن أبي طالب رضي الله عنه) « بَاعَ جَمَلًا لَهُ ،

يُدْعَى عُصْفِيرًا عَشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ »

أخرجه الموطأ

٣٩٤ (خ ط - عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) « اشترى راحلة^(١)

بأربعة أبعرة مضمونة عليه ، يوفئها صاحبها بالربذة^(٢) »

أخرجه الموطأ ، وأخرجه البخاري في ترجمة باب .

٣٩٥ (ت - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَصْلُحُ الْحَيَوَانُ الثَّانِي بَوَاحِدٍ نَسِيئَةً
وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ » .

أخرجه الترمذي .

٣٩٦ (ت س - سمرة بن جندب رضي الله عنه) قال : « نهى

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة »

أخرجه الترمذي والنسائي .

(١) الراحلة : اسم للجمل والناقة إذا كانا قوين على الأحمال والأسمار ،

والذكر والأنثى فيه سواء . والهاء فيه للعبارة ، وهي التي تختار للركوب والرحل
لنجاتها وحسن منظرها .

(٢) « الربذة » بالتحريك قرية قرب المدينة ، استوصيها أبو ذر الغفاري

رضي الله عنه آخر حياته ، ومات بها ، ودفن بها .

٣٩٧ (ط - ابن شهاب رحمه الله ^(١)) أن سعيد بن المسيب كان

يقول : « لا ربا في الحيوان ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما نهى في بيع الحيوان عن ثلاث : المضامين ^(٢) ، والملاقيح ^(٣) ، وحبل الحبل ، فالمضامين : ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح : ما في ظهور الجمال ، وحبل الحبل : وهو بيع الجزور إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج الذي في بطنها .

أخرجه الموطأ .

٣٩٨ (غ - رافع بن ضريح رضى الله عنه) « اشترى بغيرا بغيرين ،

(١) هو الامام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي ، أبو بكر المدني ، أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام ، أول من ألف الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز رحمهما الله ، له نحو ألفي حديث مات سنة أربع ومائة .

(٢) المضامين : جمع مضمون ، وهو ما في صلب الفحل ، يقال : ضمن الشيء بمعنى تضمنه ، ومنه قولهم : مضمون الكتاب كذا وكذا . نهاية .

(٣) الملاقيح : جمع ملقوح . وهو ما في بطن الناقة ، يقال لَقَحَتِ الناقة : إذا حملت ، وولدها ملقوح به ، إلا أنهم استعملوه بحذف حرف الجر ، هذا تأويل أرباب اللغة والغريب والفقهاء .

ووجدت في كتاب الموطأ في سبختين ظاهرتي الصحة ، وهما اللتان قرأتها ، قد جاء في متن الحديث تفسير للمالك ، فجعل المضامين ما في بطون الإناث ، والملاقيح ما في ظهور الذكور منه

فأعطاه أحدهما ، وقال : آتيتك بالآخر غداً رهواً^(١) إن شاء الله »
ذكره البخاري تعليقاً .

الفرع الثالث

في أحاديث متفرقة

٣٩٩ (ط - مالك رضى الله عنه) قال : بلغنى « أن رجلاً أتى
ابن عمر رضى الله عنهما فقال : إني أسلفت رجلاً سلفاً ، واشترط
عليه أفضل مما أسلفتُهُ . فقال عبد الله بن عمر : فذلك الربا ، قال :
فكيف تأمرنى يا أبا عبد الرحمن : فقال عبد الله بن عمر : السلف على
ثلاثة وجوه : سلف نسلفه شريفاً به وجهه الله . فلك وجهه الله ، وسلف
نسلفه شريفاً به وجهه صاحبك ، فلك وجه صاحبك ، وسلف نسلفه
لتأخذ خبيثاً بطيب^(٢) . فذلك الربا ، قال : فكيف تأمرنى يا أبا
عبد الرحمن : قال : أرى أن تشق الصّحيفة ، فإن أعطاك مثل الذى
أسلفته^(٣) قبلته ، وإن أعطاك دون الذى أسلفته فأخذته - أجزت

(١) أى آتيتك به سهلاً عفواً ، لا احتباس فيه ، وهو من السير السهل المستقيم
يقول : آتيتك به عفواً لا احتباس فيه ، ويقال : أعمل ذلك سهواً رهواً ، أى
سائكاً بلا تشدد غريبين للهروى .

(٢) الحبث : الحرام ، والطيب : الحلال ، وأراد به هاهنا الربا وتركه منه

(٣) وفى نسخة : أعطيته منه

وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبةً به نفسه ، فذلك شُكْرُهُ شَكَرُهُ
لَكَ ، ولك أجرٌ ما أنظرتهُ .
أخرجه الموطأ .

٤٠٠ (ط - مجاهد بن جبر رحمه الله) أن ابن عمر رضي الله عنهما
« استلف دراهم ، فتقاضى صاحبها خيراً منها ، فأبى أن يأخذها ، فقال :
هذه خيرٌ من دراهمي . فقال ابن عمر : قد عامتُ ، ولكن تسمى
بذلك طيبة . »
أخرجه الموطأ .

٤٠١ (ط - سالم) أن ابن عمر رضي الله عنهما « سُئِلَ عن الرجل
يكون له على الرجل الدين إلى أجلٍ ، فيضعُ عنه صاحب الحق ، لئلاَّ يجُلَّ
الدين الذي هو عليه ، فكَرَهُ ذلك ابن عمر ، ونهى عنه . »
أخرجه الموطأ .

٤٠٢ (ط - عبيد بن أبي صالح ^(١)) قال : « بعثُ بُراءُ إلى من أهل
دار نخلة إلى أجلٍ . فأردتُ الخروج إلى الكوفة ، ففرغوا عليَّ أنْ

(١) قال الحافظ في التقریب : عبيد بن أبي صالح صوابه : محمد بن عبيد بن
أبي صالح . وقال في التهذيب : محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي سكن بيت
المقدس ، روى عن صفية بنت شيبة وعدي بن عدي السكندى ، ومجاهد بن جبر ،
روى عنه ثور بن زيد الحمصي ، وعبيد الله بن أبي جعفر المصري . وهـ أبو خاتم :
ضعيف الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، روى أبو داود حديثه عن صفية
عن عائشة « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » وأخرجه ابن ماجه . فسماه : عبيد بن
أبي صالح ، وهو وهم .

أضع عنهم وينقذوني ، فسألت زيد بن ثابت ^(١) ؟ فقال : لا آمرُك أن تفعله ، ولا أن تأكل هذا أو تؤكله .
أخرجه الموطأ .

٤٠٣ (أم بونس) قالت : « جاءت أم ولد زيد بن أرقم إلى عائشة : فقالت : بعث جارية من زيد بثمانمائة درهم إلى العطاء ^(٢) ، ثم اشتريتها منه قبل حلول الأجل بستمائة ، وكنت شرطت عليه : أنك إن بعثتها فأنا أشتريها منك ، فقالت لها عائشة : بثما شريت . وبثما اشتريت . أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن لم يئب منه ، قالت : فما يسمع ؟ قالت : قتلت عائشة (٢ : ٢٧٥) من جاءه موعظة من ربه فانتهى ذله ما سأل ، وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) فلم يشكره أحد من عائشة ، والسحابة متوَفرون . »

ذكره رزين ولم أجده في الأصول ^(٣)

(١) وقد كان قاضي المدينة .

(٢) العطاء : هو ما كان يعطيه الأسراء للناس من قراباتهم وللاجند في ديوانهم الذي يقرونه ثم في بيت المال ، كان يصل إليهم في أوقات معلومة من السنة يشبه المراتب الشهرية في هذا الزمان .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني (ص ٣١٠) عن يونس عن أمه أم الدالية بنت أضع قالت : « سمعت أنا وأم محبة - وفي رواية : خرجت أنا وأم محبة إلى مكة - فدخلنا على عائشة ، وسلمنا عليهما ، فقالت : من أنتن ؟ قلنا : من أهل الكوفة قالت : مكانها أعرضت عنا ، فقالت لها أم محبة : يا أم المؤمنين ، كانت لي -

٤٠٤ (رزين - زبير بن أسلم^(١)) قال : « كان الربا الذي

= جارية ، وإني بعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه، وأنه أراد بيعها ، فابتعتها منه بستمائة درهم نقداً - الحديث » قال الشيخ محمد بن الحنفية ، وأما محبة - بضم الميم وكسر الحاء المهملة - هكذا ضبطه الدارقطني في كتاب المؤتلف والمختلف ، وقال : إنها امرأة تروى عن عائشة ، روى حديثها أبو إسحاق السبيعي - عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي - عن امرأته العالية ، ورواه أيضاً يونس بن إسحاق عن أمه العالية بنت أنفع عن أم محبة عن عائشة ، وقال : أم محبة والعالية مجهولتان ، لا يحتاج بهما ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته « أنها دخلت على عائشة ، هي وأم ولد زيد بن أرقم ، فقالت أم ولد زيد - الحديث » قال في التنقيح : إسناده جيد ، وإن كان الشافعي لا يثبت مثله عن عائشة ، وكذلك الدارقطني قال في العالية : هي مجهولة ، لا يحتاج بها ، وفيه نظر ، فقد خالفه غيره ولولا أن عند أم المؤمنين عائشة علماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا حرام لم تستجز أن تقوله .

وقال ابن الجوزي : قالوا : العالية مجهولة لا يحتاج بها ، ولا يقبل خبرها . قلنا : هي امرأة معروفة جليلة القدر ، ذكرها ابن سعد في الطبقات ، فقال : العالية بنت أنفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي ، سمعت من عائشة .

وانظر تحقيق الإمام ابن القيم في تهذيب السنن (ج ٥ ص ١٠٣ - ١٠٥ طبعة سمو الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية المعظم أدام الله توفيقه) (١) زيد بن أسلم العدوي مولا هم المدني ، أحد الأعلام ، روى عن أبيه أسلم خادم عمر بن الخطاب وعن ابن عمر وعائشة وجابر وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم . وثقه أحمد ويعقوب بن شعبة . مات سنة ست وثلاثين ومائة . خلاصة .

آذَنَ^(۱) اللهُ فِيهِ بِالْحَرْبِ لِمَنْ لَمْ يَتْرَكْهُ كَانَ عِنْدَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى وَجْهَيْنِ -
 كَانَ يَكُونُ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ حَقٌّ إِلَى أَجَلٍ ، فَإِذَا حَلَّ الْحَقُّ : قَالَ
 صَاحِبُ الْحَقِّ : أَتَقْضِي أَمْ تُرَبِّي ؟ فَإِذَا قَضَاهُ أَخَذَ مِنْهُ ، وَإِلَّا طَوَاهُ إِنْ كَانَ
 مِمَّا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ ، أَوْ يُذَرَعُ أَوْ يَمَدُّ ، وَإِنْ كَانَ نَسِيئًا^(۲) رَفَعَهُ إِلَى الَّذِي
 فَوْقَهُ ، وَأَخَّرَ عَنْهُ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنْهُ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى :
 (۲ : ۲۷۸ - ۲۸۰ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ،
 إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَإِنْ تَبْتِم فَلَكُمْ رءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ
 وَلَا تَظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ - يَعْنِي لَدَى عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ - فَنَظِرَةٌ
 إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا - يَعْنِي بِرَأْسِ الْمَالِ - خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
 تَعَامُونَ » .

ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ .

انتهى بعون الله وحسن توفيقه الجزء الأول من كتاب جامع الأصول من
 أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وبليته إن شاء الله الجزء الثاني
 وأوله الباب الخامس من كتاب البيع . في الخيار .

- (۱) الإيذان : الإعلام بالشئ إعلاماً يورث اليقين .
- (۲) قوله : وإن كان نسيئاً - هو الوجه الثاني من وجهي الربا المسمى بربا
 النسيئة ، والأول يسمى بربا الفضل ، وهو معطوف على قوله : إن كان مما يكال الخ
 بعد ربطه بجوابه الذي هو « طواه » والتقدير : وإن لم يقضه حقه ، فإن كان
 مما يكال أو يوزن أو يذرع أو يمد طواه ، والتقدير : أي ثمنه وضاعفه ، وإن
 كان نسيئاً رفعه إلى الذي فوقه : يعني إذا باعه شيئاً من حد النقيدين يساوي
 عشرة بخمسة عشر إلى أجل ولم يف زاد في الدين وأخر في الأجل . خطيب

فهرس

الجزء الأول من كتاب جامع الأصول

٥ مقدمة الكتاب	٢٦ الفصل الثالث في بيان التقفية
٧ ترجمة الإمام مجد الدين ابن الأثير	وإثبات الكتب في الحروف
١١ افتتاحية المؤلف	٢٧ الفصل الرابع في بيان أسماء الرواة
١١ الباب الأول في الباعث على عمل الكتاب	والعلايم
١٢ المقدمة	٢٩ الفصل الخامس في بيان الغريب
١٤ الفصل الأول في انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه	والشرح
١٦ الفصل الثاني في بيان أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث	٣١ الفصل السادس فيما يستدل به على أحاديث مجهولة المواضع
١٨ الفصل الثالث في اقتداء المتأخرين بالسابقين وسبب اختصارات كتبهم وتأليفها	٣٢ الباب الثالث في بيان أصول الحديث وأحكامها ، وما يتعلق بها
٢٠ الفصل الرابع في خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب	٣٣ الفصل الأول في طريق نقل الحديث وروايته وفيه سبعة فروع
٢٢ الباب الأول في كيفية وضع الكتاب وفيه ستة فصول . الفصل الأول في ذكر الأسانيد والمتون	٣٣ الفرع الأول في صفة الراوى وشرائطه
٢٤ الفصل الثاني في بيان وضع الأبواب والفصول	٣٤ أول شروط الرواية : الإسلام
	٣٤ الشرط الثاني التكليف
	٣٥ » الثالث الضبط
	٣٦ » الرابع العدالة
	٣٨ الفرع الثاني في سند الراوى وكيفية أخذه
	٣٨ الطريق الأولى

٦٥ الفرع الثامن في الموقوف	٣٩ الطريق الثانية
٧٥ » التاسع في ذكر التواتر	٤٠ » الثالثة
والإحاد	٤١ » الرابعة
٦٩ القسم الثاني في أخبار الآحاد	٤٣ » الخامسة : المناولة
٧٠ الفصل الثاني من الباب الثالث في	٤٤ » السادسة : الكتابة
الجرح والتعديل وفيه ثلاثة فروع .	٤٧ الفرع الثالث في لفظ الراوى
الفرع الأول في بيانها وذكر	وإيراده وهو خمسة أنواع
أحكامها	٤٧ النوع الأول في مراتب الأخبار
٧٢ الفرع الثاني في جواز الجرح	وهى خمس
ووقوعه	٤٧ المرتبة الأولى
٧٣ الفرع الثالث في بيان طبقات	٤٧ » الثانية
المجروحين	٤٨ » الثالثة
٧٤ تعريف الصحابة	٤٩ » الرابعة
٧٥ طبقات المجروحين	٥٠ » الخامسة
٧٥ الطبقة الأولى	٥١ النوع الثاني في نقل لفظ الحديث
٧٨ » الثانية	ومعناه
٧٨ » الثالثة	٥٥ النوع الثالث في رواية بعض
٧٨ » الرابعة	الحديث
٧٩ » الخامسة	٥٦ النوع الرابع افراد الثقة بالزيادة
٧٩ » السادسة	٥٧ » الخامس في الإضافة إلى
٧٩ » السابعة	الحديث ما ليس منه
٨٠ » الثامنة	٥٨ الفرع السادس في المسند والإسناد
٨٠ » التاسعة	٦٢ » السابع في المرسل

٨١ الطبقة العاشرة	٩٦ النوع الخامس من المتفق عليه
٨١ الفصل الثالث في النسخ وفيه ثلاثة فروع . الفرع الأول في حده وأركانها	٩٦ « السادس وهو الأول من المختلف فيه
٨٣ الفرع الثاني في شرائطه	٩٧ النوع السابع وهو الثاني من المختلف فيه
٨٤ « الثالث في أحكامه	٩٨ النوع الثامن وهو الثالث من المختلف فيه
٨٦ الفصل الرابع في بيان أقسام الصحيح من الحديث والكذب وفيه ثلاثة فروع . الفرع الأول في مقدمات القول فيها	٩٩ النوع التاسع وهو الرابع من المختلف فيه
٨٨ الفرع الثاني في انقسام الخبر إليهما	٩٩ النوع العاشر وهو الخامس من المختلف فيه
٨٨ القسم الثاني ما يجب تكذيبه ويتنوع أنواعاً	١٠١ القسم الثاني في الغريب والحسن وما يجري مجراها
٨٩ القسم الثالث ما يجب التوقف فيه	١٠٤ الباب الرابع في ذكر الأئمة الستة رضى الله عنهم
٨٩ قسمة ثانية	١٠٥ مالك
٩٠ « ثالثة	١٠٨ البخارى
٩٠ الفرع الثالث في أقسام الصحيح من الأخبار	١٠٩ مسلم
٩١ القسم الأول في الصحيح	١١١ أبو داود
٩٢ النوع الأول من المتفق عليه	١١٤ الترمذى
٩٤ « الثانى »	١١٥ النسائى
٩٥ « الثالث »	١١٧ الباب الخامس في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا
٩٥ « الرابع »	

٢٢٨ الكتاب الرابع في الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر

٢٣٧ الكتاب الخامس في الاعتكاف

٢٤٩ « السادس في إحياء الموات

٢٥٢ « السابع في الإيلاء

٢٥٨ « الثامن في الأسماء

والكنى وفيه خمسة فصول

٢٥٨ الفصل الأول في تحسين الأسماء

المحسوب منها والمكروه

٢٦٤ الفصل الثاني فيمن سماه النبي

صلى الله عليه وسلم ابتداء

٢٧١ الفصل الثالث فيمن غير النبي

صلى الله عليه وسلم اسمه

٢٧٧ الفصل الرابع ما جاء في التسمية

باسم النبي صلى الله عليه وسلم

وكنيته

٢٨٠ الفصل الخامس في أحاديث متفرقة

٢٨٢ الكتاب التاسع في الآنية

٢٨٧ « العاشر في الأمل والأجل

٢٩٣ شرح غريب الهمزة

٢٩٣ كتاب الإيمان

٣٠٩ « الاعتصام

٣٢١ « الأمانة

١٢٥ مقاصد الكتاب

١٢٩ حرف الهمزة

١٢٧ الكتاب الأول في الإيمان

والإسلام وفيه ثلاثة أبواب

١٢٧ الباب الأول في تعريفهما حقيقة

ومجاراً وفيه فصلان

١٢٧ الفصل الأول في حقيقتيهما

وأركانيهما

١٥٠ الفصل الثاني في المجاز

١٥٧ الباب الثاني في أحكام الإيمان

والإسلام وفيه ثلاثة فصول

١٥٧ الفصل الأول في حكم الإقرار

بالشهادتين

١٦٠ الفصل الثاني في أحكام البيعة

١٧٠ « الثالث في أحكام متفرقة

١٨١ الباب الثالث في أحاديث متفرقة

تتعلق بالإيمان والإسلام

١٨٦ الكتاب الثاني في الاعتصام

بالكتاب والسنة وفيه بابان

١٨٦ الباب الأول في الاستمسك بهما

٢٠٠ « الثاني في الاقتصاد

والاقتصار في الأعمال

٢٢٤ الكتاب الثالث في الأمانة

٣٧١ الفصل الثالث في السكيل والوزن
 ٣٧٤ » الرابع في أحاديث متفرقة
 ٣٧٥ الباب الثاني فيما لا يجوز بيعه
 ولا يصح وفيه أربعة فصول
 ٣٨٥ الفصل الأول في النجاسات
 ٣٨٩ » الثاني في بيع ما لم يقبض
 أو ما لم يملك
 ٣٨٨ الباب الثالث في بيع الثمار والزرع
 وفيه ثلاثة فروع
 ٣٨٨ الفرع الأول في بيعها قبل إدراكها
 وأمنها من العاهة
 ٣٩٥ الفرع الثاني في بيع العرايا
 ٣٩٩ » الثالث في الخاقلة والمزانة
 والخابرة وما يجرى معها
 ٤٠٦ الفصل الرابع في أشياء متفرقة
 لا يجوز بيعها . أمهات الأولاد
 ٤٠٧ الولاء
 ٤٠٧ الماء والملح والسكر والنار
 ٤٠٩ القينات
 ٤١٠ الغنائم
 ٤١١ جبل الحبله
 ٤١٢ ضراب الفحل
 ٤١٢ الصدقة
 ٤١٣ الحيوان باللحم

٣٢٢ كتاب الأمر بالمعروف
 ٣٢٣ » الاعتكاف
 ٣٢٥ » إحياء الموات
 ٣٢٦ » الإيلاء
 ٣٢٧ » الأسماء
 ٣٢٢ » الآنية
 ٣٢٣ حرف الباء
 ٣٢٣ الكتاب الأول في البر . وفيه
 خمسة أبواب
 ٣٣٣ الباب الأول في بر الوالدين
 ٣٤٦ » الثاني في بر الأولاد
 والأقارب
 ٣٥٠ الباب الثالث في بر اليتيم
 ٣٥١ » الرابع في إمطة الأذى
 عن الطريق
 ٣٥٣ الباب الخامس في أعمال من
 البر متفرقة
 ٣٦٣ الكتاب الثاني في البيع وفيه
 عشرة أبواب
 ٣٦٣ الباب الأول في آدابه . وفيه
 أربعة فصول
 ٣٦٣ الفصل الأول في الصدق والأمانة
 ٣٦٦ » الثاني في التساهل
 والتسامح في البيع والإقالة

٤٤٦	الفصل السادس في النهي عن بيعتين في بيعة	٤١٤	الباب الثالث فيما لا يجوز فعله في البيع وفيه ثمانية فصول
٤٤٧	الفصل السابع في أحاديث تتضمن منهيات مشتركة	٤١٤	الفصل الأول في الخداع وفيه ثلاثة فروع
٤٥٠	الفصل الثامن في التفريق بين الأقارب في البيع	٤١٤	الفرع الأول في مطلق الخداع
٤٥١	الباب الرابع في الربا وفيه فصلان	٤١٨	» الثاني في إخفاء العيب
٤٥١	الفصل الأول في ذمه وذهم آكله وموكله	٤٢٤	» الثالث في النجش
٤٥٣	الفصل الثاني في أحكامه وفيه ثلاثة فروع	٤٢٥	الفصل الثاني في الشرط والاستثناء
٤٥٣	الفرع الأول في المكيل والموزون	٤٣٩	الفصل الثالث في النهي عن بيع التالفة والمنازعة
٤٧٣	» الثاني في الحيوان	٤٤١	الفصل الرابع في النهي عن بيع الغرر والمضطر والخصاة
٤٧٦	» الثالث في أحاديث متفرقة	٤٤٣	الفصل الخامس في النهي عن بيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان

جَامِعُ الْأُصُولِ

مِنْ أَحْكَامِ دِيْنِ الرَّسُولِ
لَاِبْنِ الْأَثِيرِ

مَوْصُوفٍ بِالسَّالِحِ الْعَرَبِيِّ
قَوْلًا وَمَعْنًى وَتَرْجُمَةً